



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز
الاستشارات والبحوث والتطوير

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ريم سنوية ★ علمية ★ محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. / أحمد محمود يوسف

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس التحرير

أ.د. / عبدالمطلب عبد الحميد

عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

السنة الرابعة والعشرون - العدد الأول - يناير ٢٠٠٦



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز

الاستشارات والبحوث والتطوير

البحوث الإدارية

العدد الأول - يناير ٢٠٠٦

للسنة الرابعة والعشرون

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ. د / أحمد محمود يوسف

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس التحرير

أ. د / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية:

الدول العربية والأجنبية:

الإعلانات:

عنوان المراسلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل - منخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٢٣٥٨٤٤٨٧ موبتل: ٢٣٥٨١٠٣٣

Website: www.sams-ric.edu.eg

e-mail: crdc@sadatacademy.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

مستشارو التحرير

- ١- أ.د. / علي لطفي
- ٢- أ.د. / سيد عبد الوهاب
- ٣- أ.د. / علي عبد المجيد عبده
- ٤- أ.د. / عبد المنعم راضي
- ٥- أ.د. / مصطفى محمد علي
- ٦- أ.د. / سميحة ألقليوبي
- ٧- أ.د. / عمرو غنايم
- ٨- أ.د. / محمد حسن العزاري
- ٩- أ.د. / هدى صقر
- ١٠- أ.د. / حسن حسني
- ١١- أ.د. / سيد محمود الهواري
- ١٢- أ.د. / علي عبد الوهاب
- ١٣- أ.د. / فريد راغب النجار
- ١٤- أ.د. / حامد طلبة
- ١٥- أ.د. / مصطفى بهجت عبد المتعال
- ١٦- أ.د. / محمود سمير طوبار
- ١٧- أ.د. / مصطفى السعيد
- ١٨- أ.د. / شوقي حسين
- ١٩- أ.د. / أحمد فرغلي
- ٢٠- أ.د. / إجلال عبد المنعم حافظ
- ٢١- أ.د. / نجاد خميس
- ٢٢- أ.د. / مصطفى غلوي
- ٢٣- أ.د. / محمد كمال أبو هند
- ٢٤- أ.د. / عالية المهدي
- ٢٥- أ.د. / محمد الحناوي
- ٢٦- أ.د. / سعيد عبد الفتاح
- ٢٧- أ.د. / محمد محمد إبراهيم
- ٢٨- أ.د. / يسري خضر إسماعيل
- ٢٩- أ.د. / محمود الناضي
- ٣٠- أ.د. / محمد كامل عمران

في هذا العدد

م	الموضوع	الصفحة
أولاً	افتتاحية العدد:	
•	كلمة الأستاذ الدكتور / أحمد محمود يوسف	٦
•	كلمة الأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحميد	٧
	رئيس أكاديمية المبادئ للعلوم الإدارية عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير	
ثانياً	بحوث مُحكَّمة:	
•	تأثير البيئة السياسية للدولة على نماذج للحكم والإدارة	١٠
	المحلية: دراسة مقارنة	
•	قياس مدى رضى المستهلك الأردني عن مطاعم الوجبات السريعة دراسة ميدانية - تحليلية -	٤٩
	أمانة عمان الكبرى	
•	الدمج والاستحواذ في الصناعة المصرفية	٦٧
•	Privatization in Libya	٨١
	Atiya ALjbiri , Abdul Shneeb	
ثالثاً	ملخصات الرسائل:	
•	أثر العولمة على التعليم الجامعي في مصر	٩١
	دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة	
	الباحث/ إبراهيم السيد صلاح الدين	
رابعاً	الندوات والمؤتمرات :	
•	مؤتمر : "الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الفلسفة والنظام" ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥م	٩٩
خامساً	أبحاث المؤتمرات والندوات :	
•	مساءلة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية	١٠٤
	د. مدوح إسماعيل	

١٤٠	د. نعمت عبد اللطيف مشهور	• إشكالية التنمية والعدالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي	
١٥٦	د. السيد عطية عبد الواحد	• مؤسسات التمويل بين نظام المشاركة ونظام الفائدة " دراسة مقارنة "	
١٧٧	د. حسن يوسف داود	• منهج سينفا شعيب التنموي الاقتصادي	
		أساساً أوراق عمل الندوات والمؤتمرات :	
١٩٣	أ.د. صلفوت حميدة	• التأمين التعاوني كحل لمشكلة عدم مشروعية التأمين	
١٩٧	أ.د. زينب صالح الأثوح	• الدليل القرآني لحقيقة العلم ما بين شطحات الأهواء وفلسية الهوية (استقراء خاص لعلم الاقتصاد الإسلامي)	

افتتاحية العدد

أ.د. / أحمد محمود يوسف

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

إن البحث العلمي يمثل أهمية كبيرة في دراسة المتغيرات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية ، وإن جهود أكاديمية السادات للعلوم الإدارية تتجه نحو وضع إطار موضوعي لتطوير البحوث الإدارية ؛ من خلال إعداد تصور لمنهجية إعداد خطة بحثية للأكاديمية بأقسامها العلمية بما يساهم في تطوير منظومة البحث العلمي على مستوى الجامعات المصرية .

وتعتبر مجلة البحوث الإدارية أحد دعائم هذه المنظومة بما تنتجه من فرص لتحكيم ونشر الأبحاث العلمية على المستوى الوطني في ضوء معايير تقييم محترمة ورقاقية . وبشكل يدعم المكتبة البحثية والعلمية في وطننا العزيز مصر .

وختاماً يطيب لي أن أوجه الشكر لكل من ساهم من الزملاء أعضاء هيئة التدريس والإداريين الذين قاموا بواجبهم في إخلاص وصمت وتجرد من أجل إصدار هذا العدد والذي يؤكد أن الأكاديمية قد بدأت مرحلة جديدة تسعى من خلالها لتحقيق الريادة في مجال النشر العلمي .

والله ولي التوفيق ،

ملاحظات ضرورية على مشاكل الاستثمار
في المناطق الصناعية في مصر

أ.د. / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

والعاشر من رمضان وبرج العرب ، والباقي Dead وهذه المناطق الثلاث مليئة بالمشاكل أما الباقي فلم يقم من الأساس وظل على الورق فقط وبالتالي فإن الصورة على قدر ما كانت من الناحية النظرية جميلة ، إلا أنها من الناحية التطبيقية لم تكن كذلك .

لهذا حاولت أن أحصر مشاكل الاستثمار في المناطق الصناعية بوجه عام ، وجدت أنني أمام ١٠ نقاط أساسية حول مشاكل الاستثمار بالمناطق الصناعية سأذكرها وأعلق عليها .

١- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتخطيط وإنشاء البنية الأساسية داخل المناطق الصناعية مع عدم توفير التمويل اللازم في التوقيت المناسب ؛ الأمر الذي يعود بالسلب على تسليم المواقع للمستثمرين وكذا تأخير بداية إقامة الإنشاءات الخاصة بالمشروعات وما يترتب عليه من البداية المتأخرة للإنتاج .

٢- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة المرافق الرئيسية والمكاملة للبنية الأساسية خارج المنطقة الصناعية مثل: محطات الكهرباء والمياه ، والصرف الصحي والطرق الموصلة لمواقع المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق العمومية والتي تعطل الاستفادة

لا جدال في أن مشاكل الاستثمار في المناطق الصناعية تعتبر من أهم القضايا المطروحة في مصر اليوم وللأسف نستيقظ على أنها أي تلك المناطق قامت بلا استراتيجية واضحة .

وهذه المقالة تتركز في أنه غابت الإدارة الاقتصادية الفعالة ؛ عندما نقول إدارة مناطق صناعية ، حيث لم تكن هناك إدارة ، ونستطيع القول إننا نريد عمل تنمية إقليمية وربطها والكل يكون في حالة توازن هذا هدف جميل ، أن يكون هناك نمو متوازن هذا هدف جميل يظهر التوازنات بين المحافظات .

لكن المشكلة الكبرى أننا استيقظنا على أن الإدارة الكفاءة الفعالة لم تكن موجودة بدليل أننا نلاحظ تعدد الجهات القائمة على إدارة تلك المناطق ، واعتقد أنهم اكتشفوا ذلك وعملوا هيئة التنمية الصناعية مؤخراً في أكتوبر ٢٠٠٥ ، إنما الواضح أن تعدد الجهات يؤدي إلى عدم وجود إدارة فكل جهة قائمة بذاتها منفصلة عن الجهة الأخرى وبالتالي لم نحقق معايير ولا أهدافاً ولا أي شيء يذكر... إلخ.

ونستيقظ عندما نتكلم عن أهم ٣ مناطق صناعية في مصر ، في منطقة ٦ أكتوبر

التجارية .

١٠- ارتفاع نسبة الفوائد على الإقراض من البنوك مع المغالاة في الضمانات مما أدى إلى تعثر العديد من المشروعات .

وهنا الصورة بدأت تتضح ، أين نحن ؟ أداء هذه المناطق أظهر أنه لا أهداف تحققت ولا تصدير تحقق ولا تصريف في السوق المحلي نجح وبدأ تسريح العمالة وبالأمر تحديث إليّ أحد الصحفيين يسألني عن موضوع التسويات ومشكلة المتعثرين وماذا سنفعل فيها، نحن لا بد أن ندرس هذه المشاكل ونصنفها ، لماذا لا يتم حصر أسباب ضعف أداء هذه المناطق بالتحديد ويتم تصنيفها علمياً وبوضوح وتحديد ووضع برنامجاً جيداً للنهوض بهذه المناطق حيث لا بد من وجود مناطق صناعية قوية حتى نتطرق ، إذ كيف سننطلق بـ ١٠٠٠ مصنع كما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي إلا من خلال هذه المناطق ، إذاً الفكر الاستراتيجي لا بد أن يكون موجوداً ، البرنامج لا بد أن يكون واضحاً فيما نسميه إعادة تنظيم ، إعادة هيكلة هذه المناطق بشكل أو بآخر ، إعادة بناء وتطوير هذه المناطق بحيث نتطرق .

ولابد أن نسأل أنفسنا أين هذه المناطق من التجربة الصينية ؟ نحن نضيع وقتنا ، هناك فكر استراتيجي ، مدن معينة ، أين المدن أو المناطق الصناعية المتخصصة ؟ لا يوجد على الخريطة ، بحيث أقول أن هذه المدينة سيخرج منها السلعة الفلانية ، ولماذا لا نضع في أذهاننا

مما تم تنفيذه من بنية أساسية داخل المنطقة .

٣- عدم توافق خطة إنشاء البنية الأساسية ومرحلها مع التمويل المتاح لإنهاء الأعمال كاملة لكل مرحلة على حدة حتى يمكن الاستفادة منها في خدمة المشروعات .

٤- ضعف دور التمويل لجذب المستثمرين الجدد بمشروعات رفيعة المستوى سواء المحلي منها أو العالمي مما يؤدي إلى انخفاض نسبة إشغال المشروعات الموجودة .

٥- ضعف المشروعات وتكرارها لمعظم الأنشطة المقامة وما يترتب عليها من زيادة العرض على الطلب بالنسبة للمنتجات، وبالتالي ظهور مشكلة التسويق وخاصة أن هذه المشروعات تعتمد كلياً على تصريف إنتاجها للسوق المحلي وعدم وجود تصدير .

٦- عدم وجود جهة متخصصة لتوجيه الاستثمار والمستثمرين إلى المشروعات المطلوبة والتي تتناسب مع قيمة الاستثمارات والمتاح للمستثمر والمساحة المطلوبة لتعظيم الاستفادة من أراضي المناطق الصناعية وكذا المزايا السببية لكل منطقة .

٧- عدم وجود خرائط استثمارية تفصيلية متكاملة للمناطق الصناعية .

٨- تعرض المستثمرين للتعامل مع قانون المحليات رغم أنه صدر قانون خاص بالاستثمار مما يعتبر ازدواجية في التعامل .

٩- يلتزم المستثمرون بأن يقوموا بدفع مبالغ تعادل ٢% من رأس المال للغرفة

التوقيع على الكويز ، كان هناك اختبارات كثيرة جداً لمدة ١٠ سنوات ، وبع صوتنا وغيرنا وغيرنا ولكن لا حياة لمن تتادي .

لا بد أن نواجه للتنافسية القادمة والوضع التنافسي ، لكن في النهاية مجبر أخاك لا بطل ، طالما أنك مفلس طالما أن المناطق الصناعية لديك فاشلة في الصادرات فإنه ، إذا ذهب مجموعة وضغطت على الحكومة للتوقيع على ١١,٧% مستلزمات إنتاج إسرائيلية تدخل في المنتجات المصرية التي يتم تصديرها إلى أمريكا لا مانع ، احتكار إسرائيل لا مانع ، إسرائيل تكسب وما المانع أن تكسب ، لأننا في النهاية ليس لدينا اختيارات ، وكان لدينا اختيارات قبل ذلك وضاعت من أيدينا بسبب فشلنا في إدارة المناطق الصناعية وضعف قدرتنا التنافسية في الأسواق الأخرى .

كان يمكن تفعيل المشاركة الأوروبية ، الكوميسا ، الأسواق الأخرى ، لكننا نلعب في الوقت للضائع ، وضياح الوقت ممتعة لدينا نستمتع به ، نحن أساتذة في ضياع الوقت ولا ندرك ما معنى الوقت وبالتالي نصنع منا الفرص ، ومن هنا فإن غياب الفكر الاستراتيجي لدينا واضح جداً .

من الآن في مرحلة إعادة البناء التخصصي - في إطار المزايا النسبية والتنافسية بكل منطقة وليس بسبب وجود قطعة أرض في أي محافظة - لنعمل منطقة صناعية .

لا بد أن نتعامل مع هذه القضية بفكر التخطيط للتنمية الشامل والربط بالتنمية الإيجابية ليظهر إلى أين نحن ذاهبون وربط هذا بالاقتصاد القومي ، مع تحديد أين هذا كله من أهداف الاقتصاد القومي إذا كانت الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي معروفة فمثلاً إذا كنت أود حل مشكلة البطالة ، فكيف أكتشف أنها تزيد مشكلة البطالة ، كيف ؟ المفروض أنها تحل مشكلة البطالة ، وبالتالي لا بد من تحقيق هدف التوظيف وحل مشكلة البطالة إذا كان لدي مشكلة صادرات وبالفعل لدينا مشكلة صادرات ، فالمفروض أن تعمل المناطق الصناعية على حل مشكلة الصادرات .

ربما القضية الكبرى هي قضية الكويز ، من الذي أدى بنا إلى ذلك ؟ نحن منذ ٥ سنوات وأكثر ونحن نحاول مع أمريكا لعمل منطقة تجارة حرة ، وهي ترفض قائلة أن مستوانا لا يسمح بإقامة مثل هذه المنطقة ، الإدارة غير كفء ، والإجراءات الجمركية معقدة وعندما نحل كل ذلك يمكن إقامة منطقة تجارة حرة معها ، أخيراً استسلمنا ، هذا استسلام تام ، ليس لدينا اختيارات كان هناك اختيارات ، قبل

تأثير البيئة السياسية للدولة على نماذج الحكم والإدارة المحلية :
دراسة مقارنة

إعداد: د. ماجد رضا بطرس

الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية

كلية للتجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

حدود البحث وإطار المعالجة

تحول الفكر السياسي العالمي من خيال للتنمية يركز على فلسفة الهيمنة على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بوجود حزب شمولي قوى يدعو تعبئة الموارد للوطنية لبناء دولة قوية، إلى مفهوم يحدد التنمية بثلاثة أبعاد: للتصديدية وسياسية ولجتماعية، ويرى أنه بدون إدخال مفاهيم الديمقراطية والمشاركة واللامركزية لا يستقيم أي تقدم أو تنمية للدولة. وتعتبر الاستقلالية الذاتية للمناطق المحلية إحدى الخصائص الرئيسة للدول الدستورية الحديثة، وضمان ذلك هو "الديمقراطية المحلية". وتعتبر الديمقراطية عاملاً حيوياً لضمان الحريات العامة وسيادة القانون وضمان لا مركزية توزيع السلطات ليس بصورة لفتية فقط (بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية) بل أيضاً بصورة رأسيّة (بين المستويات المحلية للثلاث: المحليات والمدن والمناطق)

وتناقش هذه الدراسة إشكالية تأثير التنمية السياسية وأشكال الدول وأنواع الحكومات ونمط التنافس الحزبي على نماذج للحكم والإدارة المحلية وآليات للعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية. ولكل تجربة للحكم المحلي أو للإدارة المحلية ثوابت يستحيل نقلها، ولها متغيرات هي موضع الاستفادة ومحل إمكانية للنقل. ويحتاج التحليل إلى

ربط المفاهيم المطروحة في الإدارة العامة والحكم المحلي بالسياسات العامة في النظم السياسية المختلفة للتوصل إلى استنتاجات وعلاقات محددة يمكن الاستفادة منها لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر. وتنبع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات بحثية أبرزها:

١- ما تأثير البيئة السياسية للدولة على سياسات وآليات عمل الحكم أو الإدارة المحلية؟

والمقصود بالبيئة السياسية للدولة في هذه الدراسة هو النظم السياسية والقانونية والاجتماعية على المستويات التالية: دون القومية (النظم الفرعية)، والقومية، وفوق القومية. أما مؤشرات تأثيرها وتأثرها بالحكم المحلي والإدارة المحلية هي: شكل الدولة، ونوع الحكومة، ودرجة للتنمية السياسية، وشكل السلطة المحلية، ومستوى التنافس الحزبي، والمصدر التشريعي للسلطة المحلية.

٢- ما تأثير مستوى التنمية السياسية للدولة على البيئة السياسية للحكم المحلي من درجة للتنافس الحزبي

المحلي وشكل المساهمة والسلطات والقيادات المحلية؟
٣- ما تأثير أشكال الدول وأنواع الحكومات على درجة للامركزية، والاستقلالية المالية، والمصدر التشريعي للسلطة المحلية، والتعبئة القانونية للسلطات المحلية؟

٤- ما تأثير الاستقرار التشريعي والسياسي على سياسات وآليات عمل الإدارة و الحكم المحلي؟

كيفية تطعيم التجربة المصرية بالإيجابيات فضلاً عن تطعيم هذه التجربة ببعض الأطر والآليات التي جرى تفعيلها الآن في تلك النماذج في مواجهة سلبياتها المماثلة للتجربة المصرية وبالأخص سلبيات الجمود والتناقض بين الأطر الدستورية والقانونية والواقع الفعلي لتجربة الإدارة المحلية في مصر. ويعتبر استخدام مدخل الاختيار الرشيد في التحليل السياسي منهجاً يشويه الكثير من القصور لحد إمكانية تطبيقه على كل لظواهر السياسية. لذا يجب للتطوير للظواهر السياسية والإدارية بمرز المدخل المؤسسي مع مدخل الاختيار الرشيد لأخذ المتغيرات المؤسسية في الاعتبار في التطوير.

وتستعين الدراسة بمنهج التحليل المقارن، وتنقسم إلى مبحثين وخاتمة. يناقش المبحث الأول نماذج اشتراكية متحولة في الإدارة المحلية في الصين والحكم المحلي في روسيا الاتحادية. ويناقش المبحث الثاني نماذج غربية متقدمة للحكم المحلي في ألمانيا والإدارة المحلية في إنجلترا. وفي النهاية، تناقش الخاتمة مؤشرات المقارنة بمدخل تحليلي للتوصل إلى استنتاجات محددة والإجابة على التساؤلات البحثية، ويتم الاستعانة بجداول يشمل للنماذج محل الدراسة ومؤشرات ومعايير المقارنة فيما بينها والذي يشكل ملحق للدراسة.

المبحث الأول: نماذج اشتراكية متحولة

تشارك الصين وروسيا الاتحادية في تجربة التحول من النظام الاشتراكي إلى نموذج يطعم للنموذج الاشتراكي بالنمط الرأسمالي مع احتفاظ كل منهما بخصائصه القومية المفردة. وينقسم المبحث الأول إلى قسمين: القسم الأول يناقش الإدارة المحلية للصين، بينما يناقش القسم الثاني للحكم المحلي في روسيا الاتحادية.

تعرض هذه الدراسة لأبعاد التمايز بين مجموعة من تجارب الحكم والإدارة المحلية المبرقة وهي: الصين وروسيا الاتحادية وإنجلترا وألمانيا. أولاً: للصين دولة أسبوعية نامية وموحدة، ولها حكومة رئاسية يتحكم بها حزب شمولي. وشهدت الصين إصلاحات سياسية راديكالية والتي تمثل نموذجاً لتطعيم النمط الاشتراكي بالنمط الرأسمالي في إعادة لمحاكاة لما فعلته الولايات المتحدة تجاه التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق. ثانياً: روسيا الاتحادية دولة أورور/أسبوعية فيدرالية متقدمة، ولها حكومة رئاسية، ويوجد بها تنافس حزبي بين عدد محدود من الأحزاب. وللتجربة الروسية التي تؤثر على تفاعل مجموعة من الثوابت المتمثلة للكيونة الروسية مع متغيرات التحول من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الليبرالي، ولا يمكن أن يغفل في هذا الإطار ما شهنته روسيا من تفكك الاتحاد السوفيتي ووراثتها لمعظم فعالياته. ثالثاً: إنجلترا دولة أوروبية متقدمة موحدة، ولها حكومة برلمانية، ولنمط للتنافس الحزبي بها يقتصر على حزبي المحافظين والعمال وينافسهما على استحياز عدد محدود من الأحزاب الصغيرة. وشهدت إنجلترا تطوراً في النهج السياسي والتي عبرت للحكومة العمالية عهدها بما يسمى "بالطريق السلس". رابعاً: ألمانيا دولة أوروبية فيدرالية متقدمة، ولها حكومة تحمل صفات مختلطة بين الرئاسية والبرلمانية، ويوجد تنافس بين عدد محدود من الأحزاب. وتتميز ألمانيا بتوحيد شطريها الشرقي والغربي في حقبة تتميز بتفكك العديد من الوحدات السياسية الأوروبية مثل ما حدث في بلقان والاقتصاد السوفيتي. والخبرة الألمانية في صليحة تحقيق التوازن بين شطريها قد يكون له أهمية جوهرية في تصور إمكانية تحقيق التوازن بين صعيد مصر وشمالها.

والخاتمة المحورية من هذه الدراسة هي تجلية أهم إيجابيات وسلبيات هذه النماذج مع محاولة بيان

أولاً: الإدارة المحلية في الصين

يركز هذا القسم على فلسفة الإدارة المحلية وهيكليتها في الصين. سنتعرض في الجزء الخاص بفلسفة الإدارة المحلية لخصوصيات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية وللمقدّم السياسي والإصلاح السياسي. ويعرض الجزء الثاني لهيكل الإدارة المحلية في الصين وخصوصياته. ويناقش الجزء الثالث نمط التفاعل بين الحكومة المركزية والمحليات ويشمل الموضوعات التالية: العلاقة بين المستويات المركزية للحزب والقيادات المحلية، وكوادر الحزب الشيوعي والوظائف المحلية، والسياسات والقرارات المحلية، ووظائف الإدارة المحلية، والاستقلالية المالية للمحليات، ومقترحات إصلاح الإدارة المحلية.

١-١- فلسفة الإدارة المحلية في الصين

من أهم خصائص النظام السياسي في الصين أنه مركزي اشتراكي يسعى إلى استيعاب أهم إيجابيات النموذج الرأسمالي إلى حد يمكن معه إثارة سؤال الآن هل يمكن أن تعيد الصين في مواجهة الولايات المتحدة ما فعلته الأخيرة في مواجهة الاتحاد السوفيتي؟ بمعنى استيعاب أهم إيجابيات النموذج المقابل على نحو يؤدي إلى إسقاطه، أم أن هناك إشكالية تعوق هذا السيناريو.

يتميز موضوع الإدارة المحلية في الصين بخصوصية لعدة أسباب؛ أولاً: إستراتيجية وثبات التنظيم السياسي والهيكل الإداري ووظائف الإدارة المحلية طوال مسيرة التاريخ الصيني منذ بداية إرساء أسسه في عام ١١٢٢ قبل الميلاد وحتى الآن فيما يقرب من ٢٠٠٠ عام ما عدا ما حدث في ١٩٤٩ حيث تم إنشاء المناطق المستقلة طبقاً للفكر الشيوعي. (١)

بالإضافة إلى ما سبق فإن ممارسات وأشطة الإدارة المحلية ظلت ثابتة ولم تتغير منذ نشأتها. وثانياً: تكيّين السياسات المحلية وآلياتها عن نظيراتها المركزية.

وثالثاً: أحدثت الإصلاحات الاقتصادية والميسمية تغييرات كبيرة قد تغير وجه الحياة وتتمية الصين. ورابعاً: أن الإدارة المحلية تتحكم في المناطق الريفية التي يربو عدد سكانها على ٩٠٠ مليون نسمة، أي ما يقرب من ٧٠% من إجمالي تعداد السكان في الصين بدأ الحزب الشيوعي الصيني الإصلاح الاقتصادي والسياسي بعد وفاة "ماو تسي تونغ" في ١٩٧٦، وأدى ذلك إلى نتائج واسعة منها: إعادة تعريف البناء الاجتماعي للدولة وانخفاض مستمر للتدخل المباشر للحكومة المركزية وتحكمها في الاقتصاد ودورها في المجتمع، وتحول في بعض السلطات من المؤسسات الحكومية إلى مؤسسات القطاع الخاص، والحد من دور التخطيط المركزي وزيادة دور اقتصاديات السوق في توزيع الموارد. وتعاظم دور الحكومات المحلية في التحكم في النشاط الاقتصادي المحلي وفي إعادة توزيع الموارد. (٢) أدى هذا التحرك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى زيادة ديناميكية وحركة المجتمع وكسر الجمود الذي ساد الصين منذ بداية تطبيق النظام الشيوعي في بداية الخمسينات من القرن العشرين.

تحاول الدراسة تحليل تنفيذ السياسات على مستويين: للمقاطعة والمدن الصغيرة، وكذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- متى، ولماذا، وتحت أي ظروف يمثل ويستجيب مسئولو المحليات في هذين المستويين للتوجهات السياسية من المستوى المركزي؟
- ٢- ما هي الآليات التي تستخدمها الحكومة المركزية للتحكم والرقابة على السلطات المحلية؟
- ٣- كيف تشكل القوالب والقواعد المؤسسية والمحددات أسلوب وسلوك مسؤولي المستويين المحليين تنفيذ السياسات العامة؟

١-١-١- الديمقراطية من أعلى

توضح المقدمة بجلاء أن لديمقراطية

الوظيفية من طرف آخر. ثالثاً: يتم في المرحلة الثالثة التعاقد بين مديري الوحدات الوظيفية والموظفين في تلك الوحدات الوظيفية. وفي العادة يجبر الموظفون على إيداع مبالغ نقدية على سبيل التأمين وقت التوقيع ويتم إعادة تلك المبالغ لهم فقط في حال تحقيق المهام المتعاقد عليها.

وبدأ نظام التعاقد السياسي في نهجيات الثمانينات من القرن العشرين، ولكنه توسع وأخذ الشكل المؤسسي في التسعينات من نفس القرن نتيجة لمتنوع العديد من المناطق بحرية سياسية واقتصادية أكبر. توجد متطلبات سياسية مفروضة على المسؤولين المحليين من قبل مسؤولين في مستويات ومؤسسات عليا لتكوين صورة الدولة على المستوى المحلي. (٤) ويعتبر نظام التعاقد السياسي أحد التجليات الحديثة لنظرية العقد الاجتماعي الليبرالية المنشأ.

ومن مشاكل هذا النظام انه يضعف قدرة الحكومات المحلية للمدن الصغيرة على التنمية الشاملة. والأسباب الرئيسة لذلك هي ضعف التمويل الضروري لتمويل أنشطتها، وعدم توفر السلطات الأربعة لإدارة الموارد البشرية، وعدم التحكم في الإيرادات والمصروفات العامة، أو المواد التشغيلية لفروع المقاطعة في المدن الصغيرة. وتوجد ضغوط كبيرة على المسؤولين في جميع للمستويات الإدارية للتلاعب بالإحصاءات لكي تتطابق أو تزيد عن الأهداف والمعايير الموضوعة مسبقاً، وبذلك يتم بناء شبكة اتصالات سياسية وشخصية جيدة مع المسؤولين في المستويات الأعلى.

ومن المشكلات التي ظهرت وعطلت عملية التعاقد السياسي ظهور طبقة اجتماعية جديدة من الأثرياء نتيجة للانفتاح الاقتصادي. وحاول العديد من المحليين معرفة كيفية تكيف الطبقة الغنية التي ظهرت حديثاً مع القوى السياسية الحالية، وكيف يتفاعل الهيكل الاجتماعي ويغير سلوك المسؤولين الحكوميين في

والليبرالية في الصين فرضت عن طريق الحزب الشيوعي برنامج إصلاحية تمت الموافقة عليه بالتوافق من المستوى الأعلى في الحزب، أي انه مفروض من فوق وليس مثل الحركات الديمقراطية العالمية الأخرى التي تبدأ من أسفل إلى أعلى. ومما عزز هذا التوجه نجاح الحزب في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى الضغط على السلطات المحلية لتحقيق نفس النجاحات على المستوى المحلي، مما يضعف الأصوات المطالبة بالتغيير. وأوحى لوضع السياسي في الثمانينات بالتوجه الديمقراطي، ولكن حدثت للتكلمة الديمقراطية عام ١٩٨٩، كما سيتم للعرض له لاحقاً في هذه الدراسة، والتي كان لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصين. (٣)

ومن الأسباب الأخرى لضعف التوجهات الديمقراطية: مقاومة الإصلاح في أوساط القيادة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لأن الإصلاحات ستؤدي إلى تآكل سلطة الحزب المهيمنة على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفضل بين السلطات، وهو ما كانت تعتبره الصين بدعة غريبة.

١-٢-١ نظام التعاقد السياسي

يتلخص نظام التعاقد السياسي في وجود توقعات في الأداء للمسؤولين المحليين تعتبر أساساً للتقرير الرسمي الذي يعتمد بدوره على بعض المحددات والنواتج، ويتكون هذا النظام من ثلاثة مراحل متسلسلة. أولاً: يتم للتوقيع على عقد الأداء بين لجنة الحزب بالمقاطعة وحكومة المقاطعة، وعلى مستوى آخر بين مركزية لجنة الحزب في المدن والمحليات وقادة المدن والمحليات. ثانياً: تقوم كل مقاطعة بتجهيز عقود الأداء للعد وسكرتيري الحزب بالمحليات التي تقع في نطاقها لتوقيعها، وبعد ذلك يتم التعاقد بين المدن والمحليات التابعة لها من طرف والأقسام

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد صراع بين المستوى الإداري المحلي والمستوى المركزي مما انعكس على العلاقة فيما بينهما حيث يعتبر كل منهما أن أي مكتسبات للطرف الآخر هو خسارة له تتقصر من نطاق صلاحياته. ويعكس ذلك على فلسفة وآليات اللامركزية في الصين، حيث أن السلطة المركزية هي التي تتحكم في عملية اللامركزية وتحدد ما يتم وضعه تحت سلطة المحليات، أي أن عملية اللامركزية في الصين ليست مؤسسية ولا تسير بقوة الدفع الذاتي الذي يكتله الدستور.

في نهايات حقبة الثمانينات من القرن العشرين ظهرت أول خطوات سياسية داخلية للإصلاح السياسي وللتعامل مع المشكلات الاقتصادية والسياسية والإدارية المزمنة التي كانت تعاني منها المناطق الريفية في الصين. واستكمالاً لهذا التوجه، تم اعتبار الحقبة التالية "حقبة اللامركزية". وفي عام ٢٠٠١ أعلنت الصين وضع تنمية المناطق الريفية كأولوية أولى في سياستها الوطنية.

٢-١-٢-١ هيكل الإدارة المحلية في الصين

طبقاً لدستور عام ١٩٨٢ ينقسم هيكل الحكم المحلي إلى ثلاثة مستويات، وإن كان في الواقع المحلي يتكون من خمسة مستويات في معظم الصين وهي الأقاليم والمحافظات والمقاطعات والمدن والقرى، ويضاف إليها في حالات استثنائية "المدن الصغيرة" و"وحدات العمل". ويوجد ٢١٠٠ مقاطعة بالإضافة إلى ٤٠٠ مدينة لها وضع المقاطعة. ويوجد في الصين ما يقرب من ١٩٢٠٠ مدينة صغيرة Towns ، و ٢٥٦٠٠ "ضواحي" Townships وتتميز "الضاحية" عن المدينة الصغيرة بأنها أكبر في المساحة وكبر في عدد السكان الذين يمتنون الزراعة، وبذلك تعتمد في إدارتها بصورة كبيرة على المحليات في القرى لوجودها على مناطق شاسعة من الأراضي لزراعية. ويوجد معياران للمدينة: ١- الذين لا

المستويات الأدنى. ويشير بعض الكتاب إلى تلك الطبقة إلى البرجوازية الجديدة تحالف وتتعاون مع المسؤولين الحكوميين المنفعة المشتركة بينهم حيث أن التحالف يعني تكامل للأثروة مع السلطة.

وتلبي الوضع السياسي والمناصب التي تحتلها الطبقة البرجوازية الجديدة في الحزب الشيوعي الصيني رغم أن المستويات العليا في الحزب تجد صعوبة في تفسير قبول الطبقة الجديدة في كوالها. ولا يجب إغفال الضغوط على السلطة المحلية، وخاصة الدنيا منها، لتكبير اعتمادات مالية أكبر في هذا السياق. ومن الظواهر الجديدة في الإدارة المحلية للصينية تصاعد الدور السياسي للقيادات الدينية لحدورها في تمويل بعض المشروعات المحلية مثل رصف الطرق وبعض الخدمات المحلية العامة، وتقوم القيادات الدينية بتعبئة الموارد البشرية للقيام بأدوار سياسية مثل تشجيع الشعب على المشاركة السياسية.

١-٣-١-٣-١ الإصلاح السياسي والإدارة المحلية

من المتعارف عليه في الكتابات الإدارية في الصين استبدال المصطلح المتعارف عليه "الحكومة المحلية" (Local government) بمصطلح "حكومة المقاطعة" (Provincial government). ويمكن ذلك بضعف الاهتمام وتراجع أولوية الإدارة المحلية في سلم أولويات النظام الصيني لثلاث أسباب أساسية: أولاً: التقاليد التاريخية الصينية تركز في المقام الأول على مؤسسات والمسئولية في المستوى المركزي كانعكاس للأيدولوجية للشمولية، كالفلسفة تنموية وإدارية، والتي تحصر دور الحكم المحلي في تنفيذ السياسات والقرارات المركزية. ثانياً: ينحصر تركيز السياسات العامة على المستوى الأم والأشمل للموضوعات ذات للتوجه الوطني مثل الإصلاح الاقتصادي وتنمية الديمقراطية. ثالثاً: صعوبة صقل دراسات ميدانية شاملة في الريف الصيني لضعف التمويل وصعوبة الوصول إلى كل المناطق الشاسعة للدولة. (٥)

وزابجويج فقط.

توجد المحافظات المستقلة ذاتيا في المناطق الغربية في الصين التي توجد بها أقليات اثنية.

تحتفظ الاتحادات بنص المسمى الإداري للتاريخي لها وتوجد فقط في إقليم منغوليا.

٢-٢-١ - مستوى المقاطعات *Counties*

منذ بداية ٢٠٠٥، تم تقسيم مستوى المقاطعات إلى ٢٨٦٢ تقسيم منها:

٨٥٢ منطقة وتشمل مزارع وقرى ومدن صغيرة،
٣٧٤ مدينة وهي ليست مدينة بالمعنى الدارج بل تشمل مدن ويحيط بها مناطق ريفية.

١٤٦٤ مقاطعة وهو للشكل الأكثر شيوعا.
١١٧ مقاطعة مستقلة وتوجد لتأكيد هوية الأقليات الإثنية.

٢ لواء وتوجد في منغوليا لتأكيد هويتها المستقلة ذاتيا وتوجد أيضا منطقتان خاصتان ومنطقة شابات واحدة (٧)

حكومات المقاطعات

تتكون حكومات المقاطعات من خمسة مجموعات من المؤسسات للتنظيمية: للحكومة الشعبية للمقاطعة، ولجنة الحزب الشيوعي بالمقاطعة، ولجنة التفويض النظامي التابعة للحزب الشيوعي بالمقاطعة، والمؤتمر الشعبي للمقاطعة، والمؤتمر الشعبي السياسي الاستشاري للمقاطعة. من العرض السابق نوضح هيئة الحزب الشيوعي على مؤسسات السلطة المحلية على مستوى المقاطعة، ويدل على ذلك أن أهم تلك المؤسسات الخمس هي لجنة الحزب بالمقاطعة رغم النص الدستوري على أن الحكومة الشعبية للمقاطعة هي السلطة التنفيذية على مستوى المقاطعة.

وتكفل الحكومة للشعبية للمقاطعة بأداء الوظائف التالية: للتخطيط لتنمية الاقتصاد المحلي، وإدارة وتوجيه المؤسسات العامة المحلية، جمع الضرائب المحلية، والتحكم والمراقبة على تخصيص

ويتم ضمان حقوق تلك الأقليات بمواد في الدستور الصيني مثل أن يحذر حكام تلك المناطق من تلك الأقليات، وتوجد تلك المناطق في منغوليا والتبت. وتعرف المجالات لريفية على أنها لتقسيمات الإدارية على مستوى الأقاليم والتي تدبر للمقاطعة مباشرة بدون تدخل المحافظات. وفي العادة يكون حجم المناطق الحضرية هلمشي بالنسبة إلى حجم المناطق الريفية بها.

وتعرف المناطق الإدارية المستقلة على أنها تلك المناطق التي تتمتع باستقلالية ذاتية كبيرة تطبيقا لشعار "قوة واحدة ونظامان" وتشرف الحكومة المركزية مباشرة على المناطق الإدارية المستقلة مباشرة بدون وجود مستويات إدارية وسيطة. والمنطقتان الإداريتان المستقتان هما هونج كولنج، والتي كانت تحت الحكم البرلاني حتى عام ١٩٩٧، ومكاو، والتي كانت تحت الحكم البرلاني حتى عام ١٩٩٩. ومن مظاهر الاستقلالية الذاتية وجود نظم قضائية، وجوازات سفر، وصلات ونظم جمركية، ونظم هجرة مستقلة، وعضوية مستقلة في المنظمات الدولية، وقرق رياضية مستقلة عن للنظام المركزي في الصين. وتختلف التقسيمات الإدارية للمناطق المستقلة عن للنظام المركزي، حيث تقسم هونج كونج إلى ١٨ منطقة ويوجد لكل منها مجلس استشاري.

٢-٢-١ - مستوى المحافظات *Prefectures*

منذ بداية ٢٠٠٥، تم تقسيم مستوى المحافظات إلى ٣٣٣ وحدة منها:
٢٨٣ مدينة لها وضع للمحافظات - ١٧ محافظة - ٣٠ محافظة مستقلة ذاتيا - ٣ اتحادات (في منغوليا).

للمدن التي لها وضع المحافظة هي في الأصل مدن تتبعها المناطق الريفية المحيطة. تشمل المحافظات مناطق حضرية وريفية ذات طبيعة خاصة وتتواجد ال ١٧ محافظة في إقليم التبت

وتعتبر لجنة الحزب الشيوعي في المقاطعة هي السلطة الأعلى للحكم على هذا المستوى المحلي. وتنتخب اللجنة من قبل مؤتمر الحزب في المقاطعة لمدة خمس سنوات ويرأسها سكرتير الحزب ويعاونه اثنان أو ثلاثة نواب يختص كل منهم بقطاع محدد مثل الزراعة والصناعة والإعلام. والسبب للمعان لإشراف لجنة الحزب على النشاطات الاقتصادية لتصنيف التنمية الاقتصادية، منذ نهاية السبعينيات في القرن العشرين، على أنها مهمة سياسية توكل للحزب الشيوعي ككل. ويعين النائب الأول لسكرتير الحزب كحاكم للمقاطعة، وهو ما يعكس الخلط بين السلطة التنفيذية- التي تمثلها الحكومة الشعبية للمقاطعة- والسلطة الحزبية- التي تمثلها لجنة الحزب بالمقاطعة- . ومن مظاهر تحكم الحزب الشيوعي في مؤسسات الإدارة المحلية الصينية وجوب موافقة لجنة وسكرتير الحزب على مستوى المقاطعة على أي قرار عام يتخذ داخل الحكومة الشعبية.

ويستدرك الباحث من العرض السابق، أن الحكومة الشعبية للمقاطعة تكون مسؤولة إدارياً أمام حكومة المحافظة وحزبياً أمام لجنة الحزب، وهي بالتالي لا يكون ولاؤها الأول لشعب المقاطعة. الاستنتاج السابق يجرّد حكومة المقاطعة من المسمى الذي أطلق عليها وهو "الشعبية"، أي يلتقي تأثير شعب المقاطعة المباشر على صنع السياسات المحلية أو تنفيذها.

وقام أليزيم الصيني "دينج زياو بينج" قبل عام ١٩٨٩ بمحاولة للإصلاح السياسي على مستوى المقاطعة بفصل جهاز وتنظيمات الحزب عن الحكومة الشعبية لضمان عدم تدخل الحزب في السلطة التنفيذية المحلية. وشهد عام ١٩٨٩، والذي شهد ولادة ميدان تيانانمين الشهيرة، انتكاسة لهذا الإصلاح والذي تم إلقاء اللوم بعده على لجنة الحزب في بكين لعدم قدرتها على ترسيخ مبادئ الحزب الشيوعي في أذهان الشباب.

الأراضي التي تقع في زمام المقاطعة، وإدارة نظام التعليم المحلي، وضمان استتباب الأمن والنظام، وتوفير الضمان الاجتماعي لسكان المقاطعة. وتتكون الحكومة الشعبية للمقاطعة من عدد من الهيئات والمكاتب تقسم طبقاً للتخصص حيث يوجد قطاع للأصالح العامة وفيه مكتب للخدمة المدنية والإصلاح الإداري والمراجعة والعمل والتخطيط والإشراف والشئون القانونية والشؤون المحلية وشئون الأديان والإحصاء. بالإضافة إلى ما سبق، توجد قطاعات متخصصة في الزراعة، وتطبيق القانون، والصناعة والنقل، والتجارة والتمويل، والعلوم والتعليم والصحة، المؤسسات الشعبية، وأخيراً قطاع الأصالح المتروكة والتي تشمل على سبيل المثال إدارة الإسكان وتسيير المدن. وفي المتوسط، يتراوح عدد الموظفين في كل مقاطعة بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ موظف، ولدى ذلك إلى تخصيص ما يقرب من ٨٠% مصروفات المقاطعات على مستوى الصين تخصص لمرتبات والمزايا العينية لموظفي السلطات المحلية ومسؤولي الحزب على مستوى المقاطعات. (٨) ويعكس ذلك نفوذ الحزب الشيوعي في استئصال الهياكل الإدارية المترهلة على مستوى المقاطعات في تعيين أعضاء الحزب لتوسيع نفوذهم.

ويوجد على رأس كل حكومة شعبية للمقاطعة حاكم "Magistrate" يعاونه نواب قد يصل عددهم إلى عشرة. ويدير دولا العمل اليومي للمقاطعة مدير المكتب العام ويقوم بأعمال الأمانة العامة وللتصديق بين الوظائف والأنشطة الأخرى للمقاطعة، وهو بالتالي يعتبر أقرب موظف إلى مركز صنع القرار. وطبقاً للمنور الصيني فإن الحكومة الشعبية للمقاطعة تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات بالنيابة عن المؤتمر الشعبي للمقاطعة، ولكن الواقع العملي أن الحكومة الشعبية للمقاطعة تكون مسؤولة إدارياً فقط أمام المؤسسة المحلية الأعلى ألا وهي حكومة المحافظة.

الحزب الذي تم اختياره من الحزب والتصديق على ذلك من الكوادر العليا الحزب ويستمد سلطته مباشرة من الحزب. وما يؤجج جنوة الصراع وجود عبارات غامضة لتحديد أدوار ووظائف كل منهما، وإن وجد المبدأ الواضح في هيمنة الحزب على مجريات الأمور في حال وجود خلاف فيما بينهما. ومن وظائف سكرتير الحزب ترشيح كوادر للقرية، والموافقة على اللوائح المطبقة فيها، والمصادقة على عقود المسؤولية، ورئاسة الاجتماعات.

وتضع قيادات الحزب سكرتيري الحزب على مستوى القرى على دخول الانتخابات للجمع بين الموظفين لضمان تسيير العمل بسلاسة بالإضافة إلى أن الانتخابات اختبار لمدى شعبية وقبول الجماهير لممثلي الحزب. وتتلو نواحي نجاح سكرتير الحزب في الانتخابات على مستوى المقاطعات المختلفة بين ١٢% و ٥٦%، وأدت تلك النسب المنخفضة إلى تسويق السلطات المحلية على مستوى المدن لانتخابات رؤساء القرى، وفي الحيد من الأمثلة ثم استبدال سكرتيري الحزب الذين خسروا الانتخابات بروساء القرى الفائزين بها. (٩) ومن مميزات الوظيفة الثنائية لرئيس القرية، أن يشغل وظيفة سكرتير الحزب في نفس الوقت، توفير المبالغ التي تدفع لسكرتير الحزب وهي من الضرائب المفروضة على الأرض مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية على المزارعين وبالتالي تزيد شعبية الحزب. وفي المقابل توجد بعض عيوب منها: تجاهل هدف الإصلاح بفصل الحزب عن الحكومات التنفيذية، بالإضافة إلى تركيز السلطة في أيدي مجموعة صغيرة تهتم بمطالب مسؤولي الحزب في المدينة أكثر من اهتمامهم وولائهم للقرية وللناخبين.

١-٢-٦- الحالات الخاصة والاستثنائية

تعطى الحالات الاستثنائية استقلالية ذاتية أكبر من التي تعطى لممثليها في المستويات الخمس السابقة. وتنتصف بعض المدن الأكبر حجماً في المحافظات على

وتم تعزيز هذا التوجه منذ ذلك الحين بتقوية سلطات لجان الحزب وزيادة هيمنتها على مجريات الأمور في المقاطعات.

١-٢-٤- مستوى الضواحي Township

منذ بداية عام ٢٠٠٥ كان إجمالي تعداد الوحدات على مستوى المدن ٤٣٢٧٥ وحدة والتي تم تقسيمها إلى ١٩٨٩٢ مدينة، ١٦١٣٠ مدينة صغيرة، ١١٢٦ مدينة لها طابع لثني معين، و ٢٧٧ وحدة تسمى بالصينية "سمو" ووحدة واحدة من "السمو" التي يغلب عليها طابع لثني معين، و ٥٨٢٩ منطقة تابعة، و ٢٠ منطقة عامة. وبشكل عام تقسم المناطق الحضرية إلى مناطق تابعة، بينما تقسم المقاطعات إلى مدن ومدن صغيرة ومدن لها طابع لثني معين. أما بالنسبة "السمو" فهي مدن صغيرة يقتصر تولدها على مغولوا. أما المناطق العامة فهي شكل تاريخي لتقسيم الوحدات، وهو مستوى استثنائي بين مستويات المقاطعات والمدن، وهذا الشكل يندثر بصورة تدريجية من التقسيم السياسي للوحدات، وتوجد بعض الخطط لإفلاكه كجزء من الإصلاح للتطويع للإدارة المحلية.

١-٢-٥- مستوى القرى Village

تعتبر القرية للمستوى الأدنى في الإدارة المحلية في الصين والتي تنقسم بدورها إلى وحدات أصغر من "المجارات" و"المجمعات" ويكون لهما حدود رسمية ويكون لكل منهما لجنة قيادة إدارة ثلوثها. وكنيجة مباشرة للإصلاح السياسي في نهايات العقد التاسع من القرن العشرين، تم السماح بعقد انتخابات مباشرة على مستوى القرى لانتخاب "لجنة القرية" و "رئيس القرية". وكنيجة لهذه الخطوة الإصلاحية ظهرت صراعات بين رئيس القرية المنتخب وسكرتير الحزب الشيوعي الصيني على مستوى القرية. والصراع هنا ليس بين أشخاص بل بين "الشرعية" للمتمثلة في رئيس القرية المنتخب مباشرة من الشعب، وبين "السلطة" المتمثلة في سكرتير

المحلية. في المقابل، نجد أمثلة عديدة لسوء استغلال السلطة من مسؤولي الحزب المحليين في ظل غياب وجود نظام فعال للرقابة. وبالتالي قد يصبح نظام الرقابة الفعال سيفا ذو حدين بإحكام الرقابة على المحليات، ولكن في نفس الوقت قد يضعف من قدرة الحزب على تحيئة مسؤولي الحزب المحليين وضمان ولائهم. وللتكامل على ما سبق عرضه، فقد وقعت في عام ٢٠٠١ حادثة في منجم تابع لولاية "جوانكسي" راح ضحيته ٨١ قتيلا وحاول سكرتير الحزب، خوفا من الدعاية السيئة وعلى مستقبله السياسي، التغطية على الحادث ولقّع المسؤولين المحليين التفتيشيين الآخرين بتكتم الأمر. وعندما كشفت الصحافة الحادث بالصيغة تم إعدامه وسجن المسؤولين الآخرين المتورطون لمدد طويلة. (١٠)

وتتميز الإدارة المحلية في الصين بوجود نظام يحكم العلاقة بين السلطات العليا وحكومات المدن و"اللواحي" ويسمى: "Tiao Kuai". ويتكون هذا النظام من قسمين: القسم الأول "Tiao Tiao" تحت أمره لسلطات الأعلى، والقسم الثاني "Kuai Kuai" تحت أمره الحكومة المحلية للمدينة، أي أن القسم الأول ليس تحت سلطة حكومة المدن. ويحد هذا النظام من قدرة السلطات المحلية في المدن على تطبيق سياساتها. وأسباب إنشاء هذا النظام الثنائي لإحكام الرقابة على السلطات المحلية الأدنى وكذلك التخوف من ضعف القدرة الفعلية للمسؤولين المحليين على مستوى المدينة على إدارة شؤون المدينة بكفاءة وفعالية.

ومن الظواهر الواضحة في الإدارة المحلية الصينية أنه كلما انخفض المستوى التنظيمي للوحدات المحلية، كلما ضمنت رقابة الحزب عليها، ويرجع ذلك إلى ترمي أطراف الدولة وصعوبة الوصول إلى القرى النائية مما يؤدي إلى أن يبني المسؤول الحزبي في تلك المنطقة "مملكة" خاصة به يكون فيها المهيمن وصاحب الكلمة العليا في كل نواحي الحياة في تلك

أنها "مدن إقليمية" على أنها وحدات تنظيمية لها سلطات أكبر من التي للمحافظات، ولكن أقل من التي للأقاليم. ورغم أن تلك المدن تتبع الأقاليم رسمياً إلا أنها تعطى وضع خاص واستقلالية عن الإقليم الأم. وتوجد حالات مماثلة على مستوى المقاطعات حيث تعطى بعض المدن على مستوى المقاطعات استقلالية أكبر وتسمى "مدن المحافظات" وبالتالي تعطى سلطة أكبر من التي تعطى للمقاطعات، ولكنها أقل من المحافظات وتتبعها إدارياً. وفي أغلب الأمثلة لا توجد "مدن المحافظات" داخل حدود المحافظة.

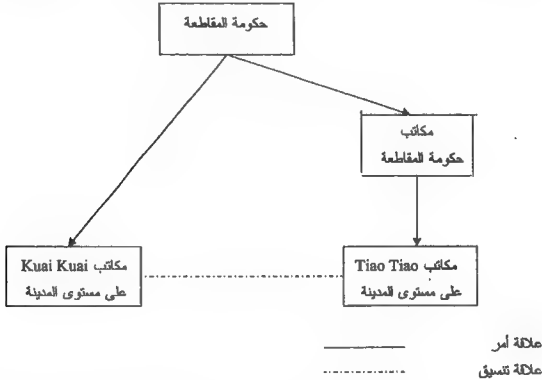
٣-١- نمط التفاعل بين الحكومة المركزية والمحليات
ندقق هذا الجزء في السياسات والآليات التي تحكم التفاعل بين الحكومة المركزية والمحليات، ويناقش الموضوعات التالية: العلاقة بين المستويات المركزية للحزب ولقيادات المحلية، وكوادر الحزب الشبوعي والروابط المحلية والسياسات والقرارات المحلية بموظفي الإدارة المحلية، والاستقلالية المالية للمحليات، ومقترحات إصلاح الإدارة المحلية.

٣-١-١- العلاقة بين المستويات المركزية للحزب والقيادات المحلية

لتفهم العلاقة بين المستويات المركزية للحزب والقيادات المحلية، يجب أولاً تفهم العلاقة الرأسية والأفقية بين مستويات الإدارة المحلية: الأقاليم والمقاطعات والمناطق المحلية والمدن والقرى وكذلك يجب تفهم الآليات المحلية والنتائج لتلك العلاقات الرأسية والأفقية. وتوجد ثلاثة آليات لتحكم الحكومة المركزية في الحكومات المحلية وهي: نظام الحزب، والأيدولوجية الشبوعية، ونظام التخطيط الاقتصادي المركزي. وأدى ضعف الآليتين الأخيرتين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى أن أصبحت الأداة والألية الفعالة الوحيدة الباقية لدى الحكومة المركزية هي نظام الحزب الشبوعي وهيكلة. ولهذا السبب تم تعزيز سلطات وصلاحيات مؤسسات وقيادات الحزب

الطوا إغفاء فساد المستويات الدنيا لأنهم مسئولين عن تصرفات مرؤسيهم. في المقابل، لا يمكن لمسئولي الحزب في المستويات الدنيا انتقاد المسؤولين في المستويات العليا، وبذلك تتشكل شبكة محكمة الحلقات للفساد وحمايته لظروف المصالح المتبادلة لأطرافه. ويوضح شكل (٧) للنظام الثنائي والعلاقة بين القسمين.

المنطقة. وفي كثير من الأحوال تظهر الحديد من حالات الفساد وسوء استغلال السلطة من طرف مسئول الحزب في تلك المناطق. ولا يعتبر ظهور حالات فساد مشكلة وطنية في حد ذاتها لأنها متوقعة، ولكن الظاهرة الخطيرة تكمن في التعامل مع حالات الفساد حيث يحاول سكرتير الحزب في المستويات



Source: Zhong, Yang. Local Government and Politics in China. East Gate Books, New York. 2003. P. 82.

نسمة، ينتخب ممثل لهم لدى المؤتمر الشعبي القومي لمدة خمس سنوات، ويجب أن يكون عضواً في الحزب الشيوعي الصيني ويحوز على ثقة ومباركة قياداته. ويبلغ عدد أعضاء المؤتمر، الذي يعتبر بمثابة البرلمان الصيني، ٢٩٤٦ عضواً، وسلطته من القوانين والمواظقة على الموازنة. وتتركز السلطة المحورية للمؤتمر في اللجنة الدائمة التي يبلغ عدد أعضائها ١٥٣ عضواً. أما مجلس الدولة فيرأسه وديبره رئيس الوزراء ونوابه ومستشارو الدولة والسكرتير العام

١-٢-٣-٢- كوانر للحزب الشيوعي والوظائف المحلية تتركز السلطة التنفيذية المركزية في الصين في يد سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني، ويأيه رئيس الوزراء ثم مجلس الدولة. ويوجد في الصين ثمانية أحزاب بجانب الحزب الشيوعي ولكنها تذهب كلها للحزب الرئيس. وتمثل تلك الأحزاب التابعة مفهوم المناظر الذي كان هو الحاضنة التي مهدت للتعددية الحزبية في مصر في عهد السادات منذ منتصف سبعينات القرن الماضي. ومن بين ٤٠٠٠٠٠

للمجلس، ورؤساء الهيئات والوزراء والمراجع لعمام. ومهام مجلس الدولة تنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة الدائمة وكذلك له صلاحيات إصدار توجيهات لمنظومة الإدارة المحلية. وعلى المستوى المحلي، توجد مؤتمرات محلية، لكل منها لجنة دائمة وتكون تحت

سلطة مجلس الدولة. (١١)

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين مستويات كوادرات الحزب الشيوعي الصيني والوظائف القيادية في الحكومة المركزية والحكومات المحلية:

الوظيفة في الحزب	الوظيفة في الحكومة	متوسط عمر الكوادر
المركزية العام للحزب للشيوعي	رئيس للدولة	غير محدد
أعضاء المكتب السياسي، وأمناء الأمانات العامة للحزب، وأمين اللجنة المركزية للنظام	نواب الرئيس، ونواب رئيس الوزراء، وأعضاء مجلس الدولة	غير محدد
رؤساء أقسام اللجنة المركزية للحزب، وأمناء الحزب بالأقاليم، ونائب أمين اللجنة المركزية للنظام	الوزراء، وحكام الأقاليم	٥٠-٤٥ عاما
نواب رؤساء أقسام اللجنة المركزية للحزب، ونواب أمناء الحزب بالأقاليم، وأمناء لجان النظام في الأقاليم	نواب الوزراء، ونواب حكام الأقاليم	٥٠-٤٥ عاما
رؤساء مكاتب اللجنة المركزية للحزب للشيوعي، ورؤساء أقسام لجان الحزب بالأقاليم، وأمناء الحزب في المحافظات والمدن التي لها وضع الحزب، ونواب أمناء لجان النظام في الأقاليم	رؤساء المكاتب الوزارية، ورؤساء المكاتب الإقليمية، وعدد المحافظات والمدن التي لها وضع الأقاليم	٤٥-٤٠ عاما
نواب رؤساء مكاتب اللجنة المركزية للحزب للشيوعي، ونواب رؤساء أقسام لجان الحزب بالأقاليم، ونواب أمناء الحزب في المحافظات والمدن التي لها وضع الأقاليم، وأمناء لجان النظام في المحافظات	نواب رؤساء المكاتب الوزارية، ونواب رؤساء المكاتب الإقليمية، ونواب عدد المحافظات والمدن التي لها وضع الأقاليم	٤٥-٤٠ عاما
رؤساء القطاعات المركزية والإقليمية للحزب، ورؤساء أقسام اللجان الحزبية للمحافظات، وأمناء الحزب بالمقاطعات، ونواب أمناء لجان النظام في المحافظات.	رؤساء القطاعات الوزارية، ورؤساء القطاعات الحكومية بالأقاليم، وحكام المقاطعات	٤٠-٣٥ عاما
نواب رؤساء القطاعات المركزية والإقليمية للحزب، ونواب رؤساء أقسام اللجان الحزبية للمحافظات، ونواب أمناء الحزب بالمقاطعات، و	نواب رؤساء القطاعات الوزارية، ونواب رؤساء القطاعات الحكومية بالأقاليم، ونواب حكام المقاطعات	٤٠-٣٥ عاما

أمناء لجان النظام في المقاطعات.	رؤساء وحدات الحزب المركزية والإقليمية، رؤساء أقسام لجان الحزب بالمقاطعات، أمناء لجان الحزب في المدن، نواب أمناء لجان النظام على مستوى المقاطعات.	رؤساء الوحدات الوزارية والإقليمية، ورؤساء المدن	أقل من ٣٥ عاما
نواب رؤساء وحدات الحزب المركزية والإقليمية، ونواب رؤساء أقسام لجان الحزب بالمقاطعات، ونواب أمناء لجان الحزب في المدن	نواب رؤساء الوحدات الوزارية والإقليمية، ونواب ورؤساء المدن	أقل من ٣٥ عاما	
كاتب أول	كاتب أول		
كاتب عادي	كاتب عادي		

Source: Zhu Qingfang, Li Ruhai, and E Guihong, ed., Management of State Civil Servants. China Personnel Press, Beijing, 1997. PP 92-93. & Zang Quanqing and Wang Jinshan, eds., Shanxi People's press, Taiyuan. 1993. PP. 361-362.

ويمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

١-٣-٣-١- السياسات والقرارات المحلية
توجد العديد من العوامل المؤثرة على السياسات والقرارات المحلية منها السياسات العامة وأولوياتها، وآليات الرقابة على أداء السلطات المحلية، ووضوح الأهداف والسياسات العامة، وأخيرا درجة الصراع بين المصالح المركزية والمحلية. وبناء على العناصر السابق ذكرها يمكن تقسيم أولويات السياسات العامة للمحلية إلى أربعة أقسام: للموضوعات الحاسمة، والموضوعات المحورية، والموضوعات الإرشادية، والموضوعات القانونية والتنظيمية ذات الطابع الروتيني. ويأخذ النوعان الأولان من الموضوعات أولوية أكبر من الموضوعين للتاليين. للموضوعات الحاسمة تصنف على أنها أهم نوع من السياسات التي تتفق في صورة موقفة من الحكومة المركزية إلى الحكومات الأدنى في الأقاليم والمحافظات والمقاطعات، وتعطى أولوية عليا. وتعتبر السياسات التالية أمثلة للموضوعات الحاسمة: تنمية الاقتصاد المحلي، الحد من النمو السكاني، الاستقرار والأمن السياسي. النوع الثاني من الموضوعات هو "الموضوعات المحورية" والتي قد تثيرها وسائل الإعلام وتحظى باهتمام

١- الهيمنة الكاملة للحزب على الخدمة المدنية وتسييس الخدمة المدنية يشغل جميع كوادرات للحزب ككوادرات البيروقراطية المركزية والمحلية.
٢- أدى شغل كوادرات الحزب لنفس المستوى التنظيمي على مستوى السلطات المحلية إلى تماثل المستويات الإدارية في الحزب مع المستويات الإدارية في الإدارة المحلية.
٣- الالتزام الحزبي بالبيروقراطية للتنظيمية وسلم السلطة أدى إلى وجود درجة كبيرة من العمومية ولاتعقد بدون إعطاء فرص استثنائية للترقى خارج الإطار الجامد.
٤- صمم الهيكل التنظيمي للحزب وهيكسل الحكم المحلي على شكل مستوي لقيادات كل مستوى تنظيمي للسلطات المحلية والمستوى التالي لنواب تلك القيادات، وهو بهذا الشكل مبسط إلى درجة التسطيح.
٥- يعتبر متوسط عمر شاغلي الوظائف العليا منخفض نسبيا مما يتيح دفع دماء جديدة إلى كوادرات الحزب وهيكسل الحكم المحلي مما يتيح حيوية الأداء.
٦- توحيد المعايير الوظيفية في الحزب والحكومات المحلية على كل المستويات يوضح الارتباط العضوي بين الحزب الشيوعي والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى أنه يحكم الفكر البيروقراطي الجامد.

السلطات المركزية. من أمثلة تلك الموضوعات ما

أفكاره وسائل الإعلام من تكرار حرائق مصانع الألعاب النارية مما حدا بالحكومة المركزية بإصدار قرار بإغلاق كل المصانع التي تنتج ألعاب نارية في إقليم "جيازي" لمدة عامين. النوع الثالث من الموضوعات هو الموضوعات الإرشادية والتي تشمل إرشادات عامة مبهمة أو شعارات بدون قواعد وتفاصيل محددة لتنفيذها وتعمل للعمل بها، ومن أمثلة ذلك "العمل على رفع شأن المدرسين في مراحل التعليم المختلفة" أو "العمل على رفعة الدولة". النوع الرابع من الموضوعات هو الموضوعات القانونية والتنظيمية ذات الطابع الروتيني ويقصد بها آلاف القوانين واللوائح التي أصدرها المؤتمر الشعبي الوطني، والمؤتمرات الشعبية للأقاليم، والمؤتمرات الشعبية للوحدات المحلية الأدنى في المستوى الإداري. وتوجد مشكلة مزمنة في المستوى الرابع والأخير لعدم التزام المسؤولين المحليين بتنفيذ تلك القوانين واللوائح لمنصف آليات الرقابة على الوحدات المحلية الأصغر. (١٢) وقد يرجع السبب في ذلك إلى مولجة المسؤولين المحليين لضغوط ثنائية: من أعلى ومن أسفل. فيولج

المسؤولون المحليون ضغوطا من كوالد الحزب والمستويات الإدارية العليا بتنفيذ سياسات وأهداف قد لا تكون مقبولة شعبيا أو غير قابلة للتحقيق. وفي المقابل، توجد ضغوط كبيرة من المواطنين الذين أعطوا أصواتهم للسلطات المحلية المنتخبة للحصول على خدمات محلية قد تتعارض مع السياسات والأهداف المفروضة من السلطات العليا. في أغلب الأحيان تتحارب السلطات المحلية (وخاصة على مستوى لجان القرى) إلى الضغوط الشعبية لريختهم في استمرارية النجاح في الانتخابات المحلية بالإضافة إلى ضبط آليات الرقابة على المحليات.

١-٣-٤- وظائف الإدارة المحلية في الصين

يمكن التفرض بشكل عام للخطوط العريضة

(١٣)

١-٣-٥- الاستقلالية المالية للمحليات

رغم التوسع الكبير في حجم وأنشطة الجهاز الإداري للسلطات المحلية، لم يزد التمويل المركزي لها بنفس النسبة لعدم قدرة وعدم رغبة الحكومة المركزية لزيادة المخصصات. وأدى ذلك إلى لجوء السلطات المحلية إلى فرض ضرائب محلية جديدة (مع الأخذ في الاعتبار أن إدارة حصيللة الضرائب يقوم بها المستوى الأعلى للسلطات المحلية)، مما أثر سلبا على شعبية تلك السلطات المحلية لدى المواطنين المحليين وأدى إلى حدوث ثمر لدى المواطنين مما قد يقصر عدم استقرار على مستوى الريف الصيني.

ومن مظاهر الإصلاح للامركزية اتخاذ القرار والتي صاحبها تفويض سلطات من المستويات العليا إلى الأدنى والتي أقرت للامركزية المالية ومن المؤشرات المالية انخفاض الإيرادات المركزية من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ إلى ١٤٠٢ في ١٩٩٩، إلى ١١٪ فقط في عام ٢٠٠٠. (١٤) وسبب ذلك أنه في عام ١٩٨٨ تم منح الحكومات المحلية سلطة جمع إيرادات محلية على حساب الإيرادات المركزية كجزء من منظومة إعادة توزيع الموارد بين السلطات المحلية والمركزية. وأدى الانخفاض الحاد في الإيرادات الحكومية إلى تعاضد الضغوط على كل المستويات الإدارية لتمويل الأنشطة

ومن مفارقات الإدارة المحلية للصينية انه منذ ١٩٩٤ طلب من بعض المقاطعات، وبصفة استثنائية، تسليم ٧٥% من ضرائب القيمة المضافة إلى الحكومة المركزية مما أدى إلى تزايد الضغوط على السلطات المحلية لرفع مواردها مما دفع بالسلطات المحلية التي تقع بها العاصمة بكين بأن تلجأ إدارة المطالب إلى تشغيل خدمة غسل للسيارات، وكذلك قام أحد أقسام الشرطة بشراء وتشغيل أحد المطاعم لتتمكن المقاطعة من زيادة مواردها. ولا تغطي الموزونات المحلية أكثر من ٦٠% من مرتبات الموظفين المحليين، ويلجأ باقي الموظفين في المناطق الريفية من تغطية مرتباتهم مباشرة من الضرائب أو الغرامات على المزارعين. وفي بعض المناطق الريفية لم يتم دفع مرتبات الموظفين منذ أكثر من تسعة أشهر. وكرد فعل لمشكلات ضعف الموارد المحلية أعطيت للسلطات المحلية سلطة إنشاء وإدارة المؤسسات المحلية ذات طابع اقتصادي وتجاري لتمكينها من زيادة مواردها وتنفيذ التزاماتها.

١-٣-٧ سياسات إصلاح الإدارة المحلية

يعتبر الفكر الإصلاحي منظومة مستمرة كاتمكس الفكر للامركزية الإدارية. ومن أهم سياسات الإصلاح: ١- إلغاء مستوى المحافظات والذي بدلت بوائر الاستجابة بإعطاء بعض المقاطعات بعض صلاحيات المحافظات. ٢- تخفيض حجم ومساحة الأقاليم لضمان تقديم خدمات أفضل للسكان المحليين. ٣- ترشيد الإنفاق المحلي وتخفيض للموازنات المحلية. (١٦)

٤- تقوم اللجنة المركزية للحزب بتكثيف جهودها للكشف عن الفساد في عدة محاور منها الفساد داخل الحزب، وتقوية رقابة على سلطات الحكم المحلي وتحسين نظام للتفتيش عليه. (١٧)

٥- إعادة هيكلة الهيكل الإداري للدولة بخفض عدد لوزارات والموظفين في ثلاث دورات (كل خمس

الحكومية المركزية من الإيرادات المحلية. وأدى ذلك إلى تعامل مع القوة السياسية والتأثير للسلطات والحكومات المحلية في السياسة للصينية والتي سدت جزءا من الفراغ الذي نتج عن انخفاض دور الدولة في المجتمع والاقتصاد.

يجب لفت النظر إلى ضعف السلطات المفوضه لسلطات الإدارة المحلية قبل الإصلاحات المالية الأخيرة حيث كان ربع إجمالي إنفاق الدولة يتم على المستوى المركزي بينما كانت مسئولية تمويل البلدية للتحفة والضمان الاجتماعي توضع على عاتق المستوى المحلي. وكان نصيب الحكومة المركزية من الدخل في ١٩٨٠ ٥١%، وانخفض إلى ٣٩% في ١٩٩٢ نتيجة اللجوء إلى اللامركزية في جمع الضرائب محليا. وكان نتيجة الإصلاح الذي حدث في عام ١٩٨٨ هي إنشاء مؤسسة للتمويل المحلي حيث حول الإصلاح صلاحيات جمع الضرائب محليا والإنفاق مركزيا إلى نظام مؤسسي للتمويل الذاتي للأشطة المحلية. وأدى ذلك إلى ظهور وضع خطير نتيجة صعود قوة بعض المناطق نظرا لكبر موزاناتها ومواردها المحلية مما أدى إلى عدم التوازن والتفاوت في القدرات المالية للمناطق المحلية ولعمد ذلك على التباين في تقديم الخدمات المحلية ومستوى معيشة المواطنين، بل أدى إلى إلغاء العديد من الخدمات العامة في المناطق الفقيرة. ومن أسباب تفكك الأزمة أن نطاق السلطات المحلية يتحدد طبقا لمعيار عدد السكان والمساحة فقط بدون النظر إلى معيار الوضع الاقتصادي والمالي للمناطق. (١٥) ولعمد ذلك بالسبب على قدرة الدولة على تحقيق الأهداف التنموية التي تؤكد على توازن في المزاي المملوحة لكل فرد. ونتج عن الاستقلالية الاقتصادية للسلطات المحلية وفي وضع السياسات المحلية ووضع قيود على التحكم المركزي ظهور مقولة "فيدرالية على النهج الصيني" لوجود فلسفة للتخطيط المركزي والتنفيذ المحلي.

من النموذج المركزي الاشتراكي إلى النموذج الديمقراطي، وإن ظهرت العديد من مظاهر التعتش وخلاصة منذ بدايات القرن الحالي. ويجب هنا الاستفادة من إيجابيات وسلبيات التجربة الروسية في التجربة المصرية التي تمثلها في العديد من الأبعاد، وهل يقتصر الإصلاح السياسي في مصر على مجرد تعديل الأطر التشريعية وتحقيق الشفافية، أم أنها تحتاج إلى تحديثات أكثر راديكالية وأكثر شمولية؟

تتميز روسيا الاتحادية بوضعية فريدة لعدة أسباب منها أن روسيا تعتبر للوريث الرسمي لإمبراطورية الاتحاد السوفيتي المتفكك في عام ١٩٩١، وكذلك تتميز روسيا بوجود العديد من القوميات والجماعات الإثنية داخلها. وتتكون روسيا الاتحادية من ٢١ جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي بالإضافة إلى ٩٨ منطقة مستقلة إدارياً. ولغیراً، ينظر إلى السلطات والمؤسسات المحلية على أنها إدارية وسياسية في ذات الوقت لجوانب الخصوصية السابق ذكرها. ويبقى التحدي الحقيقي أمام روسيا الاتحادية في التوازن بين تحقيق اللامركزية السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية للجمهوريات ذات الأصول العرقية المتباينة والمحافظة على وحدة الدولة عن طريق تنفيذ سياسات وطنية عامة في ظل تحديات وطنية وإقليمية ودولية خطيرة واجهت الدولة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في أغسطس عام ١٩٩١.

صاحب تفكك الاتحاد السوفيتي صراع بين الجمهوريات المستقلة حديثاً وبين الأقليات الإثنية بها على السلطة السياسية فيما يعرف بمصطلح "الإثنية السياسية" ونتج عنها العديد من الصراعات في جورجيا وأذربيجان ولشيشان. ومن الملاحظ أن إرث تلك الصراعات تعود جذوره إلى ما قبل عهد "منائين" والتي كانت تخبر قليلاً لتعود أقوى مما كانت. ويطلق على الحكم المحلي في روسيا مصطلح "الحكم الذاتي المحلي". (١٨)

سنوات: ١٩٩٣ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥. الإصلاح السادس
تتمحور حول استبدال السياسة التاريخية للحزب الشيوعي بالتكتم عن الشؤون الداخلية بسياسة مغايرة ألا وهي سياسة الشفافية والتي بدلت في عام ٢٠٠٣. ومن مظاهر تلك السياسة عقد مؤتمر صحفي نصف شهري للحكومات المحلية في "بكين" و"شنغهاي"، ويديرها المتحدث الرسمي باسم كل حكومة منهما. وفي عام ٢٠٠٥، قامت حكومة "جائزو" بفتح مكتب للمعلومات عن الحكومة المحلية وكل ما يتعلق بالإقليم. بالإضافة إلى ما سبق، فتحت كل حكومة محلية موقعاً على شبكة المعلومات العالمية. ومن الأسباب الرئيسة لتبنى تلك السياسة الضغوط الدولية، حيث كانت إحدى المتطلبات لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ٦- إلغاء حكومات المدن لتخفيف الأعباء المالية على الحكومة المركزية (المخصصات المركزية) وعلى المحليين (الضرائب المحلية). ٧- إلغاء مستوى حكومات المدن لوجود مؤسسات محلية تؤدي ذات الغرض. ٨- تبسيط الهيكل للتطبيقي للمحليات لتفادي تضارب السلطات والقرارات بين الوحدات المحلية.

ثانياً: الحكم المحلي في روسيا الاتحادية

يركز هذا القسم على فلسفة الحكم المحلي وهيكله في روسيا الاتحادية. سنتعرض في الجزء الخاص بفلسفة الحكم المحلي لخصوصيات الحكم المحلي وعلاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات المركزية والمحلية والإصلاح السياسي. ويعرض الجزء الثاني باختصار لهيكل الحكم المحلي ودلالاته. ويناقش الجزء الثالث نمط التفاعل بين الحكومة الفيدرالية والمحليات ويشمل الموضوعات التالية: السياسات العامة واللامركزية السياسية في روسيا، وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطات المحلية، والاستقلالية المالية للمحليات.

٢-١- فلسفة الحكم المحلي

يتميز النموذج الروسي بإدارة عملية التحول

المقاعد، بما يسمح لهذا الائتلاف بتمرير التشريعات إلى تحظى بتأييده فقط. وأعطت تلك الأغلبية تفويضاً للرئيس "توقين" بعمل إصلاحات دستورية وإدارية جزرية. (١٩) ويمكن الاستنتاج بأن للتنمية السياسية التي حدثت في بداية القرن الواحد والعشرين قد أدت إلى زيادة للتنافس الحزبي في روسيا الاتحادية.

ويُتَّبع أسلوب اختيار المسؤولين المحليين من جمهورية إلى أخرى. ففي بعض الجمهوريات مثل "تاتارستان" يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة، بينما يتم انتخابهم مباشرة من الشعب في جمهوريات أخرى مثل "أديجيا". وفي جمهوريات مثل "أديجيا" يتم انتهاك القانون الفيدرالي للحكم المحلي بالفصل بين "الحكومة المحلية" ومؤسسات الحكم الذاتي المحلي، وتبرر الجمهورية ذلك القرار بأن جميع المسؤولين في مؤسسات الحكم الذاتي يجب أن يكونوا منتخبين، على عكس مسؤولي الحكومة المحلية. ويجب هنا أن تصبغ الصبغة الإقليمية بالشخصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجمهورية لضمان نجاح الحكم المحلي. (٢٠)

ونص قانون الحكم الذاتي المحلي لعام ١٩٩١ على وجود مجالس محلية منتخبة تكون لها السلطة العليا. ويتميز عمل المجالس المحلية المنتخبة بعدم الانحياز لأي كتلة إقليمية أو سياسية أو اقتصادية محلية لضمان العدالة المطلقة. ووصفت المجالس المحلية المنتخبة بأنها تماثل نظرائها من المجالس المحلية المنتخبة الأوروبية في الوظائف والأداء. وفي عام ١٩٩٧ تمت مناقشة تقرير حكومي في مجلس "الدوما" في البرلمان الروسي يرصد ما يربو على ٧٠٠٠٠ مخالفة من قبل السلطات المحلية لقانون الحكم المحلي في مجالات فرض الضرائب، والتدخل في الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية، وفرض غرامات غير قانونية، وترخيص غير قانونية. وإن دل ذلك على شيء فإنما يشير إلى استغلال السلطات المحلية لسياسة

ويعكس هذا المصطلح فلسفة تبينة الموارد البشرية جغرافياً التي تعتمد عليها مؤسسات السلطة المحلية والذي يعكس ملاحم من إرث الأيدولوجية الشيوعية للاتحاد السوفيتي.

١-١-٢- الفيدرالية الروسية والديمقراطية وحقوق

الإنسان

ولتفعيل الديمقراطية واللامركزية السياسية، يجب خلق بيئة تساهم في تحقيق هذا الهدف. وهو ما تساهم الفيدرالية في تحقيقه. كرس دستور ١٩٩٣ مفاهيم حقوق المواطنة والحريات والمجتمع المدني كركان للديمقراطية والتي تعتبر المتطلب الرئيس لوجود اللامركزية السياسية وبقرار المصير والحكم الذاتي للشعب، أي أن هذا الدستور كان نقطة الانطلاق لإنشاء دولة ديمقراطية فيدرالية. ويرتبط هذا الإصلاح بتغييرات جزرية اقتصادية واجتماعية وسياسية منها تحرير الاقتصاد والذي يؤثر على المستويات الفيدرالية والإقليمية. ويؤدي عدم تكامل وتنسيق الإصلاحات المختلفة إلى صراعات وتضييق في المستويات الموسمية (الفيدرالية والمحلية) مما يؤدي إلى تضارب وعدم توافق للتشريعات الفيدرالية والمحلية من جهة، وبين التشريعات على المستوى المحلي من جهة أخرى. هذا الوضع يؤدي إلى خلق أزمات لتكامل والعدالة بين المناطق والأقاليم المختلفة، وبين الأغلبية الروسية والأقليات الإثنية في المناطق المنسقة داخل الاتحاد الفيدرالي.

١-١-٢-١- الانتخابات المركزية والمحلية

اشتركت في انتخابات "الدوما" لعام ٢٠٠٣ الأحزاب التالية: روسيا المتحدة، والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي الليبرالي، وتكتل الأرض الأم، واتحاد القوى اليمينية. ومن الجدير بالذكر أن الحسد الأتني للحزب لدخول المجلس التشريعي الفيدرالي هو ٥% من إجمالي الأصوات الصحيحة. وفاز حزب الحكومة في تلك الانتخابات بقرابة ٥٠% من المقاعد وسيطر مع الأحزاب المتحالفة معه على ما يزيد عن ثلثي

العامه واللامركزية السياسية، وعلاقة السلطة الفيدرالية بالسلطة المحلية، والاستقلالية المالية للمحليات.

٢-٣-١- السياسات العامة واللامركزية السياسية في روسيا

لا يمكن فصل الواقع السياسي في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عن هيكل ومؤسسات الحكم الذاتي المحلي. وضع "بوريس ياسن" نظاما للمجالس التنفيذية المحلية لضمان إحكام القضية المركزية ضد المعارضة ودعوات لتطرف من قبل الأقليات الإثنية. ويصن النظام على تبعية المجالس التنفيذية الأدنى في المستوى الإداري إلى نظرائها في المستوى الأعلى، وكذلك سلطة المجالس الأعلى بإلغاء قرارات المستويات الأدنى. ويشمل نظام الحكم الذاتي المحلي آليات مؤسسية لوضع الخطوط الرسمية للمعاملة لمستوياته المختلفة. ويترجم ذلك إلى "هيكل رأسي" يربط بين المستويات المحلية المختلفة على النحو التالي: يدير الصدة مجلس المدينة ويدير الحاكم المجلس التشريعي. ومن آليات التحكم في أداء الوحدات المحلية صلية تعيين قيادات الوحدات التنفيذية، ولتسي تحتفظ بحق تعيين قيادات التنفيذية. وفي بعض مناطق روسيا الاتحادية يتم انتخاب القيادات للتنفيذية في المحليات وفي هذا الإطار، يجب أن تكون الإصلاحات السياسية متسقة مع الإصلاحات الاقتصادية، وكذلك تتسق التشريعات الفيدرالية مع نظيراتها المحلية.

ويستخدم الحكم المحلي في التحكم والرقابة على المجتمع المحلي وتعبئة موارده عن طريق تشجيعه على التعاون والتسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية. الإصلاح الذاتي هو بتقوية السلطات التنفيذية للجمهوريات داخل الاتحاد الفيدرالي الروسي على حساب الحكم الذاتي المحلي للمناطق المحلية مما أدى إلى إضعاف الأخير. وأدى ذلك إلى دمج العديد من الوحدات المحلية وتم إسناد مهامها وصلاحياتها إلى الوحدات المحلية في المستويات الأعلى وانخفض عدد الوحدات المحلية التي أجرت انتخابات في عام ٢٠٠٠

للامركزية الإدارية وضعف الرقابة لتحقيق مكاسب انتخابية محلية.

٢-٢- هيكل الحكم المحلي في روسيا الاتحادية

وقد تم تحديد التقسيمات السياسية في الدستور الروسي بستة أنواع (جمهوريات - أقاليم - مناطق - مدن فيدرالية - مناطق مستقلة - مساحات مستقلة)، ولم يتم تحديدها بقانون عام مما يوضح حرص واضعي الدستور على استقرار الحقوق السياسية للشعب بشكل عام والأقليات الإثنية بشكل خاص، بالإضافة إلى الحرص على تعزيز سلطات الحكم المحلي بحيث لا تخضع للإرادة السياسية للحزب الحاكم فقط بل شرط تعديل ذلك للنظام باستفتاء شعبي لتعديل هذه المادة من الدستور.

وتتكون روسيا الاتحادية من إحدى وعشرين جمهورية بالإضافة إلى "مناطق روسية" بمساحة تربو على ١٧ مليون كيلو متر مربع. ويقسم شعب روسيا الاتحادية البالغ ١٤٤ مليون طبقا لتعداد عام ٢٠٠٤، إلى ٨٢% روس و ٤% تاتار، ٣% لوكرايين، و ١١% من الجماعات الإثنية الأخرى. (٢١)

وتتباين الجمهوريات مع المناطق الروسية في السلطة والتأثير في السلطات المحلية، حيث تخضع معظم الجمهوريات إلى مصدر واحد للسلطة "Uniactor" وهو السلطة المركزية، بينما تتمتع مصادر ورولفد للسلطة "Multiactor" في الجمهوريات ذات الأغلبية الروسية في الوظائف المحلية مثل المدة ورئيس المنطقة، ويؤدي عدم تركيز السلطة إلى تحسين فعالية الأداء.

٢-٣- نمط التفاعل بين الحكومة الفيدرالية والمحليات

يشمل نمط التفاعل السياسات وآليات التفاعل بين المركزية، والذي تمثله الحكومة الفيدرالية، والأطراف، وتمثلها السلطات المحلية. ويتطرق هذا للجزء المناقشة ثلاثة موضوعات وهي: السياسات

إلى ٨٠٠٠ وحدة بعد أن كان المدف في عام ١٩٩٣ يربو على ٢٨٠٠٠ وحدة. (٢٢)

وجاء "بوتين" بإصلاحات نصت على أنه لا يمكن إعادة تفويض السلطات الفيدرالية إلى مجلس لدولة الروسي إلا بتعديل في الدستور، مما صعب عملية إعادة تفويض تلك السلطات أرغبت في إحكام السلطات المركزية الفيدرالية وتقوية للتوجه المركزي. ويعتبر المراقبون السياسيون أن تصريحات "بوتين" تتناقض مع قراراته في مجال الحكم المحلي، فبينما يصرح بأن السياسة العامة في روسيا هي تقوية للامركزية السياسية وإعطاء صلاحيات أكثر للسلطات المحلية كاستمرار لسياسة سلفه "بوريس يلسن"، نجده يصدر قرارات بتضييق قانون الحكم المحلي الفيدرالي بتعيين حكام الأقاليم بدلاً من انتخابهم. بالإضافة إلى ما سبق، قدم "بوتين" عدة مشروعات قوانين إلى مجلس "الدوما" لمن قوانين تجرد المجالس الشعبية والتتفينية من العديد من صلاحياتها الموسمية، بالإضافة إلى الانتقادات اللاذعة إلى القيادات المحلية بأنهم "غير أكفاء" و"مسيبون" و"قاسدون".

وفي عام ٢٠٠١، تم تشكيل لجنة رئسية لإعادة تحديد السلطات والصلاحيات بين السلطات الثلاثة: الفيدرالية، والأقاليم، والمحليات. وبناء على توصيات اللجنة تم إصدار قانون جديد الحكم المحلي بإعادة تصميم هيكل ووحدات الحكم المحلي لتكون على النحو التالي: مستوطنات، ومناطق محلية، ومناطق مدنية. ويشمل القانون الجديد تقوية صلاحيات الأقاليم على حساب المناطق المحلية وسلطات الرقابة الإدارية عليها، كجزء من التوجه السياسي لـ "بوتين" بإحكام للقبضة السياسية على المحليات. ومن الإصلاحات التي تضمنتها لقانون تعيين مدير للوحدات المحلية للإدارة الاحتياطية المتخصصة، بينما يكون رئيس الوحدة المنتخب شعبياً هو الواجهة السياسية للوحدة. بل إن القانون سمح لحكام الأقاليم بتتحيه مدوري المدن

المعينين، ورؤساء المدن والوحدات المحلية المنتخبين شعبياً، وبالتالي ألحمت الجمهوريات والأقاليم الروسية قبضتها على المحليات بإمماج المؤسسات المحلية في الهيكل التنفيذي للأقاليم، لتفادى تحدى الجماعات العرقية في المحليات للسياسات العامة التي تضعها الحكومة المركزية في موسكو. (٢٣)

٢-٣-٢- علاقة السلطة الفيدرالية المركزية بالسلطات

المحلية

يعطى الدستور الفيدرالي سلطات دولة إلى كل جمهورية في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية على أن يكون لكل جمهورية دستور خاص بها. وفي السنوات الأولى للاتحاد الفيدرالي حدث تعارض للدستور والمواثيق والقوانين الفيدرالية مع نظرائها الخاصة بالجمهوريات، وفي منتصف التسعينات بذلت محاولات لتنسيق المواثيق، وأثمرت تلك المحاولات في نهاية الألفية الثانية بالحصار حالات التعارض إلى حالات محدودة. وتعتبر الآن التشريعات الإقليمية علامة رئيسية في مجال القانون على مستوى الدولة. وتقلصت الجهود المركزية للفيدرالية لإجهاض التشريعات الإقليمية التي لا يرضى عنها حكام "الكريميلن". ويصو الدستور الفيدرالي على تغليب القوانين الفيدرالية في حال وجود تعارض بين القوانين الفيدرالية والإقليمية. وفي حالات استثنائية، نص للدستور الفيدرالي على وجود حالات خاصة تصود فيها التشريعات المحلية على نظيرتها الفيدرالية. وعلى عكس تفسير الدول الفيدرالية الأخرى، لا يشمل الدستور الروسي أي شرط لتدخل الحكومة الفيدرالية في الشؤون الإقليمية. وظهر نتيجة لتلك التفرقة الدستورية لزمات دستورية وقانونية في تدخل القوات الروسية في الشينلن. (٢٤)

وتوجد أربعة عيقات رئيسية تقف أمام المركزية المطلقة:

١- أصبح القادة الإقليميين المنتخبين قوة سياسية كبيرة

على الساحة المحلية.

٢- تمعد الهيكل التنظيمي والسياسي للدولة الفيدرالية ووجود العديد من الوحدات بها.

٣- تولد حكام الأقاليم في المجلس الفيدرالي معظم دورهم كمسياسين على المستوى الفيدرالي وليس فقط على المستوى الإقليمي.

٤- الضمانات الدستورية وتوجد قواعد للفصل بين سلطات الحكومات الفيدرالية والإقليمية عتبة في طريق دكتاتورية السلطة.

٢-٣-٢- الاستقلالية المالية للمحليات

تتحكم المناطق الروسية بشكل كبير في مواردها من نظرائها من الجمهوريات داخل روسيا الاتحادية في الضرائب المحلية وكذلك في سلطات الإنفاق العام في المحليات مما جعلها أكثر فعالية في التأثير على المناطق المحلية. أما الجمهوريات ذات الأغلبية الروسية فتتمثل إلى النموذج التوزيحي المركزي، أي أن السلطات المركزية في الجمهوريات تتحكم بصورة مركزية في الإيرادات المحلية وفي المخصصات للمحليات. ويعبر ذلك انعكاسا لمياسة "بولكين" في استخدام الموارزات المحلية في الجمهوريات الروسية كأداة فعالة في التحكم في السياسات المحلية وإحكام قبضته عليها. وتؤثر انتقادات عديدة في الجمهوريات حول عدالة توزيع المخصصات المركزية للمحليات حيث يدعى الكثيرون أن الشعب لحاكمة تختص مناطقها الأصلية بمعظم المخصصات على حساب المناطق الأخرى المحرومة.

المبحث الثاني: نماذج غربية متقدمة

تشارك ألمانيا وإنجلترا في العديد من الخصائص منها أنها من أكثر النماذج الغربية تقدما وعلاقة بالإضافة إلى أنها عضوين في الاتحاد الأوروبي كمنظمة فوق قومية.

أولا: الحكم المحلي في ألمانيا الاتحادية

يركز هذا القسم على خصوصية الحكم المحلي وهيكله

في ألمانيا الاتحادية. سنتعرض في الجزء الخاص بنظففة الحكم المحلي والأصل الدستوري له، وقضية توحيد شطري ألمانيا. ويعرض الجزء الثاني باختصار ليهكل الحكم المحلي ووظائفه. ويناقش الجزء الثالث نمط التفاعل بين الحكومة الفيدرالية والمحليات ويشمل الموضوعات التالية: علاقة السلطة الفيدرالية بالسلطات المحلية، والنفوذ المحلي والمشاركة في اتخاذ القرار المحلي، والاستقلالية المالية للمحليات.

١-١- خصوصية الحكم المحلي في ألمانيا

خصوصية الحكم المحلي في ألمانيا ينبع من وجود رافدان للواقع المعاصر: الإدارة المحلية التي كانت سائدة في القطار الشرقي والتي كانت تتمسم بالمركزية وغياب الديمقراطية، ولحكم المحلي السذي كان سائدا في القطار الغربي والذي كان يشتم باللامركزية وتطبيق المبادئ الديمقراطية. والإشكالية التي تولده نظام الحكم المحلي المعاصر تتركز في مسمى ارتقاء القطاع الغربي بمستوى للقطاع الشرقي. والغرض الرئيس من هذا الجزء هو الاستفادة من التجربة الألمانية في مصر (مع الأخذ في الاعتبار التباين الضوحي في البنية المحيطة بكل تجربة) بتحقيق التوازن في الإدارة المحلية في شطري مصر: صعيدا وشمالا، الصعيد كمناطق تقليدية وفقيرة بالمقارنة بشمال مصر الأكثر تقدما وثراء.

بدأ تاريخ الحكم المحلي فعليا منذ عام ١٨٠٨ في عهد الإمبراطورية البروسية. وتعد ألمانيا دولة ذات خصوصية سياسية وتاريخية وإدارية منذ الحرب العالمية الأولى وقبيلتها دول المحور في الحرب العالمية الثانية وانقسامها إلى شطرين متعلين بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة توحيد شطريها في عام ١٩٩٠، وأخيرا قبيلتها مع فرنسا لمعيرة الاتحاد الأوروبي.

١-١-١- الأصل الدستوري للاستقلالية المحلية

يضمن الدستور الألماني الاستقلالية المحلوة للسلطات المحلية في المادة ٢٨ من القانون الأساسي

السبعينات والتسعينات من القرن العشرين تهدف إلى تقوية سلطات الحكم الذاتي وإلغاء بعض الوحدات المحلية. وتوجد أربعة أنواع من قوانين الحكم المحلي في ألمانيا: قوانين للحاكم، والقوانين الخاصة بالعمد، وقوانين مجلس شمال ألمانيا، وقوانين مجلس جنوب ألمانيا.

قوانين الحاكم

الحاكم هنا هو رئيس السلطة التنفيذية في الحكم المحلي، ويتم انتخابه عن طريق المجلس المحلي ويكون مسئولاً أمامه. ويفصل القانون المحلي بين سلطات الحاكم والمجلس المحلي المنتخب مباشرة من الشعب.

للقوانين الخاصة بالعمد

لعمد لهم صلاحيات أكبر من التي للحكام المحليين حيث أن العمدة يرأس المجلس المحلي، وفي نفس الوقت يرأس السلطة التنفيذية. وطبقاً لآخر تعديل قانوني، يتم انتخاب العمدة مباشرة من الشعب، وينتخب العمدة مباشرة في المحليات التي يزيد تعداد سكانها عن ١٥٠٠٠ مواطن، وطبقاً لهذا للنظام توجد مؤسسة محلية تسمى "مجلس المدينة" وتتشكل برئاسة العمدة وبعضوية مهنيين وخبراء في كل التخصصات. ومهمة هذا المجلس عمل دراسات وتقديم توصيات إلى المجلس المنتخب في مجالات خطط الموازنات المحلية والإدارة المالية وثئون العاملين وتجديد المدن والتنمية الحضرية. وفي حال وجود قرارات طارئة يمكن للعمدة الحصول على موافقة مجلس المدينة لتنفيذ تلك القرارات.

قوانين مجلس شمال ألمانيا

طبقاً لتلك القوانين، يتم تقسيم مهام القيادة المحلية بين العمدة والمدير الإداري المحلي، والصفة الرئيسية لتلك القوانين هي ثنائية القيادة المحلية. العمدة هو رئيس المجلس المحلي ويرأس أعمال المجلس ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ قرارات المجلس.

وكذلك في المواد التي تناقش للحكم المحلي. ويقر الدستور على أن الحكومات الإقليمية يجب أن تتبع المبادئ الجمهورية والديمقراطية والاشتراكية للدولة وكذلك سيادة القانون. وتنص نفس المادة على حق السلطات المحلية في إدارة شؤونها المحلية في إطار القانون، ويشمل حق الحكم الذاتي للمسئولية عن الثغون المالية لتلك المحليات. ولضمان الاستقلالية الذاتية للمحليات حظر الدستور إلغاء حقوق السلطات المحلية في إدارة شؤونها الداخلية بقوانين فيدرالية.

وفي السياق التالي للحقوق السيادية التي نص عليها الدستور والتي لا يمكن تعديلها عن طريق الحكومات الفيدرالية أو الإقليمية:

- ١- السيادة على شؤون الموظفين: للسلطات المحلية الحق الكامل في اختيار وتعيين وترقية وفصل العاملين داخل نطاقها الجغرافي.
- ٢- السيادة التنظيمية: للسلطات المحلية حق تنظيم عملها وإدارة شؤونها الإدارية.
- ٣- السيادة للتخطيطية: من الحقوق الأصلية للمحليات تنظيم وتشكيل الأراضي التي تقع في زمامها بالإضافة إلى وضع الخطط التنموية لهذا النطاق من الأراضي.
- ٤- السيادة التشريعية: يشمل الحق في سن قوانين محلية.
- ٥- السيادة المالية: يشمل حق السلطات المحلية في إدارة دخلها ومصروفاتها.
- ٦- السيادة الضريبية: يشمل حق السلطات المحلية في فرض ضرائب محلية بشرط عدم إلغائه بقانون أعلى (قانون فيدرالي).

ويفصل الدستور الألماني بين السلطات الفيدرالية والتي للولايات وكذلك توزيع السلطات المحلية فيما بينها. وتضع كل ولاية لقوانين المحلية الخاصة بها، ولدى ذلك إلى وجود تعاون وتغلب كبير بين قوانين الولايات ونظم وهيئات الحكم المحلي بين ولاية وأخرى. وحدثت إصلاحات تنظيمية وإدارية في

عدد الولايات دخل الاتحاد الفيدرالي مما كان له أثر كبير على عملية المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالإضافة إلى التنوع في الجغرافيا السياسية للدولة. وصاحبت الوحدة موجات كبيرة من الهجرة من الشطر الشرقي إلى الغربي مما أعاد تشكيل التركيبة السكانية، خاصة في لشريحة السنية بين ٢٠-٣٥ عاماً في مناطق ألمانيا الموحدة. ومن الظواهر الفريدة في ألمانيا هامشية نسبة القوي العاملة في مجال الزراعة حيث تبلغ في عام ١٩٩٧ ٢.٧% فقط من إجمالي القوى العاملة في ألمانيا ما يوضح لتوجه الألماني نحو قطاعي الصناعة والخدمات اللذان يستحوذان على باقي النسبة. ومن الجدير بالملاحظة التباين بين الوضع بين ألمانيا وجارتها هولندا التي تعمل نسبة كبيرة من القوة العاملة بها في مجال الزراعة والأنشطة المرتبطة بها من تصنيع زراعي. (٢٦)

وتتميز ألمانيا بالتباين الكبير بين شطريها الشرقي والغربي في النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية. فالنشاط للرئيس في شرق ألمانيا هو الزراعة بينما التركيز في الشطر الغربي على التصنيع والخدمات. أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل متوسط دخل الفرد فهي لصالح مواطني الشطر الغربي ويفارق كبير. أما بالنسبة إلى معدل البطالة فيعاني الشطر الشرقي من ما يقرب من ضعف معدل البطالة في الشطر الغربي. ويرجع للتباين في النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية إلى تباين النظم والفكر السياسي والسياسات العامة في الشطرين قبل عام ١٩٩٠. وساهم تلك المؤشرات الاقتصادية في تحليل سياسات الحكم المحلي في ألمانيا كقوة فيدرالية تعطي للولايات الألمانية لامركزية سياسية لمراعاة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المميزة لكل إقليم.

٢-١-٢- تنظيم الحكم المحلي في ألمانيا

ينظم الحكم المحلي في ألمانيا بأملوب متميز

وفي الحالات الطارئة يجوز للعمدة بالاتفاق مع أحد أعضاء المجلس اتخاذ قرارات نافذة، بالإضافة إلى أن العمدة يمثل المنطقة المحلية خارج نطاقها. أما للمدير الإداري فيمنح سلطات إدارة الأعمال اليومية للمنطقة وإدارة شئون العاملين وتمثيل المحلية في مجالات إدارية وقانونية محددة، ويحق له الاعتراض على القرارات التي تحمل شبهة عدم القانونية أو عدم الالتزام بالإجراءات والقواعد الإدارية. وفي بعض المناطق مثل "وستفاليا"، تم إلغاء نظام ثنائية القيادة بقانون من الولاية لإفرازه العديد من المشكلات مثل الصراع على السلطة وضعف الكفاءة وعدم الشفافية.

قوانين مجلس جنوب ألمانيا

وتشمل القوانين المحلية المطبقة في منطقة جنوب وأغلب شرق ألمانيا. وطبقاً لهذا النظام يوجد عمدة منتخب مباشرة من الشعب ذو سلطات قوية ويعتبر رئيس المجلس المحلي والرئيس الإداري والممثل القانوني والإداري للمنطقة المحلية، ويكون للعمدة سلطة التصويت على القرارات داخل المجلس المحلي، ولا يلتزم أعضاء المجلس المحلي المنتخب بأي طلبات مباشرة من الشعب لضمان التزامهم بالمصلحة العامة وليس ضغوط وطلبات جماعات مصالح معينة. ويحق للعمدة تنفيذ وظائف بصورة منفردة على أن تكون مفوضة إليه من قبل المجلس المحلي. (٢٥)

٢-١-٢-١- للمحليات وتوحيد شطري ألمانيا

كان أكبر تحدي يواجهه وحدة ألمانيا هو التباين ولتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والإداري والسياسي الواسع بين شطريها. وكانت الخطوة الأولى للوحدة تحويل المؤسسات في الشطر الغربي للشطر الشرقي لضمان التنسيق والتجانس بين الشطرين للتأثير المؤسسي على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية. وما زاد من تعقيد هذا الموضوع زيادة

استقلالية محلية على أن يتم التعاون بين المستويات الإقليمية والمحلية لأداء وظائف الوحدات المحلية. ويتم تقسيم الوظائف بين المحليات والمدن، أما الخدمات التي لها طبيعة فوق المستوى المحلي الأول والثاني فيتم تخصيصها إلى المناطق. ولكل مستوى محلي مجلس منتخب مباشرة من الشعب يسمى على اسم المستوى التنظيمي مثل مجالس المنطقة والمدينة والمحلي، ويعمل عمل للبرلمانات على المستويات المحلية.

١-٢-٢- مسئوليات ووظائف للمحليات

تقوم السلطات المحلية بأداء مهام عامة ولا تتحدد بشكل مطلق أو مستدام لضمان المرونة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وطبقا للمفهوم القانوني، يتم تقسيم مهام ومسؤوليات السلطات إلى قسمين رئيسيين هما:

١- مجموعة المهام التي تقع داخل المهام 'الأصلية'
المعطيات.

٢- مجموعة المهام داخل دائرة المهام المحولة والمنقولة إلى المطبات.

عن نظرائه في أوروبا من حيث الهيكل ومن حيث نطاق السلطات والوظائف الممنوحة للمحايات عن طريق الدستور.

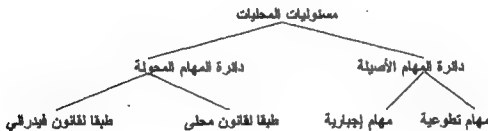
١-٢-١- هيكل الحكم المحلي

ينص الدستور الألماني على وجود خمسة مستويات إدارية مرتبة تنازلياً على النحو التالي:

١- الاتحاد الأوروبي. ٢- جمهورية ألمانيا الديمقراطية
كتحاد فيدرالي بين حكومات إقليمية. ٣- ١٦ حكومة
إقليمية ٤- مستوى للمناطق ٥- مستوى للمدن
والمحليات.

وتعتبر المحليات المستوى الأدنى في الهيكل الإداري للدولة، وبمبدأ، يعتبر الاتحاد الفيدرالي هو الضامن الأول لمؤسسات الحكم المحلي، لكن دون علاقة مباشرة بالوحدات التنظيمية الأدنى في الهيكل الإداري، ويلتزم الحكم المحلي بتنفيذ القوانين الفيدرالية وكذلك بالانقضاءات المالية للمحليات مثل دفع المزايا الاجتماعية للأفراد. والعلاقة بين الحكومات الإقليمية والوحدات التنظيمية الأدنى مرتبطة بشكل عضوي لأنها عناصر في ذلك الإقليم. (٧٧)

ويعطى لمستويات المناطق والمدن والمحليات



الإجبارية داخل إطار للحكم الذاتي. المهام التطوعية
تتخصص في إنشاء ملاعب أو متاحف أو مسارح تكون
تحت سلطة واختيار المجتمعات ولا تتدخل فيها السلطات

المهام الأصلية للمحليات
وتعرف تلك المهام بمهام الحكم الذاتي، وفي هذا الإطار يجب التفرقة بين المهام التطوعية والمهام

للمناطق وتحديد المناطق التخطيطية والتخطيط المركزي لبعض المناطق المحلية ذات الطبيعة الخاصة.

ويهتم الدستور الألماني بالتنسيق بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات في مجال التخطيط بعمل ما يسمى "المهام المشتركة" في مجالين خاصين بالتنمية الريفية وهما: تحسين البنية الزراعية، وتحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي. وتنظم المهام المشتركة لجنة للتخطيط تتشكل من ممثلين من الأقاليم ومن الحكومة الفيدرالية. وتخرج اللجنة بإطار لخطة سنوية تغطي مبادئ التمويل والبرامج التنفيذية للخطة.

١-٣-٣ نمط العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمحليات

يشمل نمط التفاعل السياسات وآليات التفاعل بين المركزية، والذي تمثلته الحكومة الفيدرالية، والأطراف، وتمثلها السلطات المحلية. ويتطرق هذا الجزء لمناقشة ثلاثة موضوعات وهي: علاقة السلطة المركزية بالسلطة المحلية، والنموذج المحلي والمشاركة في اتخاذ القرار، والاستقلالية المالية للمحليات.

١-٣-١ - علاقة الحكومة المركزية بالسلطات المحلية

تتمتع لولايات الألمانية والوحدات الأدنى في الحكم المحلي باستقلالية كبيرة في وضع وتنفيذ سياساتها الإقليمية والمحلية نتيجة للمركزية السياسية. في المقابل، تعتبر الصلاحيات الفيدرالية في ذلك المجال محدودة وغير مباشرة في مجال تحقيق هدف عدالة توزيع الموارد الاقتصادية للدولة وتحقيق مستوى معيشة متقارب في جميع الأقاليم الألمانية والتي يكتفلها الدستور الألماني. ويتم تفعيل هذا المفهوم بوضع سياسات إقليمية لكل ولاية في كل مجالات الخدمات العامة مثل التعليم والصحة بدون أنسى تدخل من الحكومة الفيدرالية. ويتم التنسيق بين حكومات الولايات في مؤتمرات وطنية في مجال وضع السياسات الإقليمية. ورغم وجود استقلالية كبيرة على

الولاية أو السلطات الفيدرالية. أما المهام الإجبارية فهي التي تقوم بها المحليات كنتيجة لقانون فيدرالي أو قانون للولاية وتشمل الخدمات العامة الضرورية مثل توفير المياه النقية والطاقة والصرف الصحي، وتقسيم الأراضي والاستفادة منها، وتنظيم وترخيص الثروة العقارية والحيارات والاستثمارات العامة، وإنشاء وصيانة الطرق والمدارس والمؤسسات الاجتماعية والمستشفيات والمناطق الخضراء، وإدارة الاقتصاد المحلي والمواصلات وخدمات للمطافي.

المهام المحوّلة إلى المحليات

وتشمل المهام المحوّلة إلى السلطة المحلية بقانون صادر من برلمان الولاية أو صادر من البرلمان الفيدرالي، تقوم السلطات المركزية في ألمانيا بالرقابة على أداء تلك المهام طبقاً لشروط وضمانات منصوص عليها في القانون المنظم لتلك السلطات. وتشمل تلك المهام ما يلي: الأمن العام، والهوية والتسجيل ووثائق السفر، والشئون التجارية، وإدارة الشئون الصحية والبيطرية، وتسجيل المركبات وضرائبها، وإدارة الأشغال العامة في مجال مياه الري والزراعة، وإدارة الانتخابات على جميع المستويات، والشئون الاجتماعية، والشباب، وحماية وصيانة الآثار، وإدارة الإحصاء والتعبئة، وإدارة الغابات والمصائد. (٢٨)

التخطيط المحلي

يتم للتخطيط بأسلوب مرحلي طبقاً للمستويات الإدارية، فالحكومة الفيدرالية تختص بإطار قانوني للخطة الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لمبدأ المبادئة، على أن يتم في المرحلة التالية إعادة صياغة هذا الإطار ليتناسب مع الظروف السائدة في كل إقليم وخطة للتنمية الخاصة بها. ويتم التنسيق بين الخطط في المستويات الثلاثة الرئيسية -الفيدرالية والإقليمية والمحلية- بحيث يعطى المستوى الأخير صلاحية استغلال الأراضي داخل تلك المناطق المحلية. ويحكم التخطيط مفاهيم التقسيم الوظيفي

حكومات الأقاليم الألمانية لا تمثل في برلمانها إلا بالوزراء ورؤساء الأقسام الرئيسية بها. ومن ناحية أخرى تلعب منظمات المجتمع المدني، خاصة في لاشتر الفربي، مثل منظمات المصالح دورا في التأثير على القرارات المحلية. ومن أدوات البرلمانات المحلية في الاعتراض على ما يفرض مركزيا حق النقض في ضد الحكومة الفيدرالية وكذلك التظاهرات السياسية. ويذهب بعض المحللين إلى أنه يتم التضحية بالديمقراطية المحلية في سبيل تحقيق كفاءة إدارية أفضل، بتحقيق تماسك أقوى لأجهزة ومستويات المجالس المحلية.

مستوى الأقاليم، فإن المستويات الإدارية المحلية الأدنى لا تتمتع بنفس التقدر الاستقلالية، بل تكون تابعة لإداريا وسياسيا للمستويات الإدارية الأعلى. تتميز العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية بصفتين رئيسيتين: أولا: غلبة أسلوب التفاوض في العلاقة بينهما لدعم النص في القانون الذي يحكم العلاقة بين الوحدات المحلية على آلية واضحة لتخصيص حجم تمويل المحليات. ثانيا: الهيمنة للمسؤولين في الوزارات الفيدرالية والإقليمية على عملية اتخاذ القرار السياسي. ولا يتم المفاوضات بين الحكومة الفيدرالية وبرلمانات الأقاليم بل بين الحكومات الإقليمية والفيدرالية. ومما زاد العلاقة تقيدا أن

ويوضح الجدول التالي المستويات الإدارية -المركزية والمحلية- والمجالس التشريعية المنتخبة الممثلة لكل مستوى.

المجلس للتشريعي المنتخب	المستوى الإداري	المسمى باللغة الألمانية
Bundestag	المستوى الفيدرالي المركزي	Bundesrepublik
Landestage	مستوى الإقليم	Bundesland
Kreistag/Stadtrat	المقاطعة أو المدينة	Bezirksregierung
Gemeinderat	المحليات	Gemeinde/Stadt
Ortsbeirat	المجموعات المحلية والقرى	Dorf/Stadtbezirk

Source: Lanschewski, Lutz, Teherani-Kronner, Parto, and Bhner, Titus. Recent Rural Restructuring in East and West Germany. Ashgate, Aldershot, 2002. P. 151.

في مواجهه المشكلات المحلية مثل البطالة والأزمات الاقتصادية والزواج من الريف. وتواجه المشاركة الشعبية، التي تحتاج إلى مساحة زمنية كبيرة لتعطي ثمارها، بتحد يعرف بـ "الطول المركزية السحرية" بالاستثمار في البنية الأساسية وتوجيه مخصصات فيدرالية من الحكومة المركزية. ويقوى ذلك صورة السلطات المركزية وينمى فعالية المشاركة للشعبية للسكان المحليين.

وطبقت الولايات الست الأكبر في ألمانيا اللامركزية الإدارية في مناطقها، فقد فرضت أنشطتها إلى المناطق الإدارية التابعة لهم في مجال التنسيق

ويستحق الوضع في لاشتر للشرقي من ألمانيا الدراسة والتحليل، فقبل انضمامه إلى لاشتر الغربي كانت هناك رابطة عضوية بين المجتمعات المحلية والجمعيات الزراعية -التي كانت تهيمن على الاقتصاديات الريفية كما كان الحال في مصر قبل تحرير القطاع الزراعي- أي بين السياسة والاقتصاد. أما بعد الانضمام وإلغاء الجمعيات الزراعية، حدث انفصال بين الدائرتين، وتحول الاعتماد من المؤسسات الزراعية الحكومية إلى الاعتماد على المخصصات الفيدرالية. وأدى هذا الفراغ المؤسسي إلى الحاجة إلى مشاركة شعبية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

بتنفيذ القوانين والسياسات الأوروبية. وبذلك لا تلتزم السلطات المحلية بالتعامل فقط مع السلطات الإقليمية وللفيدرالية داخل ألمانيا بل أيضا مع سلطات الاتحاد الأوروبي. ويقدم الاتحاد الأوروبي فرصا للسلطات المحلية، بل يمتد أيضا إلى فرص جديدة مثل التمثيل في لجان المناطق الأوروبية، وكذلك الاستفادة من الاستشارات الأوروبية للمجالية.

١-٣-٢- الفرز المحلي والمشاركة في اتخاذ القرار

مذ بداية الحقبة الأخيرة في القرن العشرين حدث تغير ملموس في ميزان القوى على المستويات الإدارية المحلية في ألمانيا بصفة عامة على المستوى الإقليمي. وحتم نظام التخطيط والتنمية الإقليمي، بالإضافة إلى التركيز الموسمي للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية، خضوع للمطبات إلى تعاملات وتوجيهات المستوى الإقليمي مما أضفى التقاليد التاريخية الألمانية في مجال الاستقلالية المحلية في مجال صنع واتخاذ القرار المحلي، وانعكس ذلك التوجه على أدنى المستويات الإدارية بإبلاغ البرلمانات المحلية على مستوى القرى. ولدت هذه التوجهات المركزية إلى زيادة الليبرالية في المستويات المحلية الأدنى للتعامل مع الضوابط المفروضة من قبل المستويات الإدارية الأعلى مما حد حرية حركتها والبدائل المتاحة لها. (٣٠)

١-٣-٣- الاستقلالية المالية للسلطات المحلية

تحتاج السلطات المحلية إلى تمويل لأداء مهامها وتعزيز استقلاليتها. وأهم الموارد المتوفرة لها هي: الرسوم، والمخصصات من الولايات والحكومة الفيدرالية، والقرضات، ودخل بيع المباني والأراضي، والقرض، والضرائب المحلية. ويحق للسلطات المحلية إصدار قانون خاص يسمح بالحصول على موارد جديدة عن طريق فرض ضرائب على الإجراءات العقارية أو للتجارية أو الضريبة.

وتتباين معدلات الضريبة على الدخل بين

وإنشاء مكاتب ومواقع تقديم للخدمات التطهية والأمن والحفاظ على الغابات والتمويل والخدمات العامة الأخرى. ولكن تلك للامركزية الإدارية لم تقوض لتأخذ شكل الحكم المحلي. في الولايات الأخرى (ما عدا المدن التي لها وضع للولايات وهي: هامبورج وبرلين وبريمن) تم تجميع المدن في ٤٢٦ مقاطعة، وهي بذلك تأخذ شكل الحكم المحلي لأن تلك الوحدات لها استقلالية ذاتية.

وللولايات الألمانية سيادة داخلية على كل الشؤون داخل أقاليمها ما عدا التي خصصت للحكومة الفيدرالية (الجيش والشؤون الخارجية والبريد والأهوار والسكك الحديدية والشحن البحري). وتقوم السلطات المحلية بتطبيق للتشريعات المحلية طالما لا تتعارض مع القوانين الفيدرالية. وتتمتع السلطات المحلية بسلطة الاختصاص العام ويشاركها في ذلك المجتمعات الصغيرة (Communes) ويوجد في ألمانيا ١٦٠٠ مجتمع صغير التي تكلف بإنشاء وتقديم أي خدمات عامة تقوم في صالحي للمواطنين وبناء على طلبهم. ولا يوجد في ألمانيا حظر على مشاركة المسؤولين المحليين في الأنشطة السياسية حيث يمكن للمسؤولين المحليين أن يكونوا أعضاء في البرلمان الفيدرالي. ولا يتعارض الفصل بين السلطات في المستويات الثلاثة: الفيدرالية والإقليمية والمحلية مع تكامل خدماتها والاعتماد المتبادل فيما بينها. (٢٩)

ويعتبر ضمان حق للسلطات المحلية في الاستقلالية الذاتية من الموضوعات التي أقرها الاتحاد الأوروبي كسلطة فوق قومية للدول الأعضاء، وتم التركيز على ألا تؤثر عملية التوحيد السياسي للدول الأوروبية سلبا على الاستقلالية الذاتية للمحليات. وتم وضع ذلك كإلزامية أولى في سياسات الاتحاد الأوروبي وتم توثيقه في الميثاق الأوروبي للحكم المحلي. بالإضافة إلى ما سبق وطبقا لمعاهدة "مسترخت" في ١٩٩١، تلتزم السلطات المحلية في كل الدول الأعضاء

تمويل أوروبي مباشر لمشروعات تنموية، خاصة الريفية منها، بدون الحصول على موافقة الحكومة الفيدرالية. ويمكن للسلطات الإقليمية والمحلية التقدم مباشرة للمركز الرئيس للاتحاد الأوروبي في بلجيكا للحصول على تمويل أو قروض بسعر فائدة منخفض على أن تستوفي الاشتراطات والمعايير الواجب توفرها طبقا لمعاهدة "ماسترخت" المنشئة للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩١

ثانيا: الحكم المحلي في إنجلترا

يركز هذا القسم على خصوصية الحكم المحلي في إنجلترا وهيكلا. سنتعرض في الجزء الخاص بفلسفة الحكم المحلي الإنجليزية وخصوصية العلاقة بين الأحزاب في المحليات. ويمرض الجزء الثاني باختصار ليهيك الحكم المحلي ووظائفه. ويناقش الجزء الثالث نمط للتفاعل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية ويشمل علاقة المجالس المحلية بالقيادات المركزية والمحلية وكذلك الاستقلالية المالية للمحليات.

٢-١- خصوصية الحكم المحلي في إنجلترا

تتبع أحد رواد خصوصية للنموذج الإنجليزي من تركيزه على فعالية الأطر التقليدية التي تظهر بجلاء في الأساق لنديا للحكم المحلي، والذي تأثرت به مصر لكونها مستعمرة بريطانية سابقة، يتم تطبيق تلك الأطر التقليدية في الريف والصحيد المصري. والملح الحقيقي للاستفادة من هذا الجزء هو كيفية نقل التطوير لأي طرا على الحكم المحلي الإنجليزي في الأطر والآليات والوسائل إلى مصر في حدود ما تستوعبه تركيبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتكنولوجية.

يعتبر النظام الحالي للحكم المحلي، والذي يجمع خصائص للحكم والإدارة المحلية ويتم للتعرض له لاحقا في الجزء الخاص بوظائف المحليات، في إنجلترا هو محصلة مئات السنوات من التطور لنظام

المناطق الألمانية حيث تزيد في المناطق المزدهرة اقتصاديا وتقل في المناطق الفقيرة نسبيا. ويتم تقاسم حصيلة ضرائب الدخل بين الحكومة الفيدرالية والولايات والمناطق المحلية وتخضع للنسب لكل مستوى إداري إلى المفاوضات والمساومات بين الأطراف الثلاثة. وتخصص الحكومة الفيدرالية بعض التحويلات المالية إلى موازنات المحليات في حال ظهور عجز بها لتعويلا للسياسة الدستورية بتحقيق توازن في مستوى المعيشة في كل المناطق الألمانية. وتعتبر الرسوم المحصلة عن طريق السلطات المحلية من الرسوم السبانية على خدمات الوثائق الحكومية مثل وثائق السفر أو استخدام الخدمات العامة مثل حمامات السباحة. ويحق للمحليات الحصول على مخصصات من الولايات التابعة لها ومن الحكومة الفيدرالية لدعم الأنشطة ومد العجز في الموازنة المحلية. وتعتبر القروض من مصادر الدخل الهامة للمحليات وتستخدم لدعم الاستثمارات في حال عدم توفر مخصصات لهذا الغرض في الموازنة المحلية. أما للضرائب المحلية فتشمل الضرائب التجارية والعقارية والمروضة على الدخل وعلى المركبات. (٤١) ويتم تمويل البرامج الإقليمية بأسلوب مشترك من الحكومتين الفيدرالية والإقليمية. فبينما تكون مشاركة الحكومة الفيدرالية للمشروعات الإقليمية في المناطق الأقل ازدهارا في الشطر الغربي ٦٠% من إجمالي الموازنة، تزيد إلى ٧٠% لتغطيها في الشطر الشرقي لضيق الاقتصاد في الشطر الشرقي. ومن المتعارف عليه أن الاعتماد المتزايد على المخصصات الفيدرالية يضاعف استقلالية صناعة واقتناء القرار المحلي بشكل كبير. وتقسيم المناطق في ألمانيا طبقا لألوية الحصول على التمويل المشترك إلى ثلاثة مستويات، وتوضع معظم مناطق الشطر الشرقي كألوية أولى لضيق اقتصاديتها كما نكر من قبل. ونظرا لأن ألمانيا هي أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، فيحق لبعض مناطقها الحصول على

الخدمات العامة مباشرة إلى مجرد المساعدة في تقديم نطاق من الخدمات المحلية مما أضعف عنصر المساعدة المحلية. (٣٢)

ويرى الباحث أن مرونة حزب العمال في تغيير سياسته المحلية تخبئ له خاصة ولن تظهر نتائج الانتخابات المحلية ترجاحا في شعبية حزب العمال منذ عام ٢٠٠٣. وفي انتخابات الاتحاد الأوروبي التي عقدت في ٢٠٠٤، حصل حزب العمال على ٢٢,٦% وهي أقل نسبة له في أي انتخابات (البرلمان الأوروبي أو مركزية أو محلية) منذ الحرب العالمية الأولى. (٣٤) وتداركت حكومة حزب العمال تلك المشكلة في ٢٠٠٤ بتحرير قرارات المجالس المحلية من السيطرة المركزية وتطوير القيادات المحلية. ومن مظاهر ذلك الإصلاح إلغاء تطبيق اللوائح المركزية على المحليات الخاصة بالمناقصات التنافسية، سلطة فرض ضرائب محلية في مجالات محددة، وكذلك إدخال نظام لتقويم المجالس المحلية بناء على معايير محلية على أن يحصل كل مجلس على أحد التقديرات العامة التالية: ممتاز أو جيد أو مقبول أو ضعيف. أدى ذلك إلى تحقيق مبدأ للمساواة المحلية وتطوير وتوسيع أصال السلطات المحلية. (٣٥)

لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية في الإدارة المحلية عند دراسة آليات الحكم المحلي لأن السياسات الحزبية والتنافس بين الأحزاب انعكس على كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة للمحلية. وتعتبر الانتخابات استفتاء على مدى رضا المواطنين -الذين ينظر إليهم هنا كالأخبين- على الحزب الحاكم. وتعكس السياسات الوطنية للأحزاب على الانتخابات المحلية. وعلى سبيل المثال فإن هزيمة المحافظين في الانتخابات المحلية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كانت نتيجة مباشرة لرفض قطاعات كبيرة من الشعب الإنجليزي سياسات جون ميجور وليس لأداء المجالس المحلية الذي كان جيدا. وكانت تلك الانتخابات

"شاير" "Shire" الذي ظهر في زمن "الأنجلو ساكسون" كشكل من أشكال الحكومة الإقليمية. وتلى ذلك في زمن نظام "لنورمان" "Norman" ترقية المركزية والرقابة التي كان يمارسها الحكام المعيون من قبل الملك. وظهرت بدليات للامركزية الإدارية في إنجلترا عندما منح ملوك إنجلترا في القرن ال ١٤ بعض المدن المتعارف عليها باسم "Boroughs" وثائق الاستقلال الإدارية. وقد لعبت للكنيسة دورا كبيرا في المساعدة في الحكم المحلي خاصة في الوحدات الأصغر حجما مثل ال "Parishes". وفي بدايات القرن ال ١٨ نتيجة للثورة الصناعية حدثت هجرات كبيرة داخلية للمناطق الحضرية والصناعية ونتيجة لذلك زادت الحاجة إلى الخدمات الأساسية والتي لم يتمكن النظام القائم في ذلك الوقت من توفيرها. ويمكن القول أن تحسن مستويات المعيشة تؤدي إلى زيادة المطالب الشعبية للحصول على السلع والخدمات العامة وصبح مطالبهم بصيغة سياسية لضمان حصولهم على اللامركزية الإدارية والسياسية. واعتبرت بداية سلسلة طفرات في مسيرة تطور الحكم المحلي والتي حملت معها سمات البيئة المحيطة في كل حقبة من الحقبة المتتالية حتى وصلت إلى الشكل المعاصر للحكم المحلي في إنجلترا. (٣٦)

١-١-٢- العلاقة بين الأحزاب في السلطات

جاء صعود حزب العمال منذ انتخابات عام ١٩٩٧ نتيجة لنقد المواطن الإنجليزي الثقة في المؤسسات التقليدية للحكم المحلي التي تعتمد في الأساس على المشاركة الشعبية. وكانت سياسة حكومات تولى بالير العمالية تشجع التوجه المركزي في الحكم المحلي، وفي عام ٢٠٠١ قدمت وثيقة سياسية تعرف بـ "English white paper" والتي تعتبر الحكم المحلي امتدادا للحكومة المركزية. بالإضافة إلى ما سبق، تم تغيير أدوار السلطات المحلية من تقديم

الأحزاب في الهيمنة على الحكم المحلي للتنافس بين الحزبين الرئيسيين. والجدول التالي يوضح مدى التنافس والتعاقب بين الأحزاب في الفوز بمقاعد المجالس المحلية:

مؤشرا خطيرا لهزيمة حزب المحافظين القاسية في 1997 بعد 18 عاما من الحكم المستمر. ويمكن القول أيضا أن المتغيرات المحلية لها تأثيرات جذرية على الحكم في إنجلترا ككل مثل تأثير فرض ضرائب محلية على الانتخابات في الثمانينيات. وينمى تداول

جدول ٢ - المنافسة الحزبية في المجالس المحلية الإنجليزية

نسبة الهيمنة*		نسبة التداول**	
في المبيعات	في التجميعيات	في المبيعات	في التجميعيات
٧٤	٦٥	١٤	١٤
٦٣	٦٥	١٨	٨
٥٥	٤٩	٣١	١٧

Source: Boyne and Ashworth. (1997) Party Competition in Local Government. *Policy and Politics*. Vol. 14. Pp. 129-42.

*نسبة الهيمنة توضح النسبة المئوية للمقاعد التي شغلها الحزب المهيمن على كل مجلس.

**نسبة التداول توضح النسبة المئوية للمقاعد التي شغلها الأحزاب على شغل المقاعد .

ضعف للنسبة المحققة في المدن والمقاطعات الحضرية (العلاقة طردية بين نسبة التعاقب والمنافسة). وانخفضت النسبة بشدة في التسميات في المقاطعات الريفية لاستمرار السياسات المحلية، وإن ظل ضعف النسبة المحققة في المقاطعات الحضرية، كما فاقته النسبة المحققة في مدينة لندن. ورغم شدة التنافس في المحليات بشكل عام إلا أن التحليلات الإحصائية توضح عدم تأثير المنافسة على قرارات الائتلاف العام المحلي التي اتخذها الحزبان الرئيسيان حيث تعين على السياسيين المحليين مراعاة المرونة في تطبيق السياسات العامة لأحزابهم التي قد لا تتناسب مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحليات. (٣٦)

٢-٧- تنظيم الحكم المحلي في إنجلترا

يتيم بهذا لجزء مناقشة خصوصية هيكل الحكم المحلي في إنجلترا ووظائف السلطات المحلية.

وبتحليل الجدول السابق نجد أن نسبة الهيمنة بشكل عام على المجالس المحلية في المناطق الريفية والحضرية كانت أكبر في التسميات عنها في التسميات مما يعكس تزايد المنافسة بين الحزبين الرئيسيين في التسميات، ومن النتائج الجلية أيضا زيادة التنافس الحزبي في المقاطعات الريفية عنها في المناطق الحضرية لعدم قدرة أي من الحزبين الرئيسيين على حسم المنافسة لصالحه (الحزب المهيمن حصل على ٤٩% فقط من المقاعد). ويعزى ضعف المنافسة في المناطق الحضرية إلى أن الحزب الحاكم يحدد أغلبية كبيرة في المجلس مما يقلل من إمكانية حدوث تقلبات كبيرة في نسبة الهيمنة في الانتخابات المتعاقبة، في المقاطعات الريفية في إنجلترا حيث لم تتمكن الأحزاب المهيمنة من تعبئة مواردها البشرية بنفس الفعالية - أو لم تكن لها إرادة قوية لتحقيق ذلك.

وتؤكد نسبة التداول الاستنتاج السابق حيث أنها اقترنت في التسميات في المقاطعات الريفية من

٢-١-٢-١ هيكل الحكم المحلي في إنجلترا

يتكون نظام الحكم المحلي المطبق حالياً في إنجلترا من نظام مختلط بين وحدتين ذات مستوى واحد وبسنتين مستويين "One and Two-Tier authorities". ويوجد في إنجلترا ٣٦ مجلساً حضرياً ذو مستوى واحد، وفي المقابل يوجد ٣٤ مجلس مقاطعة و ٢٣٨ مجلساً للمنطقة ذات المستويين. وتتقسم مستويات السلطات المحلية إلى خمس مستويات:

- ١- مجلس المقاطعة County ويترشح عدد سكانها بين ١٣٠٠٠٠ و١٣٠٠٠٠٠ مليون ونصف نسمة.
- ٢- مجلس المنطقة District ومتوسط عدد سكانها ١٠٠٠٠٠ نسمة.
- ٣- مجلس حضري Metropolitan ويترشح عدد

سكانها بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ نسمة.

٤- مجلس أحادي Unitary .

٥- مدينة لندن London Borough (٣٧)

ويعتبر نظام الحكم المحلي الإنجليزي مقبداً حيث يمكن أن يأخذ أحد مجالس المقاطعات أحد الأشكال الآتية:

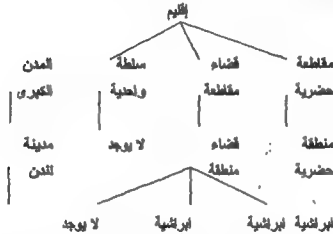
١- مجلس منطقة District Council

٢- مجلس مدينة City Council

٣- مجلس مدينة كبير Borough Council

وطبقاً لمكانة المنطقة المحلية. ومن الجدير بالذكر أن تغير التسميات للمجالس المحلية لا يغير في دورها أو سلطاتها.

ويوضح شكل (٣) الهيكل التنظيمي لمستويات وحدات الإدارة المحلية في عام ٢٠٠٦.



Source: Local Government in the U.K. Wikipedia, The Free Encyclopedia. 29/6/2006. P. 3.

٢-٢-٢ وظائف السلطات المحلية بين الحكومة المركزية

والسلطات المحلية

المبدأ الرئيس في هذا المجال هو أن تقوم السلطات المحلية باستغلال الموارد المحلية وتخطيط وتنظيم وإدارة الأنشطة المحلية حيث أنها قادرة على تقديم الخدمات المحلية من أنشطة اقتصادية وصحة وتعليم وإسكان

وخضعت بصورة أكبر من الحكومة المركزية. أما الأنشطة ذات الصلة الوطنية مثل الأمن والعلاقات الخارجية فتتسند إلى الحكومة المركزية. وقد نصت قوانين الحكم المحلي في إنجلترا على أن السلطات المحلية وتطلق سياسة وإدارة من حيث أنها تطبق تمثيلاً للمجتمعات المحلية وتعمل كوسيط بينها وبين الحكومة

المركزية وتقدم للخدمات العامة وتبني الأفراد في العملية السياسية وتخفف من أعباء الحكومة المركزية.

وتنقسم الوظائف الخدمية الحكم المحلي إلى خمسة أنواع رئيسية:

١-وظائف الحماية: الشرطة ومكافحة الحريق وحماية المستهلكين وأمراض الحيوان ولتر أخوص والطوارئ.

٢-الوظائف البيئية: الصحة البيئية والتخطيط والطرق السريعة والمواصلات.

٣-الوظائف الشخصية: للتعليم والإسكان والمساعدات الإنسانية والعمل.

٤-الوظائف الترويجية: المرافق الرياضية والمسارح والمتاحف والمعارض ومواقع المعسكرات للترويجية.

٥-الوظائف التجارية: الأسواق والنقل والممتلكات الصغيرة. (٣٨)

٣-٢- نمط العلاقة الحكومية المركزية بالسلطات المحلية

يشمل هذا الجزء مناقشة علاقة المجالس المحلية بالقيادات المركزية والمحلية وكذلك الاستقلالية المالية للمحليات

٣-٢-١- المجالس المحلية وعلاقتها بالقيادات

المركزية والمحلية

ينص قانون الحكم المحلي في إنجلترا على عدم انتماء المجالس المحلية إلى أي من الأحزاب، ورغم ذلك تحكم الانتماءات الحزبية في تلك المجالس. وفي استكتلدا تم استبعاد أو تعطيل لتخلف ممثلي المحليات في حال اعتبارهم مصدرًا للمعارضة للسلطات المركزية أو المحلية. (٣٩)

وفي المقابل، يسمح لرؤساء لوائح المحلية في إنجلترا أن يكون لهم قوائم حزبية ويتم انتخابهم كل أربعة سنوات ولا يتلقوا أي مزايا لأهم يكرمون متطوعين. ويتولى الحزب الفائز في الانتخابات وضع السياسة المحلية للمجلس المحلي. ويشرف رؤساء اللوائح المحلية ويراقبون المجالس المحلية والقواعد والقوانين المحلية والموافقة على موازنة للمجلس ووضع الأولوية المحلية.

وطبقا للمادة ١٥ من قانون الحكم المحلي لعام ١٩٨٩،

يسمح للحزب الفائز في الانتخابات المحلية أن يسيطر بأغلبية في لجان المجالس المحلية لضمان تنفيذ السياسات العامة للحزب الحاكم وضمان عدم تضارب المصالح والأيدولوجيات في الساحة التنفيذية المحلية. وفي المجالس المحلية لا يوجد فصل بين الفرع التشريعي والتنفيذي، ويتم إسناد السلطة إلى المجلس ككل وليس لقيادة معينة، وتبعية السلطة الحقيقية للقيادات المحلية من رئاستهم لعدة لجان محورية في هذا المجلس. (٤٠) وطبقا لقانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٠ يفرض معظم عمل المجلس إلى اللجان التي يشكلها المجلس ضمانا لعدم سوء استغلال السلطة من قبل رؤساء اللوائح المحلية. (٤١)

وتبعا للقانون السابق، توجد ثلاثة بدائل لتنظيم إدارة المجالس المحلية: عدة منتخب مباشرة مع مجلس، أو مجلس منتخب مع قيادة، أو عدة منتخب مباشرة مع مدير إداري للمجلس. وتصدر لائحة تنظم ذلك من وزير الحكم المحلي توضح التنظيم الداخلي لكل بديل وهيكل للمجلس المحلي لمدينة لندن وآليات العلاقة بين التنفيذيين والرقابيين.

البديل الأول -انتخاب عدة ومدير للمجلس- يكرس توازن للقوى السياسية والإدارية داخل المجلس المحلي وذلك بتقليص صلاحيات الصدة وتكليف للمجلس للتنفيذ بتنفيذ بعضها وفي نفس الوقت إعطاء المجلس الاستشاري سلطات أوسع في تقرير الموازنة وإطار السياسات بدلا من مجرد الموافقة عليها، ويرى الباحث أن تفنيت السلطات والصلاحيات لا يناسب طبيعة إدارة الخدمات العامة في الحكم المحلي حيث يجب وجود قيادة قوية لاتخاذ قرارات حاسمة في إطار سياسات محلية تخضع لرقابة واعية.

البديل الثاني - انتخاب مجلس - يفكر إلى المشاركة الشعبية المباشرة في اختيار قيادته حيث لا يمكن لناخبين من انتخاب قيادة للمجلس المحلي بطريقة مباشرة، ويعتبر ذلك تجاوزا للمبادئ الديمقراطية لأن اختيار قيادة

٢-٣-٢- تمويل الحكم المحلي في إنجلترا

تتميز الحكم المحلي الإنجليزية بإلتفاق مخصصات مماثلة من خلال المجالس المحلية حيث تنفق تلك المجالس ما يقرب من ٧٠ مليار جنيهًا إسترليني سنويًا (ما يقرب من ٥٢٥ مليار جنيهًا مصريًا) ويمثل ذلك ربع الإلتفاق الوطني و١١% من الدخل الوطني. وحدثت عدة تطورات تاريخية في العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات في موضوع تمويل المحليات حيث قامت العلاقة في السبعينات من القرن العشرين على المناقشة والمشاورة ثم انقلبت إلى المواجهة في الثمانينيات لظهور نظريات تصد من التمويل المحلي وصنور قانون تمويل الإدارة المحلية لعام ١٩٩٢ بإلغاء ضريبة المجتمع Community Charge "Poll tax" وفرض ضريبة المجلس المحلي Council Tax مما نتجت عنه رقابة شديدة على المصروفات الرأسمالية وانخفاض كبير في المنح الموجهة إلى المحليات. وفي نهاية التسعينات اتفق على أن تحدد المحليات أقل من ٢٠% من مصروفاتها والباقي تحده الحكومة المركزية وهيئاتها طبقا لنسبة التمويل. (٤٣)

وتعتمد المحليات في تمويلها على المصادر التالية:

- ١- داخلية مثل الرسوم المحلية Rates أو ضرائب المجلس Council Tax (تم إلغاء الضرائب المحلية Domestic Rates في إنجلترا ولكن لم تلغ الضرائب على شركات القطاع الخاص Business Rates)
- ٢- مركزية مثل المنح والدعم من البرلمان والحكومة المركزية
- ٣- ريع الإجراءات الأصول الثابتة للمملكة والمحليات
- ٤- إيرادات الخدمات العامة
- ٥- بيع بعض الأصول الثابتة أو الأراضي
- ٦- عائد على استثمارات المجلس Dividends
- ٧- القروض على قروض الإسكان
- ٨- مخصصات ومؤسسات وصناديق لتمويل المدن

فعالة واحد من المتطلبات المحورية لنجاح الحكم المحلي. بالإضافة إلى ذلك فإن لختيار القيادة من قبل المجلس المحلي قد تخضع لتوليدات سياسية تنظر إلى الموضوعية وتقر قيادات غير فعالة.

ويمكن استنتاج أن القائلون السابق وضع خطوطا فاصلة بين أدوار الوظيفة الاستشارية والرقابية للمجلس وبين أدوار الوظيفة التنفيذية، وفي نفس الوقت حدد بدقة الأدوار المشتركة فيما بينها مثل المشاركة في التعيينات للوظائف العليا في المحليات.

ويتميز مجلس مطي مدينة لندن بخصائص مختلفة عن المجالس المحلية الأخرى للأهمية الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والتاريخية الديموجرافية لتلك المدينة. ويمكن اعتبار المجلس المحلي لمدينة لندن الكبرى حكومة إقليمية أكثر منه سلطة محلية لوجود هيئات تنفيذية تابعة مباشرة للمجلس ووجود نوعين من الأعضاء حيث يتمتع أعضاء لندن بوزن تصويتي أكبر من الأعضاء الآخرين - ثلاث أصوات لكل عضو في مقابل صوتين لكل عضو من الآخرين- بالإضافة إلى اختيارهم حسب التمثيل النسبي لضمان التوازن السياسي. ويرى الباحث أن التنظيم الحالي للمجلس ضمن فعالية لتنفيذ القرارات ويضمن في نفس الوقت ضمن الرقابة الذاتية والشعبية على الأنشطة.

ويصل قانون عام ٢٠٠٠ على أن إنشاء الهيكل التنفيذي يعتمد على إنشاء اللجان الرقابية التي تدرس السياسات التنفيذية وتقوم المقترحات التنفيذية وتقدم النصيحة إلى التنفيذيين وتراجع تطبيق السياسات والقرارات التنفيذية. ومنع قانونون عضوية التنفيذيين في اللجان الرقابية لضمان الفصل بين الموظفين. ولص القانون أيضا على مراعاة التوازن السياسي في عضوية اللجان الرقابية لأن التنفيذيين يتم اختيارهم من الحزب الحاكم فقط. (٤٤)

والإدارة المحلية في الدول الأربع بما يلي من استنتاجات:

أولاً: توجد علاقة مباشرة بين مستوى التنمية السياسية للدولة وبين تبعية السلطات المحلية ودرجة وشكل المشاركة الشعبية لتلك المجالس. فالدول التي تتمتع بمستوى عال من التنمية السياسية لا تكون تبعية السلطات المحلية الأدنى لنظائرها الأعلى، وتحل المشاركة الشعبية بدرجة كبيرة محل مشاركة الوحدات التنفيذية الأعلى أو الحزب الحاكم لوجود درجة عالية من المشاركة للشعبية والوعي السياسي.

ثانياً: يعتبر الاستقرار السياسي واللتشريعي حيوياً للتنمية وتطوير آليات عمل الحكم والإدارة المحلية. تبرز التنمية السياسية المستدامة استقراراً سياسياً، والذي يبرز بدوره بيئة تشريعية مؤسسية ينتج عنها استقرار تشريعي، والذي ينتج عنه في النهاية استقرار في اختصاصات وسلطات ووظائف الحكم والإدارة المحلية المبنية على تشريعات عامة. وقد استفاد علم الإدارة من هذا المفهوم وأدخل نظرية "الإدارة بالاستثناء" Management By Exception المبينة على لفظة البناء المؤسسي المستقر الذي يدير نفسه آلياً وقصر التدخل على الحالات الاستثنائية والتي تحمل انحرافاً عن المخطط.

ثالثاً: توجد علاقة مباشرة بين مستوى التنمية السياسية وتوجهات السياسة العامة لأساليب اختيار المسؤولين المحليين: لثنتين من قبل السلطة المركزية، أو الاختيار من الحزب الشمولي الحاكم، أو من قبل السلطة المحلية، أو الانتخاب من قبل المجالس المحلية للمعينة، أو الانتخاب من قبل المجالس المحلية المنتخبة، أو الانتخاب المباشر. فكما ذكر، توجد ستة أساليب متدرجة للتعيين، خلاصاً من النماذج الأربعة أن الدول ذات المستوى السياسي العالي لا تلجأ إلى الثلاث أساليب الأولى، يمكن الدول التي تتميز بمستوى ضعيف وغير مستقر من التنمية السياسية. ويتم ربط

والمناطق الحضرية مثل منح المدن City Grants ومؤسسات التنمية الحضرية Urban Development Corporations

وبالطبع يصعب على اللقائين على الحكم المحلي التخطيط الإستراتيجي للمصروفات لأن للتخصيص والصرف يعتمد على بيئة سياسية ديناميكية من الصعب في ظلها التنبؤ الدقيق بحجم المتطلبات النقدية للدخلة أو الخارجة. وبالإضافة إلى المصادر المحلية والمركزية يعتبر الاتحاد الأوروبي مصدراً هاماً لتمويل المشروعات المحلية التابعة للمجالس المحلية، فتلقد حصل مجلس محلي مدينة برمنجهام على سبيل المثال على منح قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني في ١٩٩٩ من الاتحاد الأوروبي لتمويل مشروع ضم في نطلق المجلس المحلي.

ويتمتع التمويل الشبكي الأوروبي للمشروعات على تمويل المشروعات في ثلاثة تصنيفات:

١- تمويل مصالح قطاعية في المناطق المحلية للمضارة من عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية وصناعات مهددة بالتوقف أو الزوال.

٢- تمويل عمليات تطوير مناطق أو مدن لتطوير شبكة متكاملة من المدن ضمن الاتحاد الأوروبي ككل Euro Cities أو المدن متوسطة الحجم أو المدن الساحلية.

٣- تمويل أنشطة تخدم سياسات اجتماعية مثل مكافحة الفقر وتنمية وضعية المرأة.

وتبنى الحكم المحلي في إنجلترا لفئة رشيدة في إدارة المصروفات الرأسمالية حيث تعتبرها أصولاً مكلفة وتستنزف موارد المحليات بالإضافة إلى أن دافع الضرائب قد لا يستفيد بها لانقلبه من منطقة لأخرى. لذا قررت المحليات اللجوء إلى الاقتراض من الحكومة لتمويل المصروفات الرأسمالية. وبلغت مديونية المجالس المحلية في ١٩٩٣ ٥٨,٥٠٠ مليون جنيه إسترليني بفائدة سنوية ٥,٥ مليون جنيه إسترليني. (٤٤)

الخاتمة

يمكن الخروج من مناقشة نماذج الحكم

لتجربة النجاح.

ثامنا: في الدول التي تشهد درجة عالية من التفاسس الحزبي، تحول الأحزاب وضع الإصلاحات المحلية على رأس أجندة سياساتها القومية لأن الفوز في الانتخابات العامة يبدأ من صناديق الانتخابات المحلية. وقد استفادت الحكومة المصرية من تجربة حزب العمال القاسية في الانتخابات المحلية الإنجليزية، مما جعل الأولى توجّل انتخابتها المحلية التي كان من المقرر عقدها في عام ٢٠٠٦ لحين تغير البيئة السياسية غير المستقرة بعد الانتخابات البرلمانية الساخنة التي جرت في عام ٢٠٠٥.

ثامنا: في الدول الموحدة (للصين وإنجلترا) لها حكومات أقليمية، وتحمل نظام الإدارة المحلية (أو مختلط بين الحكم والإدارة المحلية)، ومن قبيل المصادفة البحتة تحمل الدولتين نفس العدد من المستويات الإدارية وهي خمسة مستويات. في المقابل الدول الفيدرالية (ألمانيا وروسيا) بها حكومات لثلاثية، وتنبأين عدد المستويات الإدارية المحلية بها: في ألمانيا ثلاثة مستويات وفي روسيا ستة مستويات. وقد يرجع السبب في هذا التباين إلى حاجة لدول الموحدة إلى حكومة مركزية قوية ومستقرة لإدارة نظام الإدارة المحلية. في المقابل، قد تكون الحكومات الائتلافية مناسبة بصورة أكبر للدول الفيدرالية لتحقيق التوازن السياسي للمصالح المتباينة لمنطلق الدولة. والعدد الكبير نسبيا لمستويات الحكم المحلي في روسيا، مقارنة بظهوره الألماني، يعكس الحاجة لتمثيل المناطق ذات القوميات والأصول العرقية المختلفة في روسيا، وهو غير متوفر في ألمانيا، والتي لها نصف عدد مستويات الحكم المحلي المتولد في روسيا.

عاشرا: من المفارقات الطريفة في للتوجهات المعاصرة للدول محل الدراسة أن الدول الفيدرالية، التي يفترض توفرها للمركزية السياسية بها، تنجّه إلى تقوية قبضتها الفيدرالية المركزية (روسيا) أو على الأكل فرض

أسلوب التعيين بعيد المساواة الشعبية المنكور عالية، فالانتخابات المباشرة للمسؤولين المحليين تجعل ولاهم للشعب وليس للمستويات الأعلى فقط مما يساعد على ظهور المساواة الشعبية. (١٥)

رابعاً: في الدول الفيدرالية (روسيا وألمانيا)، يعتبر الدستور هو الضامن الأكبر لاستقلالية وسلطات واختصاصات الحكم المحلي، حيث يحدد بصورة لا لبس فيها لضمان عدم تحكم السياسات والتوجهات المركزية في المتغيرات المحلية. في المقابل، تحدد القوانين العامة في الدول الموحدة درجة استقلالية وسلطات واختصاصات الإدارة المحلية، وإن كان في إنجلترا يحدد الدستور غير المكتوب بعض تلك العناصر خامساً: توجد علاقة طردية بين درجة للتنمية السياسية والتفاسس الحزبي، فكلما زادت مستويات للتنمية السياسية والتفاسس الحزبي، كلما زادت درجة الاستقلالية المالية للمحليات. ولعل أسباب ذلك ترجع إلى زيادة الوعي السياسي للمواطنين كنتيجة مباشرة للتنمية السياسية، ورغبة الأحزاب المتنافسة في كسب تأييد الناخبين.

سابعاً: الاستفادة من التجارب الروسية والصينية في نقادى توحيد وتنميط السياسات والقواعد المحلية لتتسبب البيئة السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية المحلية. ويمكن تبني بعض مبادئ هذا النموذج بما يتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي المصري، سياسات وأليات عمل الإدارة المحلية في البيئة القبلية البدوية في سيناء والسلطات اشمالي الغربي يجب أن تختلف اختلافا جدياً مع البيئة الزراعية في دلتا وادي النيل.

سابعاً: الاستفادة من التجربة الإنجليزية بالسماح للسلطات المحلية بالاستفادة مباشرة من مصادر التمويل الخارجية وخاصة من شبكة تمويل المشروعات للاتحاد الأوروبي على غرار التجربة التي حوّل الرئيس الراحل أنور السادات إدخالها في عام ١٩٧٥ بإعطاء المحافظين سلطات الاقتراض من مصادر خارجية لتمويل المشروعات المحلية، ولكن لم يكتب لذلك

للمصالح وتوزيع السلطة والموارد والمؤسسات على الجماعات السياسية في الدولة. بالإضافة إلى ما سبق، تتم كل مراحل اللامركزية باستخدام أدوات سياسية مثل التفاوض والتوازنات السياسية.

سابعاً: تعتمد اللامركزية الناجحة بشكل كبير على قدرة المحليات على تأمين توفير موارد مالية كافية ومستمرة لضمان استقلاليتها عن الهيئات والمستويات المركزية وضمان استقلالية للقرار المحلي.

سابعاً: يتطلب تطبيق اللامركزية تنسيقاً وتكاملاً للنشطة والوظائف والسلطات بين المستوى المركزي (الحكومة الموحدة أو الفيدرالية) والمستوى المحلي (الإقليمية والمستويات الأدنى).

ثامناً: تحقيق الأهداف التنموية لعملية اللامركزية تحتاج إلى مدى زمني طويل لأنها تحتاج إلى تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، وهذا لا تتنج عنه نتائج في المدى القصير.

ثاسعاً: يجب الاعتماد على شبكة واسعة من المستشارين والخبراء المختصين بالتنفيذ والتنسيق والرقابة لضمان جودة تقديم الخدمات العامة المحلية بفعالية عالية.

عظماً: تعتبر المشاركة الشعبية أحد الدعامات الرئيسة لتفعيل عملية اللامركزية نظراً لأنها عملية ديناميكية وغير نمطية. وفي هذا السياق يجب الالتزام بالنظرة الواقعية في وضع الأهداف والطموح المحلي لأن الطموح غير الواقعي يخلق نتائج سلبية نتيجة للإحباط الذي يصيب الجماهير عند عدم القدرة على تحقيق الأهداف في المدى الزمني المحدد.

ويعتقد الباحث أن الصراع بين قوى الديمقراطية واللامركزية والتحديث وبين الأيدولوجيات التقليدية المتحجرة للثقافة متحسم لصالح الأولى. وثابت التجارب التاريخية أن الشعوب ما أن ترى طاقة من نور للحصول على حرياتها وإدارة مجتمعاتها المحلية إلا وتبعض على هذا البصيص وتتمسك به إلى النهاية، لأنه صراع أزلي بين الشرعية والقوة.

التنسيق بين السلطات المحلية في شطريها الشرقي والغربي (ألمانيا). في المقابل نجد أن الدول الموحدة مثل الصين وإنجلترا تزيد بصورة مستمرة السلطات الإدارية للامركزية للسلطات المحلية أو تمنن تفويضات لضمان تحقيق ذلك كما هو الحال في مصر.

خلصت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة (1996) لتقويم تجارب اللامركزية الإدارية والسياسية في عدة دول على الاستنتاجات التالية:

أولاً: يجب أن تمالج عملية المركزية على الأطر السياسية والإدارية والتقنية بمدخل متكامل ولا تقتصر على إطار واحد فقط من تلك الأطر.

ثانياً: تتطلب اللامركزية مساندة تنفيذية من أعلى المستويات السياسية والإدارية وللتزام أيديولوجي وشخصي بالإضافة إلى تنسيق السياسات والبرامج التنفيذية بين المستويات المركزية والمحلية. ويتطلب كذلك مساندة وتنسيق وعلاقات عمل بين السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ثالثاً: تحتاج اللامركزية إلى بنية أساسية تشريعية وتنفيذية وإدارية، فدون المرجعية التشريعية والقوانين المنظمة لعملية اللامركزية لا تبنى الأخيرة على أساس متين. أما بالنسبة للمتطلبات الإدارية، فتظهر احتياجات مادية وبشرية ومعلوماتية لبناء نظام مركزي محلي مؤسسي.

رابعاً: يجب أن ترتبط عملية اللامركزية بإصلاحات سياسية واقتصادية وتشريعية لأن مفهوم للتنمية لا يقتصر على التنمية الإدارية فقط بل يمتد ليشمل كل المجالات المذكورة سابقاً بشكل متكامل.

خامساً: تعتبر اللامركزية في الأساس عملية سياسية في كل مراحلها وأنشطتها. قرار إعطاء سلطات لامركزية يتطلب إرادة سياسية تستجيب لطلبات واحتياجات إقليمية أو محلية. ومرحلة تطبيق اللامركزية السياسية تتطلب إعادة تصميم لتفريطة السياسية للدولة والأطراف السياسية من جماعات

ملحق ١ : جدول لمقارنة عناصر الإدارة والحكم المحلي في التجارب الخمس

الدولة / العناصر	الصين	روسيا	ألمانيا	إنجلترا
١- شكل الدولة	دولة موحدة مع وجود منطقتين بهما نظامين منفصلين	دولة فيدرالية	دولة فيدرالية	دولة موحدة
٢- نوع الحكومة	رئاسية	رئاسية	رئاسية	برلمانية
٣- درجة التنمية السياسية	ضعيفة وبطيئة وغير مستقرة ولكن توجد مؤشرات إيجابية	محدودة وغير مستقرة والمؤشرات للمعاصرة متباينة	متقدمة وعلى درجة عالية من الاستقرار	متقدمة وعلى درجة عالية من الاستقرار
٤- شكل السلطة المحلية	الإدارة المحلية	الحكم المحلي	الحكم المحلي	نموذج مختلط بين الإدارة المحلية والحكم المحلي
٥- مستوى التنازل الحزبي	حزب شمولي مهيمن ولحزب تابعة الحكومة بشكلها للحزب الشيوعي.	تنازل حزبي لأحزاب متعددة. الحكومة الحالية حكومة ائتلافية.	تنازل حزبي لأحزاب متعددة. الحكومة الحالية حكومة ائتلافية.	حزبان كبيران ولحزب صغيرة. الحكومة الحالية حكومة اغلبيية.
٦- الاستقلالية المالية للملطات المحلية	- للملطات سلطة جمع إيرادات محلية. - حرية للملطات لإنشاء وإدارة أنشطة اقتصادية وتجارية لتمويل نفقاتها المحلية	- تتحكم الجمهوريات غير الروسية بصورة أكبر في مواردها المالية. - في الجمهوريات الروسية يكون التحكم المركزي أكبر.	- تجمع الضرائب والرسوم محليا. - يحق للملطات إصدار قوانين خاصة تسمح بالحصول على موارد محلية جديدة.	- تحدد الملطات ٢٠% فقط من مصروفاتها. ولكن يمكن الاقتراض من الاتحاد الأوروبي.
٧- علاقة الحكومة المركزية بالسلطات المحلية	- يتم التحكم في قرارات السلطات المحلية من قبل فروع الحزب الشيوعي. - للملطات تكون	الدستور والقوانين المركزية للفيدرالية تلزم على نظراتها المحلية، ولكن توجد استثناءات للقاعدة.	سيادة داخلية للولايات في كل شأنونها ماعدا اختصاصات الحكومة الفيدرالية المنحددة بالدستور الفيدرالي.	الاختصاصات المحلية محددة بالدستور غير المكتوب أو القانون. القاعدة: الملطات تؤدي أي اختصاص لا يحرمه القانون.

العناصر / الدولة	الصين	روسيا	ألمانيا	إنجلترا
	مسئولة إداريا أمام المستويات المحلية الأعلى، وسياسيا أمام لجنة الحزب.			
٨- عمود المستويات المحلية	خمس مستويات (في حالات استثنائية قد تصل إلى سبعة)	سنة مستويات	ثلاثة مستويات بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والمستوى الفيدرالي	خمس مستويات
٩- للمشاركة والالتزامات السياسية للمسؤولين المحليين	- تعيين كوادر الحزب في كل الوظائف العليا للتنفيذية للمحليات. - موقفة لجنة وسكرتير الحزب على أي قرار للحكومات المحلية.	- يجوز للمسؤولين المحليين الانتماء لحزب معين.	- يجوز للمسؤولين المحليين أن يكون لهم انتماءات سياسية وحزبية.	- طبقا للقانون، يحظر للمجالس المحلية أن يكون لها انتماء سياسي، ولكنه يطبق نظريا فقط.
١٠- سلطة الاختصاص العام	تتمتع بسلطة الاختصاص العام	تتمتع بسلطة الاختصاص العام	تتمتع بسلطة الاختصاص العام	تتمتع بسلطة الاختصاص العام
١١- المصدر التشريعي للسلطة المحلية	يكمل الدستور سلطات لامركزية الإدارية	وضعت بمادة في الدستور، ويمتازم تعديلها استفتاء شعبي.	حدد الدستور ما لا يمكن تعديلها عن طريق السلطة التنفيذية.	للدستور غير المكتوب أو قوانين الإدارة المحلية.
١٢- التسمية القانونية للسلطات المحلية	للحكومات المحلية مسئولة إداريا أمام المؤسسات الإدارية الأعلى.	- تخضع معظمها للسلطة المركزية بينما تتحدد في نظرائها الروسية، وتتبع للمجالس للتنفيذية نظرائها الأعلى	- ارتباط عضوي بين الحكومات الإقليمية والحكومات للتظيمية الأعلى.	- تعتبر السلطات المحلية امتدادا للحكومة المركزية
١٣- الانتخابات المحلية	- انتخابات للقادة التنفيذيين على مستوى المحليات - لا توجد انتخابات	- يتباين أسلوب تعيين القيادات من جمهورية لأخرى. بعضهم ينتخب مباشرة من	- يتباين أسلوب تعيين القيادات من ولاية لأخرى. بعضهم ينتخب مباشرة من الشعب	- توجد ثلاثة بدائل: عمدة منتخب مباشرة مع مجلس، أو مجلس منتخب ويختار للقيادة،

الولايات المتحدة	الصين	روسيا	ألمانيا	إنجلترا
تشغل كولا للحزب القيادية.	الشعب وللبيض الآخر ينتخب من المجالس المحلية، أما قيادات مؤسسات الحكم الذاتي يجب انتخابهم مباشرة.	والبيض الآخر ينتخب من المجالس المحلية.	أو لانتخاب عمدة مباشرة مع مدير.	
١- دولة واحدة ونظام ٢- مناطق مستقلة بها أغليات إثنية ٣- تبين السياسات المحلية مع نظيراتها المركزية. ٤- نظام للتعاقد السياسي.	١- تتميز بوجود جمهوريات بها قوميات وأصول إثنية متعددة. ٢- يوجد مجلس فيدرالي يشمل حكومات الأقاليم المنتخبين.	١- تتميز بوجود سلطة فوق الوطنية كأحد أعضاء الاتحاد الأوروبي. ٢- ثنائية القيادة المحلية في الشمال.	١- سلطة فوق قومية. ٢- نظام يجمع بين خصائص الإدارة المحلية وبعض خصائص الحكم المحلي.	١٤- جوانب التفرد
١٥- توسيع سلطات المحليات وظفها وماليا بحيث تقترب من فلسفة الحكم المحلي.	- ترقية قبضة الكريملين للمركزية لتفادي دعووات الجمهوريات ذات القوميات المختلفة للاتصال.	- جهود لضمان للتنسيق والتنجاس للتأثير المؤسسي على شطري ألمانيا	- المشاركة مع القطاع الخاص. - التعاون مع الشخصية فوق الوطنية مباشرة - تحرير للقرارات المحلية	للتوجهات المعاصرة

المراجع

- 1- Zhong, Yang. Local Government and Politics in China. East Gate Books, New York. 2003. P. 18.
- 2- Nick Swift. Local Government Reforms in China Are Led by Big Cities. *City Mayors*. May 2006. P. 1.
- 3- Alvin Y. Problems of Democratization in China. *Pacific Affairs*. Vol. 75, Issue 2. 2000. Pp. 286-287.
- 4- Tony Saich. "The Blind Man and the Elephant: Analysing the Local State in

China. UCLA Workshop

- of Mapping the local state in China. 8-9 June 2001. P. 30-35.
- 5- Zhong, Yang, op. cit., Pp. 3-5.
 - 6- Political Division of China. Wikipedia, the free encyclopedia. March 29, 2006. P 1-2.
 - 7- Ibid., Pp.5-8.
 - 8- Zhong, Yang, op. cit., P. 55.
 - 9- Guo Zhenglin and Thomas P. Bernstein. The Impact of Elections on The Village Structure of Power.

Journal Of Contemporary China.

- May, 2004. Pp. 258-271.
- 10- Zhong, Yang, op. cit., P. 62.
- 11- Nick Swift, op. cit., Pp. 2-4.
- 12- Zhong, Yang, op. cit., Pp. 130-139
- 13- Nick Swift, op. cit., P. 5.
- 14- Tony Saich, op. cit., P. 2.
- 15- Ibid., P. 13.
- 16- Political Division of China, op. cit., P 10-11.
- 17- Fan Ren. Clampdown on Corruption. Beijing Review. 5/6/2004. Vol. 47, Issue 18, P.32.
- 18- Lankina, Tomila. Governing the Locals. Rowman & Littlefield Publishers, Inc., Lanham. 2004. P. 1.
- 19- Bureau of European and Eurasian Affairs. The State Department, U.S.A., August 2005. Pp. 1-2.
- 20- Mikhail Stoliarov. Federalism and the Dictatorship of Power in Russia. Routledge, New York. 2003. Pp. 25.
- 21- Bureau of European and Eurasian Affairs, op. cit., Pp. 1-2.
- 22- Lankina, Tomila, op. cit., Pp. 115-117.
- 23- Ibid., Pp. 159-162
- 24- Mikhail Stoliarov, op. cit., Pp. 68-73.
- 25- Dieter Haschke. "Local Government Administration in Germany". German Law Archive. Gerhard Donnermann publishing. 1998. P. 6-8.
- 26- Lanschewski, Lutz, Teherani-Kronner, Parto, and Bhner, Titus. Recent Rural Restructuring in East and West Germany. Ashgate, Aldershot, 2002. PP. 147-148
- 27- Dieter Haschke, op. cit., P. 2.
- 28- Ibid., P. 3-5.
- 29- The Scottish Office, The Central Research Unit. The Constitutional Status of Local Government in Other Countries". June 2006. Pp. 5-8.
- 30- Lanschewski, Lutz, op. cit., Pp. 163-164.
- 31- Dieter Haschke, op. cit., P. 9.
- 32- E. Somanathan. Economic and

- Political Weekly. Oct. 13, 2001. Pp. 3935-7
- 33- Norman Bonney. Local Democracy Renewed? The Political Quarterly Publishing Co. Ltd. 2004. Pp. 43-44.
- 34- Economist. Blairs's Paradox. 6/9/2004., Vol. 371, Issue 8380, P.55.
- 35- Tony Travers. Labour Local Record. New Economy. 2004. Pp. 90-92.
- ٣٦- ماجد رضا بطرس. بيئة الحكم المحلي في المملكة المتحدة. مجلة للبيئة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. يوليو ٢٠٠٣. ص ١١٦.
- 37- James Sandbach. Local Government in the U.K. The Institution of Civil Engineering. 19/2/2001. Pp. 1-3.
- ٣٨- ماجد رضا بطرس. مرجع سابق. ص ١١٧-١١٨.
- 39- Norman Bonney, op. cit., P. 50.
- 40- Local Government in the U.K. Wikipedia, The Free Encyclopedia. 29/6/2006. P. 4.
- 41- James Sandbach, op. cit., Pp. 1-3.
- 42- Robin Hambleton. Modernizing Political Management in Local government Urban Studies. Vol. 37, Issue 5-6, May 2000. Pp. 931-950.
- 43- Ken Young and Nirmala Rao. Local Government. Blackwell, 1997. P. 304.
- ٤٤- ماجد رضا بطرس. مرجع سابق. ص ١١٤.
- ٤٥- ماجد رضا بطرس. نظام الإدارة المحلية في مصر: مقارنة في الإصلاح الإداري القائل. مجلة البحوث الإدارية، كاديمية الدراسات للعلوم الإدارية. العدد الثاني إبريل ٢٠٠٤، ص ١٨٧-١٨٩.
- 46- Joern Altmann and others. The UNDP Role in Decentralization and Local Governance. UNDP Evaluation Office, 2000. Pp. 48-53.

قياس مدى رضا المستهلك الأردني عن ملائم الوجبات السريعة

دراسة ميدانية - تحليلية - منطقة أمقة عمان الكبرى

إعداد : محمد طاهر نصير

محمد عيد السلام للصوص.

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

قسم العلوم الإدارية

للتخصص : التسويق

برنامج : الماجستير

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة وتحديد أهم العوامل المحفزة لاستخدام الانترنت لدى المستهلك في عملية للتسوق، من خلال تحديد تأثير كل من المتغيرات (الحصول على المنتج في وقت قصير، توفر البدائل الحديده من المنتجات، الشعور بالراحة، الشعور بالمتعة، للحصول على المنتج بسعر أقل) على عملية الشراء عبر الانترنت. ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث في بناء استبانه تكونت من (٣٢) فقرة غطت متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وتمتعت بدلالات الصدق المنطقي، وتراوحت معاملات ثباتها (٠,٧٢-٠,٧٥) حيث يشير هذا الى ان الاداة تتمتع بدلالات ثبات مرتفعة. كما تم جمع بيانات الدراسة من (٩٧) ممن قاموا بالتسوق على الانترنت في الفترة الزمنية الواقعة ما بين (٢٠٠٧/٥/٣١-٢٠٠٧/٥/٣١)، حيث تم اختيار افراد عينة الدراسة بالطريقة التصديية، وقد تم اجراء تحليل الانحدار البسيط والمتعدد من اجل الاجابة عن فرضيات الدراسة وفيما يلي النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية:

- توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير.
- توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت وتوفر

البدائل الحديده من المنتجات.

- توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والشعور بالراحة.
- لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والشعور بالمتعة.
- توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج بسعر أقل.
- الكلمات الدالة :- العوامل المحفزة ، المستهلك ، الشراء ، الانترنت .
- مقدمة :-

يعد مفهوم التسويق الإلكتروني من أحدث الوسائل لترويج السلع والخدمات، وقد استطاعت العديد من الدول الكبرى أن تنجح للتسويق عبر الإنترنت توفيراً للوقت والجهد والمال. ويرغم أن منطقتنا لا تزال بعيدة عن تفعيل هذه الوسيلة، إلا أن المؤشرات توضح أن التسويق الإلكتروني ربما يكون واحداً من أهم اتجاهات المستهلك في المستقبل القريب. ولذلك سعت الكثير من المنظمات إلى توفير خدمة التسويق عبر الإنترنت لمعاملها خدمة لهم وتوفيراً للوقت والجهد. وقد بدأ التسوق الإلكتروني في الدخول الى عالم التسوق في الثمانينات عندما بدأ دخول مفهوم جديد بالتسويق وهو (التسويق عن بعد) او التسويق غير التقليدي وهو ما يمكن أن نطلق عليه: التسويق بطرق لم تكن معروفة

المحفزة لاستخدام الإنترنت لدى المستهلك في عملية التسوق، من خلال تحديد تأثير كل من المتغيرات التالية : (الحصول على المنتج في وقت قصير، توفر البدائل الحديدة من المنتجات، الشعور بالراحة، الشعور بالمتعة، الحصول على المنتج بسعر أقل) على عملية الشراء عبر الإنترنت.
أهمية الدراسة :-

تتبع أهمية للدراسة الحالية من خلال الموضوع الذي نتناوله والمرتبط في التعرف على العوامل المحفزة للمستهلكين من أجل التسوق عبر الإنترنت ، حيث ندرت للدراسات السابقة العربية والمحلية على هذا الجانب .

كما تتبع أهمية الدراسة الحالية من كونها تركز على موضوع بحثي من المامول أن يفتح الباب أمام دراسات مستقبلية تتبع من مجموعة التوصيات التي يمكن أن يطرحها الباحث ، وبشكل أكثر تحديد فإنه يمكن التعبير عن أهمية للدراسة من خلال الجوانب التالية :

أن المنظمات التي تستخدم الإنترنت وتعتمد في عملية تسويق منتجاتها وخدماتها محدودة نسبياً، لذا فإن هذه الدراسة جاءت لتبين (أهم العوامل المحفزة للمستهلك للشراء عبر الإنترنت) لهذه المنظمات لكي تستفيد من هذه المعلومات وتد وضع الاستراتيجيات التسويقية الخاصة بها و بالتالي مساعدتها في زياده لرباحها وحصولها على أفضل النتائج و بأقل التكاليف .
- المساهمة في تقديم معلومات في هذا المجال أملاً بطرح مقترحات جديدة لتفعيل عملية التسوق عبر الإنترنت .

قبل هذا التاريخ، ويطلب على هذا المفهوم الجديد للتسويق استخدام البرامج والإنترنت به أكثر من الاعتماد على التسويق البشري أو عبر الإعلان الصحفي المعتاد ولدى إنتشار الإنترنت في العالم بشكل كبير إلى أن يطغى مفهوم التسويق عن بعد على جميع طرق التسويق الأخرى من حيث الأداء والتكلفة والمردود المالي .

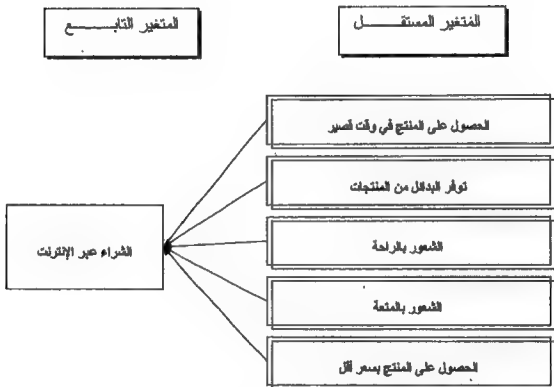
ويعتبر التسويق عبر الإنترنت بمثابة المفتاح الذهبي لتسويق منتجاتك ومساعدتك في تحديد أنسب أنواع الإعلانات الترويجية الملائمة للمبلغ المطروحة للبيع وتقديم الإرشادات والنصائح العملية التي تشمل على توفير المال والجهد وإنشاء استراتيجيات للتسويق الفعالة وقياس مدى كفاءة وفعالية استراتيجية للتسويق .
مشكلة الدراسة :-

تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على العوامل المحفزة للمستهلك للشراء عبر الإنترنت من خلال الاجابة عن الاسئلة البحثية الآتية:

- ١- هل هناك علاقة دالة بين الشراء عبر الإنترنت والحصول على المنتج في وقت قصير ؟
 - ٢- هل هناك علاقة دالة بين الشراء عبر الإنترنت وتوفر البدائل الحديدة من المنتجات ؟
 - ٣- هل هناك علاقة دالة بين الشراء عبر الإنترنت والشعور بالراحة ؟
 - ٤- هل هناك علاقة دالة بين الشراء عبر الإنترنت والشعور بالمتعة ؟
 - ٥- هل هناك علاقة دالة بين الشراء عبر الإنترنت والحصول على المنتج بسعر أقل ؟
- أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وتحديد أهم العوامل

نموذج الدراسة :-



نموذج رقم (١) نموذج الدراسة

لدراسة الحالية في الدرجة التي يحصل عليها
المستجيب على الاستبانة على كل من متغيرات الدراسة
المستقلة والتابعة بناء على تقسيم المتغيرات للمبين في
الملحق رقم (١) **فرضيات الدراسة :**
محاوّل الدراسة الحالية الإجابة عن الفرضيات
الصفريّة الآتية:

الفرضية الأولى H0 : لا توجد علاقة بين
الشراء عبر الإنترنت والحصول على المنتج في وقت
قصير .

الفرضية الثانية H0 : لا توجد علاقة بين
الشراء عبر الإنترنت وتوفر البدائل العديدة من
المنتجات.

الفرضية الثالثة H0 : لا توجد علاقة بين
الشراء عبر الإنترنت والشعور بالراحة .

الفرضية الرابعة H0 : لا توجد علاقة بين
الشراء عبر الإنترنت والشعور بالمتعة .

الفرضية الخامسة H0 : لا توجد علاقة بين
الشراء عبر الإنترنت والحصول على المنتج بسعر أقل

محددات البحث: يقتصر البحث الحالي على
المستهلكين الذين قاموا في شراء منتجات عبر
الإنترنت، وقد تم جمع البيانات منهم في الفترة الزمنية
٢٠٠٧/٥/١٥ ولغاية ٢٠٠٧/٥/٣١. من كلا الجنسين،
ومن مختلف الفئات العمرية، من مختلف مناطق عمان
الغربية. وقد ولج الباحث صعوبة في تحديد أفراد
عينة الدراسة، ذلك لقلة المستهلكين الذي قاموا في
الشراء عبر الإنترنت.

خلفية الدراسة :- تنوعت الأساليب والطرق التي
استخدمت في التسويق على مر العصور، وتحول شكل
التسويق من الشكل التقليدي إلى الشكل المعتمد على
التكنولوجيا، وتماشى مع ذلك مجموع من التغيرات في
عملية البيع والشراء وبرز ما يعرف باسم الشراء عبر
الإنترنت، حيث أصبح بإمكان المستهلكين الاطلاع على

مصادر الحصول على المتغيرات المستقلة :-
من أجل قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة
قام الباحث بمراجعة مجموعة من الدراسة تناول دوافع
للتسوق عبر الإنترنت وبناء على ما تناولته تلك
الدراسات تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة في
الدراسة وفيما يلي توضيح المصادر التي اعتمد عليها
في تحديد متغيرات البحث المستقلة والتابعة وهي:

- تم الاستدلال على المتغير المستقل (الحصول
على المنتج بوقت قصير) من مجموعة دراسات وهي
(Ronald, et al 2002) (Kiang & Chi,
2001) (Thomas W.Dillon ,Harry Relf).
- تم الاستدلال على المتغير المستقل (توفر
بدائل من المنتجات) من مجموعة دراسات وهي (-
Thomas W.Dillon) (Kiang & Chi, 2001
(Harry Relf).

- تم الاستدلال على المتغير المستقل (الشعور
بالراحة) من مجموعة دراسات وهي
Yan Huang and Harmen Oppewal,
Andrew G. Parsons, Lecturer, (2006)
(2002)

- تم الاستدلال على المتغير المستقل (الشعور
بالمتعة) من مجموعة دراسات وهي (Yan Huang
and Harmen Oppewal, 2006) (and
Andrew G. Parsons, Lecturer, 2002)
- والاستدلال على المتغير المستقل الخامس
(الحصول على المنتج بسعر أقل) من دراسة (Ronald E. Goldsmith & Elizabeth B.
(Goldsmeth, 2002).

- تم الاستدلال على (المتغير التابع) من خلال
مراجعة دراسة كل من (Ronald E. Goldsmith &
Elizabeth B. Goldsmeth, 2002) (Eun Young
Kim, 2004)

التعريف الإجرائي :-
تعرف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة في

- في مناطق مختلفة من العالم
٣. خدمات حول الساعة اي متواصلة ومستمرة حيث ان الانترنت ومواقع الشبكة العنكبوتية /الويب متاحة ٢٤ ساعة في اليوم
 ٤. بالامكان للتوسع في قنوات الربط حيث تؤمن منفذاً يجتذب الزبائن الذين لولاه لم يكونوا ليتصلوا معهم
 ٥. للتخفيض في نفقات المراسلات التجارية التي يدفعها الباعة عادة والمشتريين وما شابه ذلك من للتكاليف تنقلص كثيراً
 ٦. ان العديد من نماذج الاعمال المختلفة التجارة الالكترونية قد برزت وتوفرت على الانترنت بما في ذلك للوجهات الافتراضية والاسواق للمكتظة وسمارة المعلومات وصلاحي البوابات ومؤسسات النشر ومجهزي الخدمة على الخط المباشر .
 ٧. تؤمن الانترنت نمو وزيادة في الاتصالات والمراسلات التي نحتاجها المنظمات بما في ذلك خدمات البريد الالكتروني والمؤتمرات واللقاءات الحوارات الالكترونية للمباشرة .
 ٨. تؤمن الانترنت نمواً في القدرات التسويقية من خلال عروض المنتجات والخدمات والمعلومات الخاصة عبر الاستخدام السهل والمثير للشبكة التكنولوجية فياستخدام الانترنت وبقدرة الوماط المتعددة للشبكة العنكبوتية تستطيع الشركات تزويد العملاء بمعلومات تفصيلية عن المنتج بل وبمعلومات محدثة لكل عميل وكذلك لعدد كبير جداً من العملاء في وقت واحد ويمكن ان تساعد الانترنت للشركات من انتزاع ارباح بطرق جديدة عن طريق اضافة اهمية جديدة الى المنتجات والخدمات المتوفرة او عن طريق اضافة اساس لمنتجات وخدمات جديدة .
 - الدراسات المبسطة :-في ضوء اطلاع الباحث فقد تم مراجعة مجمعة من الدراسات ذات العلاقة في لتسوق عبر الانترنت وفيها ملخص لمجموعة من

تفاصيل المنتجات واسعارها من خلال الانترنت، واجراء عمليات الشراء، وساعد في ذلك وجود شركات عالمية كبرى تتبنى هذا المشروع وتؤسس البنية التحتية المناسبة لضمان عمليات الامان والسرية وضمان جودة المنتجات التسويقية. واصبحت المنشآت والشركات الرقمية تستخدم الانترنت بشكل واسع من اجل التجارة الالكتروني وادارة الاعمال الالكترونية من اجل الاجراءات والعمليات الداخلية وكذلك العلاقات مع الزبائن والعلاقة مع المجهزين والعلاقة مع المخلصر والجهات الخارجية الاخرى والانترنت هي شبكة لعدد كبير من الشبكات العالمية المحوسبة التي تربط عدة ملايين من الافراد والمؤسسات في اكثر من (١٠٠) دولة من دول العالم فهي تكثر طريق سريع للمعلومات في للعالم ومن الممكن استخدام الانترنت كبنية اساسية /تحقية للتجارة الالكترونية وادارة الاعمال للاسباب عدة اهمها :

١. لقد اصبح الانترنت وبسرعة البنية التحتية للخيارات في التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية حيث انها اي الانترنت تؤمن الاستخدامات العالمية لتكنولوجيا سهلة الاستخدام وتكنولوجيا معيارية يمكن ان يجري تبنيها من قبل جميع المنظمات ويتم تبني واستخدام مثل هذه التكنولوجيا المعيارية بصرف النظر عن نظم الحواسيب المستخدمة فيها او ارضية تكنولوجيا المعلومات المعتمدة وبعبارة اوضح فان الانترنت تزود الافراد والمؤسسات بتكنولوجيا سهلة الاستخدام ومعايير بالامكان تبنيها واستخدامها من جميع المؤسسات بغض النظر عن اي نظام حاسوبي يستخدم .

٢. اتصال مباشر بين اطراف التجارة فعدم وجود توسط يزيل مثل تلك الجهات والطبقات ويسهل من لجراءات التواصل . وعلى اساس ما تقدم فان تكنولوجيا الانترنت تؤمن وصول مباشر واسترجاع مباشر للمعلومات عدد الآلاف من قواعد البيانات المنتشرة

الدراسات حول هذا الموضوع.

فقد أجرى (Andrew G. Parson) الدوافع غير

الوظيفية للمشتريين عبر الإنترنت؛ لماذا ننقر

Non- Functional Motives For Online Shoppers: Why we Click

تطبيق هذه الدراسة دوافع توبر Tuber الاجتماعية

كعينة ممثلة للدوافع الغير وظيفية للتسوق للخصلة

بشيث Sheth على المشتريين عبر الإنترنت. أجريت

درستان حيث تكونت عينة الأولى من مشتريين حاليين

عبر الإنترنت ثم إجراء مسح عليهم لمعرفة الدرجة

التي تطبق عليها وصف توبر Tuber الدوافعهم ، بينما

استخدم الأسلوب لمشروع Projective

Technique في الدراسة الثانية حيث طلب من

مجموعة من المستهلكين أن يناقشوا مسألة مدى تأثير

الدوافع على مشتري الإنترنت، وكوسيلة لشرح لكيفية

التي تطبق فيها الدوافع على وضع الإنترنت. تقترح

النتائج بأنه يمكن توبي دوافع غير الوظيفية لشكل

للتسوق الذي يظهر في القرن الواحد والعشرين، مما

يؤدي بنا إلى تطبيقات قوية للباحثين والممارسين الذين

ركزوا على الجوانب الوظيفية للتسوق عبر الإنترنت

من أجل الحصول على حصص في مجال التسوق. إطار

عمل لتحليل الفوائد المحتملة

للتسويق عبر الإنترنت

A Framework for Analyzing The Potential Benefits of Internet Marketing

Melody Y. Kiang, Robert T. Chi

تقدم الانترنت فرصة لادرة خاصة للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة حيث تنقل المنظمة إلى ما وراء

الحواجز اللغزائية لقنوات التوزيع التقليدية وتخلق لهم

مجتمعا عبر العالم كله حيث تستطيع فيه الشركات

الصغيرة والمتوسطة منافسة المشاريع الكبيرة، تركز

في بحثنا هذا على استخدام الإنترنت كزجاج عرض

بصري لمحل تجاري تعرض فيه البضائع مباشرة

للمستهلك، وهدفنا فيه هو معرفة إذا ما كان خصائص

المنتج يلعب دورا رئيسيا في نجاح تسويقه عبر

الانترنت. لقد استعرضنا فوائد للتسويق الالكتروني

خلال ثلاثة قنوات وظيفية وعوامل محددة تؤثر على

استخدام منحي التسويق عبر الانترنت. تكونت البيانات

من جمع البريد الالكتروني للملاحق والذي فشل في

الوصول خلال السنتين للفلنتين، ومن ثم تم تحليله من

خلال إطار عمل مقترح.

تطوير أداة لقياس تمييز مفاهيم المستهلك لسمعه

وراء التجارة الالكترونية

Developing a Measurement Instrument for Discerning Consumer's E-Commerce Purchase

PerceptionThomas W. Dillon, Harry Rief

تصف هذه الورقة تطور واختبار أداة المسح

والمفيدة في الجوانب المختلفة التي تؤدي محصولها إلى

تكوين فهم المستهلك الذي يعتمد عليه عندما يقوم باتخاذ

قرار لشراء عبر الانترنت . إن أداة المسح هذه

مصممة لاستخدام لأساليب البحث التسويقي التي أثبتت

جدواها كأداة لإجراء المزيد من البحث على الصفقات

المعقدة في السوق الكروني لبضاعة التجربة.

ما الذي يدفع المستهلك للتسوق عبر الانترنت؟

مراجعة في الأدبيات

What Drives Consumer to Shop Online? A literature Review

Tonita Perea Monsuwe, Benedict G.C

Dellaert and Ko de Ruyater

بينما يتسوق عدد كبير من المستهلكين في الولايات

المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل متكرر عبر الانترنت

ظلت الأبحاث المتعلقة بما يدفع المستهلكين إلى التسوق

عبر الانترنت لا زالت مبهمه. قمنا بهذه الورقة باقتراح

إطار عمل من أجل زيادة فهم الباحث لاتجاهات

المستهلكين نحو التسوق عبر الانترنت ونبيتهم في

التسوق عبر الانترنت. يستخدم إطار العمل بناء نموذج

تقبل التكنولوجيا (TAM) كأساس، ثم يتوسع من خلال

العوامل متنوعة خارجية تتدخل في فحوى التسوق

عبر الانترنت. كذلك يظهر الاستعراض أن الاتجاهات

تمت متابعة بعض المتجولين المختارين من أجل تمهيد الوصول إلى دراسة عميقة مبنية على استبانة للتطبيقات الإدارية وعوامل النجاح الحاسمة لمثل هذه المشاريع باستخدام الانترنت، كما تتضمن الورقة نقاشاً حول حاجة دعم القروض الذي يجب أن يقدم لمثل هذه الشركات في هذه المناطق وبخاصة Welsh agri-food SME من أجل توعيتها بأهمية تبني التجارة الالكترونية كعامل حاسم في نجاح تصويقهم في القرن الواحد والعشرين.

لعمول المؤثرة على شراء المستهلك للبضائع عبر التجارة الالكترونية

Factors Influencing Consumers' E-Commerce Commodity Purchases:

Thomas W. Dillon, Harry Rief

في التقرير الذي نشره المصنوق لالكتروني eMarketer حول الانترنت في امريكا الشمالية لعام ٢٠٠٢ قدر بأن حوالي ٢٤ مليون من طلبة ما قبل الدراسة الجامعية تتراوح أعمارهم بين ٩-١٧ عاماً يتسوقون بالفعل عبر الانترنت ويحصلون على خبرات قيمة في لشراء عبر التجارة الكترونية، حيث ان عدد البالغين الصغار الذين يشترون عبر الانترنت في تزايد. يسمى هذا البحث إلى تطوير فهم أفضل للعوامل التي تتفع للشباب الصغار إلى اختيار للتجارة الالكترونية من أجل شراء السلع من خلال اكتشاف اتجاهاتهم، الخصائص الديموغرافية، وفهم قرار لشراء. تشير النتائج إلى أن الشباب الصغار والذين لديهم خبرة سابقة بالشراء عبر الانترنت لديهم توجهات إيجابية نحو لشراء عبر الانترنت من أولئك الذين ليس لديهم خبرة سابقة، كما تخدم الخبرة السابقة كمؤشر على شرايات مستقبلية بنفس الطريقة، كما وجد أن خبرة فهم المجازلة في الشراء تؤثر على اتخاذ قرار شراء السلع عبر الانترنت أكثر من خدمات المستهلكين أو مجازلة المستهلك. الشبكة مقابل المخزن التجري الجسماني: لماذا يشتري الطلاب كتبهم الدراسية عبر الانترنت؟

نحو نية للتسوق عبر الانترنت لم تتأثر بسهولة الاستخدام، الفائدة، المتعة فقط، ولكن كذلك تأثرت بعوامل خارجية المنشأ مثل العوامل الموقفية، صفات المستهلك، خصائص المنتج، خبرات التسوق عبر الانترنت السابقة، ولقاة بمثل هذه الطريقة في التسوق.

تحقيق حول عملية شراء المستهلك عبر الانترنت An Investigation of Online Consumer Purchasing

Chanka Rayawardhena, Len Tiu Wright and Rosalind Mastersen

تتحقق هذه الورقة من الأدبيات المكتوبة حول شراء المستهلك عبر الانترنت وللتقارير التي لحتوت لتفاج نوعية بمساعدة الكم من البيانات من أجل كشف الغطاء عن التوجهات الشرائية لدى المستهلك للخدمات المالية، وقد أظهرت النتائج دعماً للأدبيات المتعلقة بالتشابهات بين الجنسين في تعاملات المستهلك الشرائية، ولكن مخرجات توجهات الشراء لم ترتبط بعلاقة مع تجزؤ المستهلك بحسب للتوجهات الشرائية الأصلية لديه، تأخذ هذه النتيجة بالحسبان الحاجة إلى ملاحظتين للبريد الالكتروني من أجل إبراز أن الخدمات المالية التي تقدم عبر الانترنت تتحكم بشكل أكبر إحصائياً في صلية للشراء ومدفوعة باستخدام الانترنت.

استخدام الانترنت كعامل نجاح حاسم في التسويق

لشركة ويلش لأجري فود (SME) في القرن الواحد

والعشرين The Use of The Internet as a Critical Success Factor of Welsh agri-food SMEs in the Twenty-First Century (Adrian Sparkes and Brychan Thomas)

هناك تحد كبير تواجه شركت أجري فود (SME) الواقعة في المنطقة لهيدية (ويلز، إيرلندا، وبريتاني) هو كيفية المحافظة على للنماء في السوق العالمي، الذي يتسم بأنه يتوسع من خلال للتجارة عبر الانترنت إلى الجمهور الدولي، وقد قامت الاستبانة للتصيرة والتي تقيس استخدام Welsh agri-food SME للتجارة الكترونية وللترويج عبر الانترنت، كما

يوم. تتركب هذه الورقة من الأدبيات المتعلقة بالمسوحات عبر الانترنت وتقدم مادة أصلية متعلقة بأسلوب إجراء المسح وتعرض عددا من التوصيات.

بحث عن المنتجات في التسوق الإلكتروني:
استعراض وفضية للبحث

Product Search in e-Shopping: A Review and Research Propositions Jennifer Rowley

إن المرحلة الأولى من عملية شراء المستهلك تتم بالبحث عن المعلومات، وهي مرحلة مهمة بالنسبة للرسائل الترويجية حيث يجب أن تصل للمستهلك الذي يرغب في الشراء، وقد أصبح البحث عن المعلومات أكثر تنظيما وبناقة في بيئة التسوق الإلكتروني، خاصة القدرة على جمع المعلومات حول المنتج وعقد المقارنات بين المنتجات المعروضة من مختلف المزودين. تقوم هذه المقالة بعرض نماذج من عمليات شراء المستهلكين، ثم تستكشف محنيين في السعي وراء المعلومات، التحميل والبحث المباشر، ثم تنتقل لتحديد الأدوات التي تدعم هذه المنحى. إن تعقيد التنوع الذي تتسم به الأدوات المختلفة أيضا تم استكشافه من أجل رؤية مشهد لتحديد الناتج عن للخيارات المحددة التي يجدها المستهلك أثناء بحثه وفهمه. ككتشاف السوالف وراء استخدام المستهلك للإنترنت وتطبيقاتها على التجارة الإلكترونية

Exploring Motivations for Consumer Web Use and their Implications for E-Commerce

Jessica L. Joines, Clifford W. Scherer and Dietram A. Scheufele

تحقق هذه الدراسة في المتغيرات الديموغرافية وأبعاد عوامل الدوافع لنوعين من أنواع استخدام المستهلك للإنترنت، نسبة الوقت الذي يقضيه أسبوعيا في البحث عن منتج والمعلومات للخدمة المتعلقة به، والتسوق والتحويلات عبر الانترنت. جمعت الدراسة بياناتها من مصدرين: مسح مدار ذاتيا لعدد من الطلبة الذين لم يتخرجوا بعد وصل إلى ٥٩ طالبا في مصاف

Web Vs Campus Store? Why Students Buy Textbooks Online Brooke E. Foucault and Dietram A. Scheufele

تتروح هذه الدراسة وتغفر مجموعة من الدوافع لفهم التسوق عبر الانترنت، حيث أن استخدام الكتب المنهجية عبر الانترنت أصبح نمونجا لذا نكتب بأن الشراء عبر الانترنت مشقة من دفع بحث المستهلك التقليدي، نظرية الدوافع الاجتماعية، نظرية للتأثيرات الاجتماعية، ونظرية الاستدلالات والرضا. يضيف بحثنا بعدا اجتماعيا للكثير من للبحوث التقليدية حول الانترنت والتي تتعامل مع مواضيع التوفر والكلفة. تم جمع البيانات باستخدام مسح باستخدام ورقة وقلم لعدد من الطلبة وصل إلى ١٥٦ من بيئة شمالية شرقية كبيرة، وقد أشارت للنتائج إلى أن للخبرات السابقة في الشراء عبر الانترنت، للبيئة الاجتماعية الإيجابية، مساعدة الأستاذ الجامعي، معرفة بالانترنت والمواقع، والفهم الذي يحتاجه مثل هذا النوع من الشراء كلها مؤشرات على شراء كتب عبر الانترنت، وتم مناقشة التطبيقات على الكتب وللتجارة الإلكترونية تمت مناقشتها بشكل عام. قيمة المسوحات التي تجري على الانترنت.

The Value of Online Surveys Joel R. Evans and Anil Mathur

الهدف من الدراسة هو تزويد البحوث بأهمية وقيمة المسوحات التي تجري على الانترنت من خلال تحليلها ومناقشة تطبيقاتها لتصبح طريقة فاعلة في البحوث، تم تقسيم الورقة إلى أربعة أقسام رئيسية، وتم تحليل نقاط ضعف وقوة للمسوحات عبر الانترنت، ومقارنتها مع غيرها من أشكال المسوحات. وصلت للدراسة إلى نتيجة مفادها بأن المسوحات عبر الانترنت ميزة ذات دلالة إحصائية أعطى من غيرها من أشكال المسوحات، لكن الطريقة الأفضل في استخدام المسوحات عبر الانترنت هو بتعديلها واستخدامها عندما تكون مناسبة فقط، أن هذه الطريقة في المسوحات تزي يوما بعد

تم اختبار عشرة فرضيات لخصائص تميز المستهلكين الذين يعملون على شراء الملابس عن طريق الإنترنت من أولئك الذين لا يفعلون ذلك. اشتملت العينة على طلاب توزعوا إلى ٢٦٣ رجلاً و ٣٠٣ امرأة اكملوا استبانة تقيس سلوكيات لشراء عبر الإنترنت، الاتجاهات والتوجهات. أظهرت النتائج أن ٩٩ من مشترى الملابس عبر الإنترنت كان لديهم خبرات في هذا النوع من الشراء عدد مرات أكثر من غيرهم بشكل عام، لم يختلف المشترين عبر الإنترنت عن أولئك الذين لا يشترون عبر الإنترنت في آرائهم بأن الشراء عبر الإنترنت أرخص ثمناً، أو عن رأيهم في المنة التي يحصلون عليها من التسوق، أو عدد المرات التي يشترون فيها الملابس. ولم ترتبط الاختلافات الديموغرافية للجنس والعمر والعرق بالشراء عبر الإنترنت. أظهر تحليل آخر بأن المشترين عبر الإنترنت يقضون ساعات أطول في استخدام الإنترنت أسبوعياً وكانوا أكثر ميلاً في استخدام الإنترنت ليشترروا الملابس في المستقبل. نجد أن هذه للنتائج متسافقة مع الدراسات السابقة التي أجريت عن سلوك المشتري فيما يتعلق بالإنترنت ومع نظرية المستهلك، وتقدم كذلك دليلاً على استراتيجيات الترويج لتجارة الملابس.

سوف يتناول الفصل الحالي منهجية الدراسة ووصفاً لمجتمع الدراسة وعينها، إلى جانب وصف أداة الدراسة وخصائص صحتها وثباتها، إلى جانب التحليلات الاحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة: قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي وذلك لملائمة مع أهداف الدراسة الحالية، حيث إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المحفزة للمستهلك للشراء عبر الإنترنت.

عينة الدراسة: توافقت عينة الدراسة من (٩٧) ممن قالموا بالتسوق عبر الإنترنت في الفترة الزمنية الواقعة ما بين (٢٠٠٧/٥/٣١-٢٠٠٧/٥/١٥) علماً بأن الباحث

تحضيري الاتصال في جامعة كورنيل Cornell University ومسح عبر الإنترنت لطلبة مقيمين في ولاية نيويورك ولذين سجلوا مشاركتهم في في خدمة عبر الإنترنت في مسح سابق. تشير النتائج إلى الفروقات الكبيرة من العلاقات بين العوامل الديموغرافية والدافعية للنوعي المتغيرين المستقلين. والأهم من ذلك أن الخصوصية التحويلية المنطقة بالشراء مرتبطة سلبياً لنسبة الوقت المبذول في البحث عن المنتجات، بينما كان للعوامل الاقتصادية أثر إيجابي. بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن التسوق مؤشر على الدوافع المعرفية، والدوافع التفاعلية، والدوافع الاجتماعية. كما تم مناقشة بعض تطبيقات لتجارة المبدة على الإنترنت.

دوافع المستهلكين الأستراليين للبحث والتسوق

عبر الإنترنت

Motivators for Australian Consumers to Search and Shop Online Ian Michael

تتحقق هذه الورقة من العوامل التي تدفع المستهلكين الأستراليين لاستخدام الإنترنت من أجل البحث عن وشراء المنتجات والخدمات. تم استخدام طريقة نوعية في البحث لتسهيل مقابلة شبه بنائية وفي العمق. تم إجراء عشرين مقابلة في العمق باستخدام طريقة عينات منسوبول Snowball. وجدت الدراسة أن هناك ستة عوامل دافعية تدفع للمستهلكين إلى البحث والتسوق عبر الإنترنت للمنتجات والخدمات وتشمل هذه العوامل ما يلي: للكافية، توفير الوقت، أسعار أقل مع إمكانية مقارنة الأسعار، مكان جيد للتسوق لمنتجات خاصة ويصعب الدخول إليها، سيطرة أكبر من قبل المستهلك على العملية، سهولة المقارنة بين المنتجات والخدمات.

شراء الملابس عبر الإنترنت

Buying Apparel Over the Internet Roland E. Goldsmith and Elizabeth B. Goldsmith

للشخصية والاجتماعية (الجنس ، العمر ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مستوى الدخل الشهري).

ثانيا : قسم أسئلة الدراسة وتتكون من (٢٢) سؤال امام كل سؤال تدريج ليكرت الخماسي (موفق بشده وتعطي (٥) درجات، موافق وتعطي (٤) درجات، ومحاذ وتعطي (٢) درجات، ومعارض وتعطي (٢) درجتين، ومعارض جدا وتعطي (١) درجة .

قام فعليا بتوزيع (١٠٥) استبيانات (٣) منهم اضطر الباحث لاستبعادهم و (٥) منهم لم يتمكن الباحث من استرجاعهم ، حيث تم اختيار افراد عينة الدراسة بالطريقة القصدية ، وذلك من خلال البحث عن الافراد الذين قاموا بالشراء عبر الانترنت فقط وتقديم الاستبانة لهم،

أداة للدراسة: من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة خصوصا وذلك لمعالجة أسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك على النحو التالي:

أولاً : قسم المعلومات العامة المتعلقة بالخصائص

جدول (١) معاملات لثبات المحسوبة بمعادلة كرونباخ الفا

الرقم	المتغير	معامل الثبات
١	الحصول على المنتج بوقت قصير	٠,٧٣
٢	توفر البدائل	٠,٧٢
٣	الشعور بالراحة	٠,٧٣
٤	الشعور بالمتعة	٠,٧٥
٥	الحصول على المنتج بسعر أقل	٠,٧٣
٦	الدرجة الكلية	٠,٨٠

الانترنت.

الاساليب الاحصائية المستخدمة: تم الاستعانة بالبرزمة الاحصائية الجاهزة في العلم الاحصائية الاجتماعية (SPSS)

لمعالجة البيانات والحصول على النتائج المطلوبة وخمنه أهداف الدراسة وفرضياتها وهي:

- 1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- 2) التكرارات والقيم المئوية.
- 3) تحليل الانحدار البسيط (simple regression) من اجل قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

أ _ صدق أداة الدراسة (Validity) : من اجل التحقق من صدق أداة الدراسة ؛ تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين والمختصين والخبراء في مجال التسويق بشكل عام ، والتسويق الالكتروني بشكل خاص ، في الجامعات الاردنية وأخذت بعض

من الجدول (6) يتضح ان قيم معاملات الثبات المحسوبة بطريقة كرونباخ الفا تراوحت ما بين (٠,٧٢-٠,٧٥) وان ثبات الاداة ككل بلغ (٠,٨٠) وهذا يشير الى الاداة تتمتع بدلالات ثبات مرتفعة.

مصادر البيانات: تم الاعتماد على نوعين من مصادر البيانات ، الأولى من خلال مراجعة المصادر التي تناولت التسوق عبر الانترنت. على المستويات المحلية والعربية و الاجنبية.

تم عملية جمع للبيانات من الميدان من خلال تطبيق مقياس الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة تمثلت بتمثيلها للمجتمع الأصلي، والتي تشمل على جزأين، الأول معلومات عامة حول المنتج تبين على خبرته، جنسه، دخله، حالته الاجتماعية، أما الجزء الثاني فتتكون أسئلة تقيس العوامل المحفزة للشراء على

كرونيباخ ألفا رقم (٦) يبين قيم معاملات الثبات للمحسوبة بمعادلة كرونيباخ ألفا، خصائص عينة الدراسة:

ولجدول ذلك الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥) تبين توزيع افراد عينة الدراسة حسب خصائص الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، ومستوى الدخل.

الملاحظات: بين الاعتبار عند تصميم المقياس بصورته النهائية. ب- ثبات الأداة (Reliability): من أجل التحقق من ثبات الأداة تم استخراج معامل ثبات الاتساق الداخلي حسب طريقة كرونيباخ ألفا وتم استخدام مقياس الاعتمادية كرونيباخ ألفا للتأكد من قدره المقياس على تحقيق نتائج ثابتة نسبياً فيما لو استخدم في ظروف مشابهة لبيئة الدراسة؛ حيث بلغت قيمة ألفا (٠,٨٠).

كما تم إجراء دراسته استطلاعية (pilot study) للتأكد من سلامة صياغة فقرات الاستبانة والجدول

جدول (٧) توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

للجنس	للتكرار	النسبة المئوية
ذكور	٧٣	٧٥,٣
إناث	٢٤	٢٤,٧
المجموع	٩٧	١٠٠,٠

من الجدول (١) يتضح أن ٧٥,٣% من افراد عينة الدراسة ذكور، وأن ٢٤,٧% من افراد عينة الدراسة من الإناث. جدول (٣) توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

للعمر	للتكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	٨	٨,٢
٢١-٣٠ سنة	٧٠	٧٢,٢
٣١-٥٠ سنة	١٦	١٦,٥
٥١ سنة فأكثر	٣	٣,١
المجموع	٩٧	١٠٠,٠

من الجدول (٢) يتضح أن ٨,٢% من افراد عينة الدراسة أصغارهم ٣١-٥٠ سنة، وأن ٢٠ سنة، وأن ٧٢,٢% من افراد عينة الدراسة أصغارهم ٢١-٣٠ سنة، وأن ١٦,٥% من افراد عينة الدراسة أصغارهم ٥١ سنة فأكثر.

جدول (٤) توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	للتكرار	النسبة المئوية
أعزب	٦٩	٧١,١
متزوج	٢٦	٢٦,٨
غير ذلك	٢	٢,١

المجموع	٩٧	١٠٠,٠
---------	----	-------

من الجدول (3) يتضح ان ٧١,١% من افراد عينة الدراسة غير متزوجين، وان ٢٦,٨% من افراد عينة الدراسة هم متزوجين، في حين كان ٢,١% من افراد العينة غير ذلك.

جدول (٥) توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

للمستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة فاقل	٩	٩,٣
دبلوم	٨	٨,٢
بكالوريوس	٦٢	٦٣,٩
ماجستير	١٥٠	١٥٠,٥
دكتوراه	٣	٣,١
المجموع	٩٧	١٠٠,٠

من الجدول (4) يتبين ان ٩,٣% من الافراد عينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي ثانوية عامة فاقل، وان ٨,٢% من افراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الدبلوم، وان ٦٣,٩% من افراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، وان ١٥٠,٥% من افراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الماجستير، وان ٣,١% من افراد عينة الدراسة هم حملة درجة الدكتوراه.

جدول (٦) توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل

مستوى الدخل	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٢٥٠ دينار	٢٩	٢٩,٩
٢٥٠-٥٠٠ دينار	٣١	٣٢,٠
٥٠١-١٠٠٠ دينار	٢٢	٢٢,٧
١٠٠١ دينار فاكثر	١٥	١٥,٥
للمجموع	٩٧	١٠٠,٠

من الجدول (5) يتبين ان ٢٩,٩% من افراد عينة الدراسة من مستوى دخلهم اقل من ٢٥٠ دينار، وان ٣٢% من افراد عينة الدراسة مستوى دخلهم ٢٥٠-٥٠٠ دينار، وان ٢٢,٧% من افراد عينة الدراسة مستوى دخلهم ٥٠٠-١٠٠٠ دينار، وان ١٥,٥% من افراد عينة الدراسة مستوى دخلهم ١٠٠١ دينار فاكثر.

نتائج الدراسة :

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة

الانحراف المعاري	المتوسط	الفقرة
0.72	4.33	يساعد استخدام الإنترنت المستهلك في التسوق بأي وقت يريده
0.98	3.98	التسوق عبر الإنترنت يوفر على المشتري الوقت من الذهاب إلى المتجر
1.08	3.65	التسوق عبر الإنترنت يوفر على المشتري الوقت في تعبئة سلة المشتريات.
1.09	3.86	التسوق عبر الإنترنت يوفر على المشتري وقت الانتظار عند المحاسبة.
1.13	3.05	للتسوق عبر الإنترنت يساعد على توفير في وقت التوصيل.
0.90	4.14	للتسوق عبر الإنترنت يسهل على المشتري الحصول على معلومات عن بدائل المنتجات.
1.00	3.53	للتسوق عبر الإنترنت يساعد في الحصول على منتجات ذات جودة عالية.
0.87	4.15	الإنترنت يسهل عليه إجراء مقارنة بين بدائل المنتجات .
0.93	4.13	المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار الشراء تكون متاحة أكثر عبر الإنترنت
0.80	4.10	في حال عدم توفر المعلومات المطلوبة عن المنتجات المرغوب شراؤها يُمكن توفيرها بسهولة عبر الإنترنت
0.86	4.03	التسوق عبر الإنترنت يساعد في توفير الراحة للمشتري.
0.89	3.79	للتسوق عبر الإنترنت يسهل على المشتري عليه الحصول على المنتجات
1.18	2.85	لا أرغب بالخروج من المنزل عند التسوق.
0.97	3.91	باعتقادي فإن التسوق عبر الإنترنت يحد من الموجهات السلبية بين البائع والمشتري.

الإنحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
0.87	3.86	التسوق عبر الإنترنت يساعد على توفير الجهد المبذول بالسير على الاقدام للمشتري في حالة التسوق التقليدي.
0.84	4.04	التسوق عبر الإنترنت يساعد بتوفير الجهود المبذولة في حمل المشتريات إلى المنزل.
1.20	2.88	التسوق عبر الإنترنت أكثر متعة من التسوق التقليدي
0.98	3.42	برامج التسليمة المتنوعة المتوفرة عبر شبكة الإنترنت تشجع عملية التسوق عبر الإنترنت.
0.89	3.41	انا أستمتع في عملية التسوق عبر الانترنت .
1.17	3.21	لا أستطيع توفير الكثير من المال بالتسوق عبر الإنترنت.
1.09	3.38	استخدام الانترنت يساعد المستهلك في حصوله على المنتجات بمسر أقل
0.89	3.80	التجربة المجانية المتوفرة عبر الإنترنت تشجع في عملية التسوق عبر الإنترنت
0.88	3.70	تساهم عمليات التسوق في توفير التكاليف الثرائية كونك تتعامل بشكل مباشر مع البائع
1.28	3.07	عادة ما أكون من أواخر زملائي الذين يشترون عبر الإنترنت.
1.18	3.40	أقوم بالتسوق عبر الإنترنت بشكل قليل مقارنة بزملائي.
1.22	3.10	غالباً ما أكون آخر زملائي علماً بأسماء المواقع التي تسوق عبر الإنترنت.
1.15	3.06	أفضل للشراء عبر الانترنت .
1.19	2.74	أفضل قضاء وقت طويل في عملية التسوق عبر الانترنت.
1.23	4.03	أستخدم الانترنت أكثر من عشرة ساعات أسبوعياً

الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
1.00	3.48	أنا أثق بقدري للشراء عبر الإنترنت بنجاح.
1.21	3.06	أحياناً أبحث عن البضائع في الأسواق ومن ثم أقوم بشرائها عبر الإنترنت.
1.24	2.82	أنا أفكر لمهارة للشراء عبر الإنترنت.

اختبار الفرضيات: للاجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل

الفرضية الاولى : لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير .
 الانحدار البسيط (Simple Regression) والجدول ٨) يبين نتائج الفرضية

جدول (8) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير .

R	R square	F	Sig
0.30	0.09	9.06	0.00

العوامل التي تشجع المستهلكين للتسوق الالكتروني هو وقت الوقت المستخدم للتسوق.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت وتوفر البدائل العديدة من المنتجات .

لاجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)

والجدول (٩) يبين نتائج الفرضية

جدول (9) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة الشراء عبر الانترنت وتوفر البدائل العديدة من المنتجات.

R	R square	F	Sig
0.19	0.04	3.46	0.00

وتوفر البدائل العديدة من المنتجات .

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والشعور بالراحة .

لاجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)

والجدول (١٠) يبين نتائج الفرضية

جدول (10) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين الشراء عبر الانترنت والشعور بالراحة

R	R square	F	Sig
0.26	0.07	6.88	0.01

من الجدول () يتضح ان معامل الارتباط بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير والذي بلغ (٠.٣٠) وان قيمة (ف) ٩.٠٦ وهذه القيمة دالة عند مستوى وهذا يشير الى الى قبول الفرض البديل توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل اليه lan والذي اشار الى ان من

من الجدول (٩) يتضح ان معامل الارتباط بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير والذي بلغ (٠.١٩) وان قيمة (ف) ٣.٤٦ وهذه القيمة دالة عند مستوى وهذا يشير الى الى قبول الفرض البديل توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والجدول (١٠) يبين نتائج الفرضية

الشعور بالراحة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين الشراء عبر الإنترنت والشعور بالمتعة. للاجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)

جدول (11) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين الشراء عبر الإنترنت والشعور بالمتعة

R	R square	F	Sig
0.11	0.01	1.11	0.30

الانترنت يكون مرتبط في حاجات ضرورية، وان عملية الاعداد والتهنية للتسوق الالكتروني لاتزال في مرحلتها الاولى لدى المستهلك العربي، فالتعرف على ثقافة التسوق عبر الانترنت وملاك الضمان المالية المناسبة لاجراء ذلك لاتزال بعيدة عن ثقافة كثير من المستهلكين. للفرضية الخامسة: لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج بسعر أقل.

للجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل

الانحدار البسيط (Simple Regression)

من الجدول (10) يتضح ان معامل الارتباط بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير والذي بلغ (0.26) وان قيمة (ف) 6.88 وهذه القيمة دالة عند مستوى وهذا يشير الى الى قبول الفرض البديل توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت و

والجدول (11) يبين نتائج الفرضية

من الجدول (11) يتضح ان معامل الارتباط بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير والذي بلغ (0.11) وان قيمة (ف) 1.11 وهذه القيمة ليست دالة عند مستوى وهذا يشير الى الى قبول الفرض الصفري لا توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والشعور بالمتعة. وتختلف نتائج الدراسات السابقة مع ما توصل اليه Tonita Perea Monsuwe, Benedict G.C Dellaert and Ko de Ruyter والذي توصل الى ان من العوامل التي تؤثر في التسوق الالكتروني لخاص المستهلك في المتعة، ويعال الباحث هذه النتيجة في طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع العربي، ذا ان التسوق عبر

والجدول (12) يبين نتائج الفرضية

جدول (12) تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج بسعر أقل

R	R square	F	Sig
0.29	0.09	8.99	0.00

النتيجة مع نتائج دراسة lan والذي توصل الى ان السعي للحصول على سعر أقل كان من ضمن الحوافز المشجعة للشراء عبر الانترنت. ولمعرفة تأثير العوامل المستقلة مجتمعة فقد تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression Analysis) والجدول (13) يبين نتائج ذلك.

من الجدول (12) يتضح ان معامل الارتباط بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير والذي بلغ (0.29) وان قيمة (ف) 8.99 وهذه القيمة دالة عند مستوى وهذا يشير الى الى قبول الفرض الصفري توجد علاقة بين الشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج بسعر أقل. وتتفق هذه

جدول (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير العوامل المستقلة مجمعة على المتغير التابع

المتغير	R	R square	F	Sig
الحصول على المنتج في وقت قصير	0.30	0.09	9.06	0.00
الحصول على المنتج بسعر أقل	0.36	0.13	7.07	0.00

من الجدول (13) يتضح ان الارتباط المتعدد ما بين الحصول على المنتج في وقت قصير والتسوق على الانترنت بلغ (٠,٣٠)، وان معامل الارتباط بين الحصول على المنتج في وقت قصير والحصول على المنتج بسعر أقل من جهة والتسوق على الانترنت بلغ (٠,٣٦).

استنتجت الدراسة: توجد علاقة بين لشراء عبر الانترنت والحصول على المنتج في وقت قصير.

- توجد علاقة بين لشراء عبر الإنترنت وتوفير البدائل للعديد من المنتجات

- توجد علاقة بين لشراء عبر الإنترنت للشعور بالراحة.

- لا توجد علاقة بين لشراء عبر الإنترنت والشعور بالمتعة .

- توجد علاقة بين لشراء عبر الإنترنت والحصول على المنتج بسعر أقل .

- جاء ترتيب العلاقة ما بين العوامل المحفزة للتسوق على الانترنت كما يلي:

١- الحصول على المنتج في وقت قصير.

٢- الحصول على المنتج بسعر أقل.

٥ التوصيات :

١- العمل على زيادة وعي المستهلكين في

لجراعات التسوق عبر الانترنت. (٢) إصدار نشرات توضيحية للمستهلكين في السلع والخدمات التي يمكن شراؤها عبر الانترنت. (٣) العمل على إيجاد مواقع إرشادية تهتم في عرض بيانات عن الشركات التي تموت منتجاتها عبر الانترنت .

دراسة مستقبلية : (١) إجراء مزيد من الدراسات حول العوامل المحفزة للمستهلك للشراء عبر الانترنت. (٢) إجراء مزيد من الدراسات حول العوامل الديمغرافية التي يمكن تسهم في التسوق على الانترنت.

المراجع :-

أولاً : المراجع العربية :

- (١) نصير ، محمد (٢٠٠٥) التسوق الإلكتروني، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.
- (٢) الجليلي، علاء الدين (٢٠٠٥) نظم المعلومات الإدارية، دار المصيرة، عمان، الاردن.

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

1. Adrian Sparkes and Brychan Thomas,(2001)
2. An investigation of online consumer purchasing.
3. Andrew G. Parsons,Lecturer,(2002)
4. Angeles Rebecca, 2006, Business-to-business E-procurement corporate initiative
5. Brooke E. Foucault, Dietram A.

Chi,(2001) A FRAMEWORK FOR ANALYZING THE POTENTIAL BENEFITS OF INTERNET MARKETING.

20. Nikhilesh Dholakia,Ruby Roy Dholakia,Detlev Zwick, and Martin Laub

21. Non-functional motives for online shoppers: why we click.

22. PROMOTING EFFECTIVE PARTICIPATION IN ELECTONIC COMMERCE:

5- Ronald E. Goldsmith & Elizabeth B. Goldsmeth, 2002, Buying apparel over the internet

23. segmentation analysis.

6- Strauss, J et al (2006) E-Marketing ,

24. THE CASE OF EGYPT,JORDAN,LEBANON AND THE UNITED ARAB EMITATES.

25. The use of the Internet as a critical success factor for the marketing of Welsh agri-food SMEs in the twenty-first century.

26. Thomas W. Dillon & Harry L. Reif, 2004, Factors influencing Consumers E-Commerce Commodity Purchases

27. Thomas W.Dillon ,Harry Reif Developing A Measurement Instrument for Discerning Consumers E-commerce purchase perceptions.

7- Tonita Perea y Monsuw's,Benedict G.C.Dellaert and Ko de Ruyter,(2004)

28. United Nations,(2001) TRADE FACILITATION AND E-COMMERCE IN THE ESCWA REGION

29. Value across fulfillment-product categories of Internet shopping.

30. Web vs campus store? Why students buy textbooks online.

31. What drives consumers to shop online? A literature review.

32. Xie, Teo & Wan, 2006, volunteering personal information on the

33. Yan Huang and Harmen Oppewal,(2006) Why consumers hesitate to shop online.

Scheufele, (2002)

1- Chad R. Allerd, Scott M.Smith and William R.Swinyard,(2006)

6. Chanaka Jayawardhena, Len Tiu Wright and Rosalind Masterson, (2003)

7. Determinants of Internet use in the purchasing process.

8. Electronic Commerce and the Transformation of Marketing.

9. ESCW, 2001, Trade facilitation and e-commerce in the ESCWA region

10. E-shopping lovers and fearful conservatives: a market

11. Eun Young Kim, (2004) Predicting online purchase intentions for clothing products.

12. Exploring motivations for consumer Web use and their implications for e-commerce.

13. Internet : Effects of reputation , privacy notices and rewards on online consumer behavior

14. Jessica L. Joines,Clifford W.Scherer,Dietram A. Scheufele (2003)

2- Joel R. Evans and Anil Mathur (2005) The Value of online surveys

15. Julie E. Francis and Lesley White,(2004)

3- Kiang & Chi, 2001, A framework for analyzing the potential benefits of internet marketing

4- Lan Micheal, 2006, Motivators for Australian customers to search & shop online

16. M.Jose Garrido Samamiego,Ana M. Gutierrez Arranz and Rebeca San Jose'Cabezudo, (2006).

17. Mark Brown & Rose Muchira, 2004, Investigating the relationship between internet privacy concerns & online purchase behavior

18. McQuitty Shoun, 2000, Selling home entertainment on the internet: an overview of a dynamic marketplac

19. Melody Y. kiang, Robert T.

الدمج والاستحواذ في الصناعة المصرفية

د/ عبد سعيد محمد أبو زينة

مفتش أول بقطاع التفتيش بالبنك الأهلي المصري

المستخلص

لقد استهدف البحث دراسة ماهية الدمج وأشكاله على الصعيد العالمي والمحلي ودوافعه وماهية التجربة المصرفية في الاندماج واقتراح نموذج للقياس الكمي وماهية مؤشرات أداء الجهاز المصرفي ومن ثم فقد تبلورت مشكلة البحث في أن الاندماجات المصرفية بمصر كانت معظمها من الدمج القسري والتقليل منها من النوع العدائي ورغم ذلك حققت نتائج تعد إيجابية .

و قد تركزت فروض البحث في التالي :

- إن عمليات الدمج تعمل على منح مزيد من التسهيلات الائتمانية من سلة لأخرى الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم دفع الاقتصاد المصري للأمام .

- إن للكليات المصرفية الناتجة عن الدمج تزيد من ثقة المودعين ومن ثم زيادة الودائع على مستوى الجهاز المصرفي ككل التي هي من أهم مصادر تمويل البنوك.

المقدمة

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ولقد كان لهذه التغيرات آثار جمه على الأوضاع السباسبية والاقتصاديه لمختلف دول العالم ومن ثم تزايدت درجات ارتباط العالم بشبكة من العلاقات التجارية والمالية .

وفي هذا الاطار شهدت البيئة المصرفية تغيرات بالغه الاهمية منها ما هو نحو ازالة القيود بين الاسواق المصرفية الدولية مما ادى لخلق المناخ المناسب لتكوين تحرير التجارة في الخدمات للماليه والاتجاه نحو

التكتلات الاقتصادية وظهور عمليات الدمج والاستحواذ في الصناعة المصرفية ويزوغ كيانات مصرفيه صلاحه فضلا عن المعايير الجديده للجنة بازل II والتي ادرجت تواعاً جديده من المخاطر تتطلب زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال ويتطلب مواجهة هذه المخاطر رأس مال أقوى وإدارة رقابيه فعاله وكوادر بشرية مدربة ، وخلصه القول إن عمليات الدمج بين البنوك تساعد على تدعيم القاعده الرأسمالية وتقويتها وتؤدي الى وجود صناعة مصرفية قوية قادرة على القيام بدورها الرئيسي في حفظ عمليات التنمية الاقتصادية من خلال التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية والخدميه المختلفه.

الدراسات المرجعية

دراسة Steven

اهتمت تلك الدراسة بحالات الاندماج المصرفي الاقي (horizontal in market) وخلصت الى ان البنوك الناتجة عن الاندماج استطاعت تخفيض تكاليفها وبلغت الوفورات حوالي ٣٠-٤٠% من اجمالي تكاليف البنك الذي تم دمج (Steven, 1977) .

دراسة Steven pilloff

غطت هذه الدراسة ٤٨ حالة اندماج بالبنوك الامريكية تمت خلال الفترة من ١٩٨٢- ١٩٩١ وللتنت الى ان الاندماج لايحقق في المتوسط مكاسب هامه في الاداء أو في خلق ثروة اضافيه للمساهمين (Steven pilloff, 1996) .

دراسة كل من Robin & Timothy

تناولت تلك الدراسة الاندماجات الاقيه بين البنوك

للتسهيلات الائتمانية من سنة لأخرى (ضخ تمويل) الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادى للامام .
- إن الكيانات المصرفية الناتجة عن الدمج تزيد ثقة المودعين ومن ثم زيادة الودائع من عام لآخر على مستوى الجهاز المصرفى ككل التى هى من أهم مصادر تمويل البنوك.

منهجية البحث

سوف يستخدم الباحث المنهج المتكامل وذلك باستخدام المنهج التاريخى والمنهج الوصفى التحليلى فضلا عن تفسير الظواهر الاقتصادية وذلك اعتمادا على مفاهيم وإدوات النظرية الاقتصادية ، كما أنه يمكن الاستعانة ببعض النماذج الاقتصادية لقياس العلاقات طالما كان ذلك متاحا وممكنا .
وفى ضوء ما تقدم ينقسم البحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الأول : ماهية الدمج وأشكاله ومبرراته .

المطلب الثانى : الاندماج على الصعيد العالمى والتجربة المصرية.

المطلب الثالث : مؤشر أداء أهم الكيانات المصرفية الجديدة والقياس الكمى للتجربة المصرية .

المطلب الأول

ماهية الدمج وأشكاله ومبرراته

مفهوم الدمج وأشكاله

الاندماج المصرفى يمر إما عن مولد مؤسسة مصرفية جديدة نتيجة اتحاد مؤسسين أو أكثر تحت إدارة واحدة واختفاء الصفة القانونية لكل المؤسسات ادخله تلك العملية وظهور صفة قانونية واحدة على

الامريكية التى تمت خلال الفترة من يناير ١٩٩٢ - نهاية يونيو ١٩٩٤ وخلصت الى ان اسعار الودائع على الودائع انخفضت بنسبة كبير فى اسواق الاندماج بالمقارنة بالاسواق غير المندمجة (Robin & limothy, 1998).

دراسة كل من Todd , Arnold and Anjan

قام بتلك الدراسة ثلاثة اساتذة من كل من إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة وانتهت تلك الدراسة الى ان الاندماج بين البنوك الصغيره أدى لزيادة التمويل للمشروعات الصغيره لكن الاندماج بين البنوك الكبيرة أدى الى تخفيض هذا النوع من التمويل وأن هناك مكاسب متمثلة فى الكفاءة الاقتصادية .

أهمية البحث

- تظهر أهمية البحث فى الدور الحورى للمنوط به الجهاز المصرفى فى دعم ودفع عجلة الاقتصاد القومى ومن ثم تظهر أهمية الوقوف على أثر الدمج والاستحوالات المصرفية .

أهداف البحث

- دراسة ماهية الدمج وصوره .
- نوالع ومبررات الدمج المصرفى .
- نماذج من الاندماجات العالمية والمصرية .
- ماهية الآثار الإيجابية لعمليات الدمج .

مشكلة البحث

- إن الاندماجات المصرفية بمصر كانت معظمها من الدمج القسرى ، والقليل منها من النوع العادى، وحقت نتائج تعد إيجابية .

فروض البحث

- إن عمليات الدمج تعمل على منح مزيد من

الحال في J.P Morgan Chase حيث حقق زيادة في صافي إيرادات النشاط من سنة لآخرى حيث لوحظ ان صافي إيراد النشاط عام ٢٠٠١ قدر بحوالي ٢٩٣٤٤ مليون \$ ولصبح عام ٢٠٠٢ مبلغ ٣٣٨٤ مليون \$ وفي عام ٢٠٠٤ أصبح مبلغ ٤٣٠٩٧ مليون \$ ثم أصبح في عام ٢٠٠٥ مبلغ ٤٥٣٣ مليون \$ أي أصبح حوالي ضعف عام ٢٠٠١ تقريبا .

J.P Morgan (2005)annual report p.22.)

(Chase) .

ب- الدمج المصرفي (الاجبري)

وهذا النوع من الدمج يقوم به السلطات التنظيمية (تمثله في البنوك المركزية) وذلك بهدف تنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي تعاني من أزمات مالية وتكاد تعان اللامساواة وأيضا في حالة اخفاق البنوك عن الوفاء بضوابط السلطات التنظيمية ولحالته الأولى تظهر جليا في دمج بنكي "المهندسين" و"التجارين" في البنك الأهلي المصري بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي الصادر في ١٠/٤/٢٠٠٥ بدمج البنكين المشار إليهما في البنك الأهلي على التوالي وذلك طبقا لحكم المادة رقم ٧٩ من قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والبنك الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك الحال مع بنك الاعتماد والتجارة - مصر في بنك مصر عام ١٩٩٣ . ويؤكد الباحث في هذا المضمار ان الدمج في تلك الحالة ينطوي على رغبة وطنية أو يقلل من الخسارة لوطنية .

ج- الدمج العدائي (Hostile Takeover)

وهذا النوع ناتج عن المحاولات المتعددة لأحد البنوك للاستيلاء على اسهم أحد البنوك الأخرى بغض النظر عن موافقة إدارة البنك الآخر ومثلما الحال عندما استحوذ بنك Fortis وهي مجموعة بلجيكية هولندية للخدمات المالية على General De Banque وهو بنك بلجيكي في صفقة مقدارها ١٣ بليون \$ في ١٩٩٨/٦/٥ (دروج عزت وآخرون - ٢٠٠٤) ،

السطح وهي المصرف للدمج الذي يكون ملتزما بكلفة الاندماست قبل الغور (Berger and strahan.1999).

اشكال الدمج

أولا : من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

وفي ضوء هذا الصدد يلاحظ أن هناك عدة أشكال للدمج من الناحية الاقتصادية منها مايلي :

أ- الاندماج الأفقي : ويحدث هذا عندما تدمج مؤسسات أو أكثر تقوم بالعمل ذاته أي في نفس نوع النشاط مثل اندماج البنوك التجارية - البنوك المتخصصة (Farrell and Shapiro,1990).

ب- الاندماج العمودي : ويظهر هذا الشكل من الاندماج عندما تدمج مؤسسات أو أكثر وتقوم كل منها بإنتاج سلعة أو خدمة تكاملية مع السلعة أو الخدمة التي تقوم بإنتاجها المؤسسة الأخرى مثل شركات إنتاج البترول وشركات تكرير البترول .

ج- الاندماج التكتلي : ويحدث هذا عندما تدمج مؤسسات أو أكثر وتقوم كل مؤسسة بإنتاج سلعة أو خدمة لإعالة لها بالسلعة أو الخدمة التي تنتجها المؤسسة الأخرى مثل اندماج بنك تجاري مع بنك متخصص (Boyd and Hewitt,1993).

ثانيا : من حيث العلاقة بين أطراف عملية الدمج

أ- الدمج الاختياري، الهادي (Friendly

(Merger)

وهذا النوع يتم بموافقة البنكين للدمج والدمج ويصبحا بنكا واحدا وهذا النوع - مثل اندماج Citi Group مع Travelers Group في صفقة تقدر بحوالي ١٥٥ بليون \$ عام ١٩٩٨ - (Citi Group Annual report,2000) يحقق للحجم الاقتصادي الامثل للوحدات المصرفية وتستطيع مواجهة المنافسة ومن ثم تحقيق صافي إيرادات نشاط أفضل كما هو

٣- اقتصاديات وفورات النطاق

تتولد هذه الوفورات من خلال عمليات الدمج الاقوى حيث تصبح للبنوك المندمجة قدره على تقديم عدد اكبر من المنتجات والخدمات لعملائها ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية التكاليف ومن المتعارف عليه ان زيادة للتتووع من حيث الانشطة أو محفظة الائتمان يقلل من مخاطر انهيار البنوك. (Boyd and Hewitt, 1993)

٤- تطبيق أحدث التقنيات

مما لا شك فيه ان عمليات الدمج تؤدي لزيادة حجم البنك المندمج ومن ثم زيادة حجم المبالغ المخصصة لعمليات البحث والتطوير الامر الذي يمكن البنك من تطبيق أحدث التقنيات المستخدمة في مجال الخدمات المصرفية التي تؤدي بدورها لتحقيق وفورات الحجم بالاضافه لذلك فان تطبيق التقنيات الحديثة يحدث آثار نوعيه تفوق التحسن في الكفاءة حيث ان للتكنولوجيا تؤدي لتحسين نوعيه الخدمات المقدمة وتمنح مجال اكبر للعلاء لعمليات الاختيار علاوة على ان تطوير شبكة المعلومات يسمح بتقديم خدمات مصرفيه على أعلى مستوى . (Hawkins and Miholjek, 2005)

٥- تعظيم العائد

من المتوقع ان عمليات الدمج بكافة اشكالها تؤدي الى تعظيم عائد النشاط بفكر اكبر مما يمكن ان يحدث في حالة كل بنك منفرد ومن ثم فان الميزة الرئيسية لعملية الدمج هي زيادة القيمة الصافيّة للمؤسسات المصرفية المندمجة أي ان زيادة صافي إيرادات البنك عن مجموع صافي الإيرادات قبل عملية الدمج نتيجة وفورات التشغيل أو الوفورات المالية أو زيادة نصيب البنك المدمج من السوق فضلاً عن ان الدمج يتيح الفرص لتحقيق وفر في التكاليف من خلال الوظائف المتكررة كما يحق زيادة في العائد من خلال القدرة على توسيع نطاق للمنتجات المقدمة بجانب زيادة قاعدة العملاء . (Hawkins and Miholjek, 2005)

للتصديقات النفود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، ص ٣١١-٣١٤.

مبررات الدمج المصرفي

مما لا شك فيه أن عمليات الدمج المصرفي التي تشهدها الصناعة المصرفية سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي هي استجابة لمتغيرات العولمة وللمجابهة متطلبات Basel II وخاصة في الدول النامية وبالأخص البنوك ذات رؤوس الاموال الصغيره ومن ثم تبرز مبررات الاندماجات المصرفية في عدة نقاط (Sapinza, 1977, Peltzman, 2002) ومنها مايلي :

١- اقتصاديات وفورات الحجم

من الملاحظ ان البنوك التي تدعم نفس الخدمات المصرفية (البنوك للتجارية - البنوك للمخصصه) وتقرر الدمج فيما بينها تتمتع بمزايا الحجم الكبير المتمثلة في تحقيق وفورات تنتج عن انخفاض متوسط تكلفة الخدمة نتيجة التوسع في الحجم فضلاً عن انه تنشأ وفورات الحجم من الاتفاق على تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأصول ومما لا شك فيه ان التقدم الذي يحدث في مجال تقنيات العمليات المصرفية يؤدي لزيادة الكفاءة في كافة مجالات الأنشطة مثل الائتمان - إدارة المخاطر - الودائع وغير ذلك علاوة على ان البنوك الكبيرة تكون قدر على الاستجابة واستقدام واستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة من البنوك ذات الحجم الصغير (Rhoades, 2000) .

٢- زيادة النمو والقدرة على المنافسة

لاشك ان عمليات الدمج تتيح الفرصه للبنوك المندمجة لزيادة حجمها الامر الذي يزيد من امكانيات النمو لتلك البنوك ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية بجانب ان البنوك المندمجة إذا نتج عنها بنك كبير بقدر كاف فان هذا يقلل من الضغط على البنك المركزي بصفتة المقرض الأخير للبنوك (Hawkins and Miholjek, 2005).

بنوك تجارية وبنكان عقاريان وبنك زراعى وذلك نتيجة دمج بنك التنمية الصناعية فى بنك الاسكندرية وبنك بورسعيد فى بنك مصر وبنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى للمصرى.

ولكن مما هو جدير بالذكر ان عمليات دمج البنوك التعامل فى مصر خلال حقبة الستينات والسبعينات مرجعها كان الابدولوجيه السياسيه والاقتصاديه التى تبنتها مصر بعد عام ١٩٥٦ ولاحظ ان عمليات الدمج التى كانت فى تلك الحقبة من نوع الدمج القسرى .

ويلاحظ ان فترة الثمانينات لم تشهد أى عمليات سواء دمج أو استحواذ الا ان عقد التسعينات شهد عدد من حالات الدمج والاستحواذ (البنك الأهلى المصرى والنشرة الاقتصادية - العدد الرابع ٢٠٠٥).

- دمج ١٥ بنك من بنوك التنمية الوطنية مع البنك الوطنى فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .

- دمج بنك الاعتماد والتجارة مصر (بعد افلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولى) مع بنك مصر عام ١٩٩٣ .

- قام البنك الأهلى المصرى فى عام ١٩٩٨ بالاستحواذ على البنك العربى الأمريكى بنويورك .

- وفى عام ١٩٩٩ تم دمج البنك العقارى العربى مع البنك العقارى المصرى تحت اسم البنك العقارى للمصرى العربى .

- قام بنك HSBC للبريطانى بالاستحواذ على مايقرب من ٩٠% من اسهم البنك المصرى للبريطانى وقام ايضا بنك كريدى اجريكول الفرنسي بالاستحواذ على بنك الائتمان الدولى المصرى بجانب استحواذ المؤسسة العربية للمصرفية - البحرين على قرابة ٩٣% من اسهم بنك مصر العربى الاريقى ليكون الاسم الجديد بنك المؤسسة العربية للمصرفية - مصر .

ثانيا : عمليات الدمج المصرى عقب صدور قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

- نصت المادة ٣٢ من قانون البنوك على " الا يقل رأس المال المصدر والمذخور بالكامل للبنك عن

ويلاحظ ان بنك الاتحاد العربى استحوذت على ٢٨٦ مركز ضمن قائمة كبرى بنك وشكلت رؤوس اموالها الاساسيه حوالى ٤٠,٧% من اجمالى رؤوس اموال الالف بنك وحوالى ٥٠,٧% من اجمالى الاصول وحقت البنوك الامريكىة ارباحا اجماليه حوالى ١٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (مقارنة بـ ١٥١ مليار للعام السابق) أى حوالى ٢٦,٥% من اجمالى ارباح الالف بنك أما بنك الاتحاد العربى فقد حققت ارباح حوالى ٢٤١,٥ مليار دولار أى حوالى ٣٧,٤% من اجمالى الربح على مستوى الالف بنك عام ٢٠٠٦ .

Financial Times Business Ltd ,the Banker)
(july 2006 .

للتجربة المصرية فى الانماج المصرفى سيتم تناول تجربة الدمج والاستحواذ المصرفى المصرى لحدأ فى الحسابان قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ .

أولاً : للتأصيل التاريخى للدمج والاستحواذ المصرى فى مصر

نرجع عمليات الدمج والاستحواذ فى الجهاز المصرفى المصرى الى فترة الستينات من القرن الماضى حيث ظهرت عمليات تمصير البنوك باستحواذ بنك القطاع العام على فروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر وقد ظلت عمليات الدمج مستمرة فى ظل تأميم البنوك المصرية حيث اصبح عدد البنوك ١٠ بنوك (منها ٥ بنوك تجارية ، ٥ بنوك متخصصة منها ٣ بنوك عقارية وبنك للتسليف للزراعى ولتعاونى وبنك التنمية للزراعية) مقابل قرابة ٣٢ بنكاً فى عام ١٩٥٦ .(مجلة البنوك للعدد ٥١ ، ٢٠٠٦).

وقد شهد عام ١٩٧١ تقليص لعدد البنوك العاملة فى مصر لتكون ٧ بنوك (بدلاً من عشرة) أربعة منها

بلوم - مصر .

- في أكتوبر ونovمبر ٢٠٠٥ تم دمج بنك المهندس وبنك التنمية والتجارة (التجارون) في البنك الأهلي المصري على التوالي .

- في نهاية سبتمبر ٢٠٠٥ تقرر دمج بنك القاهرة في بنك مصر خلال فترة تتراوح ما بين ٦-١٨ شهرا .

- الاعلان عن قرار الحكومة خصخصة بنك الاسكندرية وفقا وتالى :-

نسبة ٧٥% - ٨٠% من اسهم البنك لمشتتر استراتيجي .

نسبة ٥ % للعلمين بالبنك

نسبة ١٥%-٢٠% سيتم الاكتتاب فيها من خلال طرح عام في بورصة الاوراق المالية بعد لانتهاه من بيع حصة المشتتر الاستراتيجي .

ولكن ورد بجريدة الاهرام يوم ١٨/١٠/٢٠٠٦ بالعدد ٤٣٧٨٠ بيع بنك الاسكندرية بقيمة ١,٦ مليار \$ لبنك سان باولو الايطالي بسعر ١٢,٦ \$ للسهم (١١,٦ مليار جم) (القيمة تمثل حوالي ٥,٥مئثل القيمة الدفترية للبنك).

ومما هو جدير بالذكر أنه تم شطب تسجيل لربعة فروع لبنوك اجنبية وذلك لعدم قدرتها على زيادة رأس المال المخصص لنشاطها داخل السوق المصرفية المصرية وهي البنك الأهلي قباكناتالى وبنك القراالدين وبنك جمال تراثت والبنك الأهلي السودانى .

مؤتمرات أداء الجهاز المصرفى المصرى فى ٢٠٠٤/٦/٣٠

- بلغت قيمة لجمالى اصول الجهاز المصرفى المصرى فى نهاية يونية ٢٠٠٤ قرابة ٦٢٣,٤ مليار جنيه مصرى (تمثل حوالى ١٣٨,٩% من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية) ونصيب بنوك القطاع العام حوالى ٤٨,٢% من قيمة تلك الاصول .

- بلغت قيمة لجمالى الودائع حوالى ٤٦١,٧ مليار جنيه

٥٠٠ مليون جنيه مصري والا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الاجنبية فى مصر عن ٥٠ مليون \$ أو مايعادلها من العملات الاجنبية الحرة.

- ويلاحظ ان القانون اجاز الاندماجات بين الوحدات المصرفية المستقلة حيث نصت المادة رقم ٤١ عن انه "يجوز لاي بنك الاندماج مع بنك آخر بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزى بعد استيفاء لشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من هذا للمجلس مع مراعاة ضمان حقوق للعلمين بالبنك المندمج ويترتب على الاندماج شطب تسجيل البنك المندمج ونشر قرار الشطب فى الوقائع المصرية خلال عشرة ايام من تاريخ صدور قرار الاندماج" وفى هذا الصدد تم مايلى:

- دمج بنك مصر لكستريور فى بنك مصر فى سبتمبر ٢٠٠٤ .

- اندماج بنك كريدى لجرىكول آنسوس مع فروع بنك كريدى لويونه بمصر ليكون بنك كاليون مصر وذلك عقب الاندماج العالمى الذى تم بين بنكى كريدى لجرىكول.

- قيام بنك كاليون الفرنسى بالاستحواذ على افراسة ٧٥% من اسهم البنك المركزى المصرى الأمريكى .

- قيام البنك الأهلى سويسيه جنرال بالاستحواذ على افراسة ٩١% من اسهم بنك مصر لدولى.

- استحواذ البنك العربى الافريقى لدولى على بنك مصر امريكا لدولى .

- قيام البنك للمصرى الأمريكى بالاستحواذ على فروع بنك امريكان لكسبريس .

- قيام بنك لشركة المصرفية العربية بالاستحواذ على بنك بورسجد الوطنى .

- قام بنك بيريوس لليونانى بالاستحواذ على ٦٩% من اسهم البنك المصرى للتجارى .

- قام بنك لبنان المهجر بالاستحواذ على ٩٦,٧٨% من اسهم بنك مصر رومانيا ليصبح الاسم الجديد للبنك "

بالنسبة للوضع التفاضلي للبنك

- ارتفاع حصة البنك من اجمالي المراكز المالية للبنوك بمقدار نقطة مئوية واحدة ليستحوذ بذلك على قرابة ٢١,٨% من اجمالي أصول الجهاز المصرفي .
- زيادة نصيب البنك من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي بـ ٣,٣ نقطة مئوية لتبلغ قرابة ٢٤,١ % .
- زيادة حصة البنك من اجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي بـ ١,٧ نقطة مئوية لتبلغ حوالي ٢٥ % .
- زيادة عائد الفروع للبنك بمقدار ١٣ وحدة مصرفية (٨ وحدات تابعة لبنك المهندسين ، ٥ وحدات تابعة لبنك التجاريين) .
- قيام البنك بتوفير لوجبة جديدة من المعاملات المصرفية حيث تقدم فروع البنكين المندمجين خدمات المعاملات الإسلامية .

بالنسبة لوضع الصناعة المصرفية المحلية

- إن قيام البنك الأهلي بدمج البنكين المذكورين سلفا جنب خطر للتصفية وما كان سينتج عنها من تأثير سلبي على سلامة الصناعة المصرفية المحلية ونظام الاداء المالي .

ومع ذلك فإن الباحث يرى أن هناك عدة نقاط سلبية لكبح عن ذلك الدمج منها مايلي :-

- مشاكل التسهيلات الائتمانية المتعثره .
- عجز المخصصات المكونة للتسهيلات المتعثره .
- تكاليف اعادة هيكلة للفروع الخاصة بالبنكين المندمجين .
- زيادة نسبة للتسهيلات المتعثره بالبنك الدمج .
- زيادة فجوة المخصصات ايضا بالبنك الدمج .

ثانيا : اندماج بنكي مصر والقاهرة

يقضى قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٥ بتعيين مجلس ادارة مشترك لبنكى مصر والقاهرة وذلك لدمج البنك الثانى فى الاول خلال فترة تتراوح بين ٦-١٨ شهراً وينتج عن هذا

مصري وكان نصيب بنوك القطاع العام التجارية منها حوالي ٥٥,٣ % .

- بلغت قيمة اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي حوالي ٢٩٦,٢ مليار جنيه مصري وبلغت حصة بنوك القطاع العام التجارية منها حوالي ٥٠,١ % .

- بلغت قيمة اجمالي حقوق المساهمين حوالي ٣١,٨ مليار جنيه مصري ونصيب بنوك القطاع العام التجارية منها حوالي ٤٢,١ % .

- بلغ عدد فروع البنوك بالجهاز المصرفي المصري ككل ٢٧٨٣ فرعاً نصيب فروع بنوك القطاع العام التجارية منها حوالي ٤٠ % ويلاحظ ان هذه النسبة تصبح حوالي ٧٠ % حال الاستبعاد من هيكل الجهاز المصرفي المصري فروع بنك التتمية والاكتسان الزراعى والتي تصل لحوالى ١١٨٩ فرعاً .

المطلب الثالث

مؤشر أداء أهم الكيانات المصرفية

الجديدة والقياس الكمي للتجربة

المصرية

مؤشرات أداء أهم الكيانات المصرفية الجديدة

من الملاحظ تصاعد الوزن النسبي للبنوك الخاصة والاجنبية فى السوق المصرفي المصري الا ان بنوك القطاع العام وهى مازالت تمثل عصب الجهاز المصرفي المصري تستحوذ على مايزيد عن نصف حجم معاملات الجهاز المصرفي (البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية العدد الرابع ٢٠٠٥) .

ولاً : استحوذ البنك الأهلي على المهندسين والتجربة والتتمية (التجاريين)

من المتوقع أن ينتج عن ذلك عدد من النتائج الايجابية منها ما هو خاص بالوضع التفاضلي للبنك ومنها ما هو خاص بالصناعة المصرفية المحلية .

الدمج خلق كيان مصرفي كبير ينافس على قمة الجهاز المصرفي المصري وذلك وفقا وما أظهرته الميزانيات المعتمدة في ٢٠٠٤/٦/٣٠ ومن المتوقع أن تكون مؤشرات البنك الدمج كالآتي :-

• ترتفع حصة البنك من اجمالي المراكز المالية للبنوك لتكون قرابة ٢١,٥% من اجمالي اصول الجهاز المصرفي .

* تصبح حصة البنك من اجمالي ودائع الجهاز المصرفي لتكون قرابة ٢٥,٦ % .

- * تصبح حصة البنك من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي لتكون قرابة ٢١,٧ % .
- * زيادة نصيب البنك من اجمالي رأس مال الجهاز

المصرفي لتصبح قرابة ١٦,٧ % .

* زيادة شبكة فروع ووحدات البنك لتكون اكبر شبكة على مستوى الجهاز المصرفي المصري لتتبع حوالي ٦٩٤ وحدة مصرفية (حيث ان عدد اللوحدات المصرفية لبنك مصر في الوقت الحالي حوالي ٤٦٠ وحدة ولبنك القاهرة حوالي ٢٣٤ وحدة).

التحديات المتوقعة من جراء الاندماج للمصارف

* معضلة التعثر المصير في .

• زيارة البطالة المقنعة .

* عدم كفاية المخصصات وزيادة فجوتها .

الوضع التالى، لكل من البنك الأهلى المصرى، وبنك مصر عقب عمليات الدمج

الخصبة السكانية للبنك الأهلي متضمنة بنكي المهندسين والتجار يرون مقارنة بمجموعة بنكي مصر والقاهرة طبقا

الميزانيات المعتمدة رقم ٢٠٠٤/٦/٣٠

مليار جنيه

مجموعة بنك مصر			مجموعة البنك الأهلي المصري			البيان
لترتيب بعد الاندماجات	الحصة المسوقة (%)	القيمة	لترتيب بعد الاندماجات	الحصة المسوقة %	القيمة	
٢	٢١,٥	١٣٦,٤	١	٢١,٨	١٣٨,٤	المركز المالي
١	٢٥,٦	١١٨,١	٢	٢٤,١	١١١,٤	الودائع
٢	٢١,٧	٦٤,٤	١	٢٥	٧٣,٩	القروض
١	١٦,٧	٣,٤	٢	١٢,٦	٢,٥٦	رأس المال
١	١٩,٥	٦,٢	٢	١٨,٩	٦	حقوق المساهمين
٣			(١)٣,١			صافي الارباح حق المساهمين (%)

(١) تمثل صافي أرباح البنك الأهلي في ٢٠٠٤/٦/٣٠ مخصصاً منها صافي خسائر العام في بنك التجاريون (٣٠ مليون

(جم) وصافي الخسائر في بنك المهندسين (١٢٣ مليون جنيه مصري) وذلك في ٢٠٠٤/١٢/٣١ .

المصدر : البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الرابع ٢٠٠٥.

يتضح من البيانات السابقة مايلي :

* يحتل بنك مصر موقع الصدارة على قمة الجهاز المصرفي المصري في الودائع ورأس المال وحقوق المساهمين .

* يحتل البنك الأهلي موقع الصدارة بالجهاز المصرفي المصري في المركز المالي والتسهيلات الائتمانية .

هيكال الجهاز المصرفي المصري في ٢٠٠٥/٦/٣٠

تكون هيكال الجهاز المصرفي المصري في ٢٠٠٤/٦/٣٠ من ٥٩ بنكاً مقسمة على النحو التالي :

* ٢٧ بنكاً تجارياً (٤بنوك قطاع قطاع ، ٢٣ بنكاً خاصاً مشتركاً) .

* ١١ بنك استثمار وأعمال .

* ١٨ فرعاً لبنك لبنجي منها ٦ فروع متوقفة عن النشاط وهي بنك لوفت امريكا - بنك صادرات ايران - لويديز بنك بي . ال . مى - بنك كريدى سويس فيرست بوسطن - بنك الشرق الاوسط المحدود - بي إن بى باريا .

* ٣ بنوك متخصصة .

* بنكان غير مسجلين لدى البنك المركزى المصري وهما المصرف العربي لدولى وبنك ناصر الاجتماعى . (البنك الأهلي المصري - للنشرة الاقتصادية - العدد الثالث ٢٠٠٦) .

الهيكال المتوقع للجهاز المصرفي المصري

يرى الباحث انه في ضوء ماتشهده للصناعة المصرفية من صراع سواء منظور أو غير منظور بين البنوك الاجنبية والمحلية من اجل الاستحواذ على البنوك التى لم تتمكن من زبدة رؤوس أموالها بجانب انتهاء أنشطة البعض وفقاً وماتم الإشارة اليه سلفاً فإنه من المتوقع ان يتكون هيكال جهاز المصرفى خلال المستقبل المرئى على حوالى ٢٥-٣٠ بنكاً مع انقصار عدد بنوك القطاع العام تجاريه على بنكين فقط هما

البنك الأهلي المصري وبنك مصر .

واقع دور البنوك الاجنبية والبنوك الخاصة في الصناعة المصرفية

تبين ان فروع البنوك الاجنبية والبنوك الخاصة والمفتوحة تسيطر على حوالى ٤٥,٢% من اجمالي اصول الجهاز المصرفي وقرابة ٤٠,١% من اجمالي الودائع ونحو ٣٩% من التسهيلات الائتمانية وذلك في يونيو ٢٠٠٤ .

ماهية السمات المشتركة لتلك البنوك

توجد صفات مشتركة لتلك البنوك منها مايلي :

* تكلى معدلات العائد المطلنه على الودائع بالمقارنة ببنوك القطاع العام لتجارية ما بين ١% - ١,٥% (التجارى الدولى - المصري الامريكى - HSBC- كايروباركاييز - البنك الأهلي سويسيه جنرال) .

* ارتفاع معدلات العائد على الاصول وعلى حقوق المساهمين بالمقارنة بالبنوك العامة حيث اشارت دراسة لفرقة لتجارة الامريكية بمصر عن للقطاع المصرفي تمت في ديسمبر ٢٠٠٤ الى ان العائد على الاصول في البنوك الخاصة حوالى ١,٣٣% والعائد على حقوق المساهمين حوالى ١٦,٠١% في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣ مقابل قرابة ٣,٦% ، ١٠,٨٥% على الترتيب في البنوك العامة .

* جودة محفظة التسهيلات الائتمانية .

* استهداف الشرائح العليا من عملاء التجزئة والمشروعات .

* اللجوء بشكل متزايد في منظومة للخدمات المصرفية فضلا عن الخدمات الجديدة وخاصة في مجال التجزئة المصرفية وعلى وجه الخصوص لقروض لشخصيه والاكتتمان المستهلكى بجانب طرح مجموعة كبيرة من الخدمات المتطورة في مجالات تمويل الشركات والمصرفية الاستثمارية وآليات تمويل الاستيراد والتصدير .

- تمويل لتتصانيفات الحرب خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٤.

نتائج تجربة الدمج القسرى فى مصر

يلاحظ ان تجربة الدمج القسرى فى مصر لسفوت عن عدة نتائج منها ما هو ايجابى ومنها ما هو سلبى .

ثانيا : النتائج السلبية

اظهرت تجربة الدمج القسرى فى مصر عن عدة نتائج سلبية منها مايلى :-

- ظهور المركزية فى ادارة البنوك وبزوغ اشكال جديده من المشكلات الادارية والتنظيميه .
- لعدام المنافسة بين البنوك ومرجعة للتخصص الوطنى فضلا عن ظهور البطالة المقنعه بالجهاز المصرفى .

اولا : النتائج الايجابية

تمثلت النتائج الايجابية فى عدة نقاط منها مايلى :-
- اسهمت البنوك الوطنية فى توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط الدولة للتنمية خاصة خلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٦٧.

السنة	حجم الودائع بالمليون جنيه مصري ***	التسهيلات الائتمانية بالمليون جنيه مصري **	النتائج المحلى الاجاملى بالمليون جنيه مصري *
١٩٩٥	١٥٦٥٣٥	١٠٦٦١٣	١٥٣٣٦٩
٩٦	١٧٤٨٥٨	١٢٨٨٢٦	١٦١٤٧٨
٩٧	٢٠٠٥٧٤	١٥٢١٨٩	٢٥٣٠٩٠
٩٨	٢١٦٤٦٦	١٧٢٣٧٩	٢٦٨٤٠٤
٩٩	٢٣٧٣٤٣	٢٠٤١٣٢	٢٨٢٢٠١
٢٠٠٠	٢٦٠٤٢٩	٢٢٦٧٧٦	٢٩٥٩٥٦
٢٠٠١	٢٩١٢٢٥	٢٤١٤٧٠	٣٦٣١٤٤
٢٠٠٢	٣٤٠٨٦٨	٢٦٦٠٩٩	٣٨٨٠٦٠
٢٠٠٣	٤٠٣١٤٤	٢٨٤٧٢١	٤٥٥٨١١
٢٠٠٤	٤٦١٦٩٧	٢٩٦١٩٩	٥٢٦٠٥٦
٢٠٠٥	٥١٩٦٤٩	٣٠٨١٩٥	٥٩٤١٠٨

* المصدر : البنك الألى المصرى - النشرة الاقتصادية . العدد الرابع للمجلد الرابع والخمسون ٢٠٠١ ، لعدد لثانى المجلد التاسع والخمسون ٢٠٠٦ .

** البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى اعوام ٩٧/٩٦ ، ٢٠٠١/١٩٩٩ .

- البنك المركزى المصرى - النشرة الاصصائيه الشهرية لعدد رقم ٧٤ مايو ٢٠٠٣ ، لعدد رقم ١١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ .

*** البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى اعوام ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

وللتحقق من صحة القرض الاول وهو " أن صايات الدمج تعمل على منح مزيد من التسهيلات

المعطى الإجمالي وجاء ذلك نتيجة ملاحظة لزيادة المطردة للنتائج المعطى الإجمالي مع زيادة حجم التسهيلات وتم للقياس بالاستعانة أو باستخدام طريقة للمربعات الصغرى العادية "O.L.S" Ordinary Least Squares Method وذلك عند مستوى معنوية ٥% وكانت النتائج كالتالى :

درجات الحرية	R2	F الجندولية	F المحسوبه	T الجندولية	T المحسوبه	تقديرات العالم	
						B	A
١١	٩٣	٣,٢	١٠٣,٥	٢,٢٠١	١٠,١٧	٠,٤٥٠	٨٧٤٧٥

الاكتمالية من مدة الأخرى (ضخ تمويل) الأمر الذى يترتب عليه زيادة النتائج المعطى الإجمالي ومن ثم دفع عجلة لنماء الاقتصادى للنام "قام الباحث بقياس العلاقة بين التسهيلات الاكتمالية الممنوحة من الجهاز المصرفى (ضخ التمويل) والنتائج المعطى الإجمالى خلال للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٥ واتضح ان هناك علاقة طردية بين حجم التسهيلات الاكتمالية والنتائج

المصرفية للنتائج عن الدمج تزيد من ثقة المودعين ومن ثم زيادة الودائع من عام الأخرى على مستوى الجهاز المصرفى ككل التى هى من أهم مصادر تمويل البنوك .

قام الباحث بالوقوف على حجم الودائع من مسله لأخرى وباستخدام ذات المعادله السابقه تم للتوصل للنتائج التاليه :

يتضح من النتائج السابقه مايلى :

- المعادله تشير الى وجود علاقة طردية بين حجم التسهيلات الاكتمالية والنتائج المعطى الإجمالى كما يتضح ذلك من الإشارة للموجبه لمعامل الانحدار .
- يتضح من معامل التحديد ان التغيرات فى المتغير المستقل تفسر ٩٣% من التغيرات فى المتغير التابع وهذا يدل على قوة تفسيرية كبيرة لمعادله الانحدار .
وللتحقق من صحة الفرض الثانى وهو " ان الكليات

درجات الحرية	R2	F الجندولية	F المحسوبه	T الجندولية	T المحسوبه	تقديرات العالم	
						B	A
١١	٩٠	٣,٢	٨١	٢,٢	٩	١,١٣	٥٦٥٧٥

لا تكون مصدرأ للأزمات فى الجهاز المصرفى وإغلاق البنوك المتعثرة .

- العمل على تميز للجهاز المصرفى بنظم سليمه للإدارة والرقابه وفعالية الأجزاء وانتاجية الاداء للتنسيق .

- فاعلية تصنين كفاءة كل من التكاليف Cost efficiency والدمج Profit efficiency .

- الاهتمام بمنظومة ارضاء العملاء والثقافة المصرفية الجديد .

- الانتماءات المصرفية فى العالم أدت لى وجود

- المعادله تشير الى وجود علاقة طردية بين حجم الودائع وحجم التسهيلات الاكتمالية كمايتضح ذلك من الإشارة للموجبه لمعامل الانحدار .
- يتضح من معامل التحديد ان التغيرات فى المتغير المستقل تفسر ٩٠% من التغيرات فى المتغير التابع وهذا يدل على قوة تفسيرية كبيرة لمعادله الانحدار .

التوصيات

- تقليل دمج البنوك الضعيفة مع بنوك أقوى حتى

ص ٢٨ .

- البنك الأهلي المصري - نشرة الاقتصادية العدد الثالث ٢٠٠٦ ص ١١٥
- جريدة الاهرام العدد رقم ٤٣٧٨٠ الصادر في ٢٠٠٦/١٠/١٨

ثانيا : المراجع الأجنبية

- peltzman (1977) the gains and losses from Industrial concentration, journal of law and Economics ,pp.230.260.
- Farrell and Shapiro,(1990),horizontal mergers: on equilibrium analysis, American Economic Review,pp.106-120 .
- Boyd and Hewitt,(1993),bank holling company mergers with non bank financial firms :effects on the risk of failure,journal finance,vol.1,17 of banking and no,1,February,pp46-55
- Steven pilloff,(August,1996),performance changes and shareholders wealth creation Associated with Merges of publicly traded banking Institutions,pp.295-308.
- Steven A. Rhoades,(1998) The Efficiency Effects of Bank Mergers :An Overview of Case Studies of Nine Of banking Mergers, Journal finance,pp 275.290
- Robin prager and timothy Hannan ,(December,1998),Do substantial Horizontal Mergers Generate Significant price Effects? Evidence form the banking industry, Journal of Industrial Economics ,pp435-450.
- Todd Milbourn,Arnold Boot And Anjan thaker,(1999),Mega Merger and expanded Scope theories of bank size and activity, diversity ,journal of Banking finance,pp 200-210.
- Berger Demsetz and p.E.strahan, (1999),the conslolidation of the financial services Industry:causes,consequences and Implications for the future, journal of banking and finance,pp135-136

كيانات ضخمة سيكون لها بالغ الاثر في تعميق للفترة للتنافس .

- العمل على إنشاء كونسورتيوم مصرفي عربي لضمان الحصول على حصة من السوق المصرفي العالمي من أجل زيادة للنتاج المحلي الاجمالي العربي والمحلي حيث انه من الجدير بالذكر مايلي :

* زيادة معدل النمو المبنوي للنتاج المحلي الاجمالي العربي بالاسعار الثابتة بالدولار الامريكي حيث كان عام ٢٠٠٠ حوالي ٥% وفي عام ٢٠٠٤ أصبح ٦,٧% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر, ٢٠٠٥).

* انخفاض متوسط نصيب الفرد في مصر من للنتاج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي حيث كان عام ٢٠٠٠ يقدر بحوالي ١٥٤٣\$ وأصبح عام ٢٠٠٣ حوالي ١٢١١\$ وأصبح عام ٢٠٠٤ حوالي ١١٤٣\$ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر ٢٠٠٥).

* زيادة معدل نمو للنتاج المحلي الاجمالي المصري بالعمله المحليه عام بحوالي ١٣% عام ٢٠٠٥ مقارنا بعام ٢٠٠٤.

* ارتفاع معدل للتنافس في مصر حيث كان عام ٢٠٠٠ يقدر بحوالي ٢,٧% وقد وصل الى ١٧,٣% عام ٢٠٠٤ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر ٢٠٠٥)

المراجع .

أولا : المراجع العربية

- د. ابراهيم شحاته (٢٠٠٠) اندماج وتملك البنوك ، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الانسحاب و التملك بص ص ٣٩-٤٧
- البنك الأهلي المصري - نشرة الاقتصادية للعدد الرابع (٢٠٠٥) بص ص ٢٦-٣٣
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر ٢٠٠٥) ص ص ١٤-١٩
- مجلة البنوك العدد (٢٠٠٦, ٥) ص ص ١٥-١٧ ،

Merger and Aqisltion In the Banking Industry

*Dr.Abou Zeina Aid Saied
First Inspector – Natinnal Bank of Egypt
ABSTRACT*

The research aims at studying the merger and its types at the international and local level and its motives and the Egyptian bank merger experience and suggestion a model for quantitative measurement and indicators of the Egyptian bank system.

Therefore the the research problem concentrates inspite of the bank merger in Egypt was compulsory merger and the little was hostile but its results were possitive.

The research is based on the following hypotheses :

- Merger helps banks to grant a lot of G.D.P.this credit, giving rise to the inturn gives impetus to the Egyptian economy.
- Megead bank entities increase the confidence of the depositors, and consequently their deposits, these deposits represent an important source of finance for banks.

- Rhoades,(2000), bank Mergers and banking structure in the united states,1980-98, board of governors of the federal reseve system staff study,no174.
- Sapienza ,(2002),The effects of bank mergers on loan contracts , journal of finance ,pp.335-360
- Jpmorgan chase and co.,(2001 /2005)annual reports.
- Citi group (2000-2005) annual reports.
- Hawkins and Mihaljek ,(2005),the banking Industry in the emerging market economies: competition consolidation and systemic stability an overview, BLS PapersN04.
- Financial times Business LTD.,the banker ,July 2006;

Privatization in Libya

Atiya ALjbiri , Abdul Shneeb
Mendel University of Agriculture
and Forestry in Czech republic
Department of economics

Abstract

The objective of this paper is to review and analyze the main methods of privatization in the Libyan economy, the privatization policy in Libya considered one of the components of economic reform program. The attention to privatization is aimed to help Libya's economic growth and reduce its heavy dependency on oil revenues. Considering the economic situation, Libya is a rich country however it needs to develop a financial model for development and investment from the private sector. This paper attempts to investigate and discuss the advantages and disadvantages in order to come over of these problems, This paper is based on the analytical and descriptive methodology.

Key words: Construction, Privatization, Entrepreneurs, Private sector, Ownership.

Introduction:

In recent years, many countries have carried out reform programs towards a market , economy to improve competitiveness and efficiency These

include financial liberalization, structural adjustment programs, the privatization of public enterprises, and enhancement of the regulatory environment for private sector development. While a country's initial conditions greatly affect the range of reform policies and outcomes open to it, there is growing evidence that consistent reform pays off.

A major objective of economic reform policies is to improve the country's growth prospects, with a greater role for the private sector. The advantage of private ownership as an institution stems from its profit-maximizing behavior in a competitive market environment. Obviously, governments have to provide an appropriate enabling environment if the private sector is to be allowed to develop. This includes policy credibility and macroeconomic sustainability, higher market contestability, institutional capacity building, a competitive labor market, and a properly functioning system of property rights. The approach towards providing a favorable business environment should be as comprehensive as possible, as reforms

in the different areas tend to reinforce each other .

In this context, In 1990s, Libya has many important economic reforms, which is the base for the next stage with different economic and political philosophy in the developing the Libyan economy. In the economic sector, Libya has a program of economic reform in 1999 with agreement of international institutions (International Bank, IMF) for treatment the misusing structure which the Libyan economy is suffering and reaching it to the sharp economic crisis with its dimensions, financial, monetary and structural. This is because of local, regional and international changes, which are together and reached to sharp declining in all economic indicators. The reform program includes a package of monetary and fiscal policies, which lead the economy to free market and its mechanisms with related to reform the pricing structure, interest rate, floating exchange rate with minimizing the role of the state though the privatization policy and enable the private sector of leading the economic development and achieving high growth rate. This paper will review and analyze the main methods of privatization applied in the Libyan economy.

The aim and the methodology:

The aim of this paper is to analyze and disruptive the methods of privatization program which applied in Libyan economy in order to recognize the challenges and difficulties to be considered in enhancing the privatization environment in Libya . The paper attempts to compare between to stages of period of time that Libya implemented its program of privatization; the paper is based on analytical and descriptive methods.

1- Characteristics of Libyan Economy :

The area of the Libya is about 1,775,000 square kilometers The number of Libyan population is now estimated at about 5.700,000 million persons, while the total population was estimated at about 4.483 million persons in 1990. The compound annual growth rate of population is about 4.5%, being one of the highest population growth rates in the world. Thus, the Jamahiriya is characterized by virtue of its vast geographical area and by its relatively small number of its population by low population density (Number of population per sq. km.). This density reaches in some regions about 0.10 person per sq. km., especially in desert areas. On the other hand, the coastal cities where most of the urban activities are

concentrated are characterized by higher population density which reaches about 360 persons per sq. Km., as is the case in Tripoli. Totally, the general density is estimated at about 204 persons per sq. km. As to age structure of the population, nearly half of the population is below (15) fifteen years of age. Thus, the Libyan society is considered as a young society. Also, the women's contribution rate to manpower is considered relatively low, not exceeding 17.4% in 1997.

The natural, demographic and social characteristics led to the creation and development of a group of economic and social conditions distinguishing the Libyan Society and formed the nature of economic activity thereof. In general, the Libyan economy is described as a developing economy with relatively small size. It has characteristics distinguishing it from other developing economies. The characteristics of Libyan economy can be summarized as follows:

1- The Libyan economy depends on one commodity, i.e. crude oil as a source of income and for obtaining foreign currency. The crude oil exports represent more than 90% of total exports. The oil and natural gas extraction sector contributes about 27% of the Gross Domestic Product.

2- The Public services sector represents about 22% of the GDP, and ranks second in importance after the oil and gas extraction sector. The sectors of construction, manufacturing industries, trade, restaurants and hotels, transport and communications rank third, fourth, fifth and sixth respectively, while agriculture comes in the seventh rank in terms of importance for creating the GDP.

3- The Gross Domestic Product as per economic activities is incompatible with the Gross Fixed Capital Formation pattern as per economic activities. Noted that the oil sector representing in certain years about 60% of the total income received only a small proportion of total investment, not exceeding 7%, while other sectors such as manufacturing industry, transport and communications, house ownership, agriculture received priority in allocating investments. Despite that, their contribution to the GDP formation is low as compared to the oil sector, which did not exceed 5.3% for agriculture, 7% for manufacturing industry, 5.6% for transport and communications and 4.1% for house ownership.

4- The size of productive manpower in the Libya is estimated at about 995,400 producers/workers in 1989 of which Libyans constitute 84.5% and the remaining percentage is represented by foreign

manpower. It should be noted that the numbers of foreign manpower was largely reduced in 1984.

5- The public services sector is characterized by its absorption of the largest proportion of manpower, as it receives (including education and health) 31% of total manpower in the economy. The public services sector or the so-called administrative machinery (excluding health and education) received about 229,551 employees/workers in 1995 or 18.5% of the total manpower. The contribution rate of the public services sector to the GDP and absorption of manpower is considered" relatively high, in comparison with other countries

6- in spite of The Libyan balance of payments recorded recently surplus since 2000. However, it is described as achieving continual deficit during the last years 1987, 1988, and 1989. The deficit in balance of payments reached about LO. 268.6 million in 1997. The situation of the balance of payments reflects developments in crude oil exports and prices in the international

markets on the one hand, and aspects and levels of expenditure of foreign currency locally on the other hand

7- Despite the huge investments implemented in the industrial sector during the last twenty years, exceeding LD. 4 Billion, the contribution of the industrial sector in the structure of the GDP is considered low, as aforesaid. The employment rate in manufacturing industrial sector did not exceed 9.2% of total employment in the national economy until 2000.

8- Agriculture received more than 16% of the total allocations for Gross Fixed Capital Formation during the period from 1970-1989. Despite that the contribution of the agriculture sector to the GDP didn't exceed 5.5% .in addition to the lowering of the relative importance of employment in the agriculture sector progressively , as the relative importance of agriculture manpower decreased from 29.1% in 1970 to 19.7% in 1989, then to 11.27% in 2000.

The table No.(1) economic structure :annual indicators

Indictors	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
GDP (US \$ bn)	30.5	34.0	28.4	19.2	22.7	26.1	36.0
GDP per capita	5.931	6.481	5.227	3.100	3.166	2.751	11.6
RealGDP growth	0.8	2.6	0.5	3.3	9.1	4.6	3.5
Current account balance (\$ m)	2.136	9.257	5.516	3.112	6.521	3.402	10.823
Inflation rate	2.6	- 2.9	- 8.8	- 9.9	- 2.1	2.1	2.5
Labour force (m)	1.3	1.4	1.4	1.5	1.5	1.6	1.6

Source: the world fact book,2004.

2- Public sector –An Overview:

The understanding of the public sector role in the economic activity through following; the economic development march during

the period of 1970 - 2005, where it notices generally, the growth of the public sector role. Towards an increasing as it is clarified by the next table no.(2).

Table No.(2) The relative distribution of the investments between the public sector and the private sector

Period of time	Public sector %	Private sector %
1970 -1972	69.1	30.9
1973 -1975	79.1	20.9
1976-1980	87.2	12.8
1981-1985	91.1	8.3
1986-1990	90.2	9.8
1991-1999	75.4	24.6
2000-2005	81.5	18.5

Source: The socialism and economic and political transformations, Libyan revolution in 30 years

We can notice from the table No.(2) above the retreat of the private sector role in favor of the public sector, where most investments ran out in the economic sectors by public sector, the ratio of its investments reached to 91.7 % of the investments total in the period of 1981 to 1985.

Also some legislations have helped the public sector to control the economic activity, the most important was the decision of the General People's Congress in1976 about nationalization of the overseas trade, and the decisions of the committee the general populism in1979 about an importation, which forbidden the private sector to practice imports activity, but legal just for public firms.

Also the distribution sector was just for the state-owned economic sector, and the decisions of the commercial dealings prohibition on the individuals.

Therefore, the state had captured all the private firms in all activities and started to rely on the public sector to establish the investments, which had reached amount 42 billions L.D during the period 1970/2000, in different projects (industry, agriculture, services and understructure) the share of the industry and agriculture sectors was about 11 billions L.D, which the state these days started to sell it to the private sector.

Libyan Public sector problems:

1) The drop of the benefit level on the investment in the state-owned economic sector, which influenced the state budget and it still relays on the petroleum benefits.

2) public sector firms were protected by some supporting policies, which led to decrease the efficiency of products, which reduced their capacity to export.

3) productivity is very below because plenty of stops and defects, for example the ratio of real production to the designed power was not more than 50 % in the industry sector. Also that was in agriculture sector, therefore the ratio of self-sufficiency was not more than 21%.

4) Volume of public dept was very high, because the decrease of liquidity in the public firms.

That problems had brought some negative effects to Libyan economy with fixed economic structure and made Libya far away from international variables.

Therefore the government started to review all the public sector firms and established to sell it.

3- Experiment of the privatization:

Libya has been started its privatization program since 1985 and it passed with two stages the first stage was from (1985), while the second stage started from (2000-2008)

3.1 The first stage.

In this period of time Libya has focused on some small industrial institution such as (clothes , food , building ,cement).to be privatized . see the table No (3) , according to the decision N0.9 of the year 1985. the number of projects which offered for privatization was (295) project. With total assets reached (98,000,000) million Libyan diner. and the numbers of employees was about (11000) employees. .

Table No. (3) the number and assets of firms

Sectors	No. units	Value of assets
Industry	150	52,000,000
Agriculture	50	6,000,000
Marine	50	29,000,000
Livestock wealth	45	11,000,000
Total	295	98,000,000

Source: Decision of the general people's committee No.(313)of 2003for re-structuring the public companies.

In the program of the appropriation of institutions carried out between 1985-1992 two elements were not applied in order to secure the success of the appropriation process. They are:

1- No necessary steps were taken to secure

the sound performance of the institutions after privatization.

2. The prevailing general policies were not applied in an orderly way.

This has participated in the foregone conclusion after appropriation that the

appropriation (privatized) institutions, suffered from deterioration in production and performance when they were part of the public sector.

This applies especially to the transformational industries about which there exist some suitable data (despite their insufficiency and weak coherence more often than not) which make the evaluation of the results of appropriation possible.

The productive performance of the appropriated industries from the beginning of the years of appropriation had been quite humble. The annual rate of decrease in production (worked out by the stable prices) reached 4% during the period 1988-1993. Perhaps the methods followed in the transfer of ownership were partly responsible for that because no restructuring of these institutions was carried out before the process of appropriation in any way that could have guaranteed their sound performance after appropriation. Furthermore, these institutions after appropriation continued functioning under the umbrella of the public institutions. All this has participated

in the continuation of the same practices in the management and the organization of production and pricing.

3.2 The second stage.

The privatization policy in Libya considered one of the components of economic reform program, which PPC has issued the decision No.313, year 2003 for privatization the public firms. general people's committee(GPC) enables the Public Property Institution (PPI) to implement this task, which is assistance to transfer the public firm to private property, for increasing productivity and profits and focused on transferring ownership to local entrepreneurs. A number of large enterprises on the privatization list will be available for foreign investors, such as: cement, glass, and steel and air lines firms. There is a program prepared by PPI and plan begins in 2004 for 5 years to transfer and reform 361 public projects to the private sector with total assets about 8 billions Libyan diner competes more then (100000) employees in three stages, As we can see the table (3) below:-

Table No.(4) phases of privatization

Activities	First stage	Second stage	Third stage	Total
Industry	145	41	18	204
Agriculture	28	4	24	56
Livestock wealth	71	-	11	82

Activities	First stage	Second stage	Third stage	Total
Marine	16	1	1	18
Total	260	46	54	360

Source: Decision of the general people's committee No.(313) of 2003 for re-structuring the public companies.

With respect to the period of time the privatization program will go throw three phases :-

First phase . 1.1.2004 – 31.12.2005

Second phase . 1.7.2004 -30.6.2007

Third phase . 1.1.2004 - 31.12.2008

3.2.1 First phase.

This phase consists of all production units which easy marketing to the privet sector

In total (260) and its ratio represent 72 % of the total institution whish was planed for privatization and the total of its assets about 2.8 billion Libyan diner and employed 59000 employees, and it followed these privatization methods:-

- 67 units was owned to the employers.
- Established 95 firms offered its shares to the public
- 10 agriculture projects was divided into small farms owned to families.
- 12 units offered to collection investment between Libyans and foreign.

3.2.2 Second phase .

This phase consist of all production units which will take long time for restructuring

In total (46) units represent (13) % of the total institutions with assets about (1.2) billion Libyan diner ,employed 14000 employer , where 30 units its ownership transfer in form joint-stock companies , while 14 unit offered to the collective investment between Libyans and foreign.

3.2.3 Third phase .

This last phase in the privatization program in Libyan economy that aims to privatize the units which could face some problems for its selling to private sector, because of these rezones :-

- The size of these units is large.
- These units have got huge capital.
- It needs more investment to develop.

This phase include 54 units represent 15% of total privatization plan. And its assets about 4 billion Libyan diner with employed 27000 employers. The form of

ownership of these units will be as collective investment between Libyans and foreign.

Conclusion :

Libya with its location ,climate and natural resources is a good environment for foreign direct investment . however in past the public sector dominate the economic activity in the country the private investment is minuscule (2 percent of GDP) and oil sector remains dominant, and the economy as whole it remains largely state controlled and not diversified. But Libya has realized recently that the public sector caused many negative problems on the economy performance . since the lifting in 2003-2004 of international sanctions ,which lasted more then 10 years ,Libya has decided to undertake comprehensive structural reforms and accelerate its transition to market economy . this reform program included privatization policy , in 2003 the Libyan government stressed the need for privatization of public services in order to enhance the quality of services , as well as the business environment . this paper found out that the first stage of the privatization program has started since 1985 two elements were not applied in order to success of privatization process which are no necessary steps were taken to

secure the sound performance of the institutions after privatization in addition the prevailing general polices were not applied in an orderly way. While the second stage which started in 2003 Characterized with existing clear program for privatization , the privatization process was divided into three phases , different size of firms for privatization ,in addition a number of large enterprises on the privatization list will be available for foreign investors, also we could say that the second stage Characterized by establishing the Libyan financial market .

Literature:

- 1- DAKHER,M . *private sector between the ownership and constrictions* .the conference of privatization on the Libyan economy ,Benghazi : CENTER FOR ECONOMIC RESEARCH STUDIES,2004.
- 2- ALQADHAFI,S .*Libya and the 21st century, master degree of business administration.* California state university,2000.
- 3- SAMK, N., RAJEB,A , *the reflects of privatization program on Egyptians economy.* center for economic &financial research &studies.

4- ALMJBARI , K. *privatization the concepts and experiments*. economic faculty

Garynes University : Libya,2001.

5- *central bank of libya : economic bulletin research and statistics department*.

Tripoli ,2004.

6- *Decision of the general people's committee No.(313)of 2003for re-structuring the public companies:LIBYA,2003..*

أثر العولمة على التعليم الجامعي في مصر .
دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة (*)

إعداد

الباحث / إبراهيم السيد صلاح الدين

ملفئة :

خاصة الحكومي لحماية الدولة من سلباتها ، لذلك كانت فكرة البحث عن عرض الظاهرة والتعرف من خلالها على الموضوعات التي تؤثر على للتنمية البشرية والعلمية والتكنولوجية بوجه عام والتعليم الجامعي الحكومي بوجه خاص وذلك لبيان خطط جديدة في مصر .

المشكلة البحثية :

يمكن للباحث من خلال الدراسة الاستطلاعية pilot study أن يحدد التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ظل العولمة .:

١ - التعليم والتدريب وإجراء البحوث والإسهام في التنمية والتطوير للمستفيدين للمجتمع البشرى إعداد خريجين ذوي مهارات عالية ، وقادرين على تلبية متطلبات كل قطاعات النشاط البشرى وكذلك إتاحة مجال مفتوح للتعليم على مستوى عالٍ وللتعلم مدى الحياة مع تطوير واستحداث ونشر المعارف وأيضاً المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية .

٢ - للتطبيق بين ما ينتظره المجتمع من مؤسسات التعليم الجامعي وما تقوم به هذه المؤسسات بالفعل إذ ينبغي للتعليم الجامعي أن يعزز إسهامه في تطوير نظام التعليم وخاصة من خلال تحسين إعداد المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والبحوث التربوية .

٣ - تعزيز التعاون بين العمل الجامعي وتحليل احتياجات المجتمع في إطار الاقتصاديات الحاقبة التي تنتم بالتغيير .:

- يمكن ذلك من خلال توثيق الروابط العمل التعليمي من طريق مشاركة مؤسسات التعليم الجامعي و يجب أن

يبدو الولهة الأولى أن للعولمة موجهة أساسا نحو المال والاستهلاك ، ولكن واقع الأمر يؤكد أن سلاحها الحقيقي موجه نحو " عقلية الإنسان " فالعولمة غزو ثقافي بأكمله ، نظرا لأنها موجهة إلى الفكر الإنساني وثقافته ، وذلك بفضل حيازتها لمعرفة منظمة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة ، ومن أكثر المسائل تعقيدا فيما يتعلق بمولكية العولمة ما يسمى (بالسياسة التعليمية الوطنية) ، إذ إن التعليم يعتبر محورا للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها، وفتح الأفق للتقدم والرقى ، ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على ضرورة وأهمية الارتقاء بالتعليم الجامعي للحفاظ على القيم الإيجابية المكتسبة عبر العصور ، والدفاع عنها في مواجهة التهديد الذي يشكله النظام العالمي الجديد ، ومن أكثر الشرائع الاجتماعية عرضة لرباح العولمة شريحة الشباب وذلك لتأثرهم الشديد بنشاطات الدعاية والإعلان، ولأن هذا القطاع يمثل نسبة كبيرة من المجتمع ولموجهة تحديات لعولمة فإن التعليم الجامعي بصفة خاصة - ينبغي تطويره وتحديثه ؛ حتى تتوافر الأعداد الكافية من المتميزين وأصحاب المهارات العالمية وذوى النظرة المستقبلية الشاملة قادرين على مجابهة المنافسة في مجالات العولمة .

لا بد أن يكون دراسة الظاهرة والاندراج الجدلي حولها هدفا لكل مجتمع يريد أن يشارك في النظام العالمي الجديد للاستفادة من مميزاتة وأيضاً هدفا للتعليم الجامعي

* رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية ؛ تمت مناقشتها بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ؛ تمت إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد توفيق الرئيس ، وذلك بنعم الإذرة العلمية .

- ١- تحليل المنظومة التعليمية للتعليم الجامعي في مصر وبيان أوجه تطورها المختلفة .
- ٢- عرض الإطار الفكري والفلسفي لمفهوم العولمة وصلتها بتطور العملية التعليمية في التعليم الجامعي .
- ٣- مناقشة الخصائص المختلفة للمؤسسات الجامعية وإظهار طبيعتها الخاصة سواء من ناحية الكادر المهني أو الخصائص الطلابية .
- ٤- إظهار مشاكل التعليم الجامعي والعلاقات الطلابية الجديدة في ظل تحديات العولمة والتطور العلمي.
- ٥- إضاح المؤشرات المختلفة لتقويم أداء التعليم الجامعي ومعايير التقويم .
- ٦- تقديم التوصيات التي تساعد في سد الفجوة بين متغيرات العولمة ومستجدات ومتطلبات الحاق العلمي بقطرة العولمة .

تساؤلات البحث :

تقوم دراسة الباحث على التساؤلات التالية .:

- ١ - هل هناك استجابة للجامعات بمطالب التغيير والتطوير التي تفرضها متغيرات العولمة ، في ظل تعقد التنظيمات البيروقراطية ، واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية ؟
- ٢ - هل قدرات منظمات التعليم الجامعي الحكومي قادرة وتمتلك المؤهلات الصلاحية علي مواجهة المنافسة القائمة من الجامعات الأجنبية والتي تتميز بأنها أعظم قدره
- على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية وتطورات تقنيات التعليم من ناحية أخرى ؟
- ٣ - هل نظم التدريس والعلاقات القائمة بين عضو هيئة التدريس والطلاب تسمح بالتنميش مع المفاهيم الجديدة للعولمة من التحرر الفكري والإبداع وتنامي القدرة علي الانطلاق المعلوماتي وتوظيفها لخدمة العملية التعليمية ؟

تصبح تنمية مهارات الابتكار في الأصقال وروح المبادرة.

٤ - مشكلة المناهج:..

- يجب على الجامعات ومؤسساتها العلمية والتعليمية أن تعمل على تنقيف الطلاب كي يصبحوا مواطنين مستبشرين ذوي قدرة على التفكير العلمي ، تطويع للمشكلات والبحث عن حلول لمشكلات المجتمع وتطبيقاتها وتحمل المسئوليات الاجتماعية .
يتعين إتاحة الانفتاح بالمناهج للتربوية والتعليمية الحديثة والاهوض بها لتيسير اكتساب المهارات والكفاءات والقدرات اللازمة للاتصال والتطويع الإبداعي.

أهمية البحث :

مع ظهور الفكر العولمي الجديد بدأت عولمة الخدمات حيث تم التوقيع علي اتفاقية الجاتس GATS لحرية تبادل الخدمات في مختلف المجالات ، ثم توجت تلك الاتفاقيات باتفاقية الـ TRIPS أو اتفاقية حماية الملكية الفكرية والأنشطة العلمية والتعليمية وبراءات الاختراع .

ويؤكد الباحثون على أن اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، نقطة انطلاق جديدة في الفكر العولمي ، ولها انعكاساتها علي سير العملية لتعليمية ككل .
وبالتالي فإن بناء قدرة تكنولوجية وطنية يمثل مطلباً قومياً خلال المرحلة القائمة بل دعوة عامة للتنمية الاقتصادية المستقبلية خلال القرن الحادي والعشرين وبالتالي تلعب السياسة التعليمية دوراً هاماً في مسيرة التنمية للتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تمثل القضية الأولى التي تولجها الدول للنامية ومخطط لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية .

أهداف البحث :

تقوم دراسة الباحث علي الأهداف التالية .:

عينة البحث :

تقوم دراسة الباحث على عينة من أعضاء الهيئة الفنية وتشمل الأساتذ الجامعي من الكليات النظرية والعملية بمبوتله (مدرس ، أستاذ مساعد ، أستاذ) وضمت ١٨٠ عضو هيئة التدريس من نحو ٧٤ قسما علميا وهي من نوع المينيات الميسرة .

حدود البحث :

تحددت دراسة الباحث الأطر التالية .:

أولا : الحد المكاني .:

حيث تقوم دراسة الباحث على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة .
ثانيا : الحد الزمني .:
استمرت الدراسة من شهر يناير حتى شهر مايو عام ٢٠٠٥ .

خطة البحث :

تقوم خطة الباحث على المراحل التالية :

الفصل التمهيدي : مقدمة — مشكلة الدراسة — أهمية الدراسة — أهداف الدراسة — فروض للدراسة — منهج البحث — مجتمع الدراسة — عينة للدراسة — حدود الدراسة — خطة البحث .

الفصل الأول : ويشمل الطبيعة الخاصة للمؤسسات الجامعية ويضم ثلاثة مباحث هم :

الأول : حرية الجامعة واستقلالها .

الثاني : دور أعضاء هيئة التدريس في المنظومة الجامعية .

الثالث : سمات الطالب الجامعي ومشكلاته .

الفصل الثاني : ويشمل تحليل وعرض متطلبات الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في التطعيم الجامعي ومعايير جودته ، ويضم ثلاث مباحث وهي :
الأول : فلسفة تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في التطعيم الجامعي وأهميته وأهدافه .

٤ — ما مدى كفاية نظم تقييم أداء أعضاء الهيئة الفنية أي عضو هيئة التدريس خصوصا في ظل مستجدات العولمة والتحديث الإداري والمهني ؟
٥ — ما مدى كفاية النظم الإدارية والتنظيمية القائمة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتعليم الجامعي وزيادة إعداد الخريجين وتنوعهم ؟

منهج البحث :

يقوم البحث على منهجين متكاملين هما .:

أولا : المنهج الوصفي التحليلي :

في سبيل ذلك لجأ الباحث للإطلاع على كافة الكتب والمراجع والدوريات النظرية وذلك لتحليل إيديولوجيات التعليم الجامعي في ظل العولمة عرض وتحليل بعض الجامعات لظاهرة العولمة والخروج ببعض المعايير والقياسات المحلية والعالمية التي يمكن بها اختبار مدى قابلية تطور التعليم الجامعي للانصاف العالمية وأيضا النظريات الملائمة لتنظيم العلاقة بين الجامعات المصرية لتؤدي دورا قوميا لتحفيز التوازن بين المستويات المختلفة.

ثانيا : المنهج التطبيقي .:

حيث لجأ الباحث إلى تصميم استمارة استقصاء QUEYIONNAIRE ضمت مجموعتين من الأسئلة لقياس مخرجات التعليم الجامعي وتقديم أداة ، وشملت أسئلة خاصة بمفهوم العولمة .
المجموعة الأولى .:

شملت أسئلة خاصة بمفهوم العولمة ومحاور العولمة وسمات الأساتذ الجامعي وخصائص الطالب الجامعي .
المجموعة الثانية .:

شملت أسئلة خاصة بتقييم أداء عضو هيئة التدريس واستراتيجيات التقييم المناسبة ومدى مناسبة الجامعات المصرية للجامعات للمنظرة والتحليلات التي تواجها الجامعات .

الثاني : طرق واستراتيجيات تقويم أداء الهيئة الفنية .
الثالث : تحليل التعليم الجامعي في إطار أوضاع الاقتصاد المصري .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية ، ويضم ثلاثة مباحث:
الأول : إجراءات الدراسة الميدانية .
الثاني : نتائج دراسة الميدانية الخاصة بالاستقصاء .
الثالث : توصيات الدراسة .

نتائج البحث الميداني الناتج عن تساؤلات البحث (الاستقصاء) :

تفرض العولمة تكثيف استخدام تقنيات المعلومات في كافة المجالات وتتمية التنظيمات الجامعية المرنة وتطبيق تقنيات تعليمية متطورة تلمي المشاركة الفاعلة من الدارسين والباحثين وذلك من خلال عدة فروض وتحديات تواجه التعليم الجامعي المصري في ظل العولمة وهي : .

١ - هل هناك استجابة للجامعات بمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعدد التنظيمات البيروقراطية واستمالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات للتعليمية ؟

" وذلك من خلال المعايير الخاصة بمطالب التغيير والتحديث للتعليم الجامعي (عضو هيئة التدريس) ويضم (١٢) معياراً .

٢ - هل قدرات منظمات التعليم الجامعي الحكومي على مواجهة المنافسة القائمة من الجامعات الأجنبية والتي تتميز بأنها أعظم قدرة على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية وتطورات تقنيات التعليم والتعلم من مكتبات مخبرات علمية والتكاملات التدريسية الأكاديمية والعلاقات بين عضو هيئة التدريس والطلاب وتقويم الأستاذ الجامعي ومصادر المعلومات وشبكات الاتصالات بعدم انتمائها في صلب العملية التعليمية .

ولاً : وللإجابة على الفرض الأول :

ليس هناك استجابة حقيقية للجامعات في الوضع الحالي بمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعدد التنظيمات البيروقراطية ، واستمالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية . " وذلك من خلال المعايير الخاصة بمطالب التغيير والتحديث للتعليم الجامعي (عضو هيئة التدريس) .
ثانياً : وللإجابة على الفرض الثاني :

إن الأسباب التي أدت إلى القصور في المعايير الخاصة بمطالب تطورات وتقنيات التعليم الجامعي بين الأستاذ الجامعي والطلاب - تتمثل فيما يلي :

١- من الملاحظ أن تنمية مهارات الأستاذ الجامعي لاستخدام تكنولوجيا التعليم تمثل انخفاضاً نظراً لعدم التطلع المستمر تجاه التكنولوجيات المستخدمة كلاً حسب تخصصه واسمياً للكتليات العملية منها (الطب ، الهندسة ، الحاسبات ، العلوم) بالإضافة إلى عدم التدريس الجيد لأعضاء هيئة التدريس بشكل يتناسب مع هذه التطورات التكنولوجية وربطها بالمجتمع المصري وتعلية بها .
٢- التفتت الواضح تجاه الرؤى المقترحة لتطوير التعليم الجامعي والمبادرات والاستراتيجيات الموضوعية التي تؤثر على وضع حلول محددة قابلة للتنفيذ بالإضافة إلى ضعف الآليات المستخدمة تجاه هذا التطوير .

٣- أصبحت مشاركة الأستاذ الجامعي تجاه حل مشكلات المجتمع تشكل عصباً هاماً في المساهمة الفعلية تجاه تنمية ووعي المجتمع المصري بكافة مستوياته ، ولكن المساهمة لم تعط القدر الكافي للهدف المطلوب للوصول إليه بحيث المساهمة عاداً ما تكون نظرية وأكاديمية فقط وتوجهات في إطار ندوات ومؤتمرات وتوصيات دون متابعة هذه الحلول التي تواجه المجتمع المصري .

٤- اختلاف مسؤوليات الأستاذ الجامعي تجاه طلابه من ناحية الحقوق والواجبات ومعاونة الطلاب الجامعي ، فقط أصبح العبء على الأستاذ الجامعي من خلال تغيرات

قدره التعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية ، بخلاف ذلك البعثات العلمية المرسلة من دخل مصر إلى الدول الأجنبية قليلة نظرا لعدم الدعم الكافي لها .

١٠- أن هناك نقص في الأجهزة العلمية اللازمة للبحث العلمي ولا سيما الكليات العملية التي تحتاج إليها بصفة مستمرة ويرجع ذلك إلى نقص المخصصات المالية للبحث العلمي ، سوء توزيع الأجهزة المطلوب استخدامها من قسم إلى آخر حيث يتم تخصيص بعض الأقسام على أقسام أخرى في بعض الكليات لعملية مما يؤدي إلى عدم التكافؤ للفرص المتاحة لهذه الأقسام العلمية .

١١- تحدثت مصادر المعلومات في العملية البحثية مما أدى إلى عدم الدقة في اختيار صحة المعلومات والبيانات المراد تحقيقها وبالتالي تطويل نتائج الدراسات العلمية والبحثية تثبت عدم دقتها أحيانا وعدم الاستفادة منها بالشكل الصحيح .

١٢- عند استخدام أسلوب التعلم الذاتي لدى الطلاب لم يتم بالشكل المطلوب تحقيقه ويرجع ذلك إلى اعتماد الطلاب على المقررات التي تدرس لهم فقط دون الرجوع إلى مرجع آخر مما يؤكد على استخدام أسلوب الحفظ دون الإبداع والتفكير وتنمية مهارات الطلاب مما يشكل سوء استخدام المنظومة التعليمية المقدمة لديهم .

١٣- عند استخدام أسلوب تبادل الأوراق ، هناك عدم تفهم فعلي لتحقيق هذا الأسلوب يوجد صف ثاني من الكوادر العلمية يمكن الاعتماد عليه مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفرص للتقادات القائمة ، مع عدم وضع معايير واضحة ومحددة لاستخدام هذا الأسلوب .

١٤- عدم الاهتمام بالحافز المعنوي والمادي المستفاد للجامعي يؤثر سلبا على الإنجازات التي يقدمها لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحيط به .

توصيات البحث

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة ، قام الباحث بوضع تصور للتطوير الجامعي الحكومي الذي يستمد من

ثقافية فكرية ، اجتماعية ، سياسية في الماضي عن الحاضر ، أصبحت سريعة تحتاج إلى متابعة تجاه الأحداث ومتابعتها .

٥- لدعم مالي للجامعات والبحوث تمثل عرق الزجاجة للتعليم الجامعي والبحوث العلمية لأنه يصفه عامة التعليم يحتاج إلى تكلفة عالية تجاه التطوير والبحوث وكيفية تطبيقها في حين أن موازنة العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ زلت ثابتة عنها في موازنة العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بسببه الاتفاق الحكومي على التعليم الجامعي ٢٧,٧ % مما يؤثر سلبا على متابعة التطوير والتحديث سواء كانت تجهيزات أو مختبرات وأجهزة علمية ومكتبات جديدة متطورة تساهم في إعطاء البحث العلمي الأهمية المراد تحقيقها .

٦- في الوضع الحالي لموازنة الدولة من الصعب الاعتماد على المخصصات التي تحددتها الدولة تجاه التعليم الجامعي والبحث العلمي وبالتالي يجب السعي بالاعتماد على مخصصات أخرى بجانب هذا الاعتماد الغير كافي وهو الاعتماد على مصادر ذاتية للمراكز والبحوث التابعة للجامعات المصرية والوحدات ذات الطابع خاص بها .

٧- هناك قصور في متابعة الاهتمام بأساليب استخدام اللغة العربية والأجنبية في كتابة الرسائل العلمية وذلك يرجع إلى عدم وضع مقررات أساسية تدرس من قبل الجامعات المصرية تجاه معرفة الباحثين كيفية تطبيق أصول الكتابة العلمية للرسائل والبحوث العلمية لغويا .

٨- قلة مساهمة الأستاذ الجامعي بالنشاط الطلابي بصفه عامة نتيجة لضيق الوقت المنظومة الثقافية والترفيهية بالنشاط الطلابي غير مناسبة لتفعيل هذا النشاط بالإضافة إلى عدم وجود أسكن مناسبة تجاه ممارسة الأنشطة في بعض الكليات الجامعية .

٩- عنصر المنح والهيئات المقدمة من الخارج من خلال التبادل العلمي بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية قليل بقدر الاتفاقيات المقدمة حاليا وذلك ينعكس

ثالثا : للتخصصات العلمية :

يتم إنشاء جامعات حكومية لتدريس المجالات التي يعتمد فيها على الإبداع البشري في إنتاج الثروة كالتيكنولوجيا الحيوية والميكروالكترونيات والمجالات التي ترتبط بمشكلات حالية ومستقبلية كدراسات البيئة والطاقة واستصلاح الأراضي وكذلك للتدريب على الهندسة الطبية وصناعة الأجهزة للتوضيحية والأطراف الصناعية والأجهزة الرياضية.

كما يمكن للجامعات الحكومية التي تقدم تخصصات علمية جديدة متوفرة بالتعليم الجامعي الحكومي الحالي أن تتولي إعداد فئات تختلف عن الفئات التي تعدها الجامعات الحكومية المناظرة في نفس التخصصات معتمدة في ذلك على التوصيف المهني مع ما يتطلبه ذلك من تغيير في برامج الإعداد ومدة الدراسة والتجهيزات. ومن الممكن أن تتولي الجامعات إعداد أكثر من فئة في التخصص الواحد بخطط المراحل كل تعد فئة " فني " بعد دراسة مدتها سنتان ثم فئة " أخصائي " أو " مهندس " بعد عامين أو ثلاثة ثم " مطور " أو " باحث " بعد عامين آخرين.

رابعا : نظم للدراسة وأساليب للتدريس :

من الأفضل أن تتخير كل جامعة وكيانها من هذه النظم والأساليب ما يتناسب مع نوعيتها وطبيعة تخصصاتها ، أن يكون للقائمون بالتدريس على دراية كافية بأبعاد النظام الدراسي للجامعة ومهارات الأساليب المستخدمة في التدريس، مع مراعاة تناسب الأساليب المستخدمة مع أخلاقيات المجتمع المصري ولاسيما في أساليب التدريس التي تعتمد على برامج تعليمية جاهزة يتم إعدادها ويرمجتها من دول خارجية .

بالإضافة إلى مراعاة أن نجاح تطبيق نظام دراسي أو طريقة تدريس في مجتمع ما لا يعني بالضرورة الحصول على نفس النتائج فيما لو طبق في مجتمع آخر يستوجب من القائمين على الجامعات الحكومية التحقق من مواءمته وفعالية النظم والأساليب المستخدمة التي يقررون تطبيقها في جامعاتهم .

ولقد المجتمع المصري وتلبي مخرجاته احتياجات فعلية لهذا المجتمع من خلال الجامعات التي تسعى إلى رفع مستوى التعليم باعتباره هدفا أساسيا لها .

ويمكن التصور المقترح من خلال المحاور التالية..:

- أهداف التعليم الجامعي الحكومي.
- مواقع إنشاء التعليم الجامعي الحكومي.
- التخصصات العلمية.
- نظم الدراسة وأساليب التدريس.
- سياسة القبول.
- المناهج الدراسية .
- هيئات التدريس .
- الشؤون الإدارية .
- التمويل والشؤون المالية .
- الإنكشافات التجهيزية للجامعات للمحاضرات وللعملات العلمية.

أولا : أهداف التعليم الجامعي الحكومي .:

ومن خلال التصور الزاخر ينبغي مراعاة بعض للنقاط الهامة في تحديد أهداف التعليم الجامعي الحكومي من خلال صياغة الأهداف بصورة إجرائية دقيقة بحيث يمكن قياس مدى تحقيقها ، بالإضافة إلى تضمين طلب الترخيص بإنشاء جامعات حكومية جديدة تحديدا لأهدافها، وارتباط الأهداف باحتياجات المجتمع ومشكلاته.

ثانيا : مواقع إنشاء جامعات جديدة للتعليم الجامعي الحكومي .:

إن الوصول إلى توزيع أكثر اعتدالا يتطلب مراعاة تشجيع إقامة الجامعات الحكومية الجديدة في مواقع تجمع الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بتخصصاتها ، ومنح بعض التيسيرات الخاصة لإنشاء تلك الجامعات وترخيص إنشاء وتصاريح العمل لتشجيع إقامة هذه الجامعات بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، والتزام الجامعة أو الجامعات المقاربية جغرافيا بتوفير إسكانا لطلابها مما يقضي على مشكلة صعوبة الانتقال .

خامساً: سياسة القبول :

يتم تحديد نسبة معينة من درجات النجاح بالثانوية العامة أو ما يعادلها كحد أدنى للائتيق بالجامعات والكليات التابعة لها وأن يتفاوت لحد الأدنى للقبول بما يتناسب ونوعية الكليات وطبيعة الدراسة بها ، كما ينبغي مراعاة درجات الطلاب في مواد الثانوية العامة المتصلة بالتخصص الذي يتقدمون لدراسته مثل درجات اللغات الأجنبية بالنسبة للطلاب المتقدمين لكليات ومعاهد اللغات، درجات الرياضيات بالنسبة للمتقدمين لكليات العلوم والطب والهندسة ، ويتم قبول الطلاب غير المصريين في حدود للامعة المقررة وفقاً لترتيب مجموع درجاتهم . وللتحقق من توفر المقومات التي يتطلبها العمل في مجالات بعض التخصصات.

سادساً : الإمكانيات للتجهيزية :

تعمل الجامعات وكلياتها بما تتمتع به من امكانيات مادية متزايدة علي توفير أحدث المعدات والأجهزة العلمية المتطورة والتي تتيح إعداداً متميزاً يعكس علي مستوي الخريجين بما يحدث نوعاً من الموازنة بين مهارات الخريج والمراصفات المطلوبة والمتجددة لسوق العمل . أن تتناسب هذه التجهيزات من الناحية الكمية مع أعداد الطلاب المقرر تدريبهم عليها أو استخدامها بما يتيح لجميع الطلاب الاستفادة منها بصورة متكافئة.

أن الاستفادة الكاملة من هذه التجهيزات لا تحقق إلا من خلال برنامج تدريبي يراعى فيه توزيع ساعات التدريب علي المكونات النقية لكل واحدة من المهارات التي يترب عليها الطالب ، وأن يكون لفقهم بالتدريب علي درجة من الكفاءة والخبرة العملية تؤهلهم لتطبيق هذه البرامج .

سابعاً : المناهج الدراسية :

يراعى ارتباط المناهج الدراسية بكل من المتغيرات والإيديولوجيات المحيطة بالمجتمع، وتنمية قدرات الطلاب واستخدام تكنولوجيا التعليم ، واستخدام أساليب الاستكشاف والمناقشة والتحليل ، واستخدام تقنيات حديثة كالأفلام التعليمية والحاسب الآلي والانترنت وشاشات

العرض للطلاب ، وتحديد ربط المقرر الدراسي مع الوضع الزمني للمحاضرة بالكلم والكيف بفترة تدريس المقرر المراد تدريسه.

ثامناً : هيكلة للتدريس :

تلتزم الجامعات وكلياتها الحكومية بتوفير أعضاء هيئة التدريس ولا سيما بما يتناسب والتخصصات العلمية للمزعم تدريسيها كشرط أساسي للعمل بهذه الجامعات وكلياتها ، ووضع محددات لنظام الانتداب وخاصة الانتداب الكلي أن وجد بما لا يشكل عبئاً علي الكليات الأساسية الحكومية الحالية. كما يراعى توفر المواصلات العلمية والخلفية المؤهلة للتدريس بمرحلة التعليم الجامعي.

تاسعاً : الشؤون الإدارية :

تباشر الدولة الإشراف علي هذه الجامعات ومتابعة سير العمل بها من خلال التمثيل الوزاري بمجالسها علي أن يكون للوزارة حرية اختيار من يمثيها ، وأن تشكل لجان متعددة الاختصاصات للتقييم العلمي والإداري بصفة دورية.

يتم وضع خطط ومناهج للدراسة بالجامعات الحكومية علي أساس التوصيف المهني المتضمنة في هذه المراففات هي أساس عمليات الإعداد باعتبارها للمكونات المنية لكل فئة.

عاشراً : التمويل والشؤون المالية :

يراعى أن تكون رؤوس الأموال الأهلية هي المصدر الرئيسي لتمويل إنشاء الجامعات بكلياتها الجديدة وفي حالة التمويل الخارجي تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجية ما قد يترتب علي مشاركة الأجانب في الجامعات المصرية من دراسة علوم أو عمل بحوث في مجالات تتضمن ما يتعارض مع الدين أو الأخلاقيات، طمأ بأنه يمكن الاعتماد علي رؤوس أموال عربية في إنشاء الجامعات الحكومية الجديدة يكون لها طابعاً مميزاً في أهدافها وتخصصاتها حيث تتركز الدراسة بها حول قضايا ومشكلات عربية مشتركة ، كما تتولي إعداد الفئات التي تحتاج إليها سوق العمل العربية .

تخفيض الكثافة بشكل حاد في تخصصات أخرى وتطلبها سوق العمل نتيجة ارتفاع المصروفات الدراسية.

- العجز في أعضاء هيئة التدريس فسي معظم الجامعات مقارنة بالأعداد الهائلة والمترابطة سنوياً بالجامعات المصرية ، وعدم الاهتمام بمشكلات الكتب الدراسية وخطط الدراسة والجدول وما إلى ذلك .

- لا تتمتع الجامعات الحكومية بقدر كبير من الاستقلالية في إدارة شئونها الإدارية والمالية مع سيطرة دور الدولة في الإشراف عليها وتسهيل التسهيلات والقوانين واللوائح المنظمة لها فيما يتعلق في هذه الأمور.

الخلاصة :

١ - يتضح من هذا الفصل عدم وجود طريقة واحدة تتميز بمصداقية محددة يمكن أن يقدم الأداء للتدريس لعضو هيئة التدريس بمفردها ، إنما ينبغي استخدام أكثر من طريقة كأساليب لتقييم الأداء للتدريس من أجل تحقيق موضوعية أفضل تساعد على اتخاذ قرارات صائبة ولا سيما التي تتعلق بالوضع الوظيفي لعضو هيئة التدريس والعمل على تحسين العملية التعليمية وتطويرها بصفة شاملة بالإضافة إلى تطوير أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي.

٢ - إن أكثر الأساليب شيوعاً في تقييم عضو هيئة التدريس هو التقييم الإداري لكن من المصادر التي أصبحت مفضلة لدى عضو هيئة التدريس تقييم الطلبة الرسمي .

٣ - عملية تقييم الطلبة للتدريس وفاعلية عضو هيئة التدريس بالتعليم الجامعي أصبحت ممارسة شائعة استخدامها وتطبيقها وهي تتم بقدر كبير من الموضوعية في أغلب جوانبها .

٤ - التقييم الإداري يعتمد فيه على الرئيس المباشر عن طرق مختلفة من التقييمات مثل (تقييم الطالب) ولا يعتمد على ملاحظة أعضاء هيئة التدريس أثناء أدائهم للتدريس.

٥ - تحليل أوضاع التعليم الجامعي في إطار لوضائع الاقتصاد المصري .

توضع قواعد عامة ملازمة للنظام المالي والإداري لتلك الجامعات الجديدة للحكومة بما يسمح بقدر من الاختلاف في بعض الأمور الفرعية من جامعة لأخرى. كما تتضمن قواعد استخدام الفائض السنوي استقطاعاً للنسبة المقررة لاحتياطي الجامعة أولاً ثم بحسب ربح الجامعة من باقي الفائض بما لا يتجاوز نسبة معينة من رأس المال لتلك الجامعة ، ويوزع ما تبقى بعد ذلك على البنود الأخرى التي ترد بقواعد استخدام الفائض كتخصيص الخدمة التعليمية بالجامعة والمكافآت للتشجيعية لأعضاء هيئة التدريس والمعلمين.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع التعليم الجامعي الحكومي في مصر من خلال التعرف بهذه علي نشأة القطاع الجامعي في تاريخ مصر وتطور صورة وأدواره عبر العصور المختلفة ، كما تعرضت للدراسة لواقع التعليم الجامعي الحكومي في مصر وتلويح لمادة من خلال عدة معايير مختلفة ومذي استجابة المجتمع المصري وأحتياجاته للتغيير والتطوير .

ولقد توصلت الدراسة في جانبها إلى أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر بصورته الراهنة يتسم بالعديد من السلبيات التي تجعله قاصراً إلى حد كبير عن القيام بدور إيجابي في منظومة التعليم الجامعي وتلبية أحتياجات المجتمع ، ومن أبرز هذه السلبيات :

- تنامي المستويات العلمية لمعظم طلاب التعليم الجامعي مما يرجع إلى التماثل في سياسة القبول ، وارتفاع المصروفات للدراسة لتلك الجامعات الحكومية الحالية ولا سيما للكلية النظرية منها .

- قصور التخطيط لربط التخصصات العلمية لهذا التعليم بأحتياجات سوق العمل مما أدى إلى التوسع في تخصصات يكتظ سوق العمل بفائض خريجها وارتفاع الكثافة الطلابية بهذه التخصصات غير المطلوبة بينما

مؤتمر

"الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الفلسفة والنظام"

٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥م

أولاً: مقدمة

لكل نظام اقتصادي فلسفته التي تحدد هويته وخصائصه الرئيسية والتي تحكم تطبيقاته ، وتلك الفلسفة هي التي تحدد قابلية ذلك النظام للتطور ومدى استجابته للمتغيرات والتطورات التي تحدث على أرض الواقع وقدرته على استيعابها.

من هذا المنطلق عقد مركز البحوث والمعلومات باكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية مؤتمراً علمياً تحت عنوان: "الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الفلسفة والنظام"، وذلك يومي ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥م بالقاهرة ، تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الأستاذة الدكتورة/ هدى صقر رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية والأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو سليمان رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ولتصديق كل من الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات والأستاذ الدكتور رفعت العوضي المستشار الأكاديمي لمركز للدراسات المعرفية وأستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر ، وذلك بقاعة المؤتمرات باكاديمية السادات - بالمعادي.

ثانياً: أهداف المؤتمر

١. مقارنة مصادر المعرفة في الاقتصاد بلوغيه ، الإسلامي والوضعي.
٢. بيان درجة القبول والرفض فيما يتعلق بالثابت والتطور كأحد مصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي.

٣. توليف التراكبات السابقة لمعرفة طبيعة كل من الاقتصاد الإسلامي والوضعي من حيث الفردية والجماعية وكذلك المصلحة التي يبدأ للنظام باعتبارها.

ثالثاً: مجاور المؤتمر

- المحور الأول: الرؤية المعرفية.
- المحور الثاني: الثابت والتطور.
- المحور الثالث: المصلحة المعتمدة وفلسفة للتنسيق بين المصالح.
- المحور الرابع: الفردية والجماعية وآلية إدارة الاقتصاد آلية اتخاذ القرار الاقتصادي.
- المحور الخامس: للتنمية والعدالة أو المتغير الإنتاجي والمتغير التوزيعي.
- المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية.
- المحور السابع: السياسات الاقتصادية في التمويل والعلاقات الاقتصادية الدولية وغيرها.

رابعاً: أبحاث المشاركين

١. أ/د/ عبد الهادي علي النجار. أستاذ الاقتصاد والمالية العامة والعميد السابق بكلية الحقوق جامعة المنصورة: "حول الثابت والمتغير في النظام الاقتصادي الإسلامي (دراسة مقارنة)".

٢. أ/د/ نعمت عبد اللطيف مشهور. أستاذ الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر عميد كلية إدارة الأعمال والتجارة للخارجية- جامعة مصر الدولية: "إشكالية التنمية والعدالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي".

١٣. أ. د / شوقي أحمد نلدا. أستاذ الاقتصاد الإسلامي - عىء كلفة التجارة - جامعة الأزهر فرع المنصورة:
"الاقتصاد الإسلامي ومعضلة العلاقة بين الإنتاج ولفوزنح".
١٤. أ. د / رلعت العوضى. أستاذ الاقتصاد الإسلامي - كلفة التجارة - جامعة الأزهر:
"منهج المعرفة ونشأة علم الاقتصاد بين الحضارة العربفة الإسلامية والحضارة الغربفة".
١٥. أ. د / السىء عمر. أستاذ علوم السفسفة المساعء - جامعة حلوان:
"الرؤفان المعرففان للاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعى" (مقارنة أولفة فى للتأسفس المفاهفمى).
١٦. أ. د. عىء الرحمن سمرى. أستاذ الاقتصاد الإسلامي (جامعة الأزهر):
"آلفاء للتموئل المصرفى الإسلامي وضرورة تطوورها".
١٧. د / أشرف محمد نولة. أكاءفمى وخبفر مصرفى إسلامى:
"أهو سوق مالفة إسلامفة".
١٨. د / السىء عطفة عىء الولءء. أستاذ الاقتصاد كلفة الحقوق - جامعة عفن شمس:
"مؤسسات للتموئل بفن نظام لمشاركة ونظام الفلأءة" ءارمة مقارنة".
١٩. د / منوح مصطفى إسماعل. مءرس بقسم الإءارة العامة - كلفة الاقتصاد والعلوم السفسلفة - جامعة لقاهرة:
"مسابغة الإءارة العامة بفن النظرفة والتطفق: رؤفة سلامفة".
١٠. د / زهرة عىء الحمىء عربفة. أستاذ الاقتصاد الإسلامي - كلفة التجارة بناء - جامعة الأزهر
المصلحة الغربفة والمصلحة العامة بفن الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعى

وقد توصل المؤتمر خلال الجلسات الخمس الأخرى إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات كانت على النحو التالي:

أولاً : في مجال الرؤية المعرفية:

(١) زيادة الاهتمام بتقديم دراسات أكثر عمقاً للموضوعات التالية:

أ. تفكيك الرؤية الغربية ، وذلك من خلال تفكيك ونقد علمي رصين لمجموعة من المقولات منها:

• التنمية بمضامينها ومثولاتها الغربية هي المنهج الوحيد نحو التحول.

• صلاحية للتنمية الغربية للتعميم.

ب. تخلي العالم الإسلامي عن خصوصيته أمر حتمي فيما لو أراد البقاء.

ج. بناء الرؤية الإسلامية ، ويتم ذلك في ضوء ما يلي:

• تقاسم الإمكانيات النظرية للرؤية الكونية الإسلامية بالتوازن والتكامل المعرفي.

• استبدال الميزان الإنساني المحكوم بالضرورة بمصلحة قصيرة النظر وعدم عصمتها بميزان التدخل الذي تتحدد استقامته برؤية مصدره المعصومة.

ج. تنقية العقل المسلم ، وذلك من الاقتتان بزخرف قول للنموذج الغربي.

(٢) الاعتناء بالتطوير الاقتصادي عاد تعميم السياسة الاقتصادية للصحة وعدم اقتصرها على القيم فقط ، وذلك لمعرفة الواقع والمؤثرات والنتائج المرتبطة ، حيث ينظر عليها بعض المتخصصين في مدرسة الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً : في مجال الفئات والقطاعات:

(٣) منقشة أولي الأمر والباحثين بضرورة متابعة مسيرة خلفاء الراشدين ، من خلال استظهار الحلول

ثلاث قضايا منهجية في مدرسة الاقتصاد الإسلامي.

٦. أ. د / صفوت حميدة. أسناد التأمين بالأكاديمية:

"التأمين للتعاوني كحل لمشكلة عدم مشروعية التأمين".

٧. د / حسن يوسف دودو. خبير اقتصادي ومصرفي إسلامي :

" منهج سيننا شعب التنمية الاقتصادي " .

٨. د / محمد الموجي. مدير البنك الأهلي :

تقاط للنقاش حول دور مؤسسات التمويل في الاقتصاد الوضعي " .

٩. د / محمد سيف الدين طه. مدير المركز الاستراتيجي للمال والإدارة :

"التناسق الزملي للسياسة الاقتصادية" .

١٠. د / منى يوسف شفيق. أسناد مساعد بقسم إدارة الأعمال والقائم بعمل وكيل مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات :

"المفاهيم التصويقية الحديثة المستمدة من النظام الاقتصادي الإسلامي" .

١١. أ. علي محمد أحمد الجلزوري. منسق أنوي لمجلة البحوث الإدارية والرسائل العلمية والبحوث المحكمة ، والمشارف على مجلة البحوث الإدارية ، ومحرر مسودات توصيات ووقائع الملتقيات والمؤتمرات والندوات وورش العمل بمركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات العلوم الإدارية.

" منهج يوسف في التخطيط التنموي " .

مبدأياً : توصيات المؤتمر

عقدت ست جلسات على مدار يومي المؤتمر ، وكانت الجلسة الأولى افتتاحية المؤتمر تضمنت الترحيب بالسادة الضيوف ورؤساء الجلسات والمشاركين ونبذة عن أهمية المؤتمر ومحاوره .

اقتصادي يرصد مسار التنمية ؛ محبراً عن رأي جمهور الفقهاء وخبراء الاقتصاد.

(١٠) اكتشاف القوانين الفنية للإنسان واستخدامها الاستخدام الأمثل ؛ رغبة في زيادة الإنتاج كماً وكيفاً.

(١١) إعطاء مزيداً من العناية ببناء الإنسان المسلم فكرياً وتقنياً وإيمانياً ، وإعداده فنياً ومهنياً ، واستخدام سياسة التشريب التمويلي لاستثماره الاستثمار الأمثل دون الاستغناء عنه على اعتبار أن الإنسان هو المحور الرئيس للتنمية والإنتاج على السواء.

(١٢) ضرورة اتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الإنتاج وعلاج مشكلة الفقر وتحقيق عدالة للتوزيع ، وذلك من خلال :

أ. عمل خريطة اجتماعية لمعرفة حجم الفقر وتحديد ؛ لتوجيه الدعم الحكومي لهم ، مما يترتب عليه عدم التفكير في إلغاء هذا الدعم.

ب. أفراد دراسات متخصصة لتناول التجربة الماليزية بالدراسة والتحليل وإظهار جوانب تفوقها وتقدمها ، من خلال فهم الأنوات والآليات المنوطة بخصوصية المجتمع المصري.

خامساً: في مجال مؤسسات التمويل

(١٣) مناشدة المسلمين ضرورة الانقياد إلى عدم وضع ودائعهم لدى بنوك ربوية لدول أجنبية ؛ نظراً للأثار السلبية المتعددة التي تترتب على ذلك. ويشهد بها الواقع العالمي المعاصر.

(١٤) توخي الحذر عند تقرير العلماء المعاصرين لجواز الأخذ بالأساليب والسياسات الاستثمارية والمصرفية الحديثة ، وذلك لعدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية من استخدام أسلوب الحيل المحرمة؛ لأن ربنا تقدمت أسماؤه عندما يريد تحريم شيء ويكون لهذا الشيء المحرم طرق ووسائل تؤدي إليه ؛ فإنه سبحانه يحرمها ويمنع الوصول إليها.

الإسلامية لمختلف المسائل والمشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مع تقديرهم لما يلي:

أ. أن التحدي الحقيقي الذي يواجه كل مجتمع إسلامي هو ربط تعاليم ومبادئ الإسلام بالواقع الذي يعيش فيه.

ب. أن من مرونة الاقتصاد الإسلامي يكمن في تبين تلك التطبيقات باختلاف ظروف كل مجتمع.

ج. اتساع مجال الاجتهاد في ظل مبادئ الاقتصاد الإسلامي وأصوله ، مما يترتب عليه ترخيص المسلمين فيه وفقاً لمصالحهم المتغيرة.

ثالثاً: في مجال المصلحة المعبرة :

(٤) مناشدة الجهات الرقابية المسئولة بمراعاة مجموعة من الضوابط في إعدادها لقواعد ومعايير الأداء ، وتمثل هذه الضوابط في الوسطية والوضوح والمرونة.

(٥) تطبيق نظام موضوعي لتقييم الأداء يقوم على معايير قياس دقيقة ، حيث تشمل على قياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء بالمتحقق بالقواعد المحددة مسبقاً ، للتوثق من دقة المعلومات.

(٦) في تحليل الانحرافات يلزم التأكيد على التمييز في تقييم الأداء بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.

(٧) ضرورة مراعاة تفاوتن العقاب لحجم الخطأ وتكراره من قبل المراقبين وكذا ضرورة إحدث الأثر المرجو من تحفيز المجيدين في حالة نظم الإثابة.

(٨) توفر قاعدة معلومات دقيقة تمكن من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب الذي يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

رابعاً: في مجال إشكالية التنمية

(٩) الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية من منطلقات إسلامية ، والعمل على دبلجة تصور إسلامي

(١٥) مناقشة علماء الأمة ضرورة دراسة للنظريات الاقتصادية والمالية والتقنية الحديثة والاستفادة منها على نحو يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(١٦) ضرورة النظر إلى موضوع العمليات المصرفية الإسلامية على أنه جزء لا يتجزأ من نظام إسلامي كلي ، وحتى تكون للمعالجة سليمة وعلى نحو صحيح؛ يجب أن تتم في ضوء الإطار الكلي لأحكام الشريعة الإسلامية.

(١٧) تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي في إنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية موحدة ؛ من خلال مجموعة من الأدوات للتكاملية ، منها:
أ. تجانس التشريعات.

ب. تفعيل دور البنك الإسلامي للتنمية.

ج. توحيد الأوراق المالية؛ من خلال إصدار أوراق مالية إسلامية تتضبط بالضوابط الشرعية ، ومن أمثلتها : شهادات الاستثمار القابلة للتداول ، ووثائق صناديق الاستثمار ، وأسهم الشركات المساهمة.

د. إقامة نظام موحد يمكنه ربط البورصات الإسلامية مع بعضها البعض ، وذلك عن طريق إصدار عملة إسلامية موحدة للبورصات ، تتمثل في الدينار الإسلامي.

هـ. وجود بيوت خبرة مالية وشركات سميرة إسلامية لها تواجد فعال في جميع الأسواق المالية في الدول الإسلامية.

و. الاعتناء بإعلام الشعوب الإسلامية بالسوق المالية الإسلامية الموحدة ونظم عملها.

معالجة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية^(١)

د. ممدوح إسماعيل

مدرس للنظرية الإدارية الإسلامية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

مقدمة:

بعد مفهوم المعالجة أحد المفاهيم التي شاع استخدامها حديثاً على نطاق واسع في حقل الإدارة العامة؛ ويرجع ذلك إلى أن المعالجة هي الأداة الرئيسية لمكافحة الفساد الإداري الذي أصبح ظاهرة عالمية لها العديد من الآثار السلبية، كما أنها أداة مهمة في تحقيق الكفاءة والفعالية لأي منظمة.

وبصفة عامة فإنه فيما يتصل بوظيفة المعالجة يشتمل النموذج الإسلامي على مجموعة من الثوابت والقواعد العامة لا يجوز أن تتفاوت فيها الاجتهادات لقطعياً مداركها ثوباً ودلالة، كما يشتمل على مجموعة من المتغيرات وموارد الاجتهاد تتفاوت فيها وجوه المصلحة العامة من عصر إلى عصر، مما يجعل نظام المعالجة في النموذج الإسلامي من المرونة بحيث يراعى ظروف كل مجتمع.

المشكلة البحثية:

على الرغم من وجود مجموعة من المفردات الأساسية للمعالجة الإدارية في الإسلام، إلا أن التنظيمات الإدارية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة لم تحاول أن تستفيد من الطرح الإسلامي لهذه الوظيفة، مع ما تواجهه من مشكلات بصدد نظم المعالجة بها.

وتثير هذه المشكلة في جوهرها مشكلة معرفية أكثر اتساعاً تتعلق بالطبيعة الاحتكارية للحضارة الغربية فيما يتعلق بالمفاهيم، والتي تنبثق في

أخذ مظهرين أولهما مظهر تهميشي لأي منهج أو مفهوم ينبع من حضارة غير غربية، مع التأكيد على تخلفه وعدم صلاحيته وتقلده للفعالية، وثانيهما مظهر التهام أو التفراس حيث تلتهم المفاهيم الكبرى المفاهيم الصغرى حتى داخل أطرها ومبادئها المعرفية^(٢).

ويتطلب الأمر - وللحال هكذا- البحث في كيفية بناء النموذج الإسلامي بشأن المعالجة الإدارية، بطريقة تسمح للتنظيمات المعاصرة بالاستفادة منه فكرياً، ومؤسسياً، وممارسة.

أهداف الدراسة:

للدراصة ثلاثة أهداف أساسية هي :

١- تحديد مفردات التنوير والاستراتيجية في النموذج الإسلامي للمعالجة، وذلك بتحديد الثوابت والكليات العامة، وكذلك تحديد المتغيرات والظنيات والتفصيلات وهو الأمر الذي يسهل نقل النموذج عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة.

٢- تحديد المراحل الأساسية لوظيفة المعالجة في النموذج الإسلامي، بدءاً من وضع القواعد والمعايير، مروراً بتقييم الأداء قياساً ومقارنة بالقواعد، وانتهاءً بنتائج المعاملة ومآلاتها إيجاباً أو سلباً.

٣- للتأكيد على أن ما تضمنه النموذج الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملة من مبادئ ومفاهيم ليست مجرد مفاهيم نظرية فلسفية، بل إنها طبقت في فترات متعاقبة للدولة الإسلامية؛ ومن ثم فإنه يمكن للتنظيمات المعاصرة

(١) هذه المشكلة المعرفية الكبرى اقترحها د.سيف الدين عبد الفتاح في تطبيقاته القيمة على مُنْوَدة الدراسة.

* بحث مقدم ضمن مؤتمر : "الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي : للفلسفة والنظم" ١٥-١٧ نوفمبر ٢٠٠٥ .

الاستفادة من مفردات هذا النموذج.

منهاجية للدراسة ومصادر جمع للمعلومات :

منهاجية للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية تتكامل معاً في الاقتراب من الظاهرة والتعامل معها بما يحقق أهداف الدراسة، وذلك على النحو التالي :

١- تحليل النصوص :

ويقصد بها دراسة النصوص المختلفة وتحليلها - بعد التأكد من صحتها- لاستنباط ما هي محصلة به من معانٍ ودلالات فيما يتعلق بالظاهرة محل التحليل. والتحليل في هذا الإطار ينصرف إلى للنصوص التالية^(١):

أ- النص المنزل- (قرآنًا وسنة) :

ومصدر تحليل هذا النص هو ما ذكره المفسرون وعلماء الحديث وشارحو السنة. وإذا كان النص للقرآن قطعي الثبوت بطريق التواتر المعتمد للقطع بصحة المنقول، فإن السنة ليست كذلك؛ فقد دخل بالسنة ما لم يكن فيها، وبالتالي فهي تجمع بين الصحيح والضعيف؛ لذلك فإن الاعتماد عليها مطلقاً دون تمييز أو تحقيق يوقع في محذور الكذب على النبي ﷺ، وفي ذلك تحليل أوجب التمييز بين الصحيح والضعيف من السنة.

ب- للنص الفقهي :

ولفقه هو معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد^(٢)، ولكونه اجتهاداً بشرياً ظاهراً، فقد

يؤدي أبحاث بعض الملاحظات - ترجيحاً أو توفيقاً- وفق ما يترأى له.

ج- النص الوثائقي:

وهو قد يكون خطياً أو رسائلاً أو عهداً، ويقوم الدراسة في هذا الإطار بتحليل النص الوثائقي بشكل يحاول قراءة ما يتضمنه في ظاهره، كما يحاول استنباط "لمسكوت عنه" في النص.

د- النص التاريخي :

وهو ذلك النص الذي يورد الحدث، أو الواقعة، ويتم تحليله عن طريق من نقله أو من شرحه إن وجد، أو بالنظرة التحليلية وفق ما يراه الباحث.

٢- الاستقراء:

يعني الاستقراء اصطلاحاً "الاستدلال على حكم كلي، من خلال تتبع بعض الجزئيات الواقعة تحت هذا الكلي"^(٣). ودلجاً لأبحاث إلى هذا الأسلوب في تحليله لخصائص المسألة في الإسلام عبر مراحلها المختلفة للتوصل إلى الخصائص العامة التي تميز للنموذج الإسلامي في المسألة.

والدراسة تطبق خصائص المسألة الإدارية كما يظهرها استقراء مراحلها المختلفة على "نموذج" استرشادي محدد، وقد اختار الباحث نموذج "إدارة الموارد البشرية" للتطبيق. حيث تتمثل مرحلة المسألة الأولى في وضع للقواعد والمعايير، وذلك بالتطبيق على مرحلة "الاختيار والتعيين". وتتمثل المرحلة الثانية في "قياس الأداء ومقارنته بالخطط" من حيث مقاصد الشريعة المختلفة. وتتمثل المرحلة الثالثة في نتائج المسألة إيجاباً أو سلباً وما تستتبعه من حوافز إيجابية، أو إجراءات تصحيحية.

مصادر جمع للبيانات :

تعتمد الدراسة على المصادر المكتوبة في جميع

الاشئون الإسلامية-وزارة الأوقاف، ٢٠٠١، ص

١٠٩٢

(3) د. محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(1) د. مصطفى محمود منجد، الأبعاد السوسية لمفهوم الأمن في الإسلام، القاهرة: المعهد العلمي للدراس الإسلامية، ١٩٩٦، ص ٢١-٢٢.

(2) يرى البعض أنه نظراً لأن الأحكام التي طريقها الاجتهاد تكون غايةً للجهتد فيها حصول ظن غالب له، فالواجب أن يقال لظن، ولا يقال العلم ولا المعرفة.

في ذلك يرجع: د. محمود حمدي زقزوق، (إشراف)، الموسوعة الإسلامية، القاهرة: المجلس الأعلى

إسلامي أصيل له دلالاته اللغوية، والأصولية، والسياسية، والإدارية، وإن كان الباحث لا ينكر - ولا يمكنه ذلك - أن اختياره لهذا المفهوم كعمل بحثي استند في جانب كبير منه إلى نبوع الحديث عنه في الأونة الأخيرة في الأدبيات المعاصرة عموماً، والغربية خصوصاً، خاصة مع تزايد الحديث عن الحكم الجيد 'Good Governance'^(١).

فالأمر هنا - إذن - يختلف عن حالة تطبيق المصطلحات الغربية التي "عادة ما ترتبط بأحداث الغرب التي صنعها في حاضرهم وماضيه كله على الأفكار ولأنظمة الإسلامية كالحديث عن الديمقراطية في الإسلام، أو الاشتراكية في الإسلام... الخ"^(٢)، والذي

"المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة - مرحلة منهجية"، ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ونوره في تطبيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(2) استخدم الباحث كلمة "حكم" لتعريب مصطلح الـ "Governance" قاعة منه بصعوبة إغناء مادة "خ" له من القاموس السياسي في التعبير عن العلاقة بين البناحين: القوي والضعيف، وأن كل ما أضاعه المفهوم - بالزعم الغربي - هو دخول مفردات من لبناء القوي "مجتمع مدني، قطاع خاص... إلخ" إلى البناء القوي، وبغير شكل العلاقة بين البناحين نحو مزيد من التفافية والمشاركة والمساواة... إلخ. وواضح أن هذا التعبير ذاته ليس جديداً في علاقات الحكم، والنموذج الإسلامي شاهد على ذلك.

في عرض وصف لمفهوم (Governance) يمكن مراجعة: ديموي شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية، طبع: طبع شعراوي جمعة (محرر)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١، ص ١٧-٢٠.

(3) ديموي الدين عبد الفتاح إسماعيل، للتجديد السياسي والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، القاهرة:

البيانات، لتحليل حالة المعاملة الإدارية في الإسلام، حيث تستعين بكتب الأصول كتفسير القرآن الكريم، وكتب السنة النبوية الصحيحة وشروحها، وكتب السيرة النبوية الصحيحة، وكتب التاريخ والفقه الإسلامي، كما تستند إلى الكتب والدراسات الإدارية المعاصرة التي تتناول الظاهرة محل التحليل.

الفصل الأول

المعاملة الإدارية في الإسلام: تأصيل للمفهوم

في إطار هذا الفصل سوف يتم للتعريف بمفهوم المعاملة الإدارية في الإسلام، ورصد أوجه الاختلاف بينه وبين غيره من المفاهيم التي قد تختلط به، كما سيتم عرض الخصائص الأساسية للمعاملة الإدارية في الإسلام كما تظهره مصادر التشريع المختلفة.

وتجدر الإشارة بداية إلى عدد من الملاحظات تمثل مقدمات مؤسمة للدراسة كما يلي:

١- إن تأصيلنا لمفهوم المعاملة الإدارية هو محاولة لبناء رؤية إسلامية للمفهوم، وليس محاولة لإضفاء شرعية على مفهوم وارد. فالحديث عن المعاملة هنا ليس كغيره من حديث عن أحد المفاهيم "الرحالة" أو "الموضة"^(١)، بل هو بالأساس حديث عن مفهوم

(1) يفرق ديموي الدين عبد الفتاح بين المفاهيم "الرحالة"، والمفاهيم "الموضة" بأن "الأولى ترتحل دون مقصود للتأثير والتبديل والإجلال، وهي قد ترتحل من مجال معرفي إلى آخر، كما ترتحل من مكان لآخر بالتزجئة والقتل والحلل. أما مفاهيم الموضة فإنها - في أغلب أمورها - تتماثل مستغنية وتتجمل إلى أقصى درجات التجمل، وتلبس أبهى حللها، فهي إن وقعت على الأسراع، أو وقعت عليها الأبطال في كتب أو كتابات كان لها من الواقع الجميل الذي يؤدي إلى القبول ونسق عالية تزيين تطول أو تقصر".

راجع في ذلك: د. ميف الدين عبد الفتاح إسماعيل،

المسألة عدداً من المفاهيم نحسب أنها الأكثر تشابهاً - وربما ألبساً- مع مفهوم المسألة، وهذه المفاهيم هي: المسؤولية، والرقابة، والمحاسبة والضبط الإداري، والنقد.

٤- يجب ألا تُصنّف هذه المحاولات البنائية ضمن الاتجاه الذي يفترض نوع تشابه بين عناصر ومفاهيم غربية وبين تلك التي تطرحها الرؤى الإسلامية، كأحد أشكال الدفاع عن "أنهم" التي يوجهها الغربيون والمتغربون على السواء، حيث يمثل هذا الاتجاه عملية تغيّس واضحة تنقذ أي أساس منهجي. وإلما للبناء فسي دراستنا هذه ينهض كناية على المصادر التشريعية الصحيحة، وأي تشابه يحدث بين المفهومين الإسلامي والغربي إما هو تشابه عرضي يحفظ المفهوم الإسلامي خلاله بخصوصية مفردة في جملة مفردات سبلي بولها لاحقاً.

٥- يتقيا الباحث من هذه المحاولة البنائية لمفهوم المسألة إثبات أن المفاهيم الوليدة التي يتخذ بها المعاصرون - الغرب والمتغربون- بوصفها كشافاً أو فتحاً مبيئاً لها أصول وجذور في مفردات الفكر السابق -الإسلامي نموذجاً-، ولن إعادة تقديمها الغربي على هذا النحو عادة ما يحمل في طياته دواعٍ معينة يجنب حذر المتلقين - وهم طرف العلاقة الأضعف عادة- منه.

تحاول للدراسة في إطار هذا الفصل أن ترصد أوجه الاختلاف بين مفهوم المسألة الإدارية وغيره من المفاهيم التي قد تختلط به من قبل المسؤولية، والرقابة، والمحاسبة والضبط الإداري، والنقد؛ وذلك لمحاولة الوصول إلى تقديم تعريف دقيق للمسألة الإدارية.

يلقى استهجناً من الكثيرين على اعتبار استناد الإسلام في وضعه لمنظومة المفاهيم على أساس شرعي؛ فثبت لا بشري متخير.

والمحصلة أن الحديث هنا ليس حديثاً عن مفهوم "منقول" مرجعيته غريبة، بل هو حديث عن مفهوم إسلامي "أصيل". وبالتالي فإننا لسنا في حاجة لأن ندفع للتداعيات و"التهمة" التي يفرها المأزق المفاهيمي المتعلق بعملية "استنبات" المفاهيم في غير بيئتها، أو للخروج على ما يسميه علي شريعتي بـ "جغرافية للكلمة"^(١).

٢- يعد مفهوم المسألة مفهوم منظومة "سكني" ميلاً من المفاهيم، وهذا يعني أن البحث فيه يفترض رؤية هذا المفهوم في منظومته التي يرتبط بها^(٢). ومن المفاهيم المرشحة لذلك: اللوالة، النصيح، فقه السفينة - بما يحمله من مفردات التكامل والتضامن بين أفراد الأمة-، الثوري، الفروض الكفائية والتضامنية، الحقوق والواجبات، الحسبة، التشريعية، الضرر والمصلحة، المسؤولية والرعاية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التقنق، الرقابة، المحاسبة، الصلاح والصلاحية، المؤسسة والإطار النظمي - بما يتضمنه من قيم أساسية وتأسيسية، وقيم نظامية، وأهلية مؤسسية، وقواعد وإجراءات-، وتقييم الأداء.

٣- نختار من جملة المفاهيم التي يثيرها مفهوم

مركز البحوث والدراسات السيادية ومكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ٦٣.

(١) في تفصيل مفردات هذا المأزق المفاهيمي راجع: د: سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني،... مرجع سابق، ص ص ٢٨٢-٢٩١. وكذلك راجع تعقيد الاستاذين: عزيز العظمة، و عروس الزبير على الورقة، ص ص ٣١٢-٣١٨. وللمدخلات على الورقة، ص ص ٣١٩-٣٣٧.

(٢) د: سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني،... مرجع سابق، ص ٢٩٥.

أولاً- المساءلة والمسئولية^(١):

يراف كثير من الباحثين بين المساءلة والمسئولية^(٢)، إلا أن ذلك يجاوز الحقيقة فالمسئولية

ترتبط بالسلطة التي توكل لشخص ما، بينما للمساءلة تقع على ذلك الشخص نتيجة لتحمله تلك المسؤولية.

ويمكن توضيح العلاقة بين المساءلة والمسئولية في الإسلام انطلاقاً من فكرة الراعي والارعية، فالراعي ليس مسؤولاً فقط بل هو مسامِل بعد قيامه بتعمات المسئولية. فرسول الله ﷺ يقول: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته..."^(٣)، هذا في المسئولية.

كما يقول الله: "إن الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ ذلك أم ضيعه؟..."^(٤)، وهذا بطبيعة الحال في المساملة. و"سائل" في هذا الحديث هي مفردة المساملة، و"استرعاه" هي مفردة المسئولية. وعلى ذلك فالمسئولية تعني "التزام صاحب السلطة بمباشرة الأعباء أو الاختصاصات الموكلة إليه في الإطار الشرعي لها"^(٥).

- كما يقرر أحد الباحثين أن "فكرة للمسئولية تنثر فكرة الخطأ والجزاء، فالمسئولية تقتض وتوقع خطأ وتتمثل في مجازة مرتكبه". راجع: د. محمد بكر حسين، مسئولية الإدارة عن أفعال موظفيها: دراسة مقارنة، القاهرة: دار الكتب الجامعي، ١٩٨٨، ص ٤١.

(3) صحيح (حم، ق، ص، د، ص، هـ)، الجامع برقم ٥٦٩، غاية المرام برقم ٢٦٩).

ونقمة الحديث "...الإسلام راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته".

(4) صحيح (ص، د)، الصحيحة برقم ١٦٣٦، الجامع برقم ١٧٧٤.

(5) د. رمضان بطيخ، أصول التنظيم الإداري في النظم الوضعية والإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٩٩.

(1) وردت اللفظ دلالة على "المساءلة" - نسأل، يسأل، يسألون... إلخ - في القرآن الكريم في ست عشرة آية، وكلها تدبر عن المساملة الإلهية التي يقوم بها الله ﷻ. ووردت اللفظ الدلالة على المسئولية - مسؤول، مسؤولون... إلخ - في القرآن الكريم في خمس آيات تدبر جميعاً عن التكليف الذي يستوجب المساملة. راجع في ذلك:

محمد نواد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة: دار إحيان التراث، ١٩٨٧، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(2) من هؤلاء الباحثين:

- د. عبد السلام الترنجي الذي يقول في معنى المسئولية: "المسئولية مصدر من سامل يسأل، فهو مسامل، أي مؤاخذ، والمسئولية هي المؤاخذة". وفي موضع آخر يقول: "إن دائرة المسئولية مفرقة ومتسعة، فهي تتناول كل واقعة، أو مخالفة، أو حدث، أو تصرف والتعويض إذا خالف المرء للشرع". في ذلك راجع:

د. عبد السلام الترنجي، مؤسسة المسئولية في التشريعة الإسلامية، طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٤، ص ٤٩، ص ٥٤.

- كما يقرر أحد الكتاب الغربيين ويدعى (Richard Mulgan) أن مفهوم "المساءلة" يستخدم في الأدبيات الأسثرالية في كثير من الأحيان بطريقة بهلجية مع مصطلح "المسئولية". في ذلك راجع:

- Richard Mulgan. "The Processes of Public Accountability". Australian Journal of Accountability, Public Administration, Vol.56, Issue 1, March 97, pp.25. <http://trial.epnet.com>.

- وذات المعنى يقرره (John Carver) بقوله: "إن المساملة هي مسئولية متراكمة من أسفل السلم الوظيفي إلى أعلاه". راجع:

- John Carver. Boards that Make a Difference. San Francisco: Jassey-Bass, 1990, p.114.

والقوانين الصادرة بموجبه تحقيقاً للمصلحة العامة المناطة بتلك الوظيفة. وبتبعاً لذلك تعبر المسؤولية - وهي الوجه الآخر للسلطة - عن تحمل نتائج الأعمال واقتصرافات المتحققة^(٣).

والسلطة والمسؤولية يجب أولاً - كأحد مبادئ التنظيم الإداري - أن يتكاثرا فالوظيفة يجب أن تكون له سلطة حتى يكون مسؤولاً فالسلطة هي التي تمكن المسؤول من القيام بواجباته والتزاماته. ويكون من غير المنطقي أن يُحمل للموظف بالتزامات ومسؤوليات دون أن يمنح للسلطة التي تمكنه من ممارسة أعباءه، كما أنه من غير المنطقي كذلك أن تكون للموظف سلطة دون أن يترتب عليها التزامات وواجبات.

وكل من يحتل درجة من درجات السلم الإداري في الدولة الإسلامية يكون مسؤولاً عن الأفعال التي يكلف بها، ذلك أن الولاية في نظر الفقه الإسلامي أمانة، وكل مؤتمن مسؤول عما أئتمن عليه. وهناك ضرورة -ثالثية- أن يحدث التوازن بين السلطة والمسؤولية، بمعنى أن يكون مدى المسؤولية متناسباً لما زود به الموظف من سلطات، فلا يجوز تحميله بمسؤوليات تفوق أو تقل عما خول من سلطات فيقدر السلطة تكون المسؤولية^(٤).

(3) لمزيد من التفصيل حول معنى المسؤولية يمكن الرجوع إلى:

Abbas AL-Jirari. Responsibility in Islam. www.islamist.org. pp 1-14.

وكذلك: أحمد عبد العظيم محمد، أصول الفكر الإداري في الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٩٤، ص ١٥٢-١٥٣.

(4) في شرح تفصيلي لهذا المبدأ يمكن الرجوع إلى:
- حسن إبراهيم عابدين، الإدارة في الإسلام: النظرية والتطبيق -دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية التجارة، ١٩٨٣، ص ٢٣٦-٢٤٣.

- صالح عبد الرحمن أحمد، تحليل التنظيم الإداري للدولة

فالاتزام هو جوهر المسؤولية التي بمقتضاها يسأل الشخص عن نهوضه بالأعباء والاختصاصات المكلف بها^(١).

وهكذا تعبر السلطة^(٢) عن الإطار الشرعي الذي يتيح للموظف مزاولته مهامه الوظيفية في المجالات التي تمتد إليها الوظيفة، وتحددها الأنظمة

(1) في تفصيل ذلك يرجع: عبد الرحمن محمد الحسن عثمان، "المسؤولية الإدارية في إطار قيم ولغات الموظف العام"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٤٢، نوفمبر ١٩٨٤، ص ٣٤-٣٦. وكذلك: د. طلال عامر الشهتر، مسؤولية الموظفين ومسؤولية الدولة في القانون المقارن، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢، ص ١٢-١١.

(2) ليس في القرآن الكريم إشارة لكلمة سلطة بهذا المعنى - صيغة الاسم من الفعل سلط - ولكنها جاءت في صيغة الفعل مرتين (النساء - ٩٠، الحشر - ٦)، كما جاءت في صيغة المصدر "سلطان" مبغاً وثلاثين مرة، وذلك بمعنى: أولهما القوة والقدرة والغلبة، والثاني لجهة والبرهان.

راجع: محمد فؤاد عبد الباقي، مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٥٥. وفي تعريف السلطة في الفكر الإسلامي راجع مثلاً:

- إبراهيم محمد زين، السلطة في فكر المسلمين، الخرطوم: دار السودان للكتاب، ١٩٨٣، ص ٩-١٨.

- د. منصور محمد منصور، سلطة الدولة في المنظور الشرعي، د.ن.، ١٩٨٩، ص ٢٨٩-٢٩٩.

وفي توضيح للسلطة السياسية والإدارية كما سنراها الرسول يمكن الرجوع إلى:

- د. السيد أحمد فرج، السلطة الإدارية والسياسة الشرعية في الدولة الإسلامية، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٢٢-٢٥.

- محمد محمد جابر، التنظيمات الإدارية في الإسلام، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ٧١-٧٥.

للتخطيط، إذ لا رقابة من غير خطة، باعتبار الخطة هي معيار القياس، وعن طريق الرقابة يتم الكشف عن أوجه القصور في الخطط والسياسات - صنعاً وتنفيذاً- . وبذلك فإن الرقابة مفهوم تقني يجري تطبيقه أثناء سير العمل أو بعد انتهاء العمل بغية الوقوف على نتائج العمل وقياسها بالمعايير الموضوعية^(٣) .

وبصفة عامة فإن محل التفرقة بين المعاملة والرقابة من وجهة نظر هؤلاء الباحثين تتمثل في جانبين أساسيين، أولهما: أن مفهوم للمعاملة يعد مفهوماً أكثر ديناميكية، فهو يشمل المحتوى السابق للرقابة، ولكنه يمتد ذلك لأفاق أكثر رحابة تشمل: التغيير، وتعزيز مشاركة الأفراد، والتمكين، والمحافظة على ديناميكية الجسد السياسي للمجتمع بأسره وليس الجهاز الإداري فحسب، فمفهوم المعاملة -إن- ذو بعد مجتمعي ينطوي على عدة مستويات تشمل التأكيد من مشروعية التصرف والسلوك الإداري، وتشمل كذلك مشاركة المواطن المستفيد في الإدارة وتحمل الإدارة العامة للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وتتجاوز جميع هذه المجالات استاتيكية مفهوم الرقابة^(٤)، وبذلك فإن الرقابة هي أحد أبعاد المعاملة، ولا يصح أن يستغرق الجزء الكل، ويصير مرادفاً له أو بديلاً عنه^(٥) . وثانيهما: أن المعنى الذي تتركه

وتأتي بعد ذلك صلية المعاملة، والتي يجب أن تتم على شخص مسؤول وله سلطات متوازنة ومتوازنة مع مسؤولياته. وعليه فإن تحديد السلطة والمسؤولية للأفراد والإدارات بالتنظيم الإداري مبدأ أساسي للتنظيم؛ لكي يعرف كل عامل واجباته فيؤديها، وسلطاته فيمارسها، وبذلك تسهل معاينته إن أخطأ، وإثباته إن أصاب^(٦) .
ثانياً- المعاملة والرقابة^(٧) :

يفرق بعض الباحثين بين الرقابة والمعاملة على اعتبار أن الرقابة تتضمن التأكيد والتحقق من أن تنفيذ الأهداف المطلوب تحقيقها تسير مسيراً صحيحاً حسب الخطة الموضوعية لها، في حين أن المعاملة تنم عن ذلك. لذلك ترتبط وظيفة الرقابة بوظيفة

الإسلامية في فترة الخلافة الراشدة: دراسة مقارنة في ضوء المفاهيم العلمية المعاصرة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦، ص ١٧٥-١٨٢.

- د. رمضان بطيخ، أصول التنظيم الإداري في النظم الوضعية والإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢١٥.

- د. محمد بن عبد الله البرعي، الإدارة والقيادة في الإسلام - دراسة مقارنة، ط٢، الدمام (السعودية): نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ١٩٩٤، ص ٩٧-٩٩.

- محمد محمد جابري، مرجع سابق، ص ٦٨-٧٠.

- د. داود البز، مبادئ علم وفن الإدارة العلمية في الفكر الوضعي والنظام الإسلامي، القاهرة: دار للدراسة العربية، ١٩٩٦، ص ١٥٦-١٥٩.

(١) المزيد من التفصيل يمكن من مراجعة: Richard Mulgan. op cit, pp.25-37. <http://trial.epnet.com>. pp.1-14.

(٢) الرقابة في اللغة بمعنى الحراسة والحفظ والملاحظة، وقد وردت في القرآن الألفاظ الدالة عليها -يرقب، رقيب، مراقبون... الخ- في خمس عشرة آية. راجع: محمد فؤاد عبد الباقي، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٣) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، القاهرة: دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣، ص ٢٣-٢٤. وكذلك: نبيل غطاس وآخرون، قاموس الإدارة، ط٢، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣، ص ١١٢.

(٤) سامح فوزي، المعاملة والشفافية: إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩٩، ص ٣٢.

(٥) نجوان فلوق شيجة، معاملة المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر: دراسة حالة الجمعية لشرعة لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية،

معنى لفهم ولتعاون البناء^(٣). والرقابة وفقاً لهذا الاتجاه تركز لتوحي الإيجابية في الأداء، وتتمكن الإدارة من إيجاد الوسائل المناسبة لدعمها وتشجيعها^(٤).

وهكذا يظل الفارق الأساسي بين الرقابة والمساءلة في المفهوم المعاصر في اشتغال المسألة على مفردات لا تتضمنها الرقابة. ولعل هذا الفارق هو الذي دفع لبعض اللؤل بضرورة امتلاك الذين يخضعون للمساءلة لمفومات رقابة ما سوف يساعون عنه، وهو ما يني بوضوح أن الرقابة درجة أقل من

الرقابة في الأذهان معنى سليم؛ حيث يتضمن استخدام السلطة والقدرة والنفوذ لإجبار الأفراد على تنفيذ الأوامر ومحاسبتهم، بينما المساءلة لا تقتصر على هذا الجانب السليمي^(١).

وواقع الحال أن وجه الخلاف الثاني مردود عليه؛ ذلك أن اعتبار الرقابة عملية تقشيش وتخفيف بقوة السلطة والجزاءات الرسمية يمثل الاتجاه السليمي، أو الكلاسيكي لرقابة^(٢).

ويقابل هذا الاتجاه اتجاه آخر لا يقتصر الرقابة على اكتشاف الانحرافات أو الاختلالات بين الأداء والمعايير الموضوعية، بل يجعلها رقابة إيجابية تحصل

(3) من التعريفات التي تبنت هذا الاتجاه تعريف د. رمضان بطيح بأن الرقابة: "مجهود إنساني يتم وفق خطوات معينة للوقوف على مدى اتفاق التنفيذ مع ما تم التخطيط له من أهداف، وتصحيح مسار هذا التنفيذ- إن كان هناك لانحراف- بأسلوب يحق من ناحية النتائج والتكيف مع ظروف وعوامل الموقف، ومن ناحية أخرى للتدخل أو للتوازن بين كفاءة وفعالية الأداء، وبين الاعتبارات السلوكية والإنسانية للقائمين على هذا الأداء". راجع:

١- رمضان بطيح، الرقابة على أداء الجهاز الإداري: دراسة علمية وعملية في نظم الوظيفة والإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٢٢.

ولمزيد من التفصيل حول هذا الاتجاه يمكن مراجعة:

د- د. فالح محمد حسن، "الرقابة الإدارية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن، العدد الأول، شتاء ١٩٨٤، ص ٤٢-٤٥.

د- سمير أحمد صكر، "استراتيجيات الرقابة الإدارية: ما لها وما عليها"، المجلة العربية للإدارة، المجلد التاسع، العدد الأول، شتاء ١٩٨٥، ص ٥٨-٥٩.

(4) كمال جعفر المفتي، "الرقابة الإدارية ودور الوحدات الرقابية في الأجهزة، وللصالح بالملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العلمية، السنة الثامنة والعشرون، العدد الحادي والأربعون، أبريل ١٩٨٤، ص ١٥٥-١٥٧.

وجمعية الصعيد للدراسات والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ٣-٤.

(1) صالح فوزي، مرجع سابق، ص ٣٣.

(2) يجد هذا الاتجاه أساسه في النظرية التقليدية لدوجلاس ماكجريجور (D.M.McGregor) والتي تسمى أساساً نظرية (X). حيث كان يرى أن الفرد في المنظمة لا يؤمن على القيام بأمر دون متابعة أو إشراف؛ فهو يتم بالكرهية للعمل، ومن ثم يجب أن يخضع لرقابة صارمة، ويعد العقاب أو التهديد من الوسائل الأساسية لإجباره على القيام بهذا العمل.

في تفصيل هذه النظرية راجع:

- Douglas.M.McGregor. " The Human Side of Enterprise".In: Jay M.Shafritz&Albert C.Hyde. Classics of Public Administration. 4th ed. Toronto: Harcourt Brace College Publishers, 1997, pp 192-197.

ومن التعريفات التي تبنت هذا الاتجاه تعريف ميلز (Mills) الذي يرى أن الرقابة هي: "استخدام السلطة والقدرة، أو القوة والنفوذ لإجبار الأفراد على تنفيذ الأوامر والتعليمات ومحاسبتهم وتوقيع العقاب عليهم حال خذلهم أو إهمالهم". راجع:

A.E.Mile.The Dynamics of Management Control.London:Business Publications Ltd.,1967,p.160.

المساجلة^(١).

ويختلف الأمر بالنسبة للمفهوم الإسلامي، فواقع الحال أن الرقابة والمساجلة - ومفاهيم أخرى مبني عليها - استخدمت في النموذج الإسلامي بذات المعنى^(٢).

فالرقابة لغة تعني متابعة الشيء ورصده بغرض رعايته وحفظه. وكما يشير التعريف اللغوي للرقابة، فإن آيات القرآن الكريم تفيد هذا المعنى. فمن جهة القائم بالفعل تعني الرقابة المتابعة والرصد والتتبع، من مثل قوله ﷺ: "فارتقبهم واصطبر" (النور-٢٧)، و"وارتقبوا إلى معكم رقيب" (هود-٩٣). كما أن "الرقيب" اسم من أسماء الله الحسنى، يدل على أن الله ﷻ حفيظ محصن للأعمال^(٣). ومن جهة محل أو موضع الرقابة، فإن الرقابة في المفهوم الإسلامي تعني تفقد وإحصاء الأعمال والأشياء على الأفراد، ثم تعريفها لهم بغرض الحفظ والرعاية والضمان التزامهم بالقواعد والمعايير المحددة شرعاً.

وتهدف الرقابة في المفهوم الإسلامي إلى حفظ مقاصد الشريعة في الخلق سواء على المستوى المجتمعي أو داخل المنظمة، ومناط تحقيق هذه

Marvin T. Brown. Working Ethics: (1) Strategies for Decision Making and Organizational Responsibility. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1991, pp 66-68.

(2) في تعريف الرقابة في المفهوم الإسلامي يمكن الرجوع إلى العديد من المراجع منها:

د. نادر أحمد أبو شقة، ود. خضير كاظم فريجات، الرقابة في الإدارة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٧٩.

د. عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان، الإدارة والحكم في الإسلام: الفكر والتطبيق، ط٢، د.، ١٩٩٠، ص ١٢٩.

(3) سعيد بن علي وهف القحطاني، شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة، القاهرة: دار الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٢، ص ٩٠-٩١.

المقاصد يتمثل في حفظ الدين، والنفس، والمال، والحل، وقد جاءت الشريعة الإسلامية لتأمين هذه المقاصد جميعها، وكان منهج التشريع الإسلامي لرعاية هذه المصالح بتابعين طريقين رئيسين: أولهما حفظها من جانب الوجود، وذلك بتشريع الأحكام التي تؤمن هذه المقاصد وتوفر وجودها، وثانيهما حفظها من جانب عدم، وذلك بتشريع الأحكام التي تمنع الاعتداء عليها أو الإخلال بها، وتؤمن لضمان والتعويض عنها عند إلزائها أو إفسادها أو تعطيلها^(٤).

(4) راجع في ذلك: أبو إسحاق الشافعي، المواقف، المجلد الثاني، تحقيق عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، د.ت.، ص ٢١-٢٢.

وفي تفصيل لموقع المساجلة بصد هذه المقاصد بحلقاتها المختلفة راجع:

د. عبد السلام الترنجي، مرجع سابق، ص ٦٢-٧٠. وفي تفصيل لنظرية المقاصد بصفة عامة يمكن الرجوع إلى العديد من المراجع منها:

د. يوسف حامد المال، المقاصد العلمية للشريعة الإسلامية، ط٢، هيرلن (إرجانيا): المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤، ص ٢٠٣-٥٦٨.

د. أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشافعي، المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٢٢-١٤٩.

د. بن زغبة عز الدين، المقاصد العلمية للشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الصفا للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٦١ - ٢٢٥.

د. محمد الزحلي، "مقاصد الشريعة.. أساس حقوق الإنسان"، في: د. أحمد الريسوني وآخرون، حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، كتاب الأمة، الدوحة: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، السنة ٢٢، العدد ٨٧، محرم ١٤٢٣، ص ٧٩-١٢٦.

د. جمال الدين عطية، "نحو تفكير مقاصد للشريعة: مدخل تنظيري"، مجلة المعلم المعاصر، السنة السادسة والخمسين، العدد ١٠٣، يناير-مارس ٢٠٠٢، ص ١٠٣-١٥٢.

والحسبة هي الشكل النظامي للتطبيقي الذي انبثق عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتعتبر الحسبة بذلك عن الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله.

والمعروف كل تصرف حسنه الشارع وأمر به، والمنكر كل تصرف قبحه الشارع ونهى عنه. وبالتالي فإن دائرة الحسبة أو الضبط تتسع لتشمل الاعتقادات والمعاملات وبقية مجالات الحياة المختلفة، فكل شيء يصلح للتردد والأمر والمجتمع ويأمر الإسلام به وجب الأمر به، وكل ما يكون عائقاً في الإصلاح وجب النهي عنه، ولذلك لا يتأتى حصر مسائل المعروف والمنكر.

فالحفاظ على الدين، والنفس، والمال، والعقل، والعرض، كل هذا يدخل ضمن دائرة المعروف الذي يجب الحفاظ عليه، كما أن الاعتداء على هذه المقاصد يدخل ضمن دائرة المنكر الممنهى عنه، فالمعكرات التي توجد في الأسواق أو الشوارع أو المؤسسات على اختلاف أنواعها داخلية في دائرة الأمور التي يطلب النهي عنها عن طريق وظيفة الضبط.

ولا يتم الضبط اصطلاحاً، وبالتالي لا تظهر مهمة الحسبة، إلا إذا ظهر ترك المعروف، أو فعل المنكر. وبالتالي فوظيفة الضبط ومهمة الحسبة تعتبر ابتداءً عن حالة علاجية لمعروف تم تركه، أو منكر تم إتيانه^(١). ويكون الحسبة بعد ذلك وظيفة وقائية تتمثل

ولعل فكرة المقاصد هذه - ورسومها كمفردة في مفهوم المسامحة والرقابة على السواء - هي التي تنفي الفارق السابق بين الرقابة والمسامحة في المفهوم الغربي، وتجعل بين المفهومين تراكباً وامتزاجاً في النظام الإسلامي.

وعادة ما تستخدم أدبيات الإدارة الإسلامية لفظة "الرقابة" وليس المسامحة عند الحديث عن الوظائف الإدارية، شأنها في ذلك شأن الأدبيات المعاصرة - الغربية خصوصاً - مع فرق أساسي يتمثل في أن الأدبيات المعاصرة بدلت في استخدام المسامحة حتى تحل محل الرقابة بالمعنى السلبى السابق بياحه، في حين أن الرقابة في المفهوم الإسلامي تحمل - ابتداءً - للمضامين الإيجابية للمسامحة، ثم إن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة استخدمتا كلا اللفظين - بمشتقتهما المختلفة - في مواضع متعددة كما سبق بياحه.

وختاماً، فإنه يمكن القول إنه ربما لا نجد تفرقة بين المسامحة والرقابة في المفهوم الإسلامي إلا كما يظهره المعنى اللغوي، وذلك من زاويتين: أولاً أن الرقابة قد تمارس على الفرد أو الجهة المسؤولة وتنتهي بالمرحمة والمسامحة، أو تمارس على موضع أو محل الرقابة وتكون بمعنى الحفظ والحراسة. أما المسامحة فإنها لا تمارس إلا على الفرد أو الجهة المسؤولة وإن هدفت إلى الحفظ والحماية لموضع المسامحة.

وثانياً فإن للرقابة قد تستخدم من قبل جهة الرقابة تجاه من يقع عليهم المراقبة، كأن يقال الله رقيب على عباده، أو تستخدم من قبل هؤلاء الآخرين - المراقبين - تجاه القائم بالمراقبة كأن يقال للجدد رقيبون الله في أعمالهم. أما بالمسامحة فإنها لا تستخدم إلا من قبل القائم بالمسامحة تجاه المسامحين.

ثالثاً - المسامحة والضبط الإداري:

عرف الفقهاء المسلمون الضبط الإداري بمعنى الحسبة وهي الوسيلة الرئيسة لمراقبة المجتمع بالتصدي للمنحرفين وزجر المعتدين في الحال.

(١) في تفصيل وظيفة الضبط الإداري يمكن الرجوع إلى:

- د. عبد الرؤوف هاشم بسويدي، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، القاهرة: دار للنهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٢٢-٢٤، ٣٥-٣٧، ١٢٠-١٣١.

- د. عصي دويش عبد الصمد، "ضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية"، مجلة المحقق، لسنة الخامسة والسون، العددان السابع والثامن، سبتمبر وكثير ١٩٨٥، ص ١٤٥-١٥٠.

رابعاً- المساءلة والتفقد:

أصل لفظة التفقد هو طلب الشيء عند غيبته، وقد وردت اللفظة في القرآن مرة واحدة في قصة نبي الله سليمان عليه السلام في قوله تعالى: "وتفقد الطير فقال مالي لا أرى لهدده لم كان من الغافلين. لأعذبه عذاباً شديداً، أو لأنبهه أو لأيتيني بسلطان مبین" (النمل ٢٠-٢١).

والتفقد كما يظهر من الآية^(١) يعني بعد القيام بتحديد القواعد والمعايير التي تكون بمثابة الخليل المرشد للأفراد عند التنفيذ، وهو ما يظهر من تحديد الأماكن والأدوار لكل الأفراد من قبل الراعي سليمان عليه السلام، بذليل اكتشفه غياب الهدد. فالتفقد إذن يرادف مرحلة الفحص والمراجعة التي تتم للتأكد من أن الأمور تسير على النحو المرغوب، واكتشاف ما إذا كانت هناك نواحي خلل وقصور تحول دون تحقيق الفعالية المطلوبة، أي أن هذه المرحلة تتضمن نوعاً من قياس الأداء كما تتضمن مقارنته بالمعايير الموضوعه. وفي هذه المرحلة يظهر مدى اهتمام سليمان بجوده وتدريبه بنفسه لمختلف الأمور، كما يظهر يقظته للامانة، فحال الهدد على صفره لم يخف عليه على الرغم من اشتغال إدارته على عدد هائل ومتنوع من المروضين فقد "حضر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون" (النمل-١٧). وبعد مرحلة الفحص والمراجعة هذه -أو للقياس والمقارنة- تأتي مرحلة الإجراءات التصحيحية حال وجود أي خلل أو قصور "لأعذبه عذاباً شديداً أو لأنبهه أو لأيتيني بسلطان

أولاً في العظة والحبرة التي يأخذها تارك المعروف أو أتى المنكر؛ ومن ثم لا يعود إلى ذلك ثانية. وهناك - من ناحية ثانية- الحبرة والعظة التي يأخذها الآخرون بما يتوهم من الوقوع في نفس الخطأ.

ويمكننا أن نرصد لوجه الاختلاف بين المساءلة من ناحية والضبط الإداري أو الحسبة من ناحية أخرى فيما يلي:

١- لا يتصور أن يتم "الضبط" إلا من خلال أداة خارجية- أي أنه يمارس من خلال الغير- ولذلك كانت "الحسبة" هي الشكل النظامي التطبيقي المرتبط بهذه الوظيفة. و"المحتسب" هو للشخص المنوط به ذلك، وله شروط محددة فقهاً.

أما المساءلة فتتمثل - بالإضافة إلى ذلك- دائرة لا تتصور فيها الأداة الخارجية، وهي المساءلة الذاتية، فالقرد يسأل نفسه لكونه مسؤولاً أمام ربه.

٢- لا يتحقق الضبط الإداري إلا من خلال اقتراب علاجي حال ترك معروف أو إتيان منكر. ولذلك فإنه في حالة المنكر مثلاً فإن أحد شروط الفعل الذي يستدعي الحسبة أن يكون موجوداً في الحال، فشرط الضبط هو الاشتغال بالمنكر، أي أن يراه المحتسب ويكون العاصي مقيماً عليه، فإن كان غير موجود في الحال فلا حسبة في هذه الحالة. وإذا كان المنكر متوقفاً مشكوكاً فيه، فلا يتقرر الضبط كذلك، وكل ما هنالك هو للتوجه بالوعظ والنصح.

وعلى العكس من ذلك فإن المساءلة تقع حال الفعل أو بعد وقوعه، وهي بذلك تشمل من مجرد الضبط والذي يعد أحد مفردات المساءلة كما سيلي بيانه.

(١) في تفسير هذه الآية يمكن الرجوع إلى:

- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تفسير الكريم الرحمن - في تفسير كلام المنان، ط ٥، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧، ص ٥٥٢-٥٥٣.

- إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٣، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٨٠، ص ٣٥٩.

- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣، القاهرة: دار الشعب، دت، ص ١٧٨-١٧٩.

- السيد عبد الطيب أبو زيد، الضبط الإداري في النظام القانونية المعاصرة وفي الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر: كلية الشريعة والقانون، ١٩٧٦، ص ٢-٨.

مبين" (للـ ٢١-٢١).

والنقد المحمود هذا يختلف عن التجسس المنهي عنه في قوله ﷺ: "يأبى الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا..." (الحجرات- من الآية ١٢). والظن عن التجسس يعني عدم تتبع عورات المسلمين، والأخذ بالظاهر، أي لا يبحث أحكم عن عيب أخيه حتى يطلع عليه بعد أن ستره الله. ومن ذلك قوله ﷺ: "إني أتبع عورات الناس أستدبرهم أو كنت تصدبهم" (١). وقوله ﷺ: "...لا تغابوا المسلمين ولا تتبعوا عورتهم، فإنه من تتبع عورتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته" (٢). وهذا للمعنى هو ما عر عنه ابن مسعود تماماً في قوله: "...إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شيء نأخذ به" (٣).

وقد جاء التجسس في الآية مقترناً بظن السوء، وهو ظن الشر بأهل الخير، وجاء للنهي عن التجسس بعد النهي عن سوء الظن؛ لأن سوء الظن يدعو إلى التهمة التي تدعو إلى التجسس (٤). وبذلك لاحتج أحد أفراد الرعية في مواجهة عمر ﷺ برغم اعتزله بالمعصية حيث قال: "... إن أكون عصيت الله واحدة، فقد عصيت الله في ثلاث؛ قال الله: (ولا تجسسوا) وقد تجسست، وقال (واتوا البيوت من

(١) في شرح وفاء لهذه القصة من منظور لتقادة الناحية يمكن الرجوع إلى: د. محمد المحمدي الماضي، استراتيجية التغيير التنظيمي - مدخل إسلامي مقارن، القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٠، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) صحيح (ص.د. برقم ٤٠٨٨).

(٣) صحيح (ص.د. برقم ٤٠٨٣).

(٤) صحيح (ص.د. برقم ٤٠٩٠).

(٥) وقد اقترن التجسس كذلك بسوء الظن في حديث الرسول ﷺ الذي يقول فيه: "يأثم والظن، فإن الظن ككذب الحديث، ولا تجسسوا..." (صحيح - ق، ص.د، صحت، غلبة المراد، الجامع).

أولياها) وقد سمورت عليّ ودخلت عليّ بغير إذن، وقال الله (لا تتخافوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتعلموا على أهلها) وأنت لم تفعل! (١). لذلك عفا عنه عمر ﷺ وخرج وتركه.

والتجسس بهذا المعنى يختلف عن النقد؛ فتحررك الرئيس أو من يتوب عنه للمراجعة والفحص لا يعد تجسساً لانقضاء سوء الظن. والنقد ليس موجهاً إلى أشخاص بذواتهم وإنما وجهته الأساسية للثغرات التي يعاني منها النظام (٢). فسلیمان بن عوف في نقده لمملكته لم يكن سيئ الظن بالهدهد بل كان يسعى للتأكد من أن كل شيء يسير كما سبق أن حدد له، وأن كل فرد يعمل ما طلب منه ويؤدي الدور الذي كلف به. وحيلما رأي خطأ - غياب أحد عصاله - لم يتركه يمر دون عقاب، ولكنه لم يكن سيئ الظن بل وضع الاحتمالات المختلفة لهذا الغياب.

وهكذا يتضح أن النقد يختلف عن التجسس، وأن التجسس يختلف عن التجسس.

والتقيد فوائد عديدة منها: أنه يعد مدخلاً أساسياً من مدخل قمع الفساد في المجتمع، ومحدداً رئيساً لمدى الحاجة إلى تغيير بعض القرارات أو للدول عنها، كما أنه يساعد في معرفة حوائج الرعية والإطلاع على ما قد تعجز عن توصيله إلى الحاكم.

(٦) جلال الدين السيوطي، لدر المنثور في التفسير بالمأثور، المجلد السابع، www.Muhadith.com.، تفصيل الواقعة أن عمر بن الخطاب ﷺ كان يس بالمدنية من الليل، فسمع صوت رجل في بيت يتغنى، فاستور عليه، فوجد عنده امرأة وعنده خمر، فقال: يا عمر الله أظننت أن الله يسرك وأنت على مصيئته، فقال: وأنت يا أمير المؤمنين لا تعمل عليّ... واستشهد بالآيات المنكورة فقال عمر ﷺ: فهل عندك من خير إن عرفت ذلك؟ قال: نعم، فلما عنه وخرج وتركه.

(٧) في التمييز بين النقد والتجسس يمكن الرجوع إلى: هشام بن محمد عبد الهادي القزويني، مرجع سابق، ص ٢١٩.

المحاسبين، فيدونها لا يمكن معرفة نتيجة النشاط من مكسب أو خسارة، وبدونها كذلك يفقد النظام المناسب للمعاملات أو لإظهار الحقوق أو لمنع الظلم⁽⁴⁾.

وتتأثر بصند المحاسبة بهذا المعنى قضيتان رئيسيتان هما: مشروعية الإيرادات والتكاليف، وعدالة الإنفاق. فغنياً يتعلق بمشروعية الإيرادات والتكاليف فإنه يقصد بهذه للمشروعية - بخصوص الإيرادات - أن يكون مصدر الإيرادات مباحاً شرعاً، وألا يكون مصدرها ضاراً بالبيئة والمجتمع، وألا تكون وسيلة للحصول على الإيرادات محرمة أو مكروهة شرعاً. لمّا عن مشروعية للتكاليف فإنه يقصد بها أن تكون طريقة الإنفاق مباحة شرعاً ومن ناحية ثانية، وغنياً يتعلق بعدالة الإنفاق، فإنه يقصد بها تجنب الإسراف والتقتير⁽⁵⁾.

فكلّ المعنى الأول للمحاسبة هو معنى في تخصصي يعبر عن وظيفة أو مهنة المحاسبة، وبالتالي

(4) في ذلك يقول الحريري "إن صناعة الحساب موضوعة على التحقيق، وإن قام المحاسب ضابطاً وإن الحصة هم حفظة الأموال، ولولا قام الحساب لاتصل للتأمين إلى يوم القيامة، ولكن من نظم للمعاملات مطولاً، وجرح الظلمات مطولاً، وجيد للتصنيف مطولاً، وسيف للتظام مطولاً". راجع: د. محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص ١٢٥٦-١٢٥٧.

(5) المزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

د. أحمد تمام سالم، "التكليف الشرعي والمحاسبى للربح في المشروعات الإسلامية"، في: د. محمد عبد الله البرعي ود. محمود عبد الحميد مرسي (محرران)، د. محمد عبد الله البرعي ود. محمود عبد الحميد مرسي (محرران)، الإثارة في الإسلام، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للرابطة الإسلامية للتممية، ١٩٩٥، ص ٣٦٩-٣٧٨.

وكذلك: د. حسين حسين شقعة، حرمة المال العام في ضوء الفريعة الإسلامية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٩، ص ٦٧-٩٦.

وهكذا فالتقيد يعود بالفائدة على الحكم والمحكوم^(١).

وانطلاقاً مما سبق، فإن الفارق الأساسي بين التقيد والمساءلة يتمثل في أن التقيد يعد مرحلة من مراحل المساءلة كما سيأتي تفصيلها؛ فهو يتعلق بالمرحلة الثانية المتمثلة في عمليات قسّ الأداة، ومقارنته بالتقاع المقررة، في حين أن المساءلة تشمل بجانب ذلك مرحلة سابقة تتمثل في وضع التقاع والمعايير، ومرحلة لاحقة تتمثل في الإجراءات التصحيحية، أو بشكل أكثر صومية اتخذية العكسية إيجابية كانت أو سلبية وعلى ذلك فالعلاقة بينهما هي بمثابة العلاقة بين الجزء والكل.

خامساً- المساءلة والمحاسبة:

المحاسبة لغة تعني العد والتقدير وحسن التدبير، ويعرف من يقوم بهذه الأعمال بالصيب أو المحاسب، واصطلاحاً يصرف مفهوم المحاسبة في الفكر الإسلامي إلى معنيين: يشير أولهما إلى المحاسبة المادية وتعني للمحاسبة على العمليات ذات الصلة العينية والمالية، وهي وظيفة ومهنة تخصص بكتابة وتيسر الأثبات بغرض الاستفادة منها في مجالات مختلفة كحساب زكاة المال مثلاً^(٢). وقد كان للدولة الإسلامية نظم محاسبية تمكن المسؤولين من إدارة حركة أموال الدولة النقدية والعينية^(٣).

وللمحاسبة أهمية كبيرة فيما يخص حركة الأموال الواردة والمصرفية وتسجيلها بواسطة

(١) د. مصطفى محمود منجد، مرجع سابق، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) د. سامي نجدي رفاعي، "المحاسبة عن المسؤولية بين الفكر المحاسبى والتشريع الإسلامي الحنيف"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية التجارة بجامعة المنصورة حول "المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق" لقاهرة ٩-١٢ أبريل ١٩٨٣، المجلد الثاني، ص ١٥٠-١٥١.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٥١.

فإنه هو ليس مناط اهتمامنا هنا.

أما المعنى الثاني للمحاسبة فيظهر في العديد من الآيات، من مثل قوله ﷺ: "وكأين من قرية عنت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حساباً شديداً وعذبناها عذاباً نكراً" (الطلاق-أ).

كما جاءت في السنة النبوية من مثل قوله ﷺ: "حوسب رجل ممن كان قبلكم، فلم يوجد له من الخير إلا أنه كان رجلاً موسراً وكان يخالط الناس...."^(١). وعبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عـ عن المحاسبة بهذا المعنى في قوله: "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا فإنه أهون لحسابكم، وزوجها قبل أن توزنوا"^(٢). والحسب اسم من أسماء الله الصلى، ويعني - في أحد جوانبه- أن الله ﷻ هو الذي يحفظ أعمال عباده من خير وشر ويحاسبهم عليها^(٣).

وواضح أن هذا المعنى هو مناط اهتمامنا، فالمحاسبة من هذه الزاوية تعني الرقابة وتقييم الأداء، وهي كما يظهر إما ذاتية أو خارجية؛ وبذلك فهي تلقي مع المسألة والرقابة على نحو ما سبق بيانه.

وهكذا تتراكب المسألة في المفهوم الإسلامي مع بعض المفاهيم كالرقابية، والمحاسبة - في أحد معانيها-، وتختلف مع ثانية كالمسؤولية، وتشمل ثلاثة كالضبط، والتتقّد.

وبعد عرضنا لمفهوم المسألة والمفاهيم التي

قد تختلط به^(٤) تجدر الإشارة إلى أن مفاهيم الرقابة، والمحاسبة، والمساءلة كما وضع تستخدم للتعبير عن عدة مستويات: المستوى الإلهي، والمستوى الذاتي، ومستوى الغير.

وختاماً، إذا ما أردنا تقديم تعريف للمسألة الإدارية، فإنه يمكن القول إن المسألة الإدارية هي: مختلف الأنشطة التي يتم بها التأكد من متابعة أعمال المنظمة لأهداف المحددة لها وفقاً لسلطاتها ومسؤولياتها وفي إطار من المشروعية الملزمة، مع تقرير الإثبات المناسبة حال الإجابة وحسن الأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حال وقوع أي خلل.

وبتحليل هذا التعريف يمكن رصد الملاحظات

التالية:

١- يعد هذا التعريف تعريفاً ذاتياً وظرفياً؛ فهو يعرف مفهوم المسألة الإدارية برصد مكوناته وتحديد

(4) يشير البعض كذلك إلى أن أحد المفاهيم التي تختلط بمفهوم المسألة هو مفهوم الاستجابة لمطالب المستفيد، وهو ما تعبر عنه الأدبيات بـ "بيدة المستفيد" للتعبير عن قدرة المواطن المستفيد على طلب استجابة من مقدم الخدمة إزاء ما يبدعه من انتقادات، ويحق له أن يختار مقدم خدمة جديد بدلاً من المقدم الحالي إذا لم تلبّ الاستجابة على النحو المطلوب.

ولكن وكما هو واضح فإن هذه "الاستجابة" ما هي إلا نوع من المسألة التي يخضع لها الشخص المسؤول وهي المسألة الشعبية من خلال المواطنين. في ذلك راجع: سامح فوزي، مرجع سابق، ص ٣٤؛ وكذلك:

-John Uhr. "Three Accountability Anxieties: A Conclusion to the Symposium". *Australian Journal of Public Administration*, Vol.58, Issue 1, March 99, pp.98-102. <http://trial.epnet.com>, pp. 1-3.

-Richard Mulgan. "Contracting out & Accountability". *Australian Journal of Public Administration*, Vol.56, Issue 4, Dec. 97, pp.106-111. <http://trial.epnet.com>, pp.10-11

(1) صحيح (ص) بتاريخ ١٣٠٧، والجامع برقم (٣١٥٩) وبقية الحديث: "...وكان يأمر غلمه أن يتجاوزوا عن المسعر فقال الله عز وجل لملككته: نحن ألقى بذلك منه، تجاوزوا عنه".

(2) صحيح. أخرجه الحاكم، وابن عساکر. وذكره الشيخ طه الطهني في كتابه: من خطب الخلفاء الراشدين.

راجع: طه الطهني، من خطب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، القاهرة: دار الراشد، ٢٠٠٢، ص ٧٠-٧١.

(3) سعيد بن علي وهف القحطاني، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

للعلاقة، فإن للشرعية الإسلامية هي مرد كل العلاقات. وبعيداً عن مناطق الاختلاف المسابقة بين المفهومين الإسلامي والوطني للمسألة، فإنه في حالة وجود بعض مفردات متشابهة، فهو تشابه عرضي وليس أصلياً، لأن كليهما يختلف في الأساس الفكري الذي يقوم عليه، والمقاصد التي ينتشدها، بل وأساليب العمل الموصلة لهذه المقاصد.

وسوف يتم تفصيل الخصائص الأساسية للمسألة الإدارية في الإسلام في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

خصائص المسألة الإدارية في الإسلام

في إطار الحديث عن خصائص المسألة الإدارية فإنه يمكن رصد الخصائص التالية:

أولاً- للمفهوم:

تتميز المسألة في الإسلام بالمفهوم سواء في جهة المسألة، أو في المقاصد، أو في المراحل، أو في الأساليب. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١- ثنوية جهات المسألة:

ونظري بها الجهة التي تكون الإدارة العامة مسألةً أمامها، ويمكن التعبير عنها كذلك بأشكال للمسألة. فإذا ما نظرنا إلى المسألة في الإسلام، فإنه يمكن الحديث إجمالاً عن ثلاثة أشكال للمسألة وهي: المسألة الإلهية، والمسألة الذاتية، ومسألة الغير.

وليس في تعدد هذه الجهات أي نوع من التضارب أو الازدواجية، ذلك أنها مكملة لبعضها في إطار الشمولية العامة للفكر الإسلامي المتصفاة من وحدة مصدر للتقرير.

ففيما يتعلق بالمسألة الإلهية فإنها تتعلق بمسألة المولى ﷺ مخلوقاته، وهي أشدها تأثيراً في سلوك المؤمن أولاً، وفعلاً، ومن ثم فإن هذه المسألة الطولية تدفع الإنسان المسلم إلى الإجابة، وإلى تقديم

وظيفته. فالمسألة تتكون من مجموعة من الأنشطة المختلفة من قبيل تحديد القواعد والمعايير، والقياس والمقارنة، والإجراءات التصحيحية، كما أنها تهدف إلى ضمان تحقيق المنظمة لأهدافها المختلفة مادية كانت أو معنوية.

٢- يحقق هذا التعريف -أو يكاد- صفة تعاضل للتعريف مع المفهوم، بمعنى أنه يوفر صفتي للشمول (الجامعية)، والمادية؛ فهو من ناحية أولى يشمل الأساس البدائي والوظيفي للمسألة، كما يشمل مختلف الأساليب المستخدمة فردية أو جماعية، رسمية أو غير رسمية...إلخ، ومختلف الأهداف المادية أو المعنوية، ومختلف حالات النتائج المتوقعة -إيجابية أو سلبية- فهو يتضمن تقرير الإثبات المناسبة حلال الإجابة وحسن الأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حال وقوع أي خلل. ومن ناحية أخرى فهو يمنع أية مفاهيم أخرى من أن تختلط به، فـ "الضبط" مثلاً لا يتضمن سوى الجانب العلاجي "معالجة الخطأ"، و "التفتد" يتعلق بمرحلة القياس والمقارنة فقط...وهكذا.

٣- للتعريف المتقدم هو تعريف "محاذ" ينصرف إلى المفهوم الإسلامي، كما أنه يصلح للتعبير عن غيره من النظم، ولكن مع ذلك تظل هناك مناطق أساسية للتمييز بين المفهوم الإسلامي وغيره: تتمثل أولاً في جهة للمسألة، وذلك بإدخال المسألة الإلهية كأهم دائرة من دوائر المسألة، بل إنها الحاكمة لكل الأطراف للمسألة والمسألة على السواء، كما تنتمي المسألة الذاتية كنتيجة لهذه المسألة الإلهية كدائرة تميز أخرى. وثانياً فإنه فيما يتعلق بمضمون العلاقة بين أطراف المسألة، فإن استجابة المسائل لجهة للمسألة بعد حلقة من حلقات الالتزام الديني، كما أن ممارسة المسائل لوظيفة للمسألة هو الآخر حلقة من حلقات الالتزام الديني. وثالثاً فإنه فيما يتعلق بمحل للمسألة فإن المسألة تنصرف إلى المعتقدات والعبادات كما تنصرف إلى المعاملات. وأخيراً فإنه فيما يتعلق بالإطار الحاكم

كما قد يكون للمساءلة الإلهية آثار معلومة إيجابية كما في قول المولى ﷺ: "من عمل صالحاً من نكر أو أتى وهو مؤمن فلحبيته حياة طيبة.." (النحل- من الآية ٩٧) والحياة الطيبة هذه تكون بطمأنينة القلب، وسكون النفس، ولما الآثار المعنوية السلبية فتظهر من مثل قوله ﷺ: "ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً.." (طه- من الآية ١٧٤) وتشمل شواهد المعيشة الضنك في الدنيا -كما يرى بعض المفسرين- في الهموم والآلام التي تصيب العصاة حتى مع مظاهر الحياة المادية الرعدة.^(١) ويؤمن المؤمن بذلك هو دفعه للمساءلة الذاتية.

وفيما يتعلق بالمساءلة الذاتية، والمساءلة من الغير نلاحظ أن لكل منهما جانباً وقائياً وآخر علاجياً على النحو التالي:

فبالنسبة للمساءلة الذاتية التي تحمي مساءلة الفرد لذاته انطلاقاً من عبوديته لله، وبقية بالمساءلة الإلهية بالمعنى السابق، فإن لها جانباً وقائياً يمنع ترك المعروف وإتيان المنكر. ويتصل هذا الجانب في الإحسان وهو يطبي أن يبعد المرء الله كأنه يراه.^(٢)

وهذه العبادة -أي عبادة الإنسان ربه كأنه يراه- هي عبادة قصد وطلب، وعبادة القصد والطلب يجد الإنسان من نفسه حاجاً عليها؛ لأنه يطلب هذا الذي يحبه، فهو يعبده كأنه يراه فيقصد ويطلب إليه وهذه

أفضل ما لديه لإرضاء الله ﷻ الذي يراقب جميع أفعاله وأقواله، وليقينه أن تصرفاته وإن خفيت على الأجهزة الرسمية لا تخفى على المولى ﷻ.^(٣) وفي ذلك يقول ﷻ: "لا تزول قدما عبد حتى يُسأل عن أربع: عن صره فيم ألقاه، وعن علمه ما فعل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفق، وعن جسمه فيم ابتلاه".^(٤)

وكون هذه للمساءلة إلهية لا يعني أنها موجلة في الآخرة فقط، أو أنها ليس لها شواهد دنوية، فقد يكون للمساءلة الإلهية شواهد دنوية مادية إيجابية أو عقاباً، وقصص الأنبياء في القرآن الكريم نموذج لذلك.^(٥)

(١) د. محسن الخضير، "الفكر الإداري في الإسلام"، في: د. محمد البرعي ود. محمود عبد الصمد مرسى (محرران)، مرجع سابق، ص ١٩١-١٩٤.

(٢) مسجود - (ص ٢٠)، والجامع برقم ٧٣٠٠، والصحيحة برقم ١٩٤٦.

(٣) راجع بعض النماذج لذلك في: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، قصص الأنبياء، تحقيق د. مصطفى عبد الواحد، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٨، صفحات متفرقة. وفي الطوبى خاصة راجع:

- أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، الطوبى: الطوبى الإلهية للأفراد والجماعات والأسم، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٦، صفحات متفرقة.

وقد اشتمل القرآن كذلك على بعض القصص الذي يوضح تلك الآثار المادية للمساءلة الإلهية نذكر منها نموذجين في العقاب وهما: قصة صاحب الجنتين (الكهف/ ٣٢-٤٤)، وقصة أصحاب الجنة (البقرة/ ١٧-٣٣).

راجع:

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٠-١٤٢، و٤، ص ١٩٩-٢٠٠.

- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مرجع سابق، ص ٤٢٦-٤٢٨، وص ٨١٥.

- جلال الدين المحلي وجمال الدين السيوطي، تفسير الجلائين، تحقيق مصطفى الحديدي الطاهر، القاهرة:

مكتبة مصر، ١٩٨١، ص ٢٥٨-٢٥٩، ص ٥٠٠.
(٤) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

(٥) الإحسان جزء من عقيدة المسلم، كما دل عليه حديث جبريل والذي سأل فيه النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، حيث قال ﷺ في نهاية الحديث "هذا جبريل أتاكم ليحكم أمر دينكم" لسمى الثلاثة ديناً.

وفي الإجابة عن الإحسان قال الرسول ﷺ "إن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك" (ق).

نفسه بنفسه في قوله وصله. وهذا النوع من المساواة في الإسلام يتوقف على درجة الإيمان ومقدار الخشية من الله، وأصل تلك المساواة هي المساواة الإلهية التي يستشعرها الفرد مما يجعله في حالة مساواة دائمة فيبتعد عن الانحراف ويكون ملتزماً بأحكام الله في أداء أنشطته المختلفة^(٣). وفي ذلك يقول الرسول ﷺ "تقني الله جيشاً كنت..."^(٤).

ولقد كانت المساواة الذاتية هي الأساس والأصل في الإسلام، وأنشأت نظم المساواة الأخرى عندما اتسعت الدولة الإسلامية، وقطن فيها غير المسلمين، وضعف ارتباط المسلمين بدينهم. وكان أول من طبق هذه المساواة الرسول ﷺ، فقد قال حين أراد أسامة بن زيد أن يشفع لامرأة مخزومية سرفت بعض الأموال لإعطائها من حد السرقة، "إما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم للشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف لكانوا عليه الحد، وإني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"^(٥). فهكذا يقدم الرسول ﷺ القدوة ويطبق شرائع الإسلام حتى على أقرب الأقربين انطلاقاً من المساواة الذاتية التي تجعل المعامل الحق يؤدي ما عليه من حقوق وواجبات دون توجيه من أحد، فهي مساواة ضمنية نابعة من داخل الإنسان ومنطقته من عقيدته

مرتبة أولى. لما المرتبة الثانية فهي عبادة الهرب والخوف، فالمرء إذا لم يكن يعبد الله عبادة للصدق والطلب (كأنه يرى الله) فإنه يعبد عبادة للخلف منه وللهرب من عذابه وعقابه (لأن الله يراه) وهذه الدرجة أدنى من الدرجة الأولى^(٦).

وكذلك فإن للمساواة الذاتية جانباً علاجياً إذا ما ترك المرء معروفاً أو نقي منكراً، يتمثل هذا الجانب في التذكر الدائم لعبودية المرء لله التي تترك أثرها في نموه على ما ارتكبه أو تركه، وإقلاعه للفوري عن ذلك، وعزمه على عدم العودة مستقبلاً. وإذا ما كان الأمر متعلقاً بالآخرين فإنه يضاف إلى ما سبق أن يبرأ المرء من حقوقهم^(٧).

وهذه التوبة هي نتيجة لتلك المساواة الذاتية والتذكر الدائم لعبودية الله ﷻ... "والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون" (آل عمران-١٣٥).

فالمساواة الذاتية إن هي لئن يسائل الإنسان

(١) في هذا المعنى يمكن مراجعة شرح معنى الإحسان في شرح حديث جبريل في: ابن رجب الحنبلي البغدادي، جامع الطووم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، القاهرة: مكتبة الدعوة، دت. ص ٣٢-٣٦.

(٢) في تفصيل ذلك يمكن مراجعة:

- أحمد عبد العظيم المنطوطي، مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٤.

- د. حسين حسين شحاتة، المنهج الإسلامي للرقابة على التكليف، مرجع سابق، ص ٤١٢-٤١٣.

- محمد صوفت نور الدين، وثقة حصاب مع الناس: ضوابط ومعامل، تخريج الأحاديث: أبو مالك محمد حمد عبد الوهاب، الإسكندرية: دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٨-١١.

- محمود المصري، مراقبة الله، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٩٩٩، ص ٧-١١، ص ١٨-٢٠.

(٣) د. سيد الحكيم، مرجع سابق، ص ٣١٥.

وكذلك: د. رمضان بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري...، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٤) صحيح. رواه الترمذي وقال حديث حسن. وصححه الألباني في تحقيقه أرياض الصالحين للتوري، وقال في معناه: أي التزام التقوى في أي مكان يكون فيه المسلم حيث يراه الناس وحيث لا يرونه فإن الله تعالى يراه "إن الله كان عليكم رقيباً..." (النساء من الآية ١). راجع:

التوري، رايض الصالحين، تحقيق الألباني، عمان: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٤، ص ٦٤.

(٥) صحيح (م) رقم ١٠٤٦.

الصلابة^(١).

وفي غزوة تبوك، عندما تخلف كعب بن مالك - ولثلاث آخران - عن الرسول ﷺ ولم يكن هناك سبب يدعو إلى التخلف، أو عذر يقعه عن الغزو، قال كعب للرسول ﷺ: "... والله لقد علمت أن حديثك اليوم حديث كذب ترضى به علي لو شكن الله أن يمسكك علي، ولئن حديثك حديث صدق تجد علي فيه إني لأرجو فيه عفو الله. لا والله ما كان لي من عذر والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك"^(٢).

فهذا الاعتراف يعبر عن للمعاملة الذاتية للبيعة أساساً من للمعاملة الإلهية كما سبق بيانه.

أما معاملة الغير، فهي إما أن تكون رسمية، أو غير رسمية (شعبية)، كما أن الرقابة الرسمية ذاتها قد تكون داخلية (تلقائية/إنسية)، أو خارجية (تخصصية). وفيما يلي عرض موجز لهذا النوع من المعاملة:

أ- المعاملة الرسمية، وهي إما داخلية أو خارجية كما يلي:

* المعاملة للدخلية:

ويقصد بها المعاملة التي تقوم بها جهة الإدارة ذاتها، وهي تتضمن بالأساس المعاملة الرئاسية التي يبشرها الرؤساء علي مرسومهم فيما يبشرونه هؤلاء من أعمال وتصرفات وهي بذاتها تتضمن معاملة رئاسية سابقة، ويقصد بها تلك المعاملة التي يمارسها الرؤساء علي مرسومهم قبل مبشرتهم لأعمالهم، وذلك إما عن طريق التفتيش في اختيارهم لتولي الوظائف العامة^(٣)، أو بإبداء النصح والإرشاد

(1) في تفصيل ذلك راجع:

د. حسين شحادة، "المحاسبة الذاتية في الإسلام بين الفكر والتطبيق"، مرجع سابق، ص ١٦-٢٠.

(2) صحيح - (ق) - "ع" رقم ٤٤١٨، و"م" رقم ٧٧٦٩.

(3) ينظر موضوع الاختيار علي أساس الصلاحية للوظيفة

وللتوجيه الكافي إليهم^(٤). كما تتضمن المعاملة الرئاسية معاملة لاقعة وهي التي تتم بعد قيام الموظف بمباشرة أعماله، وذلك للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام وتعاليم الشرع، وهي تأخذ إحدى صورتين رئيسيتين وهما: المعاملة دون نظم، والمعاملة بناء علي نظم^(٥).

* المعاملة للخارجية:

وهي تتم من قبل جهات خارج الإدارة، وقد تكون هذه الجهات تنفيذية، أو شعبية، أو قضائية:

- المعاملة للتفنيضية:

وهي تتم من قبل السلطة التنفيذية الأعلى التي ترأس الإدارة. وفي فترات الحكم الإسلامي الأولى - ونظراً لبطء التنظيم كان الرئيس التنفيذي الأعلى هو ذاته الرئيس الإداري، وكان يقوم بنفسه بالمعاملة الرئاسية السابق بولتها. ومع اتساع للدولة الإسلامية وزيادة عدد سكانها - وما أدى إليه ذلك من تشعب الأجهزة الإدارية وتعدد أنشطتها - لم تعد للمعاملة التنفيذية بشكلها البسيط هذا كلفة لتوجيه الأئمة ووجدها الإدارية؛ لذا ظهر أسلوب الاستعانة بالأجهزة والدوليين المتخصصة كما سيتم تفصيله في الفصل الثالث من هذه الدراسة^(٦).

- المعاملة للشعبية:

العملة في النظام الإداري الإسلامي العديد من القضايا سبلي تفصيلها منها معيار الاختيار علي أساس الصلاحية، طرق الاختيار علي أساس الصلاحية، لشر الاختيار علي أساس الصلاحية.

(4) في ذلك راجع: د. رمضان بطيخ، الرقابة علي أداء الجهاز الإداري: دراسة علمية وعملية في النظام الوضعية والإسلام، مرجع سابق، ص ٣٠٧ - ٣٢٥.

(5) د. سيد الحكيم، الرقابة علي أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٢٢-٣٢٣، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(6) د. سيد الحكيم، مرجع سابق، ص ٣٠٢-٣٠٣.

وأخيراً فإنه يمكن القول بصفة عامة إن مسالة الغير تشمل جانباً وقائياً وآخر علاجياً، حيث يمثل الجانب الوقائي في "الدعوة" - في أحد معانيها - والتي تعد أحد للدعائم الأساسية في الإسلام، كما في قوله ﷺ: "قل هذه سبيلي أدعو إلى الله..." (يوسف- ١٠٨)، وقوله ﷺ: "ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً..." (فصلت- ٢٣).

والدعوة هي برنامج كامل لتبصرة الآخرين حتى يعملوا بمقتضى مبادئ هذا الدين ويسيروا على نهجه في العقيدة والعبادة والسلوك والأخلاق والمعاملات.

والدعوة إلى الأمور الصالحة تعتبر "عملية مشمرة ودائمة ولا تتوقف أبداً، وهي أفضل ضمان لتحقيق عدم ترك المعروف وعدم إثبات المنكر، وذلك بصورة تعاونية تكلفية بين جميع أفراد المجتمع باعتبارهم مسؤولين عن ذلك"^(١)، ولذلك فقد سبقت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله تعالى: "ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" (آل عمران- ١٠٤).

وفيما يتعلق بالجانب العلاجي في مسالة الغير فإننا نكون هنا بصدد حالتين: أولاً ما أن يكون الضرر موجوداً في الحال، أي الحديث هنا في إثبات إثبات المنكر أو ترك المعروف، ومفردة المسالة المعبرة عن هذه الحالة هي "الضبط"، والحسبة تطبق له، كما أشرنا آنفاً.

ومن ناحية ثانية فقد يكون الضرر وقع بالفعل، أي أن الحالة هنا هي بعد إثبات المنكر أو ترك المعروف، ومفردة المسالة المعبرة عن هذه الحالة هي "إزالة الضرر".

ففيما يتعلق بالضبط الإداري فقد سبق بيان التفارق بينه وبين المسالة في عمومها، ومن المهم هنا التأكيد على أن وظيفة الضبط الإداري في الإسلام لا

يقصد بالمسالة الشعبية عموماً تلك المسالة التي يباشرها جمهور المواطنين على أجهزة الإدارة المختلفة، وذلك إما بذاثة مباشرة عن طريق تعامله مع الأجهزة، أو عن طريق مباشرته لحقوقه السياسية في اختيار أعضائها أو في تقييم أعمالها، وإما من خلال وسائل الإعلام المختلفة، أو من خلال أية تنظيمات قد يلتقي إليها^(٢).

وتظهر هذه المسالة - كحال الأشكال الأخرى - في كل مراحل المسالة، كما أنها اتخذت في بعض الأحيان شكل النصيحة، وفي أحيان أخرى شكل المحاسبة، أو المعارضة بل وصلت في بعض الأحيان إلى حد الثورة^(٣).

- المسالة القضائية:

تعني المسالة القضائية أن يباشر الهيئات القضائية سلطات في مسالة الإدارة العامة عن أعمالها وتصرفاتها، وقد عرف الإسلام ذلك القضاء المتخصص في مسالة الجهاز الإداري أي القضاء المتخصص في مسالة الولاة والحكام ورجال الإدارة وهو "قضاء المظالم"^(٤). وهذه المسالة دور أساسي في أداء الجهاز الإداري وكذلك في سدي للترلمه بالتأليم للشرعية.

(١) في تعريف المسالة الشعبية راجع على سبيل المثال:

د. رمضان بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري،... مرجع سابق ص ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٢) أحمد عبد العظيم محمد، منهج الإسلام في الرقابة على المال العام، القاهرة: المركز الأصلي للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٩٧.

(٣) في تعريف قضاء المظالم راجع مثلاً:

د. محمد عبد الحميد أبو زيد، وضع القانون الإداري في الإسلام والولاة الحديثة: دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ص ٢٥ - ٣٠.

د. عبد العزيز محمد عزام، النظام القضائي في الإسلام، ج٢، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ص ٥ - ١٦.

(٤) د. محمد المصدي الماضي، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

ضابط محدد، فهي لا تعمل على إبطالها، بل يجب ألا تؤدي إزالة الضرر إلى إحداث ضرر آخر فـ "الضرر لا يزال بالضرر". ولكن يرد على هذا الضابط - الضرر لا يزال بالضرر - استثناءان: يتمثل أولهما في حالة ما إذا تعارض ضرران أحدهما أخف من الآخر، فإنه يزال أعظم الضررين لتحمل الأخف. وثانيًا: إذا ما تعارض ضرران أحدهما خاص والآخر عام، فإنه يزال الضرر العام بارتكاب الضرر الخاص.

وإزالة الضرر - وهي القاعدة الحاكمة كما سبق البيان - بصفة عامة عدة صور فهي قد تكون من ناحية أولى "عيباً" بمعنى أن يزال عين الضرر - فيما لو أمكن ذلك - ويعاد الحال إلى ما كان عليه قبل الضرر، وهذا ما يعرف بالجزاء العقلي للضرر سواء ما يتعلق منه بالتصرفات الفعلية أو القولية.

ومن ناحية ثانية: قد تكون إزالة الضرر بالضمنان^(٤)، حيث لا يمكن إزالة عين الضرر بأن كان الواقع منه لا يزال، فإنه يتم تارك هذا الضرر عن طريق التعويض المالي للتعادل على أن سببه يقطع منعاً لاستمراره في المستقبل، وأخيراً فإنه قد يتم إيقاع عقوبة جنائية، أو تعزيرية على محدث الضرر، إذا كان هذا الضرر مما يجب في مثله الحد أو التعزير؛ وذلك شفاءً للضرر، وإزالة لآلامه من جراء ما نزل به من الضرر، وردعاً لمحدث الضرر حتى لا يأتي بهما ما أتى مستقبلاً، وهذا هو ما يعرف بالجزاء العقابي للضرر.

وتلخيصاً لما سبق يمكن تصور مفردات المسامحة في الإسلام عمومًا، والإدلية منها بوجه خاص - في حالة النتائج السالبة كنموذج - على النحو التالي:

(٤) لفظ الضمان هو التعبير الشائع عند فقهاء الشريعة للدلالة على ما يلتزمه الإنسان في ذمته من المال في معظم الحالات الموجبة لذمات المال في الذمة كالغصب أو الإكلاف. راجع: د. محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص ٩٠١-٩٠٢.

تقتصر على الموظفين المعيّنين رسميًا من قبل الدولة، وإنما يتولاها كذلك المتطوعون من المسلمين متى كانوا قادرين على القيام بأعبائها، انطلاقًا من قوله ﷺ: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (التوبة-٧١).

وبذلك يتصرف الفرد المسلم بولايته المباشرة وليس باعتباره عضواً في هيئة، ولا يتقيد بأوامر القائمين عليها مما يؤدي إلى كفالة الحرية في الجماعة والوقاية من الاستبداد^(٥).

وهكذا تناولنا مفردات المسامحة إذا ما كان تركه المعروف أو فعل المنكر موجوداً في الحال أو لم يقع بعد، ويتبقى حالة ثالثة وهي حالة وقوع تركه المعروف أو إتيان المنكر بالفعل، وذلك يكون بمثابة "الضرر" الذي وقع فعلاً، ومن المقرر شرعاً أنه "لا ضرر ولا ضرار"^(٦). وهنا تأتي المفردة جديدة في المسامحة، تنطلق من قاعدة للشرعية المستقرة في مولجة الأضرار وهي "إزالة الضرر"^(٧)، ومعنى هذه القاعدة وجوب رفع الضرر ومعالجة آثاره بعد الوقوع. وهذه المفردة تعبر عنها الأدبيات الإدارية المختلفة بالإجراءات التصحيحية، وهي المرحلة الأخيرة في عملية المسامحة بعد وضع القواعد والمعايير، وقياس الأداء ومقارنته بالمستهدف. وبصفة عامة فإن قاعدة إزالة الضرر يحكمها

(١) د. عبد الرؤوف هاشم بسبوي، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) صحيح - (هم، ص، ج). وذكره الألباني في "الإرواء" برقم ٨٩٦، وفي "الصحيح" برقم ٢٥٠، وفي "المجمع" برقم ٧٥١٧.

(٣) في شرح وإلف لهذه القاعدة يمكن مراجعة: د. أحمد مولي، الضرر في الفقه الإسلامي: تعريفه، أنواعه، عواقبه، ضوابطه، جزأه، المجلد الثاني، الخبر (السعودية): دار ابن عثان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٩٢٥-٩٥٠.

جدول (١) مفردات المعاملة في الإسلام

المعاملة الإلهية	المعاملة الذاتية		المعاملة من الغير		
	وقائية (الإحسان)	علاجية (التوبة)	وقائية (المنكر لم يقع بعد) (الدعوة)	علاجية	
				المنكر موجود في الحال (الضبط)	المنكر تم إتيانه بالفعل (إزالة الضرر)
"وكان الله على كل شيء رقيباً". (الأحزاب-٥٢)	"...أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك..." (ق).	"والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون". (آل عمران-١٣٥)	آل هذه سبيلي أدعو إلى الله... (يوسف ١٠٨)	كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله". (آل عمران-١١٠)	"لا ضرر ولا ضرار" (حم-٤).

المصدر: الباحث استقاء من مصادر التشريع الإسلامي.

٢- شمولية مقاصد المعاملة:

تتمثل المقاصد أو المصالح التي ينبغي حفظها على المستوى الكلي "المجتمعي"، أو الجزئي "المنظمة"، فيما يلي:

١- حفظ للدين: فالدين مصلحة ضرورية للناس، لأنه ينظم علاقة الإنسان بربه، وعلاقة الإنسان بنفسه، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان ومجتمعه، ويكون حفظ الدين من جانب الوجود، ومثال ذلك "بيان القواعد والمعايير والأحكام"، ومن جانب العلم "منع الإخلال به"، وتقع هاتان السافتون ضمن مراحل عمولة للمعاملة، وقد كان حفظ العبادات والأخلاق العامة للعاملين ولرأب الحرف من الوظائف الأساسية للمحتسب.

٢- حفظ النفس: والمراد بها النفس الإنسانية، وهي ذات الإنسان، وهي مقصودة بذاتها في الإيجاد والتكوين

وفي الحفظ والرعاية. ويكون حفظ للنفس من جانب الوجود من قبيل "الاهتمام بالرعاية الصحية للعاملين"، ومن جانب العلم في "منع الاحتدات والإضرار بالعاملين".

وتتم المعاملة عن مدى توفير ما بكل حفظ ورعاية للنفس، واتخاذ الإجراءات للتصحيحية للآزمة حال الإخلال بذلك. فالعامل المسلم يتقاضى أجراً بقدر عمله، أما إذا عجز عن العمل فإن الدولة مسؤولة عن توفير العيش الكريم له^(١).

٣- حفظ العقل: ويرتبط بالعقل حق الإنسان في التفكير وحرية الرأي والتعبير، ويكون ذلك من جانب الوجود "جعل التفكير فريضة دينية لإعمال العقل"، ومن جانب

(١) د. أحمد إبراهيم أبو سن، الإدارة في الإسلام، دبي:

المطبعة المصرية، ط٢، ١٩٨٦، ص ٨٨.

المقاصد الفكرية من قبيل تحقيق الشورى والمشاركة بين الأفراد، ومجموعة أخرى من المقاصد الروحية من قبيل تحقيق العدل والمساواة بين الأفراد في المنظمة.

وستعكس هذه النظرة الشمولية للمقاصد في كل مراحل الوظيفة، فقبل شغل الوظيفة لن تحسب صلاحيات المساهمة فقط بتعيين الأفراد ذوي (القوة) لأداء الوظيفة بجدوة عالية، وذوي (الأمانة) للحفاظ على موارد المنظمة^(٢)، بل سيكون الاهتمام كذلك بقدرته هؤلاء على العمل في فريق وقبول آراء الآخرين، وميلهم إلى الشورى والمشاركة عند اتخاذ القرارات.

وفي أثناء الوظيفة لن يحرص الاهتمام في متبناة أداء الخطط والبرامج المحددة، بل سيضاف إليها قضايا من قبيل مدى تحقيق روح الفريق، والعمل للتشوري ومدى توفر العدالة في تحديد الأجور.

وبعد انتهاء الوظيفة لن ينصب الاهتمام على مدى محافظة العامل على موارد المنظمة ومدى أدائه لوظيفته بالإتقان اللازم فحسب، بل سيضاف إلى ذلك قضايا من قبيل مدى الالتزام بالقيم الفكرية والروحية كعدم العمل التشاركي، وتحقيق العدالة والمساواة في الوظيفة...إلخ.

٣- شمولية مراحل المعاملة:

بالنظر إلى المراحل الأساسية التي تتضمنها المعاملة ننبين مدى شمولها وتكاملها. فأولى مراحل المعاملة هي تحديد الأهداف ووضع القواعد والمعايير، وهذه المرحلة هي التي تؤمن تكوين المقاصد السابقة وتوفر وجودها.

وإذا ما طبقنا ذلك على عملية الاختيار والتعيين كنموذج للمرحلة الأولى نجد أنها تتم في خطوات متتابعة كما يلي:

(2) تحدد معالم القوة في: الفكر الإداري الإسلامي بالمرين: القوة المادية أو الكفاءة الصحية من ناحية، والقوة المعنوية أو الكفاءة المهنية من ناحية أخرى. في حين تنمي الأمانة للكفاءة الخلقية.

العدم "منع الإيجاب على رأي، أو الإكراه والتعسر للخارجي على تبنيه". ويظهر ذلك جلياً في قيام الرعية بمساهمة الحكام ونصحهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار بالشورى، دون استبداد أو تحكم أو تسلط، كأن يطلب المسؤولون من الأفراد إبداء الرأي ويلتزمون منهم للنصح والمشورة.

٤- حفظ المرض والصلح: ويرتبط به حقوق الأسرة، ويكون حفظها من جانب الوجود "من قبيل منح مزايا للعاملين المتزوجين والذين يقولون"، ومن جانب لعدم "من قبيل الضوابط والمحاذير التي توضع حال نزول المرأة للعمل". وتظهر المساهمة هنا لضمان تحقيق ذلك. ومن ذلك مثلاً، أن حجم العائلة كان يؤثر في مقدار الأجر في التطبيق الإسلامي، "فكان المتزوج يحصل على حظين، والأعزب حظاً واحداً، فقديراً لحق الإنسان في كفاية من يعوله بما يكفي احتياجاته المعيشية وحفظه من الانزلاق إلى استغلال المال العام...^(٣)

٥- حفظ المال: وقد شرع الإسلام في سبيل الاكتفاء بالمال المعاملات الشرعية التي تكفل الحصول عليه وتوفره للمسلم ولتبادل به وهذا هو "جانب الوجود"، ومنه للبيوع والهبة والشركات وسائر العقود المالية. كما شرع الإسلام لحفظه وحمايته ومنع الاعتداء عليه أحياناً كثيرة في "جانب عدم" فحرم السرقة، وحرم أكل أموال الناس بالباطل، واعتبر القصد عليها باطلاً.

ومن ثم يتضح أن المعاملة في الإسلام بمعنى الحفاظ والرعاية تتسع لتشمل مختلف المصالح الإنسانية، وبما يضمن تحقيقها من جانبي الوجود وعدم.

وهكذا لا تنحصر أهداف المعاملة في ضمان تحقيق الأهداف المخططة مع المحافظة على موارد المنظمة المادية والبشرية فحسب، حيث يمثل ذلك حد الضرورة بمعنى أنها ستكون "مقاصد ضرورية" يضاف إليها - بل وتطوّر قيمته - مجموعة من

أول القائلين بالتنفيذ^(٣).

و- قرار التعيين: في هذه الخطوة يصدر القرار بتعيين أحد الأفراد. ولم يكن يقتضي حصن الاختيار لفحص، وإما كان يتم لهم تحديد أسلوب العمل والقواعد التي يسببون عليها لتكون أساساً لمحاسبتهم فيما بعد. وكانت هذه للقواعد تحدد إما في صورة خاصة وذلك في عهد التولية، أو في صورة جماعية (عامة) في للمؤتمرات التي كانت تعقد لذلك.

ففيما يتعلق بالقواعد الخاصة، فمن أمثلتها أن الرسول ﷺ كان حين يقد عملأ يكتب كتاباً إلى أهل صله^(٤). كما كان عمر بن الخطاب لا يقتضي في الولي بالشروط المتقدمة، بل كان يكتب له عهد تعيين يحتوي على أمر لتعيينه متضمناً للشروط الخاصة للوالي، كما يشتمل على ما يخول الولي من سلطات وما يكلف به من واجبات^(٥). أما القواعد العامة فمن أوضحها خطب عمر في مؤتمرات الحج، وسيأتي تفصيلها لاحقاً.

ز- تهيئة ظروف العمل المناسبة: فقد أخذ أولو الأمر في النظام الإسلامي على عاتقهم مسؤولية تهيئة ظروف العمل المناسبة لمعاملهم قبل بدئهم في مباشرة أعمالهم. وخير شاهد على ذلك تحديد الرسول ﷺ لحقوق العامل عند توليته من مسكن، وزوجة، ووسيلة

أ- تحليل الوظائف: ويتم عادة بهدف معرفة مكوناتها وطبيعتها، من أجل تحديد الاشتراطات التي تتطلبها في شائعها^(٦).

ب- الإعلام للشرعي: ويقصد بذلك إعلام جهة المسألة للمتضمنين لفضل الوظيفة بالأسس العامة التي سيتم وفقاً لها عملية الاختيار والتعيين وهما القوة والأمانة على نحو ما سبق. بالإضافة إلى الشروط والأسس الخاصة بكل وظيفة والتي أظهرتها عملية تحليل الوظيفة. ونتيجة لهذا الإعلام تترتب المسؤولية ثم المسألة، فلا يمكن إذن أن تتم المسألة بدون هذا الإعلام^(٧).

ج- تحديد البديل الخاصة بأساليب الاختيار: فمن المعروف أن هناك العديد من أساليب الاختيار يجب المقارنة بين العائد والتكلفة من كل " بديل " تهيئاً لاختيار البديل الأفضل "الأكثر امتثالية". ومن الأساليب التي يمكن المقارنة بينها: الاختبار، والمقابلة، والشورى سواء كانت عامة أم خاصة.

د- اختيار البديل الأكثر امتثالية: وهنا يتم اختيار الأسلوب الذي يحقق أعلى قدر من العوائد وأقل قدر من التكلفة. وليس هناك حدود صارمة لاتخاذ قرار بأي من هذه الأساليب فهي من المتغيرات وموارد الاجتهاد. هـ- التنفيذ: في إطار هذه المرحلة يتم تنفيذ الأسلوب المختار من خلال إجراءات مثل دراسة للمرشحين دراسة ولها، وتحديد مكان التنفيذ وزمائه، وتحديد

(3) في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى:

عبد العظيم منصور، "من ملاحح لشورة الإدارية في الإسلام"، سلسلة دراسات في الإسلام (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، السنة السابعة عشرة، العدد ١٩٧، يوليو ١٩٧٧، ص ٥٢-٥٨.

(4) محمد إبراهيم أبو شادي، " طرق اختيار القيادات في البنوك الإسلامية في ضوء المنظور الإسلامي "، في: د. محمد عبد الله البرعي، ود. محمود عبد الحميد مرسي، مرجع سابق، ص ٥٢٢.

(5) دسليمان الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة: دراسة مقارنة، ط ٧، القاهرة: دار الفكر العربي، دت، ص ٢٧٥.

(١) في ذلك يقول ابن تيمية: "...المهم في هذا الباب معرفة الوظيفة، وذلك إما: يتم بمعرفة الولاية ومعرفة المقصود، فإذا عرفت المقاصد والوسائل ثم الأمر". راجع: ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٧١.

(2) د. محمد مدوح العربي، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، القاهرة: الهيئة المصرية للعلمة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٢١٩-٢٢٠.

سبيل المثال- فيجب التأكد من وجود معايير للإتفاق في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومعرفتها من قبل المنفذين والمشرفين على سواء . بعد ذلك يتم إتباع خمس خطوات أساسية في تقييم الأداء، هي :

أ- فيلس الأداء الفعلي ، ويتم ذلك من قبل جهات للمعاملة المتعددة كما سبق .

ب- مقارنة الأداء للمتتحقق بالقواعد المحددة مسلفاً ، وهذه العملية تبدأ مع بداية العمل وتساير وتهدف إلى تحديد مدى الإجابة أو التقصير في العمل .

ج- تثبتت من صحة الأخطاء والتوثق من دقة المعلومات^(٥).

وهذا نكون أمام حالتين: أولهما حالة التقييم السليم ويستتبع ثلاث خطوات فرعية كما يلي:

- تحليل الأثر لثبات وتشخيص مسبباتها والتأكد من عدم وجود ظروف استثنائية عامة أو خاصة تقف وراء هذه الأثر لثباتات، بعبارة أخرى التأكد من أن المعصر كان مختاراً غير مكره ولا مضطر، علماً غير مخطئ، عالماً غير جاهل^(٦).

- معرفة ما إذا كان خطأ للعامل شخصياً أم مرتقياً؛ حيث تفرق الإدارة الإسلامية في تقييمها لأداء عاملها -حال خطئهم- بين خطأ الموظف الشخصي الذي يلجم عن أهواء شخصية، وبالتالي يتحمل المسؤولية وحده

نقل، وخادم^(١)، كما سن الرسول ﷺ سنة للمسلمين من بعده وهي تحديد الأجر للعامل قبل أن يبدأ عمله^(٢). ولقد كان الرسول ﷺ يحدد الأجر بنفسه بما يتناسب وأعباء الوظيفة وحجم العمل^(٣).

وتأتي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة وهي: مقارنة الأداء للمتتحقق بالأهداف والقواعد والمعايير المحددة، وهذه المرحلة هي التي تحفظ المصالح وترعاها وتصورها وتمنع الاعتداء عليها أو الإخلال بها.

وهذه المرحلة أيضاً تنقسم بشمولية لخطوات حيث تتم في خطوات متتابعة، ففي البداية يجب أن نتأكد جهة للمعاملة من توفر مجموعة المعايير المحددة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها التي يجب أن تكون معروفة ومفهومة جيداً من قبل المنفذين والمشرفين على سواء ، وهذا ما أسميناه لنفاً: الإعلام الشرعي^(٤). فإذا تحدثنا عن تقييم الإتفاق- على

(1) وفي ذلك يقول ﷺ " من ولي لنا شيئاً وليس له أسراء للزوج، ومن لم يكن له مسكن فليأخذ مسكناً، ومن لم يكن له مركب فليأخذ مركباً، ومن لم يكن له خادم فليأخذ خادماً". (صحيح- ص:٥).

(2) وفي ذلك يقول ﷺ "إذا استأجرت أجراً فاعطه أجره". (صحيح- ص:٥).

(3) من ذلك ما قرره ﷺ عندما استعمل عتاب بن أسيد والياً على مكة وخصص له أجراً أرضي صلحبه، وكان ذلك أول أجر يعطى في الإسلام. في ذلك راجع: ابن هشام، تفسيره للنبوية، ج:٤، د:١، ١٩٧٤، ص: ١٠٧.

وفي تفصيل نظريات التحفيز في الفكر الإسلامي يمكن الرجوع إلى:

د.محمد فتحي السيد قاسم، نظريات التحفيز بين الفكر الإداري والفكر الإسلامي: دراسة نظرية تحليلية سلوكية مقارنة؛ في: د. محمد عبد الله البرعي، د.محمود عبد الحميد مرسى، مرجع سابق، ص ص ٢٨٤-٢٩٨.

(4) Rafik Beekun, "Developing a Strategic Plan for an Islamic Organization". www.Islamist.org, pp.14-15

(5) في أهمية هذه المرحلة بصفة خاصة يمكن الرجوع إلى: Dilnawaz A. Siddiqui, "A Comparative Analysis of the Islamic and The Western Models of News Production and Ethics of Dissemination". www.Islamist.org, pp.13-14.

(6) في تفصيل هذه الشروط يمكن الرجوع إلى: د. أحمد فتحي بهسي، السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، ط٤، ١٩٨٨، ص ص ٢٠٦-٢٢١.

وسنقوم بتحليل الواقعة في الحالتين السابق ذكرهما :

* الحالة الأولى - حالة للتقييم الإيجابي (التعامل مع بني المصطلق) :

يتتبع الخطوات التي انتهجها الرسول في مساعلة بني المصطلق عند تقييم سلوكهم ، نجدها كما يلي :

أ- فليس الأداء الفعلي: وتبدأ ببث الرسول عامله إلى بني المصطلق لجمع الصدقات ، فأخبره بامتناعهم وارتدادهم عن الإسلام .

ب- المقارنة بالقواعد المحددة سلفاً: وفيها أن بني المصطلق بذلك يخالفون أوامر الشرع التي تقرر فرضية الزكاة كأحد أركان الإسلام ، كما أنها تمنع الردة وتأمّر بقتل المرتد .

ج- التثبت من صحة الأنباء والتوثق من دقة المعلومات: وهنا ظهرت برائة بني المصطلق وكذب المعلومات التي وردت إلى الرسول .

د- نتيجة التقييم: كان من جراء أدانهم الإيجابي أن كفأهم الرسول ﷺ مكافأة معنوية بتمكينهم واستشارتهم في اختيار خلف للوئيد .

* الحالة الثانية : حالة لتقييم السلبي (التعامل مع الوئيد بن عقبة) :

يتأمل موقف النبي ﷺ في تقييمه عامله في هذه الواقعة ، تبدو لنا الخطوات التالية :

أ- فليس الأداء الفعلي: وفيه أن الوئيد بن عقبة كذب على الرسول ﷺ واقتدى على قوم أبرياء .

ب- المقارنة بالقواعد المحددة سلفاً: وفيه أن الوئيد بذلك خالف القواعد الشرعية التي تمنع الكذب والافتراء .

ج- التثبت من صحة الأنباء: وفيه ثبت كذب الوئيد بن عقبة واقتراه ، وقد تم ذلك بالملاحظة المباشرة من

ويسأل عن ذلك بمفرده، وبين الخطأ الذي يرتبط بالوظيفة وتتحمل به الدولة وبالتعويض عنه باعتبار أن العامل قد أخطأ بسبب الوظيفة وممارسته لمهامها^(١).

* إيداء الرأي في مدى التزام القائمين بالعمل بالأسس والقواعد المقررة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

أما الحالة الثانية فتتمثل في التقييم الإيجابي، حيث يلي التوثق والتثبت إيداء الرأي في مدى التزام القائمين بالعمل بالأسس والقواعد المقررة وتحديد مدى إجادتهم لتقرير المكافآت والإثبات المناسبة.

ويمكن تطبيق هذه الخطوات على واقعة حدثت أيام الرسول ﷺ وتحمل بين طياتها الحالتين المتولع حدوثهما بصدد التثبت من صحة الأنباء أو عدم صحتها. فقد بعث الرسول ﷺ عامله الوئيد بن عقبة إلى بني المصطلق لقبض الصدقات منهم بعد أن أسلموا ، ولكن الوئيد عاد ليخبر الرسول ﷺ بأن بني المصطلق حاولوا بينه وبين الصدقات بالسلام ، وهم قد ارتكوا عن الإسلام ويتجهزون الآن لمقاتلة المسلمين ومحاربتهم . خير أن الرسول ﷺ أراد أن يتثبت من ذلك فأرسل (خالد بن الوئيد) لغرض التحري عن صدق الموقف ، فتبين لخالد حينما وصل بأنهم يقيمون الصلاة ، وأن أنباء الوئيد كانت كاذبة ، فعزل الرسول ﷺ الوئيد عن صله ، ثم خير بني المصطلق فاختاروا " عبادة بن بشر " للقيام بالمهمة^(٢).

(1) في تفصيل للتفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ

المرقعي يمكن الرجوع إلى:

د. محمد بكر حسين، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٩، ص ١١٤-١١٩، ص ١٢٨-١٤٢.

(2) وردت هذه الواقعة في سبب نزول قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَا فَيُخْبِلُكُمْ أَوْ تَصِيْرُكُمْ بِجَهْلَةٍ فَصَبِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَاعِمِينَ (الحجرات-٦).

رلجع:

١٩٨١، ص ٤٧٤-٤٧٥.

قيل المكلف بذلك (خالد بن الوليد) .

د- تحليل الاحتمالات وتشخيص مسبباتها : وفيه لم يظهر أي مسوغ لهذه المخالفة ، وعليه فالتهمة ثابتة.

هـ- التأكد من أن الخطأ الحادث هو خطأ شخصي وليس مرفقياً.

و- إيداء الرأي في المخالفة :

وفيهِ تمت إيداء الوليد ، ومن ثم جاء الإجراء التصحيحي اللازم وهو العزل ، ثم تخيير بني المصطلق فمن حمل محل الوليد حتى لا تتكرر مثل هذه الانحرافات فاختاروا عبادة بن بشر .

وإذا كانت واقعة الوليد بن عقبة مثلاً للخطأ الشخصي، فإننا نشير هنا إلى مثال للخطأ المرفقي، ذلك أن الرسول ﷺ لما أرسل خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فقتلهم، وأخذ أموالهم بنوع شبهة، ولم يكن يجوز ذلك، ولكنهم عليه بعض من كان معه من الصحابة.

ففي هذا الموقف فإن الرسول ﷺ في تقريره لأداء خالد راضى للظروف التي يكون فيها القائد العسكري، وأبقاه على إمرأته، ولو كان ثبت لديه ﷺ أن خالداً قتلهم انتقاماً لما أبقاه في المسؤولية، ولكن لتقص منه، ولكنه ﷺ أرسل علي بن أبي طالب إلى بني جذيمة فعوضهم وزيادة، مما جعل الرسول ﷺ يثني على فعله. وهكذا تحملت الدولة مسؤوليتها عن عمالها وتصرفاتهم أثناء مباشرتهم لمهامهم الوظيفية⁽¹⁾.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهي "تنتجج أو مآلات المسألة" فهي التي تقرر الإثباتات والمكافآت المناسبة حال الإجابة، والعقوبات المناسبة حال الخطأ والتقصير، كما أنها تؤمن التعويض عن المصالح حال إقلالها أو الاعتداء عليها. وبذلك تصان حقوق الإنسان وينعم الناس بها ويتمتعون بإقرارها عملياً، وهذه الحالة الأخيرة تتطرق بما يمكن تسميته "إعادة إيجاب وتكوين هذه المصالح"⁽²⁾. ويورد القرآن الكريم تطبيقاً واقعياً لهذه المراحل في عديد من المواضع. وفي إطار الحديث عن هذه المرحلة يمكن تناول حالتين كما يلي:

أ- حالة لتنتجج السلبية:

فحين يقرر الإسلام الجزاء إما يضع القواعد العادلة التي تتضمن لكل، ذي حق حقه، ومن هذه القواعد:

- وجوب التحديد الدقيق للعادل لعقوبة كل خطأ أو تقصير أو تحريف:

ولا ينفي هذا الوجوب صغر حجم الخطأ، أو ضعف تأثيره⁽³⁾.

- لا عقاب إلا بعد وضوح المسؤولية وتحقيق الأمر:

وهو ما يتطلب التأكد من وجود القواعد التي يقاس العمل على أساسها، كما يتطلب الالتزام بضوابط تقييم الأداء السابق بينها. ويتضح هذا المبدأ علي سبيل المثال في قصة سليمان عليه السلام، والذي قد بدأ سليمان

النبوية لابن كثير، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج٢، ٢٠٠٠، ٢٥٩-٢٦٢. الطبري، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٧. ابن الأثير، مرجع سابق، ج٢، ص ١٧٣-١٧٤.

(2) في رصد هذه المراحل يمكن مراجعة:

Rafik I. Beekun and Iqbal Unus. "Basic Planning for Small Islamic Organizations", www.islamist.org, 1999, pp.8-9.

(3) سعد أمين منصور، القيم والمفاهيم الإسلامية وأثرها على كفاءة العاملين مع للتطبيق على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(1) مصطفى العنوي، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨. ود، محمد بكر حسين، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠. وفي تصنيفات الواقعة يمكن الرجوع إلى:

- أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرسوسي، ج٩، بيروت: مؤسسة الرسالة، دت، ص ١٨٧-١٨٨. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، ج١، القاهرة: دار الريان للتراث، ١٩٨٧، ص ٤٢٧. التميمي، مرجع سابق، ج٢، ص ٢٣٧. محمود المصري، مسيرة الرسول ﷺ، القاهرة: مكتبة أبو بكر الصديق، ٢٠٠٧، ص ٥٦٥. ابن كثير، صفة المسيرة

- الجزء ملازم للخطأ:

ومن ثم يجب عدم تأخير، إذ إن هذا التأخير يُفقد الجزء فعاليتها، وقد وقع الرسول ﷺ للجزاء على المخلفين الثلاثة في الوقت المناسب بمجرد عودته للمدينة^(١).

- إعلام المخطئ بالجزاء الذي وقع عليه :

كما في إعلام الرسول للمخلفين الثلاثة بعقوبة المقاطعة حتى يقضي الله فيهم أمرًا يليق لقرآن أمثلة عديدة على ذلك^(٢).

إيهم في غزوة الفتح.

(صحيح - تم - ج ٢).

ومن أمثلة هذه التحقيقات كذلك إقام عصر بن الخطاب بالتحقيق مع سعد بن أبي وقاص في التهم الموجهة إليه، وكذلك تحقيق مع أبي موسى الأشعري وكذلك تحقيقه مع عمرو بن العاص بشأن ما فعله ولده ولقبلي حينما خسر السباق معه فاعتدى عليه لكن صر حينما تحقق من الأمر نصف القبلي من ابن عمرو بن العاص.

راجع: محمد بن سعد، ج ٣ ، مرجع سابق، ص من ٢٩٣-٢٩٤

(4) ومن ذلك أيضاً توقيع موسى ﷺ للجزاء على السامري في الوقت المناسب فطرده من جماعته وأمر بني إسرائيل بمقاطعته وأحرق الإله الذي فتن به قومه. وفي ذلك يقول المولى ﷺ: "قال فلذهب فلن لك في الحياة أن تقول لا مساس وإن لك موعداً لمن خلفه ، وانظر إلي إلهك الذي ظلت عليه عاكفاً لنعرفه ثم لننصفه في اليوم نكفاً" (طه - ٩٧).

Iqbal Unus. "The story of Musa and Harun: lessons in leadership", opcit, p.p. 4-6.

(5) أحمد عبد العظيم محمد، أصول الفكر الإداري في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

ومن الأمثلة الأخرى التي يذكرها الكتاب في هذا السياق إعلام الله ﷻ لإبليس بالجزاء الموقع عليه لما خالف الأمر الإلهي بالسجود لآدم، وإعلام آدم ﷺ بالجزاء الموقع عليه لما خالف الأمر الإلهي ولكل من الشجرة، وإعلام موسى ﷺ للسامري بالجزاء في الواقعة

بتحديد المواقع والأدوار لكل عامل في مملكته، وهو ما يمثل المرحلة الأولى، وتلا ذلك قياس الأداء الخاص بالفرد بمملكته، ومقارنته بما كان محدداً في البداية - المرحلة الثانية-، وحينما اكتشف خللاً والحرافاً -غياب أحد الأفراد- حدد الإجراءات التصحيحية التي سيقوم بها بعد تحديد معايير دقيقة ترسم تدرجاً دقيقاً للعقاب وفقاً لحجمه - أحد حلتي المرحلة الثالثة-، وهو في هذه المرحلة لم يتعامل العقاب ولكنه استكشف الأمر وتبين أسباب هذا التصير قبل إصدار الحكم.

وتظهر هذه المراحل كذلك في واقعة الرسول ﷺ ولوليد بن عتبة السباق الإشارة إليها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن للمتهم حق للدفاع منذ اللحظة الأولى التي يوجه فيها الإنسان بالاتهام، ويقصد بهذا الحق تمكين المدعى عليه (الموظف المأم) من دره الاتهام عن نفسه أو إثبات صناد دليلاً أو إقامة الدليل على نفيته وهو البراءة^(١).

وقد وضع للفقه شروطاً فيمن يقوم بمهمة للتحقيق وهي أن يكون المحقق عادلاً في تحقيقه ، وأن يراعي المساواة في إجراءات التحقيق بين من يشملهم التحقيق في الشريعة الإسلامية، والنفقة والترتيب والتأني والتثبت قبل استصدار الأحكام ، وأن يكون المحقق محايداً وأن تكون حالته النفسية عند التحقيق أو النظر في الخصومة معتلة^(٢). وهناك العديد من التطبيقات في التاريخ الإسلامي ما يؤيد ذلك^(٣).

(1) د. عوض محمد عوض ، دراسات في الفقه الجنائي الإسلامي ، القاهرة: دار البحوث العلمية للنشر، د.ت، ص ١٠٥.

(2) في تفاصيل هذه الشروط راجع: د. عبد الله مزروق، مرجع سابق، ص ص ١٩٧-٢٠٢

(3) من ذلك نذب الرسول ﷺ لطبي بن أبي طالب والزيبر بن العوام للقيام بعمل من أعمال التحقيق للتأكد من قيام أحد الصحابة وهو حاطب بن أبي بلتعة بإرسال كتاب إلى تريف يخبرهم فيه بما عزم عليه النبي ﷺ من السير

- الضمانات القانونية ضد الإجراء التصحيحي المقرر:
سبق أن أشرنا إلى الضمانات القانونية السابقة
على الإجراء التصحيحي المتمثلة في ضرورة إجراء
تحقيق عادل. وذلك بالإضافة إلى ذلك ضمانات
معاصرة لاتخاذ الإجراء التصحيحي منها المواجهة بين
الخصوم ، والاستعانة بوكيل (محامي) ، وحق الدفاع
أو حرية الدفاع بمعنى إعطاء الفرصة الكافية لكل
خصم ليؤدي وجهة نظره أمام القضاء فيما عرضه هو
أو عرضه خصمه من ادعاءات والرد على ذلك . وفي
ذلك يقول (١): "إنما لنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي
ولعل بعضهم أن يكون أبلغ من حجة من بعض ،
فأقضي له علي نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء
من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً وإنما قطع له قطعة به
من النار (٢)".

وقد اهتم الشرع الإسلامي كذلك بمبدأ
المساواة أمام القضاء بين الخصوم ، لكافة الأفراد الحق
في رفع قضاياهم أمام القضاء ، ويجب على القضاء أن
يسمع الدعوة من أي مدع ولا يجوز أن يمنع أحد من
ذلك .

لما عن الضمانات للائحة للإجراء
التصحيحي فهي تتمثل في حق الموظف العام في التظلم
من القرار الصادر ضده بأي جزاء لدى الجهة
المسؤولة في حالة إصابته بأن القرار يشوبه نوع من
التسبب في استعائه ضده (٣).

ب- حلة للتنازع الإيجابية:

الضوابط الأسلم في منح الحوافز التشجيعية
في النظام الإسلامي هو أن يحدث الهدف المرجو ،
وهذا لا يتحقق إلا بدراسة لطبيعة العامل المجيد المراد
مكافأته فإذا ما كان ممن يحفز الإشادة به والاعتراف

(٤) صحيح - ك١.

(٥) د. نصر فريد واصل ، السلطة القضائية ونظم القضاء
في الإسلام ، القاهرة : المكتبة التوفيقية ، ط١ ، ١٩٨٢ ،
ص ٩٦ .

ويرى بعض الباحثين أنه يجب على أي قائد
إذا أراد أن ينبه أحد مروضيه إلى خطئه أن يكون ذلك
سراً ، لأنه بذلك يستر عيوبه عن الآخرين ويحافظ على
كرامته. أما إن كانت هناك ضرورة للتنبيه العلني لتعظيم
الآخرين ، فإنه يمكن أن يستعمل أسلوب التصميم (١).
- الحيدة والبعد عن المحاباة عند تطبيق العقوبة:

فلا يجب أن تؤثر العلاقات الشخصية على
العقوبات التي يستحقها المخطئون ، بل يجب أن تطبق
العقوبات بكل حزم ودون تمييز (٢). وأول من طبق ذلك
هو رسول الله ﷺ ، وتبعه الخلفاء الراشدون (٣) ، ثم
عديد من الخلفاء الأمويين ، وقد ظهر ذلك على مدار
البحث عند الحديث عن المسألة الذاتية خصوصاً .

السابقة.

(١) ويوضح هذا المبدأ في قصة موسى مع أخيه هارون ،
لذي عقاب أخيه أمام المروضين وفي ذلك يقول القرآن
الكريم : "...ولخذ برأس أخيه يجره إليه قال ابن أم إن
لقوم استغفوني وكلدوا يقتولني فلا تقيم بي الأعداء
ولا تعطني مع قوم الظالمين " (الأعراف - ١٥٠).

راجع في ذلك : Iqbal Unus . "The story of Musa
and Harun: lessons in leadership" , opcit,
p.p. 1- 6.

وفي تفصيل مبدأ عدم توقيف الجزاء أمام المروضين يمكن
الرجوع إلى:

سعد أمين منصور ، القيم والمفاهيم الإسلامية وأثرها على
كفاءة العاملين مع التطبيق على البنوك الإسلامية ،
مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٢) سعد أمين منصور ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٣) من خير الأمثلة على ذلك تخلص أمير المؤمنين عمر
مع أحد الصحابة أمام زيد بن ثابت ، ورفض صر أي
تمييز منه ، بدءاً بتحديد مكان خاص له ، ثم برفضه
إعطائه من اليمين ، نهاية بمقولته للخلافة : "لا يدرك
زيد القضاء حتى يكون عمر ورجل من المسلمين عدده
سواء" . راجع : د. أكرم ضياء العمري ، عصر الخلافة
الراشدة ، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم
١٩٩٤ ، ص ١٤٦ .

للمعايير الشاملة وهي حجم الخطأ، وتكراره، والإصرار عليه، وتبعاً لهذه المعايير الثلاث تتخذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

٥- شمولية أساليب المعاملة:

ويظهر شمول أساليب المعاملة في مختلف المراحل الثلاث السابقة وذلك كما يلي:

أ- المرحلة الأولى - وضع القواعد والمعايير:

وفي هذا الإطار تتحدد الأساليب التي تتخذها الإدارة لتطبيق المعايير المقررة، فعلى سبيل المثال فإنه لتطبيق معايير شغل الوظائف العامة في الإسلام - كنموذج للمرحلة الأولى - قد تتبع الإدارة أسلوب المقابلة، أو أسلوب الاختبار، أو أسلوب التشورى العامة أو الخاصة، أو غيرها من الأساليب وفق ما يتراءى لها.

ب- المرحلة الثانية - القياس والمقارنة:

وفي هذا الإطار كذلك تتحدد الأساليب التي يتبعها لولي الأمر لقياس أداء الإدارة ومقارنتها بالأداء المخطط له، فمن هذه الأساليب التفقوش أو الملاحظة، ورسد نقصي للحقائق، والعيون والدواوين.... إلخ.

ج - المرحلة الثالثة - نتائج المعاملة:

وهي قد تكون إيجابية مما يرتب مكافآت وإثابات للمجدين، كما قد تكون سلبية مما يستوجب إجراءات تصحيحية سواء فيما يتعلق بمحل المعاملة، أو بالعامل ذاته القائم بالمهمة، أو بجهة الاختيار إذا ما ثبت عدم تحريها اعتبارات الكفاءة والجدارة في شأغل الوظائف.

ثانياً - الأساس الشرعي للمعاملة الإدارية:

تقوم الدولة الإسلامية على عقيدة واضحة ذات مفاهيم محددة لما هو خطأ وما هو صواب، وما يجوز وما لا يجوز، وفي مثل هذه الدولة تكون النظم السياسية والإدارية وغيرها مبررة عن هذه العقيدة، وبالتالي يجب أن تخضع الإدارة العامة للقانون الإسلامي. وهكذا تكون المعاملة في الإسلام عن كل

بمزيلته كان هذا هو الأسلوب المتبع ، كما فصل الرسول ﷺ مع أبي سفيان بن حرب عند دخول مكة بقوله : " من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ^(١) .

وإذا ما كان ممن تحفه تولى القيادة فتكون المكافأة التشجيعية على سبيل المثال الترقية بأنواعها المختلفة كوعد أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان بولاية الشام إذا ما نجح في مهمته الموكلة إليه بجانب وظيفته الأصلية.

ومن المعايير الأساسية هنا كذلك ضرورة تحقيق المكافأة المقررة بمبادئ العدل والمساواة؛ حتى لا تثير الضغائن، كما أنه من المهم أن تكون المكافأة متناسبة مع الإنجاز المتحقق، وسنورد في المبحث التالي أمثلة تشهد على أن ولي الأمر يزيد أو ينقص من المكافأة المقررة لمصلحة رآها.

٤- شمول معايير المعاملة:

هذه الخاصية كذلك تظهر في مراحل المعاملة الثلاث. ففيما يتعلق بمرحلة " وضع القواعد " فإن المعايير الموضوعية تكون من الشمول بحيث تحقق المقاصد المتوقعة، وإذا ما طبقنا ذلك على نموذج اختيار وتعيين الأفراد، نجد أن المعايير للموضوعية تنحصر في معيارين أساسيين يحققان الشمول المقصود وهما: القوة والأمانة، حيث تعبر القوة عن الصلاحية المهنية، وتعبر الأمانة عن الصلاحية الأخلاقية.

وإذا ما انتقلنا إلى مرحلة القياس والمقارنة نجد أنه تتميز هذه المعايير كذلك بالشمول، فهي قد تتضمن مالية أو دينية أو اجتماعية أو فكرية.... إلخ.

وأخيراً فإنه في مرحلة لنتائج، وفي حلقها الأولى المتمثلة في الإجابة فإن الضوابط الأساسية في تقرير الإثابات والحوافز المختلفة هو إحدائها الأثر المرجو، وتحقيقها بمبادئ العدل والمساواة، وتأسيسها مع الإنجاز. وفي حالة التفسير تتخذ الإجراءات التصحيحية الملائمة التي تتوقف على منظومة من

(1) صحيح - م.

المسألة الداخلية التي تقوم بها الإدارة ذاتها، ممثلة - في بعض جوانبها - في المسألة الرئاسية التي يمارسها الرؤساء على رؤوسهم عن طريق متابعة أصالهم، ورسد نصي الحقائق، والزيارات التفتيشية، والمؤتمرات العامة للولاة والراعية... إلخ. وعند انتهاء الوظيفة لا تنتهي المسألة بل هناك قواعد أساسية للمسألة، في حالة انتهاء الوظيفة بالعرض مثلاً، هناك أسباب محددة للعزل، وهناك ضمانات قانونية ضد عزل الموظف.

رابعاً - فرضية المسألة الإدارية:

وهنا نشير إلى أن وظيفة المسألة - بالتطبيق على الصبة - تختلف في كونها فرض كفاية لم فرض عين، وعلى الرغم من أن لكل اتجاه أدلته⁽³⁾، إلا أن هناك أحوالاً تصير فيها للمسألة فرض عين عند الجميع⁽⁴⁾.

(3) في مناقشة تفصيلية وافية لحجج كل فريق يمكن الرجوع إلى:

د. محمد كمال إمام، أصول الصبة في الإسلام: دراسة تفصيلية مقارنة، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠ م ص ٤٥-٥٥.

وقد خلص د. إمام إلى أن الصبة بالقبيل - للتغيير بالبدل أو للسلطان - ولجنة وجوباً كفاً على كل مسلم، وأن الصبة بالقرية - للتغيير القبلي - ولجنة وجوباً عينياً.

(4) من هذه الأحوال: التحيين من قبل السلطان، والقتل بدنه المعروف المتروك أو المنكر المذني، والخصم للقدرة في أشخاص محددين. في ذلك يمكن مراجعة:

عبد الله مبروك النجار، الصبة ودور القرار في ظل التطبيقات القانونية المعاصرة، هيئة مجلة الأهرام القانونية، لشهر ذي الحجة ١٤١٥، ص ٤٣-٥١، و د. فضل إلهي، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

د. نشأت عبد الجواد ضيف، مرجع سابق، ص ١٦-١٩.

د. صلاح الصاوي، الثوابت والتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، القاهرة: دار الإعلام الدولي،

شئون الحياة، فالإسلام عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، والشريعة الإسلامية لم تقتصر على تنظيم العلاقة بين المسلم وربه، وإنما تعدت ذلك إلى تنظيم العلاقة بينه وبين غيره سواء أكان هذا الغير أفراد المجتمع ذاته، أم المجتمع ممثلاً في السلطات العامة. ويمثل هذا المعلم المتفرد ما يمكن تسميته بـ "المقتضى التشريعي للوحدة"، ويعني هذا المقتضى أن الشريعة الإسلامية لا تتضمن فقط مفردات عقيدية بل إنها تشمل كذلك على توجيهات لتنظيم حياة الأفراد في الأرض^(١).

ثانياً - استمرارية المسألة الإدارية:

تعد المسألة في الإسلام عملية مستمرة عبر مختلف فترات الوظيفة، ففي المنظمات المختلفة تتسم المسألة الإدارية بالاستمرارية منذ إجراءات التوظيف الأولى، وفي أثناء مباشرة الوظيفة، وعند انتهاء الوظيفة. ولكل مرحلة من المراحل للثلاث وسائل وأدوات مختلفة سواء منها ما يتعلق بالوعظ والنصح - التغيير باللسان -، أو ما يتعلق بالتنفيذ المباشر - التغيير بالبدل - أو ما يتعلق بالاستتار القبلي، الذي يجب أن يبقى كاملاً وجازماً في جميع الأحوال، لأن القلب لا سلطان عليه لأحد من الناس ولا ترد عليه صوارض الإكراه^(٢).

فبعد بداية التوظيف هناك العديد من الشروط الواجب توافرها في شاغل الوظيفة حيث يجب على ولي الأمر أن يولي كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، كما يؤكد الإسلام على قيام ولي الأمر " بالمشارة " للتوقف على الأصلح لتلك الولاية.

وفي أثناء مباشرة الوظيفة، يؤكد الإسلام على المسألة الذاتية التي يمارسها الموظف على نفسه، ثم

(1) في تفصيل وافٍ لهذا المبدأ، راجع:

محمّد قطب، لا إله إلا الله: عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٩٢، ص ٦٤-٧٧.

(2) ابن رجب الحنبلي، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

الاجتهادات لقطعية مدركها ثبوتاً ودلالة، كما يشتمل على ظنيات وتصبيلات يصح أن تتفاوت فيها وجوه المصلحة العامة من عصر إلى آخر، وعلى الأفراد في الأزمنة المختلفة تقرير ما يتلاءم مع المصلحة في إطار الثوابت والمحكمات المحددة. وهذه المتغيرات هي التي تجعل نظام المساجلة في النموذج الإسلامي من المرونة بحيث يراعي ظروف كل مجتمع.

واشتمال المساجلة على الثابت والمتغير يظهر في مختلف مراحلها، ففي المرحلة الأولى وضع القواعد والمعايير - نجد أن هناك قواعد ومعايير ثابتة، ولكن يمكن للإدارة اتباع أي وسيلة تتراءى لها لتحقيق هذه القواعد، فعلى سبيل المثال هناك قواعد لاختيار العاملين تتمثل في ضرورة توفر القوة والأمانة في العامل المختار، ولكن للوصول إلى الالتزام بهذه المعايير هناك مرونة لجهة المساجلة في اتباع الأسلوب الذي يحقق ذلك.

وفي مرحلة القياس والمقارنة هناك ثوابت أساسية من قبيل ضرورة التبيين والاستكشاف للناشئين عن التفتت - وليس للتجسس كما سبق بنبأه -، وهناك متغيرات من قبيل أسلوب التقييم للوصول إلى النتيجة المرجوة، فقد يكون بالملاحظة الشخصية، أو بسؤال الأقران، أو بسؤال الرؤساء، أو باختبار، أو مقابلة... إلخ.

وفي مرحلة النتائج هناك ثوابت أساسية فهي حالة التصدير والمخالفة مثلاً - ذلك ضرورة تدرج العقاب بحسب درجة الخطأ - حجاً وإصراراً وتكراراً -، وضرورة توفر قيم العدل والشورى... إلخ. ومن ناحية أخرى هناك متغيرات من قبيل شكل الإجراء التصحيحي ذاته فقد يكون غرامة مالية، أو تحريض، أو عزل المخطئ... إلخ.

والمقصود بالمرونة هنا هو أن يظل نظام المساجلة متمشياً مع التحديات والتغيرات التي قد تحدث نتيجة لأية ظروف غير متوقعة. مع ملاحظة أنه

إذا ما كان هذا هو الحال بالنسبة للمساجلة في الأمور الحياتية جميعاً فإنه ينصرف كذلك إلى الحال لدخل المنظمات بأنواعها المختلفة. فالدعوة إلى ما يؤدي إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها في مجالات العمل المختلفة فرض على الكفاية، وقد تضمن إذا لم يفعلها أحد. والأمر بالمعروف - كإقتان العمل - إذا ظهر تركه لدخل المنظمات، والنهي عن المنكر - كالقتل بالرشاوى - إذا ظهر فعله لدخل للمنظمات فرض على الكفاية، وقد يتعين إذا لم يتم به أحد. خلاصاً - محل المساجلة:

يتسع نطاق المساجلة في الإسلام ليشمل الناحية الشرعية بجانب المعاملات الدنيوية. فكما أن هناك مساجلة على معاملات الأفراد على كل ما شرع الله لتكثير المعاش وصلاح الأمة الإسلامية، فإنه تنشأ مساجلة كذلك على العبادات والمخالفات الدنيوية. وعلى الجملة فإن محل المساجلة قد يكون أي مقصد من مقاصد الشريعة السابق بيانها، وأي إجابة أو تصدير يصعد هذه المقاصد يستوجب للتعامل المناسب معها إنابةً أو عقاباً.

فالإدارة العامة في الدولة الإسلامية في تطبيقها للمشروعية الإسلامية تمارس نوعين من الوظائف أولهما الاختصاصات الدنيوية، وثانيهما الاختصاصات الإدارية والسياسية... إلخ. والأهداف الدنيوية التي يجب أن تسعى الإدارة الإسلامية لتحقيقها والمساجلة عنها تتقدم على غيرها من الأهداف الأخرى، وتأخذ الأولوية في التطبيق، بل إنها تعتبر وسيلة لتحقيق الثابته وضمانة من الضمانات اللازمة لكفالة تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ في الدولة الإسلامية.

سلاماً - للمرونة:

فيما يتصل بوظيفة المساجلة يشتمل الإسلام على كليات وثوابت لا يجوز أن تتفاوت فيها

للمساواة، فالحالة الأولى عدت من باب "الإكراه بغير حق"، ولذلك لم يقر الرسول ﷺ نظام التسعير، والحالة الثانية عدت من باب "الاحتكار" المحرم شرعاً لقوله ﷺ: "لا يحتكر إلا خاطئاً"^(٦)، لذلك وجب التسعير.

خاتمة الدراسة

تتلول خاتمة الدراسة عدة نتائج تتعلق بحلقات بحثية "متروكة" في هذه الدراسة يجب طرقيها مستقبلاً، وحلقات أخرى غير "متروكة" بشكل كافٍ يجب استكمالها لاحقاً. كما تتضمن الخاتمة عدداً من التوصيات والمقترحات العملية تمثل مناسط استخدام أساسية من النموذج الإسلامي للمساواة الإدارية. نتج الدراسة:

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج المهمة تمثل المناطق لمتروكة وغير المستكملة - عمداً لا سياباً- لتعديها قنرات للبحث الفردي من ناحية، وتعديها للإطار الزمني المحدود للدراسة من ناحية أخرى. ومن هذه الحلقات^(٧):

١- دراسة نماذج الإخفاق في نموذج للمساواة الإدارية على امتداد الخبرة الإسلامية، وتحليل أسباب، ومظاهر، ومآلات هذا الإخفاق، على أن يتم ذلك بروية موضوعية بعيداً عن أي تحيزات مسبقة.

٢- استكمال للنماذج لتاريخية بصدد نموذج للمساواة الإدارية في الإسلام، وهو ما قد يمتد من حيث انتهت الدراسة، أي من بداية العصر العباسي، وحتى نهاية الخلافة الإسلامية في العقد الثاني من القرن العشرين.

(3) صحيح (م)، ص-ج ه برقم ١٧٦٢ (خاطئي في الحديث بمعنى لم).

(٥) هذه الحلقات مستقاة من التعليقات القيمة على مسودة الدراسة من قبل: د. د. كمال المنوفي، ودسوقي شرلوي جمعة، والمستشار طارق البشري، ودسوقي الدين عبد الفتاح.

ليس كل مجال من مجالات العمل الإسلامي قسباً للتطور، كما أن كل مجالات العمل الإسلامي ليست ثابتة أو غير مرنة. وعلى هذا فإن نمبية مرونة نظام المساواة ترتبط وجوداً وعلماً بمرونة النشاط محل المساواة. فإذا ما تعلق الأمر بمعاملات مالية ربوية محرمة على سبيل المثال، فإن مجال المرونة هنا منعدم تماماً لانقضاء حق الأفراد - مهما بلغت درجاتهم الوظيفية- في الأخذ بقاعدة المرونة إذ إن الانحراف الذي حدث كان انحرافاً عن الالتزام بحد من حدود الله حدث فيه للتجاوز.

أما إذا كان الانحراف في نطاق أسلوب العمل فإن المرونة هنا مقبولة. ومن الأمثلة على ذلك قضية "التسعير" فحينما طُلب من الرسول ﷺ تشريع "التسعير" نتيجة لارتفاع الأسعار قال ﷺ: "...إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يظلمني بمظلمة في دم ولا مال"^(٨). ف نظام المساواة هنا مانع لمساواة التسعير في أية منظمة، وذلك في حالة ما إذا كان ارتفاع السعر نتيجة طبيعية لقلة السلعة أو لزيادة الطلب، ولذلك يكون إلزام الأفراد أن يبيعوا بقيمة يعينها إكراهاً بغير حق. أما إذا كان ارتفاع السعر نتيجة لامتناع أصحاب السلع عن بيعها مع ضرورتها للناس إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ويكون التسعير هنا إلزامهم بقيمة المثل، فالتسعير هنا بالعدل الذي لأمرهم الله به^(٩).

وهكذا فالمرونة هنا واضحة في نظام

(1) صحيح- (غاية القرام" برقم ٣٢٣، و"ص-ج ه" برقم ١٨٠١).

ويقول ﷺ في موضع آخر: "إني لأرجو أن ألقاكم ولا يظلمني أحد بمظلمة ظلمته" (ص-ج ه برقم ١٨٠٢ باب من كره أن يضر).

(2) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية والسياسة الشرعية، تحقيق د. محمد جميل غازي، القاهرة: مطبعة المدني، دت، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

الأفكار التي يمكن فحص علاقتها - تفاعلاً وتشابكاً- مع مفهوم المساءلة: فكرة "القيادة المثالية" التي تنفع عن الأفراد أي ضرر واقع عليهم، ومبدأ "وحدة القيادة"، وتحديد لواجبات القائد في إقامة العدل ورفع الظلم، وتأكيد على معياري القوة والأمانة في اختيار الأعوان.

ب- الماوردي (٣٦٤-٤٥٠هـ)، وهو صاحب أول دراسة علمية منهجية عرضت لأصول الإدارة الحكومية الإسلامية وهي: "الأحكام السلطانية وللولايت الدينية"، وقد تم عرض بعض أفكاره في ثنايا الدراسة، وإن كانت نصوص كتبه بحاجة لتحليل أكثر خاصة منها: نصيحة الملوك، تسهيل النظر وتجميل الظفر، قولين للوزراء وسياسة الملك أو "أدب الوزير". ومن الأفكار المهمة بصدد علاقتها بالمساءلة تفرقة بين الإشراف والرقابة على العاملين، وحديثه عن التفويض، ورقابة القضاء الإداري، بجانب الضوابط التي رسدها في إطار تحديد الأجور والمرئيات.

ج- نظام الملك الطوسي (٤٠٨-٤٨٥هـ)، وأشهر كتبه "مبادئ نامه" وأهم مساهماته الإدارية المرتبطة بالمساءلة بهذا الكفاءة والأمانة في الاختيار، وأهمية الشورى في إدارة شؤون الدولة، وحديثه عن مبدأ الدوران الوظيفي للعاملين.

د- أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٣هـ) وأشهر كتبه: إحياء علوم الدين، أكثر المسبوك في نصيحة الملوك، ومن إسهاماته الفكرية المرسحة لدراسة علاقتها بمفهوم للمساءلة الضوابط التي رسدها للسلوك الإداري الإسلامي السوي، وتحديد أركان الكفاية في الوظائف، وحديثه عن إدارة المالية العامة.

هـ- المرادي (القرن الخامس الهجري): وكتبه

٣- دراسة منظومة المفاهيم التي ترتبط بمفهوم المساءلة دراسة تحلّل ضبط هذه المفاهيم والظواهر التي تشير إليها، وضبط النسب بينها، وعلاقته للتفاعل، بما يسمح ببناء أكثر تكاملاً وشمولاً.

٤- استكمال مفردات نظرية "المقاصد" المبتناة كأحد أعمدة بناء نموذج المساءلة في هذه الدراسة، ومن هذه المفردات: الأولويات، النفع والضرر، نظريات الحفظ، الأليات، المآلات.

٥- دراسة المساءلة الإدارية في سياقها المجتمعي - سياسي، اقتصادي، ثقافي، اجتماعي... الخ- بنظرة كلية (Macro)، تتكامل مع البعد التشغيلي للقي (Micro) الذي ركزت عليه الدراسة، وهو أمر يتوافق مع "منطق السفينة" السابق الإشارة إليه، فالاستغراق في الجانب التشغيلي على أهميته لا يمكن لقطاعه بحال من سياق المجتمع للكي.

٦- الاهتمام بقضايا معينة ذات أهمية كبيرة في عملية بناء مفهوم المساءلة من قبيل: دواعي البناء، ووسط المفهوم مع ما يتضمنه ذلك من توضيح كيفية استقاء المعاني وارتباطاتها وظيفتها الاجتماعية والتاريخية والسياسية - علم اجتماع المفهوم، علم تاريخ المفهوم وذاكرته التاريخية والحضارية، علم سياسة المفهوم- وعناصر المفهوم.

٧- عقد نوع مقارنة بين النموذج الإسلامي وغيره من النماذج الوضعية -التجريبية خصوصاً- مع إثبات خصوصية النموذج الإسلامي في جانبه "الموحي". ومن الدوائر المرسحة لمثل هذه المقارنة: محل و أشكال للمساءلة، ومرادها.

٨- دراسة الفكر السياسي والإداري بصورة أكثر شمولاً بالقراءة التحليلية الوافية لإسهامات المفكرين ذات الصلة بمفهوم المساءلة. ومن المفكرين المرشحين لمثل هذا البناء:

أ- ابن أبي الربيع (القرن الثاني الهجري)، وكتابه: سلوك الملك في تدبير الممالك، ومن

والوظائف والمؤسسات حتى يبلغ مائة وثلاث عشرة وظيفة تتعلق بمصالح المجتمع السياسي^(١).

ط- ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ)، ومن أفكاره المهمة في إطار دراسته حديثه عن دورة حياة التنظيم التي نستطيع من خلالها التنبؤ بمآل هذا النمو في المستقبل كالكائنات الطبيعية، وحديثه عن عدم تدخل الدولة بالحلول محل القطاع الخاص بسبب عدم التكافؤ في الثروات بين الدولة والمواطنين وعدم التكافؤ في النفوذ، وعدم الحافز لدى المواطنين بسبب عدم قدرتهم على التنافس مع الدولة، ووضعه لأسس نظرية الجباية الحكومية، وتحديدته للأسس اللازم التقيد بها في التخطيط العمراني وبناء المدن ودفع المضار وحماية الطرق.

ي- القلتشدي (٧٥٦-٨٧١ هـ)، وحديثه عن مهنة الكتابة وعرضه للمؤهلات العلمية والمهنية اللازم توافرها في الكاتب، وتحديثه وصفاً وظيفياً دقيقاً لموظفي ديوان الإنشاء.

له- ابن الأرق (لقرن التاسع الهجري)، وحديثه عن حفظ المال وتكثير السامرة، وإقامة العدل، وقرئيب المرئب السلطانية، ومشورة نوي الرأي والتجربة، وحق السلطان على الرعية وولجائه نحوهم.

ل- الأسدي (لقرن التاسع الهجري)، ومن كتبه التفسير والاعتبار، ولوامع الأنوار، ومن ناصحته للسلطان العمل على تغيير ما حدث من خلل في ماضي الأيام برصده أولاً لأسباب الخلل ثم آليات إصلاحه والتي منها: حسن

السياسة أو الإشارة في تكبير الإمارة، ومن الأفكار المهمة التي يطرحها الكتاب: أهمية الاستشارة وصفات المستشار، ومستويات السياسة المختلفة ابتداءً من سياسة الحاكم نفسه إلى سياسة أهواله وكتابه وحجابه.

و- ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨ هـ)، وقد أشير إليه في الدراسة، إلا أن قيمته وحجم إسهاماته تجعل من الضروري استكمال تحليل أفكاره ومنها: قواعد سياسة للتوظيف الرشيدة على أسس الكفاءة، وحديثه عن الحسبة كنظام رقابة تنفيذي في الدول الإسلامية يستهدف الحفاظ على الشريعة الإسلامية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقيماً لسلوك الموظفين أو المواطنين العاديين، وحديثه عن دور الدولة للتدخل الإصلاحي في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (منع الاحتكار، تحديد الأسعار، توفير الاحتياجات الضرورية، تحديد أجور العاملين).

ز- ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١ هـ)، وكتابه الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ومن أفكاره: مدى اشتراط موافقة السياسة للشريعة، ومدى تغيرها بتغير الزمان، بالإضافة إلى فضائها للحدود، والجنائيات، والتشهير والاحتكار، والحسبة.

ح- السبكي (٧٢٧-٧٧١ هـ)، وكتابه: "معد للنعم ومبدي للقم" والذي يقدم منهجاً جديداً في تناول الظاهرة السياسية، إذ يدخل إليها من باب شكر النعم ك مفهوم معنوي يتعلق بالفضل الإلهي يوظفه في تحسين الفعل السياسي، وهو بذلك تطبيق واضح للمقتضى التشريعي للتوحيد السابق بيانه. ويقدم الكتاب كذلك تصوراً لكيفية الممارسة السياسية في مختلف المؤسسات ابتداءً بالسلطان ثم جميع الولايات

(١) نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التصميم قبل الاستفراء والتأصيل، هيرندن (فريجيتا): المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣، ص ١٧١-١٧٢.

منخفضاً بما يمنع من الاستغلال الأمثل لقررات العاملين.

ب- الموضوع: يجب أن تكون معدلات أداء العاملين واضحة من كلفة جوانبها ومحتوياتها للعاملين. وتحقيقاً لذلك فإنه من الضروري إشراك العاملين في إعداد هذه المعدلات.

ج- المرونة: يجب أن تنقسم معايير الأداء في المنظمات الإسلامية بالمرونة، بما يتطلب إجراء تغييرات فيها على فترات دورية لتتلاءم مع التغيرات التي قد تطرأ على قررات العاملين، مع عدم الإخلال بالقواعد الثابتة في هذا الخصوص.

٢- تطبيق نظام موضوعي لتقييم الأداء يقوم على معايير قياس دقيقة على أن تشمل على المعلومات التالية:

أ- قياس الأداء الفعلي، ويتم ذلك من قبل جهات المساهلة المتعددة كما سبق.

ب- مقارنة الأداء المتحقق بالقواعد المحددة مسلفاً، وهذه العملية تبدأ مع بداية العمل وتسايرها وتهدف إلى تحديد مدى الإجابة أو التقصير في العمل.

ج- التثبت من صحة الأنباء والتوثيق من دقة المعلومات.

د- إصدار القرار تبعاً لواقع التقييم.

٣- في تحليل الانحرافات وتشخيص مسبباتها من المهم التأكيد على التمييز في تقييم الأداء بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.

٤- توجيه القائمين على تقرير نظم العقاب التصحيحية إلى ضرورة مراعاة ثقلات العقاب تبعاً لحجم الخطأ وتكرره والإصرار عليه. لما في حالة نظم الإجابة فهناك ضرورة لأن تُحلل الأثر المرجو من تحفيز المجيدين، وأن تكون متناسبة مع حجم الإجاز المتحقق.

التدبير والسياسة في حفظ مراتب الطماء والعظام وألفة الدين، والعدل والمساواة، وإصلاح نظام العملة والذي كان التلاعب بها للعامل الأول في ذبوع الفساد. وكذلك ما أوجبه على حكام المسلمين بضرورة أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم بالعدل، وتقصد أحوال بطانته، واختيار الكفاء الأمين.

وبطبيعة الحال فهناك مفكرين آخرين يمكن تحليل إسهاماتهم الفكرية وارتباطاتها بمفهوم المساهلة من المنظور الإسلامي، ومن تمت الإشارة إليهم هم مجرد أمثلة^(١).

توصيات الدراسة:

إذا كانت نتائج الدراسة انصرفت إلى الحديث عن أجهزة بحثية مستقبلية، فإن التوصيات ستقتصر على كيفية الاستفادة العملية من النموذج الإسلامي المقترح بصدد المساهلة الإدارية، فمن نافذة القول إن التوصيات على الجانب البحثي تتمثل في توجيه الاهتمام بدراسة الحلقات السابقة طرقاً أو استكمالاً.

وفي سياق الجانب العملي للتطبيقي يمكن تحديد العناصر التالية كمناطق استفادة من نموذج المساهلة الإدارية في الإسلام:

١- ضرورة أن تراعي جهة المساهلة عدداً من الضوابط في إعدادها لقواعد ومعايير الأداء، وهذه الضوابط هي:

أ- الوضعية: تراعي جهة المساهلة أن يكون محل أداء العاملين وسطاً متسماً بالاستقامة واليسر العملي، فلا يكون مرتفعاً بعيد المثال إلا على ذوي القدرات الخاصة، ولا يكون

(١) في رصد جيد لمشد كبير من مصادر تراث الفكر السبسي الإسلامي مطبوعاً ومخطوطاً من خلال قلعة ببلوغرافية وأية يمكن الرجوع إلى: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٠٦-٢٣٤.

ملخص لدراسة حول:

مسألة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية

د. ممدوح مصطفى إسماعيل*

يشتمل النموذج الإسلامي للمساءلة الإدارية على مجموعة من الثوابت والقواعد العامة لا يجوز أن تتفاوت فيها الاجتهادات لقطعية مداركها ثبوتاً ودلالة، كما يشتمل على مجموعة من المتغيرات وموارد الاجتهاد تتفاوت فيها وجه المصلحة العامة من عصر إلى عصر، مما يجعل نظام المساءلة في النموذج الإسلامي من المرونة بحيث يراعي ظروف كل مجتمع.

و على الرغم من وجود مجموعة من المفردات الأساسية للمساءلة الإدارية في الإسلام، إلا أن التنظيمات الإدارية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة لم تحاول أن تستفيد من الطرح الإسلامي لهذه الوظيفة، مع ما تولجه من مشكلات يصعد نظم المساءلة بها. ويتطلب الأمر - وللحال هكذا - البحث في كيفية بناء للنموذج الإسلامي بشأن المساءلة الإدارية، بطريقة تسمح للتنظيمات المعاصرة بالاستفادة منه فكرياً، ومؤسسياً، وممارسة.

وتنقسم المساءلة الإدارية في النموذج الإسلامي بعدة خصائص أساسية منها:

١- الشمول، حيث تميز المساءلة في الإسلام بالشمول سواء في جهة المساءلة، أو في المقاصد، أو في المراحل، أو في الأساليب. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

٢- الأسس الشرعي للمساءلة الإدارية، فالمساءلة في

الإسلام تكون عن كل شئون الحياة، فالإسلام عقيدة وشرعية ومنهاج حياة.

٣- استمرارية المساءلة الإدارية، فالمساءلة في الإسلام هي عملية مستمرة عبر مختلف فترات الوظيفة، منذ إجراءات التوظيف الأولى، وحتى لتهاء الوظيفة.

٤- فرضية المساءلة الإدارية، فالدعوة إلى ما يؤدي إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها في مجالات العمل المختلفة فرض على الكفاية، وقد تتعين إذا لم يفعلها أحد.

٥- محل المساءلة، حيث يتسع نطاق للمساءلة في الإسلام ليشمل الناحية الشرعية بجانب المعاملات الدنيوية.

٦- المرونة:

فيما يتصل بوظيفة المساءلة يشتمل الإسلام على كليات وثوابت لا يجوز أن تتفاوت فيها الاجتهادات لقطعية مداركها ثبوتاً ودلالة، كما يشتمل على ظلتك وتفصيلات يصح أن تتفاوت فيها وجوه المصلحة العامة من عصر إلى آخر.

(*) مدرس بقسم الإدارة العامة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

إنشائية التنمية والعدالة

بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي(*)

أ.د. نعمت عبد اللطيف مشهور

أساتذ الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر

عميد كلية إدارة الأعمال والتجارة للخارجية-

جامعة مصر الدولية

الإسلامي ، وانعكاس ذلك على التجارب للتنمية الواقعية المستندة إلى كل منها ، وذلك كما يلي :
أولاً : نظريات التنمية في الاقتصاد الوضعي .
ثانياً : التنمية من المنظور الإسلامي .
ثالثاً : أثر مكافئة العدالة في تحقيق للتنمية .
رابعاً : نماذج من تجارب تنمية ناجحة .
خامساً : نظريات التنمية في الاقتصاد الوضعي :

أدى تعرض العديد من بلدان أوروبا نتيجة الحربين العالميتين الأولى ، وخاصة الثانية ، إلى إدراك عدم كفاية علم الاقتصاد الموجود ، وعدم قدرته على تقديم النظريات والسياسات اللازمة لإعادة تعمير وتنمية الاقتصاديات المتهدمة على اختلافها ، وقد أدى ذلك إلى ظهور علم اقتصاد مختلف عن علم الاقتصاد التقليدي وعلم الاقتصاد السياسي ، وهو علم اقتصاديات النمو Development Economics ، وهو العلم الذي قدمت من خلاله المدارس الاقتصادية المختلفة نظرياتها العديدة ، والمتعارضة أحياناً ، لمواجهة حالات الدمار والتخلف الاقتصادي ، وقد تواترت هذه النظريات على مدى نصف القرن الأخير ، فكانت على التوالي :

- ١- نظرية نموذج المراحل الخطية للتنمية .
- ٢- نظرية نماذج التغير الهيكلي .
- ٣- نظرية ثورة للتبعية الدولية .
- ٤- النظرية الفيزيوكلاسيكية للثورة المضادة .
- ٥- النظرية الحديثة للنمو .
- ٦- إعادة التوزيع مع النمو .

إن إنشائية التنمية تمثل الشغل الشاغل لكل اقتصاديات العالم ، المتقدم منها والذي لم يحقق بعد لدرأ كالياً من التقدم ، ذلك ان التنمية المستمرة الشاملة هي التحدي الأساسي لكل اقتصاد يريد ان يحقق له مكانة في لعالم المعاصر ، عالم القوة الاقتصادية .
ان معالجة الدول للمختلفة لقضية التنمية ، وضرورة تحقيق النمو المطرد المستمر الشامل ، تتم في اطار ما تؤمن به من قيم ، وما تعتقده من مبادئ ، مما يؤدي إلى تعدد وتوغل المدخل والنظريات والتجارب للتنمية ، بتعدد وتنوع المفكرين الاقتصاديين ، والاقتصادات المطبقة لهذه النظريات والمدخل ، خاصة من حيث أولوية القيم الإنسانية والاقتصادية .
إن التعرف على مكانة إحدى القيم الاقتصادية والإنسانية ، وهي العدالة ، في مجال الجهود للتنمية ، يتطلب الوقوف على الأهمية التي توليها لها النظرية الاقتصادية للتنمية ، وعلى مكانتها في الاطار المذهبي الذي يحكم أسس ومبادئ النظام الاقتصادي الذي يطبقها ، فيحدد الآليات وعلاقات العمل المتبعة لتنفيذ العملية للتنمية فيه .

نعمل على دراسة هذه الاشكالية الخاصة بالتنمية وعلاقتها بالعدالة كقضية حاكمة في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، من خلال دراسة نظريات التنمية الوضعية ومفهوم التنمية من المنظور

* بحث مقدم ضمن أبحاث مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي : الفلسفة والنظم" ١٧-١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ م .

جميع الدول ، وبناء على ذلك يتم تصنيف الدول من وجهة نظر التنمية وفق مراحل خمسة هي :
 - مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة المتطلبات الأساسية للانطلاق إلى النمو المعتمد على الذات ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة الاتجاه إلى النضج ، وعصر الاستهلاك للكثيف.

يرى روستو ان الدول المتقدمة تجاوزت جميعها مرحلة الانطلاق للنمو المعتمد على الذات ، بينما لا زالت الدول المختلفة اما في مرحلة المجتمع التقليدي ، او في مرحلة المتطلبات الأساسية للانطلاق ، وأحد أساليب الوصول إلى مرحلة الانطلاق هو توفير المدخرات المحلية والخارجية لتوليد استثمارات كافية للتعجيل بالنمو الاقتصادي ، وهو ما اكده كل من هارود ودومر في نموذجها للنمو .

ب - نموذج هارود - دومر للنمو *The Harrod Domar growth model* :

قلم كل من الاقتصاديين سير روي هارود من إنجلترا والبروفيسور أيفري دومي من الولايات المتحدة بالتوصل ، في بداية الخمسينيات ، إلى وضع معادلة اشتهرت باسميهما معا ، تنبر عن العلاقة المباشرة بين معدل الانخار المحطى ومعدل نمو الدخل القومي ، على النحو التالي :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{S}{K}$$

حيث يعبر $\frac{\Delta y}{y}$ عن معدل نمو الدخل القومي .
 و S هو معدل الانخار .
 و K معدل رأس المال / الدخل .

٧- للتنمية والعدالة من المنظور الاشتراكي .

نقوم بالتحرف على هذه النظريات الاقتصادية الوضعية ، بصورة موجزة ، تباعاً :

١- نظرية نموذج المراحل الخطية للتنمية : *The Linear - Stages Theory*

عند بداية الاهتمام بالاقتصاديات الفقيرة في منتصف القرن العشرين ، لم يجد اقتصاديو الدول الصناعية المتقدمة نموذجاً للتنمية سوى تجربة مشروع مارشال *Marshall plan* ، الذي تم من خلاله ضخ كميات ضخمة من المساعدات المالية والفنية الأمريكية إلى أوروبا ، مما سمح بإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي دمرتها تلك الحرب الضروس ، وقد اعتضدت تلك النظرية على تيارين أساسيين يؤكدان أهمية رؤوس الأموال الضخمة لتحقيق التنمية في الاقتصاديات المختلفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وضرورة اتباع النموذج التاريخي للدولة للتنمية ، وقد تبنو هذا التنازل في نظريتين :

أ - نظرية روستو لمرحل النمو .

ب - نموذج هارود - دومر .

١ - نظرية روستو لمرحل النمو : *Rostow Stages of Growth*

وفقا لفكر الاقتصادي الأمريكي روستو ، فإن الانتقال من حالة التخلف إلى التنمية يتم من خلال مجموعة من الخطوات أو المراحل ، يجب ان نتبعها

الهيكل للاقتصاد بتوازن النشاط الاقتصادي الذى ينتقل من القطاع الزراعى الرفي التقلدى الى القطاع الصناعى المدنى المتقدم .

ب- التغيير الهيكلى وأنماط النمو *Structural Change & Patterns of Development*

قام الاقتصادى هوليس تشينرى *Hollis Chenery* من جامعة هارفارد بدراسة العديد من نماذج للتنمية لدول العالم الثالث ، مرة خلال نفس الفترة الزمنية ، ومرة خلال فترات طويلة من الزمن ، وقد توصل من دراسته هذه الى وجود تشابه فى السمات الاساسية تربط بين كل من هذه الاقتصاديات ، أهمها :

- تركز رأس المال المادى والبشرى .
- تحول الطلب الى المنتجات المصنعة والخدمات .
- نمو المدن للهجرة اليها من القرى والمدن الصغيرة من أجل العمل بالمصانع الحديثة .
- انخفاض حجم الأسرة .

خلصت الدراسات من ذلك الى وجود عوامل محلبة ودولية خارج سيطرة لدول المختلفة تتحكم فى نموذج وخطوات النمو لكل منها .

٣- نظرية ثورة التبعية الدولية *The International - Dependence Revolution*

ظهرت نماذج التبعية لدولية فى السبعينيات ، لما اتضح من كبحية للدول الفقيرة للدول الغنية ، وهيمنة هذه الأخيرة عليها . وقد تمخضت هذه النظرية عن ثلاثة تيارات رئيسية ، وهى :

أ- نموذج التبعية للتالية للاستعمار *The Neocolonial Dependence Model*

يحد هذا للنموذج بصورة غير مباشرة الى الفكر الماركسى ، الذى يؤكد على العلاقات الدولية غير المتكافئة بين دول المركز ، وهى الدول الغنية ، ودول

ونظرا ان معدل رأس المال / الدخل هو علاقة ثابتة ، فان تحقيق التنمية ، اى رفع معدل نمو الدخل القومى ، يتم وفق للمنطق الاقتصادى عن طريق رفع معدل الانحراف ، ويتوقف على قيمة هذا المعدل بصورة اساسية .

٢- نماذج التغيير الهيكلى *Structural Change Models*

تعتمد نظرية نماذج التغيير الهيكلى على اسلوب تحول الاقتصاديات المختلفة من الاعتماد على الزراعة للتقلدية الى الاعتماد على الصناعة الحديثة والخدمات فى المدن .

ويمر عن هذا لفتوجه كل من :

أ- نموذج لويس للتنمية .

ب- لتغيير الهيكلى وأنماط النمو .

١- نظرية لويس للتنمية *The Lewis Theory of Development*

ركز آرثر لويس ، الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل فى منتصف الخمسينيات ، على التغيير الهيكلى لاقتصاد بدائى قائم على الاكتفاء الذاتى ، وأصبح نموذج لويس ذى القطاعين يمثل للنظرية العامة لمالية النمو فى دول العالم حتى بداية التسعينيات .

يعتمد هذا للنموذج على وجود قطاعين فى الاقتصاد المختلف :

- قطاع تقليدى ريفى مكثظ بالسكان ، يتصف بانتاجية حدية للعمل تساوى للصفر ، اى به فانض عمل يمكن نقله من هذا القطاع لقطاع زراعى دون الاضرار بالنتاج .

- قطاع مدنى صناعى حديث ذو انتاجية عالية ، يتم نقل قوة للعمل اليه تدريجيا .

- يؤكد لويس على لطابق نظريته باستخدام الرسوم البيانية لثنى تؤكد دخول الاقتصاد المتخلف الى مرحلة للنمو الذاتى ، عندما يتم التوسع فى التشغيل بالقطاع الصناعى الحديث ، حتى يقوم باستيعاب كل فائض العمل بالقطاع الزراعى ، وبذلك يتم للتحول

Development Thesis

تحدد هذه النظرية على فرضية متضمنة في نظريات النمو الهيكلية ، وعلى ما تصرح به نظريات التنمية الدولية من ثنائية المجتمعات الدولية ، حيث توجد دول فقيرة ودول غنية ، وثنائية الاقتصاديات الفقيرة ، حيث توجد جيوب غنية في أكثر الدول تخلفا. هذه الإزدواجية سمة لصيغة تزيد وتقلص ، فتؤدي إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء على العديد من المستويات ، دون وجود أدنى اتجاه نحو جذب المستويات الفقيرة إلى أعلى ، لو مجرد نزول آثار الغنى والتقدم إليها ، ولما ما يتم في الواقع هو دفع هذه الفئات إلى أسفل ، لتمثل على تنمية تخلفها وتكريسه .

٤- *النظرية النيوكلاسيكية للثورة المضادة*
The Neoclassical Counterrevolution

أدت الهممنة الميضية المتزايدة للحكومات المتقدمة في أمريكا وكندا وإنجلترا وألمانيا الغربية في الثمانينات إلى ظهور هذه النظرية التي تنقسم إلى قسمين أساسيين:

أ- تحدى النموذج الحكومي .

ب- النظرية التقليلية النيوكلاسيكية للنمو .

١- *تحدى النموذج الحكومي*
Challenging The Statist Model

اعتمدت هذه النظرية على حجة أساسية مفادها أن للتخلف كما يعود إلى سوء توزيع الموارد نظرا لسياسات تسعير غير ملائمة ، مع تدخل زائد من حكومات العالم الثالث ، ويكون لهذا التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي أثره في إبطاء حركة النمو الاقتصادي . لذا يرى مفكرو مدرسة الثورة المضادة ضرورة السماح بوجود الأسواق الحرة المتنافسة والمنشآت المملوكة للأفراد ، والعمل على جذب الاستثمار الخارجي ، ومنع التدخل الحكومي في أسواق عناصر الإنتاج والمنتجات والأسواق المالية ، وذلك حتى تباح لليد الخفية إعادة توزيع الموارد بما يحفز التنمية الاقتصادية .

المحيط ، وهي الدول الفقيرة ، لقيام دول المركز باستغلال الدول المحيطة ، لو مجرد اضمالها وتناسي وجودها .

تقوم بعض المجموعات في الدول المختلفة ، والتي تمثل النخبة القليلة الحاكمة ، بخدمة المجموعات الدولية ذات المصالح الخاصة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما تقوم هذه الأخيرة بمكافأتها أو مصلحتها ، وتضم المجموعات الدولية المنظمات متحدة للجنسيات ومنظمات الاعانة الدولية كالبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وهي جميعا واقعة تحت هيمنة الدول الغنية التي أنشأتها ، وتمثل هذه النخبة على اعاقة جهود الإصلاح التي قد تبذل الجماهير للريضة للدول المختلفة ، بل قد يتم اتباع سياسات قد تزيد من انخفاض مستويات المعيشة ، واستمرار التخلف وتكريسه .

تبين هذه النظرية أن التنمية لا تعتمد على عوامل دلفنية ، كما ترى النظريات السابقة ، وإنما تحتاج إلى تحرر دول العالم الثالث من السيطرة المباشرة وغير المباشرة للعالم الأول عليها ، و من سيطرة الطغاة المحليين .

٢- *نموذج المثال للزائف*
The False Paradigm Model

يؤكد هذا النموذج على أن تخلف بعض الاقتصاديات يرجع إلى الآراء الخاطئة والوصايا غير المناسبة التي يقدمها الخبراء والمتخصصون من الدول المتقدمة ، ومن المؤسسات الدولية الملاحية ، والتي تكون خاطئة أو منفصلة عن واقع هذه الاقتصاديات المختلفة ، ويشترك في إساءة هذه الآراء والوصايا العاملين والمتقنين المرتبطين علميا أو تدريبييا بمؤسسات الدول المتقدمة ، فتأتي النظريات غير قابلة للتطبيق ، وغير متوافقة مع المشاكل الحقيقية للتنمية ، وإنما تخدم ، في معظم الأموال ، المصالح الراسخة لجماعات القوى المحلية والدولية .

ج- *نظرية النمو المزدوج*
The Dualistic

التممية المنشودة .

ب- النظرية التقليدية (القديمة) النيوكلاسيكية

لنمو *Traditional ("old") Neoclassical Growth Theory* .

تؤكد هذه النظرية على أهمية رأس المال المعملية النمو ، حيث يسهل تحرير الأسواق المحلية الى جنب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية ، وبالتالي الى زيادة معدل تراكم رأس المال .

لقد ساهم سولو Solow ، وهو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ، بمؤجه النيوكلاسيكي للنمو ، والذي قام فيه بتوسعة نموذج هارود - دومر عن طريق اضافة عنصرين الى معادلة النمو ، وهما : عنصر العمل وعنصر التكنولوجيا .

ترتب هذه المعادلة عوائد متناقصة لكل من العمل والتكنولوجيا اذا كانا منفصلين ، بينما تكون العوائد ثابتة اذا اتحد العاملين معا ، وعلى ذلك يكون عنصر التكنولوجيا هو العنصر المتبقى الذي يتم من خلاله تحديد النمو طويل المدى ، وهو العنصر النادر في الاقتصاديات المختلفة ، سواء اكانت اقتصاديات منغلقة لم اقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي .

٥- النظرية الحديثة للنمو *The New Growth Theory*

نظرا لفضل كل النظريات السابقة في تقديم تفسير مرضى لاختلاف معدلات النمو بين اقتصاديات العالم و إن تساو في مدخلات هذا النمو ، فقد تم ارجاع اى زيادات في الدخل القومي ، لا تعود الى زيادات في لرصدة رأس المال او العمل ، الى ما افق على تسميته بفائض سولو *Solow Residual* ، وقد اعتبر هذا الفائض مسئولا عن ٥٠ % تقريبا من النمو التاريخي للدول الصناعية .

لقد أظهر ذلك ان الثقة التي أعطيت للنظريات التتموية السابقة ، وخاصة النظرية النيوكلاسيكية ، كانت في غير محلها حيث فشلت في تفسير محدثات النمو التكنولوجي والفروق الكبيرة في النمو بين

يمكن تقسيم تحدى للنموذج الحكومي الى مكونات

ثلاثة :

- تحليل السوق الحرة .
- نظرية الاختيار العام .
- السوق الصديقة .

تحليل السوق الحرة : *Free - Market Analysis*

يؤكد هذا التحليل ان الاسواق وحدها هي القادرة على اعطاء الاشارات الصحيحة للاستثمار في مختلف النشاطات ، سواء اكانت اسواق عمل ، او اسواق منتجات ، او اسواق عناصر الانتاج . فالمنافسة مفيدة وذات فاعلية كبيرة ، حتى وان لم تصل الى مستوى المنافسة الكاملة ، وبالتالي فان اى تدخل حكومي من شأنه احداث تشوهات في الاقتصاد .

- نظرية الاختيار العام *Public - Choice Theory*

تعرف هذه النظرية باسم التناول الاقتصادي السياسي الجديد ، وتؤكد ان الحكومات لا تستطيع ان تعمل شيئا سلويا ، نظرا لان القائمين على العمل بها يستخدمون نفوذهم وسلطة الحكومة لتحقيق أهدافهم الخاصة ، لذا فان أفضل حكومة هي ائنى وأقل حكومة *Minimal government*

- السوق الصديقة *Market - Friendly Approach*

هي أحدث تناول للنظرية النيوكلاسيكية للثورة المضادة . ويعترف هذا للتناول بوجود عيوب وتشوهات متوطنة في الاقتصاديات المختلفة ، وتظهر في :

- ١- اسواق منتجات عناصر الانتاج .
- ٢- تدخل الحكومات في عمل الاسواق .
- ٣- عدم التمييز في مجال الاستثمار .
- ٤- مشاكل البيئة .

هذه العيوب لادخلية للصيغة بالاقتصاديات المختلفة تنقل من امكانيات وصولها بالاعتماد على الذات الى

٦- إعادة التوزيع من النمو : Redistribution

from Growth

إن إثارة قضية العدالة في توزيع لو إعادة توزيع للنمو المتحقق لم يتخض عنها محاولة تصحيح الأوضاع ، وإنما أكدت الأصوات المختلفة أن ارتفاع عدم عدالة التوزيع يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق النمو السريع ، ذلك أن النظريات السابقة ، على اختلافها ظهرت أن رأس المال هو الوقود الأساسي لهذا النمو ، وأن الشرائح القادرة على الاندثار ، وبالتالي على الاستثمار ، هي الشرائح ذات الدخل المرتفعة ، بينما تنفق الشرائح ذات الدخل الدنيا دخلها كاملا على الاستهلاك ، ومن هنا ظهرت ضرورة توزيع الدخل لصالح الفئات عالية الدخل ، وتأجيل حصول للفئات الأدنى دخلا على أي نصيب من النمو المتحقق ، وذلك حتى لا تتعرض معدلات النمو إلى التباطؤ ، فانتظارا لإتساع كمة الدخل بالدرجة الكافية التي تسمح بتغطيتها إلى أنصبة أكبر لكل فئات المجتمع وشرائحه. بدعم اتجاه التوزيع غير العادل للدخل ، عدم عدالة توزيع ملكية عوامل الإنتاج ، مما يترتب عليه انخفاض نوعية رأس المال البشري ، وقدرته على المساهمة الفعالة في التنمية ، لا فقدان التعليم والصحة والمهارات اللازمة لذلك .

هبت العديد من الدراسات لأثبات صحة هذا التوجه من خلال تقسيم فئات المجتمع وفق مستوى الدخل ، إلى فئات طيا تضم ٢٠% من السكان ، وتحصل على ٥١% من الدخل الكلي ، وفئات دنيا تضم ٤٠% من السكان لا تحصل سوى على ١٤% من الدخل ، وفئات وسطى تحصل على بقية الدخل الكلي .

اثبتت هذه الدراسات من خلال معادلات أن للتوزيع في صالح الطبقات الأعلى دخلا هو الأسلوب الوحيد لتحقيق النمو السريع ، وذلك أن اتباع التوزيع العادل يؤدي إلى تخفيض معدل النمو وإبطاء عملية التنمية ، لما أعادة التوزيع لصالح الطبقات الأقل دخلا ، فإنه يؤدي إلى عدم النمو على الإطلاق ، أي يصبح معدل

الاقتصاديات ذات التكنولوجيا المتماثلة .

ولقد زاد من أهمية النظرية الحديثة للنمو ما تعرضت له دول العالم الثالث من تطورات اقتصادية ، وأزمة ديون في للتسعينيات من القرن الماضي .
إن النظرية الحديثة للنمو تعتمد على العوامل الداخلية لتفسير للنمو ، حيث يعتبر نمو للدخل القومي الإجمالي نتيجة طبيعية للتوازن في المدى الطويل ، والذي يفسر للعوامل المحددة لمعدل نمو للدخل المحلي الإجمالي ، من خلال افتراض أن الاستثمارات الخاصة والعمالة في رأس المال البشري تولد وفورات خارجية وإنتاجية أفضل ، تعمل على تصحيح العوائد المتناقصة ، وذلك في حالة التوازن طويل الأجل في الاقتصاديات المتقدمة .

دراسة للنظريات للتنمية السابقة يتضح لنا :

- كل النظريات تركز على أهمية العنصر المادي لحدوث التنمية ، مع إبراز عدم تولف. هذا العنصر محليا في الاقتصاديات المختلفة ، سواء كان تركم رأس مال أو مستوى تكنولوجيا .

- كل النظريات تؤكد على أن الهدف الأساسي للتنمية هو الارتقاء بمستوى للدخل القومي الإجمالي .

- كل للنظريات تركز على البحث عن العوامل المادية المسؤولة عن أخفاق الاقتصاديات المختلفة في سعيها نحو للنمو والتقدم ، وتنمية العنصر البشري مطلوبة كأحد عناصر تحقيق للتنمية الذاتية طويلة المدى.

- كل للنظريات تركز على أحداث للتنمية الاقتصادية منفصلة تماما عن عدالة للتوزيع ، كما أن رصد حالات الفجوة بين الاغنياء والفقراء لم يولد أي فكر تنموي لمواجهتها ، أو للعمل على التقليل منها .

لقد أدت مشاهدة الواقع الاقتصادي إلى الانفصال التام بين التنمية والتوزيع ، واغفال نصيب الأفراد في النمو المتحقق ، ناهيك عن أن عدالة توزيع هذا النمو بينهم قد أثار جدلا حول النمو مقابل توزيع الدخل المتحقق .

النمو ، فلا يحصل من الدخل الاجمالي (إلا على النسبة التي ساهم بها ، ومن هنا فلا نصيب لغير القادرين ، لأسباب خارجة عن إرادتهم ، في هذا الدخل كما أنها عدالة محاسبية عديدة تعمل على تقسيم الجزء من الدخل المخصص للتوزيع تقسيماً محاسبياً كما وكيفا ، فيحصل الجميع على أنصبة متساوية ومن اللوعة نفسها ، وبلفت النظر هنا هو أن هذه العدالة لا تراعي تساوية الأفراد وتمييزه الطبيعي ، كما أنها تعمل على تحجيم طموحه وتنميته لقدرته من أجل التناقص فوق المستوى المخصص لجميع أفراد المجتمع ، مما يكون له أسوأ الأثر على العملية التنموية بالدرجة الأولى .

ثانياً : للتنمية من المنظور الإسلامي :

إن التنمية من المنظور الإسلامي لا تأتي في صورة نظرية يقدم بها مفكر اقتصادي ، أو يشترك فيها لثان من المفكرين ، ويتم تطويرها على يد مفكرين لاحقين عليها ، إنما للتنمية ، التي هي موضوع أساسي في الاقتصاد الإسلامي ، هي جزء لا يتجزأ من المنهج الإسلامي ، الذي يصوغ حياة كل أفراده ، ويكون ملزماً لكل مسلم ومسلمة استخلفهما الخالق سبحانه في كونه الصبيح وموارده الحديدة ، التي سفرها الله ليقيموا بها حياتهم في أفضل صورة ممكنة ، إذا فإن للتنمية هي أسلوب حياة لجميع أفراد المجتمع للمسلم ، وهي مرتبطة ومصبوغة بقيم المنهج الشامل الذي تنتمي إليه .

· إن التمكين والأحياء والعمارة والتي هي المفردات القرآنية الدالة على التنمية وزيادة ، هي جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية التي قضت باستخلاف الله للإنسان في الأرض ، حيث يتطلب واجب الخلافة تحقيق التقدم للأفراد والمجتمع عن طريق القيام بواجب السيطرة على المولود المتاحة في الكون ، والتي سفرها الله سبحانه وتعالى لخدمته ، قوله تعالى ﴿وَيُخَوِّلُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَتَعَلَّوْنَ﴾ [سورة الأعراف ، الآية رقم ١٢٩] والخلافة هي تنفيذ أوامر الله في شتى

النمو صفراً % ، لذا فإن الاقتصاديين يرون أن إدخال قيمة العدالة من شأنه تعطيل العملية التنموية وعدم تحقيقها للنمو المنشود ، وإهدار ما يتفق فيها من رؤوس أموال لا تكرر عائداً للاقتصاد . من هنا فإن الفكر السائد هو العمل على تحقيق للتنمية دون الاهتمام بأشكالها العدالة ، والابتعاد عنها تماماً ، على أن تتحدر بعض فوائض للدخل من لفائف العليا إلى لفائف الأدنى Trickle down ، وذلك فترة بعد أخرى حتى تتحقق للتنمية الشاملة ، ويبدأ حينئذ الانتفاخ إلى اعلاة للتوزيع بصورة عادلة من خلال سياسات مالية ونقدية مناسبة ، تعمل على تعديل النظام الضريبي ، والاعانات ، والأسعار النسبية لموامل الإنتاج .

٧- التنمية والعدالة من المنظور الاشتراكي :

قد يتطرق إلى ذهن البعض أن التنمية من المنظور الاشتراكي أو الماركسي تقتزن بالعدالة ، لما يشاع عن كونها نقيضاً للرأسمالية التي تقوم على تضليل الأغنياء فيزدادوا غنى ، بينما يزداد الفقراء فقراً . إلا أننا نرى أن هذه العدالة هي العدالة المحاسبية ، كما ونوعاً ، أي أنه يتم توزيع الدخل الاجمالي القومي ، بعد استبعاد نصيب أعضاء الحزب الشيوعي والصناعات الاستراتيجية ، يتم توزيع للدخل الباقي على جميع أفراد المجتمع توزيعاً محاسبياً كيفاً وكما ، أي يحصل كل فرد على نفس الكمية والذويرة من السلع والخدمات ، بغض النظر عن احتياجاته التي تتناسب وسنه وطبيعة عمله وجنسه ومكان إقامته ، فضلاً عن ميوله وتفضيلاته الشخصية ، وذلك بقدر اشتراكه كل فرد في الإنتاج ومساهمته في العملية للتنمية ، ويعنى ذلك عدم وجود أي حقوق أو نصيب في العائد لمن أقتنهم ظروفهم الخاصة ، الطارئة أو المستديمة ، عن المشاركة في جهود للتنمية .

إن العدالة التي ينادي بها الفكر الاشتراكي في توزيع عوائد للتنمية ، إنما هي عدالة نسبية ، أي تتوقف على مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية

للمجالات ، وصارة الأرض من بين المجالات المأمور بها الإنسان .

إن للتنمية إذن فريضة إسلامية يفترضها الإسلام على الجماعة الإسلامية ، وعلى الفرد المسلم ، وعلى الدولة المسلمة ، فهي بمثابة الجهاد على المستوى الاقتصادي لكل فرد في المجتمع ، حيث لا يتحقق الإسلام صلياً إلا إذا توافرت في المجتمع الإسلامي .

فالتنمية ، التي هي حرب للقضاء على الفقر ، هي فرض ديني ، يتطلب تحقيقها حسن القيام بالدين ، حيث لها عبادة ولعبة ، فهي وسيلة الأفراد لحسن القيام بعبادة خالقهم ولقائمة الطاعات ، وهي فرض على كل فرد في المجتمع وفق لمكانته الطبيعية وقدراته المكتسبة .

على ذلك ، تصبح التنمية أحد أساسيات قيام المجتمع للمسلم ، حيث أن غياب أحد مكوناته العقدية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية يهدد لكتمال قيام المجتمع ككل .

كذلك فإن التنمية الشاملة ، صارة البلاد ، ليست فرضاً على جيل دون آخر ، إنما هي صلية متصلة لا تتوقف ، تكفل للمجتمع الإسلامي الاستقرار في ظل الظروف الأفضل للحياة الإسلامية . وعلى ذلك ، فإن واجب الصارة فرض على كل الأجيال حتى يترك كل جيل للذي يليه وضعاً صالحاً لقائمة حياة طيبة ، لذا يوصي النبي ﷺ ببذل الجهد والعمل الإيجابي ، حتى إذا لم يكن للشخص فائدة قريبة منه : في قوله ﷺ : (إذا قامت الساعة ، وفي يد أحدكم فسيلة ، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) [أخرجه البخاري في الألب المفرد ، وأحمد عن ابن مالك] . فطى كل جيل من أجيال المسلمين أن يحقق للتنمية في عصره ، ليقيم بولجب لتكافل مع الأجيال التالية من الأمة .

إن للتنمية ، في المفهوم الإسلامي ، تسير الإنسان هو نواة الجهد التنموي ؛ وهو لب العملية التنموية ، لذا يولييه الاقتصاد الإسلامي مكانته الواقعية ، فيهدف إلى

اصلاح معلى الأفراد ، وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، بما يكفل الحياة الطيبة لهم ، وفقاً لمقاصد الشريعة الخمسة . على الإنسان أن يقوم بتسخير كل ما من شأنه تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع الإسلامي ، دون اهمال الفواحي العقدية والاجتماعية المحيطة بالعملية التنموية ، تحقيقاً لمجتمع المتقين ، فالتنمية في المفهوم الإسلامي هي تنمية كل من الامكانات البشرية والامكانات المادية .

يتم تنمية الامكانات البشرية من خلال توفير المناخ الملائم للتنمية عقلياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ، وهو مناخ يقوم على أساس مبدأ الشورى : (ولهم شورى بينهم) [سورة الشورى ، الآية رقم ٣٨] ، كما يكفل الأمن والاستقرار الداخلي من خلال السلطة السياسية لقوله ﷺ : (إنما سلطان ظل الله ورمحه في الأرض) [البيهقي في شعب الإيمان عن ابن] فضلاً عن تأمين المسلمين من أعدائهم بأعداد القوة الحربية والاقتصادية والسياسية التي تضمن عدم سيطرتهم بأي صورة من الصور على مقررات المسلمين في مجتمعهم ، ومن أهمها قيامهم بفرض صارة البلاد ، إذ يقول الحق سبحانه وتعالى : (وَأَعِظُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِقُونَ بِهِ عَنُقَ اللَّهِ وَعَظْوَكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ ثَوْنِهِمْ لَا تَقْمُونَهُمْ) [سورة الأنفال ، من الآية رقم ٦٠] . فهو يكفل تحقيق القوة والقوة ، بتوفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين للمجتمع ، إلى جانب التنمية الاجتماعية ، أو تنمية الفرد محور للتنمية ذاتها ، وتعبير القوة مفهوم حركي ، يضمن أن نهى كل مرحلة للآزم من لقوة للمرحلة التالية لها ، فالإسلام ملهج الحياة الأفضل لكل المؤمنين به على مر العصور .

لما تنمية الامكانات المادية ، فهي الارتفاع بالمستوى الانتاجي للقطاعات الاقتصادية جميعاً ، تحقيقاً للاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها الله للإنسان ، فإن تحقيق مفهوم فرض الكفاية في المجال

اعلاء قيمة العمل كحافز هام على الانتاج والابداع ،
ذلك ان الميل الطبيعي للإنسان في السيطرة على عمله
يدفعه إلى تقديم أفضل لمكاناته ، وذلك من خلال تغيير
المواهب والطاقت ، وتنميتها على أساس من التلقف ،
من خلال اتفاق العمل ، والاحسان فيه ، والعمل على
الارتقاء بنوعيته ، فضلاً عن كميته ، طالما كان عمله
مشروعاً ، وكلفت ملكيته للموارد المنتجة ملكية حلال
شريعاً .

تتضح عدالة الإسلام في توزيع عائد العملية
الانتاجية في قاعدتين تمثلان الحد الأدنى والأعلى
للمرغوب فيه إسلامياً :

- الحد الأدنى : يحكمه معيار أن لا دخل إلا مقابل
عمل أو تقديم خدمة ، وهو يعني أن يأخذ الفرد من
الناتج بقدر ما بذل من جهد ، وما قدم من خدمة .

- الحد الأعلى : يتجسد في الاحسان ، ولعلني به
أن يكون عمل الفرد وما يقدمه من اسهام في العملية
الانتاجية أكبر مما يأخذه ، وفق مواهبه الطبيعية
ولمكانيته المكتسبة .

يتضح من ذلك وجود مجال لمن لم يستطع
الاشتراك في العملية الانتاجية ، لظروف تتعلق بالنس
أو لظروف ترثب ضعفاً بندياً أو اعاقلة طارئة مزمنة ،
أو لمن لم ينتج إلا ما يكفي لاشباع ضروراته وحاجاته
الأساسية ، دون تحقيق كفايته ، ويكون حصول هذه
النفقات على حقها ، المرتب لها شريعاً ، من خلال
الآليات الإسلامية للزكاة والصنفة والوقف ، والتي
تسهم في إعادة توزيع عائد العملية التتموية ، وفي ذلك
يقول الإمام علي لولايه على مصر ، بعد أن أمره
بتحقيق عمارة البلاد ، واتخاذ الوسائل المودبة إليها من
زراعة وتجارة ، يقول له عن الذين لا يحقون لأنفسهم
المستوى المعيشي المطلوب : ثم الله الله في الطبقة
السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحتاجين
وأهل اليوس والزمى ، فإن في هذه الطبقة قلماً
ومعترراً ، واحفظ الله ما استحقك في كل بلد ، فإن

الانتاجي ، يدفع بالاقتصاد دفعاً إلى تحقيق التتمية
الشاملة ذلك أن ترك أحد القطاعات الاقتصادية ، على
تواضعها ، دون قيام أحد أفراد المجتمع بها ، يعني ثم
للمجتمع كله ، وعلى هذا حمل بعضهم قول رسول
الله ﷺ : (لخلاف أمتي رحمة) على أنه اختلاف مهم
في الصناعات والحرف ، وبذلك ينتظم أمر الكل
بتعاون لكل ، وتكفل كل فريق بعمل . [الإمام الغزالي:
احياء علوم الدين ، المجلد الثاني ، ص ٧٥] .

التتمية الشاملة المستدامة هي أحد أساسيات المنهج
الإسلامي الشامل ، فهي وسيلته في توفير مجتمع القوة
والقوة ، الذي يوفر لكل فرد فيه مستوى الكفالية من
المقاصد الشرعية الخمس ، فالتتمية ليست هدفاً في
ذاتها ، وتحقيق معدلات الدخل المرتفعة ليس المعيار
الوحيد لمدى نجاح الجهود التتموية من المنظور
الإسلامي ، ولكن المعيار هو للتقدم النوعي في حياة
كل فرد من أفراد المجتمع ، دون تمييز بينهم ، بما
يحقق لكل منهم كفايته في إطار ظروفه للشخصية من
عمل ومن ومكان لقامة ، وتنمية مواهبه الطبيعية .

العدالة إذن هي أحد الأعمدة التي ترتكز عليها
التتمية من المنظور الإسلامي ، وهي عدالة تشمل
الاشتراك في العملية التتموية واستخدام عناصر
الانتاج، فضلاً عن العدالة في توزيع عائد العملية
الانتاجية .

ان عدالة اشتراك جميع الأفراد في العملية تتمثل في
المساواة المطلقة في استخدام الإمكانيات المادية ، فهي
ليست حكراً على فئة دون أخرى ، إذ جعلها للخالق
سبحانه جميعها متاحة للجميع كما بيّنت الآية : (لَهُوَ
الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) [سورة البقرة ،
من الآية رقم ٢٩] ، يأخذ منها كل وفق اجتهاده وعمله
للحلال ، وتقليلاً لمكاناته الطبيعية ومواهبه المكتسبة
على ألا يكون في ذلك اضراً بالآخرين ، أو اهداراً
للموارد والطاقت المخلوقة .

ان عدالة توزيع عائد العملية الانتاجية تتمثل في

روح المعاني ، المجدد الخامس ، ص ٧٨ . فالتفسير هنا تفسير عمل ونظام ، وليس تفسير قهر وإللال ، فهو تقسيم على أساس التخصص وتبادل المنافع ، والذي يترتب عليه تفاوت في النصيب من الكسب والعائد .

إن العدالة الحقيقية في توزيع عائد العملية للتنمية ، هي إذن وجود التفاوت المفيد بين أفراد المجتمع ، بعد تحقيق المساواة المطلقة بينهم في مستوى الكفاية ، ويكون هذا التفاوت تفاوتاً في درجة الضيق ، ومحكوماً من حيث مده بضوابط للشرع الإسلامي ، فلا يصل إلى ما نشاهده في مجتمعات الفكر الوضعي من تفاوت مطلق ، لا يحكمه حد أدنى ولا حد أقصى .

ثالثاً : أثر مكانة العدالة في تحقيق للتنمية :

إن الاهتمام بمكانة العدالة عند القيام بالعملية للتنمية ، إنما يكون لأثر ذلك على مدى إمكانية استمرار الحركة للتنمية ، جيلاً بعد آخر .

إن عدم اقتران التنمية بعدالة توزيع العوائد للتنمية ، بل والأصرار على التوزيع غير العادل للدخل المشترك على التنمية كشرط أساسي لتحقيق معدلات نمو عالية ومطرودة ، أو العمل على توزيعها توزيعاً حديداً محاسبياً ، كما وكيفا ، يترتب عليه العديد من الآثار السلبية ، يمكن تقسيمها إلى :

أ- الآثار غير الاقتصادية .

ب- الآثار الاقتصادية .

١- الآثار غير الاقتصادية :

إن تعدد عدم عدالة توزيع الدخل والعوائد للتنمية يترتب عليه العديد من الآثار النفسية ، والاجتماعية ، والسياسية ، التي يكون لها أبعاد الأثر في الجوانب الاقتصادية لحياة المجتمع ، وخاصة للتنمية منها ، وهي :

- الآثار النفسية .

- الآثار الاجتماعية .

- الآثار السياسية .

للأقصى منهم مثل الذي للأدنى ، وكل قد استرعى حقه ، فلا يشغلك عنهم بطار" [التشريف الرضي : نهج البلاغة ، المجلد الثالث ، ص ١٠٠-١٠١] .

إن للتنمية ، من المنظور الإسلامي ، تعمل إذن على تحقيق حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع ، دون تفرقة بينهم ، أي للعمل على مقابلة المقاصد الشرعية الخمس لكل منهم عدد مستوى للحاجيات ، وليس عدد مستوى للضروريات ، فحسب ، حيث تعمل على تطبيق العدالة ، وتحقيق المساواة بينهم ، ولكنها ليست مساواة عددية حسابية مطلقة ، وإنما هي مساواة واقعية تحترم اختلاف الوظائف والأدوار ، وتكفل في الاعتبار ثبات المواهب الطبيعية والنفقات المكتسبة ، فتؤدي إلى تكامل وتفاعل وتكامل للنشاط الإنساني للتنمية ، كل بحسب ما يحسن ، ضمن منظومة تراعي حقائق المساواة ومنه الاختلاف .

إن العدالة في المنهج الإسلامي للتنمية تطلق التفاوت بين الأفراد فوق مستوى الكفاية ، كالمعكس للتفاوت الطبيعي في الطاقات والمواهب والنفقات التي خلق الله سبحانه عباده عليها ، إلا أن هذا التفاوت به للسماح لعدالة للتعبير عن التفاوت الطبيعي بين الأفراد ، فضلاً عن اشتراطه كونه حلالاً ، مصدراً وانفاقاً ، فإنه ليس تفاوتاً مطلقاً بلا حدود ، وإنما هو تفاوت مفيد ومحكوم من حيث مده بضوابط للشرع الإسلامي ، ذلك أن التفاوت ولتباين بين الأفراد النابع من رحمته سبحانه ، هو تفاوت تكامل وليس تفاوت تضاد ، وهو راجع إلى أن الخلق سبحانه بدين بين الخلق حتى يكمل بعضهم بعضاً ، لقوله تعالى : ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ تَرْتِجَاتٍ لِّيَكْفِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُبْحَانَهُ﴾ [سورة الزخرف ، من الآية رقم ٣٢] ، وفي تفسير الألوسي : "التفسير هنا يستعمل بعضهم بعضاً في مصالحهم ، ويستخمنونها في مهمتهم ، وليسخرها في أعمالهم ، حتى يتعاضدوا ، لا تكامل في الموضع عليه ، ولا لنقص في المحل عليه" [الألوسي :

- الآثار النفسية :

إن توزيع العوائد التنموية في غير صالح أصحاب الدخول المنخفضة ، على الرغم من اشتراكهم في عملية للتنمية ، ومنع هذه الدخول تماماً عن لم يشارك فيها ، يكون له أثره النفسي في الشعور بالظلم والتمييز ، فضلاً عن الإحساس بالجوع والاضابة بالأمراض ، والجهل وضعف القدرات والمهارات المؤهلة للاكتحاق بأعمال تدر دخلاً أفضل ، ويكون لهذه الإحساس أثرها البالغ في إبقاء مشاعر الحسد والحقد تجاه باقي أفراد المجتمع ، والشعور بالإحباط وعدم الإقبال على للمشاركة في العملية للتنمية ، مما يكون له أثره في انخفاض نوعية رأس المال المشارك في عملية التنمية ، فضلاً عما يؤدي إليه من شحن للنفوس ، وتربس الأفراد بعضهم لبعض ، فإنه يفقد منهم الانتماء للوطن الذي يعيشون فيه ، فيتكاسلون عن النهوض به ، ويرفضون القيام بأي تضحية له .

كما أن تطبيق المساواة العنصرية الحسبية في توزيع الدخول والعوائد التنموية ، تقضي على حائل التفاضل بين العاملين ، إذ تنقل روح الإقبال على العمل ولجأته ونقله ، مما يكون له أثره البالغ في الارتقاء بمستوى الإنتاج القومي ودفع عجلة للتنمية ، والذي كان أحد المعالول الأساسية التي ساهمت في تفكيك الاتجاه الموفقي .

أما عدالة توزيع الدخول والعوائد التنموية ، الذي يتبعها للنشاط للتنموي في الاقتصاد الإسلامي ، فإنه يعمل على المساواة بين أفراد المجتمع بحيث يستطيع كل منهم توفير كفايته ومن يحول من مقاصد الشريعة الخمس ، فيعمل ذلك على نشر روح الرضا والطمأنينة ، وترسيخ الانتماء لديهم بما ينفعهم إلى المساهمة في زيادة جدهم ، وتحسين أوضاعهم ، للرفع من العائد المتحصل في العملية للتنمية ، والذي يعني زيادة نصيبهم فيه .

- الآثار الاجتماعية :

إن الأصرار على عدم عدالة توزيع الدخول

والعوائد التنموية ، وما يترتب عليه من تقسيم فئات المجتمع إلى فئات اجتماعية واقتصادية دنيا ، وأخرى تتمتع بميزات اقتصادية ووجاهة اجتماعية عليا ، مع اتساع الهوة بينهما ، يكون من أثره الأولى فيما تملأه من مشاكل عقلية وتفكك أسري ، وإحساس بالامتهان والتحقير ، وذلك فضلاً عن فقدان الترابط والتواصل بين قمة المجتمع وقاعه ، ويطغى الصلة بينهما ، ويقف الطبقة الدنيا الرغبة في الاشتراك والمساهمة الشريفة في الإنتاج والتنمية .

أما العدالة للعنصرية الحسبية التي تطبقها للتقسيمات المعسكرة للشرقي ، فإنها تفقد الذاتية والشخصية المستقلة ، كما تفقد أركان الأسرة الطبيعية ، تفقد رخصتها في التواصل مع باقي أفراد المجتمع لإنتاج ما لا يخر من وضعها الاجتماعي ، ولا يحسن من صورتها للشخصية ، ولا يشجع لظرفتها الطبيعية في تحقيق ذاتها وطموحاتها الشخصية .

إن عدالة توزيع الدخول والعوائد للتنمية التي تنتهجها للتنمية في المفهوم الإسلامي ، تعمل على تحقيق التقارب الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، فهم لأقوة متساوون في الحقوق والواجبات ، يسهم كل منهم على تلبية ولجبه للتنموي ثقة منه في الحصول على نصيبه كاملاً غير منقوص ، فضلاً عن استكمال كفايته إذا قصرت لمكافئته عن ذلك لمسبب خارج عن إرادته ، وليس لتكامل أو توكل منه . إن هذا التقارب الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، فضلاً عن توفيره الحياة الاجتماعية المتوازنة لهم ، يزيد للتآلف والترابط بينهم ، فيصبحون أخوة يتكاملون فيما بينهم لتحقيق نمو مجتمعيهم ، وحسن استثمار موارده ، من أجل النهوض به ، وتحقيق تنمية شاملة للمجتمع .

- الآثار السياسية :

إن تحري عدم العدالة في توزيع الدخول والعوائد للتنمية ، والذي يترتب عليه للفروق المتزايدة بين الفقراء والاعثاء ، ينعكس على صلة أفراد الشعب ،

وهي الفئات ذات الدخل العليا التي تحقق بالفعل كفايتها وزيادة ، مع حرمان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفضة ، لا يعني بالضرورة ، زيادة مخدرات الفئات الأولى و توجيه هذه المخدرات بالكامل إلى مجالات الاستثمار المختلفة ، و دفع عجلة النمو قدما ، مرحلة بعد أخرى ، كما تتصور النظريات للتنمية المختلفة ، وإنما قد يعني اتجاه هذه الدخل للزلة على حد الكفاية إلى التزايد من السلع الكمالية والترفيه غالية الثمن ، الداخلية والمصدرة ، كما قد يذهب الجزء المتبقي بعد استيفاء مستوى الغني ، بل ومستوى اللبذخ والترف ، إلى الإبداع في البنوك المختلفة ، داخلها وخارجها ، طلباً لأعلى القوائد ، أو إلى المضاربة في البورصات العالمية تصيداً لمكاسب متوقعة ، ويتساوى في ذلك أصحاب الدخل العليا في الاقتصاديات الفقيرة والغنية ، وهو ما لا نكره بعض النظريات للتنمية الغربية ، وهو ما يعرف بإكتئاز الموارد المالية ، لاحكامها عن المشاركة في عملية التنمية .

إن اتباع عدم عدالة توزيع الدخل والموارد للتنمية ، بهدف دفع عجلة التنمية بصورة أكثر اطراداً ، يعني التوزيع لصالح الفئات الأكثر دخلاً ، وهي فئات ذات ميل حدي منخفض للاستهلاك ، كما أن الفئات الأقل دخلاً ، وهي ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك ، لا تحصل ، نتيجة هذا التوزيع غير العادل ، على ما يكفي لمواجهة احتياجاتها الضرورية ، ويعني ذلك انخفاض الميل الحدي الكلي للمجتمع وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال ، وعدم لقبال رجال الأعمال على المزيد من الاستثمارات نظراً لانكماش السوق التي يتم إنتاج السلع والخدمات لها ، و اتجاه نصيب كبير من المنتجات إلى المخازن ، والاتجاه إلى تخفيض التكاليف تقدياً للخصائر التجارية ، وعدم تعيين أيدي عاملة جديدة ، والعمل على الاستغناء عن تلك المعنية فعلاً ، أي الدخل في مرحلة ركود

الذين يمثلون الجماهير التي تعاني لحيابلات نفسية ومشاكل اجتماعية ، وعلاقتهم بالقلة المتميزة لقتصاديا والتي تمارس نفوذها وسلطانها في استمرار وتفاقم هذه الأوضاع السلبية ، مما يؤدي إلى محاولات زلزلة مراكز السلطة فيه ، فيكثر الصدام بين القوى الحاكمة والمحكومين ، وللقلق التي تهدد الأمن الداخلي للبلاد ، وتعرض أمنه وأمنه لعدم الاستقرار ، ويشاهد للعالم اليوم ارتفاع موجة هذا السخط ، وتنامي صور التعبير عنها ، بطرق لم تكن معهودة أو معروفة من قبل .

إن للتنمية في النظم الاشتراكية والماركسية ، والتي تدعي تطبيق مساواة حسابية في توزيع العوائد للتنمية بين جميع المشاركين في الإنتاج ، لم تكن تقوم بذلك الا بعد توزيع مخصصات هائلة لبعض الفئات المحظوظة في المجتمع من أعضاء الحزب الحاكم ، وفئاتي الشعب وغيرهم ، ولذين أثبتت الدراسات أنهم كانوا يعيشون عند مستويات أعلى من نظرائهم في أغنى الدول المتقدمة ، مما أدى إلى موجات ومصادمات بين عسكري المجتمع المتعارضين ، انتهت بانهيار النظام السياسي بأكمله .

إن عدالة توزيع الدخل والموارد للتنمية التي تنتهجها العملية للتنمية من منظور إسلامي ضمن عدم تمايز قلة حاكمة ذات سلطان ونفوذ ، وسيطرتها على جموع أفراد المجتمع ، وتسلطها عليهم ، والتحكم في قوائهم ومقدراتهم ، وإنما تكون علاقة تواصل تربط بين الطبقة الحاكمة والمحكومة ، في علاقة تشاور لاختيار أفضل ما يحقق تنمية وعصارة البلاد ، تنمية شاملة مستدامة .

ب- الآثار الاقتصادية :

من البديهي أن الآثار السلبية للفصل المتعدد بين العدالة والتنمية إن تتوقف عند النواحي النفسية والاجتماعية والسياسية ، ولما يتبلور أثرها الأكبر في الجوانب الاقتصادية ، حيث يؤدي استئثار فئة قليلة بالسلطان الأكبر من عوائد التنمية ، فترة بعد أخرى ،

على ضخ تيار مستمر ومتجدد من الاستثمارات المحلية التي تدفع بعملية التنمية قديماً ، فترة بعد أخرى ، بالاعتماد على التمويل الذاتي ، وتقليص الاحتياج إلى التمويل الخارجي إلى أقل الحدود الممكنة .

- تفعيل جميع عوامل الانتاج بالمجتمع ، للمادية والبرشيرة ، وعدم بقاء أي منها عاطلة أو مكتنزة ، لثقتها في حصولها على حقها العادل ، دون إبطاء أو لجفاف ، ودون انتظار لكبر حجم الكعكة .

رابعاً : نماذج من تجارب تنمية ناجحة :

ان البحث عن نماذج تنمية ناجحة يوصلنا إلى تلك التجارب التي استطاعت تحقيق نشاط تنموي مطرد مقترن بتوزيع عادل للدخل والموارد التنموية ، أي تلك التي حققت تنمية شاملة مستدامة .

ان الاقتصاديات الغربية المتقدمة ، والتي تعتبر من التجارب للتنمية الناجحة ، لم تفلح في تحقيق للتنمية الشاملة لجميع مواطنيها ، حيث حل اصرارها على عدم عدالة توزيع للدخل دون نبوض المستوى المعيشي لكل فاطنيها ، ولتقتصر ذلك على بعض الفئات دون غيرها ، فكان ما تعانيه من دورات اقتصادية مستمرة ، تطول فيها فترات الركود والانكماش ، فترة بعد أخرى ، كما تعاني من الحنيد من الأمراض النفسية والاجتماعية والاقتصادية لشرائح عدة بالمجتمع .

ان للتجارب للتنمية التي التسمت بالنجاح التام ، أي النجاح على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والميساسي ، هي تلك التجارب التي فرتت جهودها للتنمية بعدالة توزيع الدخل والموارد للتنمية ، ومن أهمها الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين الأربع ، وعهد لخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز ، والتي التزمت جميعها بالقيم الإسلامية التي تضمن عدالة توزيع الدخل والموارد للتنمية ، وهي عدالة تراعي الظروف الشخصية المختلفة للأفراد .

ان نجاح التجارب للتنمية لاقتربها بعدالة توزيع

والانكماش للنشاط الاقتصادي ، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، والاتجاه إلى انعاشه باستخدام سياسات مالية ونقدية تعمل على إعادة توزيع جزء من للدخل لصالح الطبقات الأقل دخلاً ، وهو ما ذهب إليه كينز إبان لكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي ، وهو ما تذهب إليه الاقتصاديات الغربية المتقدمة لمواجهة فترات الركود التي تمر بها ، ضمن الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات بالنظام ، والتي تعتبر سمة لصيقة للاقتصاديات الغربية .

ان الربط بين التنمية والعدالة في الاقتصاديات التي تطبق للمنهج الإسلامي ، يضمن لها أن القتل على الأثر السلبية الاقتصادية التي تؤدي إلى إبطاء خطوات للتنمية ، و تعرض للنشاط الاقتصادي لفترات لانكماش وتردي ، حيث نجد أن توزيع دخل وموارد للتنمية وفق العدالة الإسلامية ، التي تراعي مساهمة الفرد في العملية للتنمية ، واستكمال كفايته ، وتوفير كفاية من يحجزوا عن ذلك لسبب طارئ أو مزمع ، دون كسل أو تخايل ، يتركب عليه الأثر الاقتصادي الإيجابية :

- عدم تركيز دخل وموارد للتنمية في أيدي القلة للقادرة بالمجتمع ، بحيث تصبح "قوة" بينهم ، فتم تدولها فيما بين الفئات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك ، فتعمل على تحقيق كفايتها كاملة ، بينما تعمل الفئات ذات الميل الحدي للمنخفض للاستهلاك باخراج حقوق الفئات المحتاجة لديها ، والعمل على دفع أموالها إلى الاستثمار ، بحثاً عن الربح للحل الذي يغطي ما عليها من زكاة ولجبة ، وبقي رؤوس أموالها من التناك ، ذلك مع اللقمة من عدم لتجارب هذه الفئات إلى الانفاق للبخي والسفه ، فوق مستوى للكفالية ، المنهي عنه شرعاً .

- ارتفاع للكفالية الحدية لرأس المال ، لتحسن توقعات رجال الأعمال نظراً لاتساع السوق ، ووضوح نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوبة ، مما يعمل

الماركسية ، بحيث تنكسر الدخول وعوائد التنمية لفئات أصحاب الساطة وللنفوذ فيزداد الأغنياء على والفقراء فقراً ، وهو ما لا يسمح بتحقيق تنمية شاملة مستدامة ، لا تتعرض لثورات انكماشية ، وأراض نفسية ومشاكل اجتماعية ، وقلقل سياسية .

قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم :

- ١- الألويسي (محمود بن عبد الله) : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢- الرازي (فخر الدين) للتفسير الكبير المسمى بـ"مفتاح الغيب" ، المطبعة المصرية ، مصر ، ١٩٣٨م .
- ٣- الصابوني (محمد علي) : صفوة التفاسير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م .
- ٤- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري) : الجامع لأحكام القرآن المعروف بـ"تفسير القرطبي" ، دار الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م .
- ثانياً : السنة وشروحها :
- ٥- ابن الصديق الصني (أبو الفضل عبد الله بن محمد) : كنز الثمين في أحاديث النبي الأمين ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .
- ٦- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ابن بكر) : الجامع الصغير في أحاديث البخاري للثير ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- ٧- اللوي (محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف) : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م .
- ثالثاً : الفقه الإسلامي :
- ٨- أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ، مكتبة

الدخول والعوائد التنموية مدة إلهية تتحقق كلما تم الالتزام بها ، وليس ذلك حكراً على الدول الإسلامية في صورتها الذهبية فحسب ، وإنما هي واقع تحقق في التجربة الصينية التي أثرت تطبيق مبدأ العدالة على الأعداد الغفيرة من مواطنيها وتحقيق معدلات متواضعة من النمو ، حتى استطاعت أن تأخذ مكانتها بين الدول المتقدمة اليوم ، كذلك تحققت هذه السنة الإلهية في التجربة الماليزية للنجاحة التي استطاعت تحقيق تنمية ذاتية شاملة ومستدامة .

إن التجربة الماليزية قامت على أساس توزيع عوائد التنمية على جميع أفراد المجتمع، خاصة السكان الأصليين ، وذلك عن طريق توفير ضرورتهم وحاجاتهم من المقاصد الشرعية للخمس ، والعمل على توفير فرص العمل لهم بإعادة هيكلة التشغيل من القطاع الأول إلى القطاع الثاني والثالث ، وإعادة هيكلة الثروة ورؤوس الأموال لصالحهم ، وذلك خلال الخطط الماليزية لسنة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٥ ، مع الاستمرار في الأخذ بهذا الأسلوب التنموي للمقترن بالعدالة حتى اكتمال سياسة التنمية القومية ، ورؤية ٢٠٢٠ ، حيث التزمت هذه الخطط للتنمية باعتبار أساسي هو: النمو مع العدالة ضمان توزيع عادل للثروة الوطنية ، كما اعتمدت السياسة للتنمية الماليزية على مبدأ النمو السريع مع تحقيق العدالة Rapid Growth with Equity ، وقد أتاح ذلك للتجربة الماليزية تحقيق معدلات نمو غير مسبوق ، بالاعتماد على مواردها الذاتية ، البشرية والمادية ، والتي جعلت هذه التجربة المعجزة ترفعها إلى مصاف الدول المتقدمة ، فلم تهزمها المؤامرات والمشاكل الدولية ، ولم تخرجها عن سياستها للتنمية المقترنة بالعدالة .

نخلص من هذه الدراسة الموجزة إلى أن اقتران التنمية بالعدالة يضمن لها النجاح والاستمرار ، وتوفير حياة أفضل لكل أفراد المجتمع ، وهو ما نرضيه النظريات الوضعية الغربية والتجارب التنموية

- ١٩- دنيا (شوقي دنيا) : الإسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- ٢٠- مشهور (نعمت عبد اللطيف) : أساسيات الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- ٢١- مشهور (نعمت عبد اللطيف) : الزكاة : الأسس الشرعية والدور الائتماني والتوزيعي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- ٢٢- يوسف (يوسف إبراهيم) : استراتيجية وتنوك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- مسانداً : الأبحاث :
- ٢٣- نعمت (عبد اللطيف مشهور) : ماليزيا والتحدى الحضاري المعاصر ، ندوة العالم الإسلامي والتحدى الحضاري ، القاهرة ، جمادي الأول ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- مساهماً : الاقتصاد للوضعي :
- ٢٤- أبو ريان (محمد علي) : النظم الاشتراكية ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٢٥- دويدار (محمد) ، نور الدين (محمد) ، الطنري (سلوى) ، الحظاوي (غادة) : استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠م .
- ٢٦- قندول (عبد الفتاح) ، سليمان (سلوى) : مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- ٢٧- نالمق (صلاح الدين) : للتوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥٩م .
- ثامناً : للمراجع الأجنبية :
- Ahmad, Khurshid (ed): Studies in Islamic Economics, the Islamic Foundation; Leicester, U.K., 1980.
- الكليات الأزهرية ودار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- ٩- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الخراج ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
- ١٠- الشريف الرضي (جمع) : نهج البلاغة ، شرح الأستاذ الإمام محمد ع بد ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
- ١١- الشيباني (محمد) : الاكتساب في الرزق للمستطاب ، مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م .
- ١٢- الإمام الغزالي (أبو حامد بن محمد) : احياء علوم الدين ، دار الصابولي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- رهباً : الفكر الإسلامي الحديث :
- ١٣- الغناني (حسن) : التنمية الذاتية والمسؤولية في الإسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ١٤- القرطباوي (يوسف) : فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- مساهماً : كتب في الاقتصاد الإسلامي :
- ١٥- الشكري (عبد الحق) : للتنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، كتاب الأمة ، دولة قطر ، جمادي الأولى ، ١٤٠٨هـ .
- ١٦- الغناني (حسن صالح) : خصائص إسلامية في الاقتصاد ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ١٧- العوضي (رفعت السيد) : الأولويات الاقتصادية في الإسلام ، دار معاذ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢١هـ/١٩٩٢م .
- ١٨- القنجرى (محمد شوقي) : الإسلام وعدالة التوزيع ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

- Todaro (Michael): Economic Development; Addison - Wesley, U.S.A., 7th ed., 2000.

- Austruy (Jacques): L'Islam face au Développement Économique; Les Éditions Ouvrières, Paris, 1960.

- Sherif (M. Raihan): Guidelines to Islamic Economics; Bangladesh Institute of Islamic Thought, 1996.

مؤسسات التمويل بين نظام لمشاركة ونظام الفائدة
" دراسة مقارنة " (*)

د/ السيد عطية عبد الواحد

أستاذ الاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

ملقمة

يؤدى النظام المصرفي في أية دولة وظائف متعددة على نحو يساعد على تحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية وميسرة للدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتنمية الادخار والاستثمار المالي في الدولة. وإذا كان من الململ به أن البنوك التجارية تقوم بدرر فعال في تحقيق الأهداف السابقة، فإن البنوك الإسلامية- هي الأخرى- تستطيع أن تقوم بتحقيق الأهداف السابقة، بل وتزيد عليها تحقيق بعض الأهداف التي لا تقوم بها البنوك التقليدية وكل ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. ومنطلق الحقيقة السابقة يأتي من أن لكل نظام اقتصادي أسسه ومبادئه التي يقوم عليها. وبالتالي ترى أن البنوك في النظام الرأسمالي إنما تعمل منصجمة مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها، وكذلك الأمر في النظام الاشتراكي. وعلى ذلك يكون من المنطقي أن تعمل البنوك الإسلامية وفقا للأسس والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يوجد تضاد بين الإسلام وغيره، كما أنه ليس بالضروري التوافق بينهما. ولكن ما ينبغي تقريره أن كل شيء وجد صالحا مفيدا للمجتمع فالإسلام يقره ويدعو للعمل به، أما غير ذلك فالإسلام يلفظه.

* بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للفلسفة والنظم" لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز الدراسات المعرفية .

يقول الشاطبي مؤكدا ذلك (*) " كل معنى لا يستقيم مع الأصول. للشريعة أو للقواعد العقلية لا يعتمد عليه".

وعلى هدى الحقائق السابقة يمكن تقرير أن للبنوك الإسلامية قد ورد في شأنها نصوص صريحة من القرآن والسنة تبين الأصول العامة التي تقوم عليها، ولكن هذه النصوص الصريحة لا تمنع من الاجتهاد خاصة إزاء التطورات الاقتصادية الحديثة التي تحتم فتح الباب أمام الاجتهاد وتقديم الطول الملائمة بما يتفق مع الأصول العامة للإسلام.

ومن المجالات الفصبة لإعمال الاجتهاد مجال التمويل والعمليات المصرفية لأنه قد جدت وظائف جديدة للبنوك لم تكن موجودة من قبل، وكذلك استحدثت أساليب جديدة للتمويل والاستثمار.. وغيره وكل هذا يفسح المجال للاجتهاد والاستنباط الحكم الشرعي لكل هذه المستجدات، وعلى نحو يتناسب مع حجم الأموال المتدولة الآن والتي لا يمكن مقارنتها بحال من الأحوال مع مستواها عند ظهور الإسلام.

هذا يستطيع الفقهاء بذل جهودهم في التطبيق والقياس والتفريع على نحو يجعل من المنهج الإسلامي ملبيا لكل حاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة. والشريعة الإسلامية تقوم على هذا المبدأ، يقول الشاطبي مؤكدا، ذلك (*) " إذا وجدنا للشارع قاصدا لمصالح العباد، والأحكام العادية تنور معه حيث دار، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز".

وقد لاحظ ماكس فيبر (٥) بحق أن التقليدية ظاهرة اجتماعية، وأنها صمام من صمامات الأمن في المجتمع.

وحى بأن الحكم صحيحا على مدى فعالية البلوك الإسلامية في تحقيق أهدافها، فلا بد أن يهيأ لها المناخ العام الملائم لنجاحها، لأنه لا يتصور نجاح أي سياسة بمعزل عن المقومات الأساسية الأخرى المساندة في المجتمع.

وبصفة عامة فإن الحلول الإسلامية في أي اتجاه يتخذ فصلها عن جملة البيئة أو المناخ الإسلامي.

ومن الخطأ والخطر يمكن أن يتم التعامل مع الشريعة أو الأحكام العملية بمعزل عن بعضها البعض، أو بمعزل عن مختلف الأحكام الاعتقادية الأخرى.

يقول لوستري (٦) أن الإسلام هو الذي يقدم الصيغة الأكثر تطورا للفكر الديني.

وفي ختام هذا التمهيد يؤكد المؤلف على أنه ليس مع من يحاولون الضغط على النصوص والمبادئ المقررة في الفكر الإسلامي لإجبارها على التوافق التام مع المبادئ والأسس المقررة في الفكر المعاصر، لأنه قد يحدث للتشابك بينهما، وقد يحدث الاختلاف. ولكن بصفة عامة فإن للاقتصاد الإسلامي ذاتية في كافة جوانبه.

إن للإسلام منطقا وفهما يدور مع تحقيق مصالح العباد في كل زمان ومكان بما يتلاءم مع كل مرحلة حضارة تمر بها الإنسانية.

ولاشك في أن قيام الدول الإسلامية بتطبيق نظام البلوك الإسلامية على نحو متكامل ليهو تصحيح الأوضاع في المجتمعات المسلمة ونصرة للمقيدة الإسلامية الحق.

إن لدينا موروث نفيسة في تاريخنا الاقتصادي والمالي والثقافي والسياسي ... لا يجوز إنكارها. بيد أن هذه الثغرات بهت معالمها بصورة كبيرة في ركام من عهود الاحتلال والانحراف والاحتلال وحسب للتقليد

إن المبادئ الاقتصادية التي رسمها الفكر الإسلامي لقدرة على الاستجابة لكل المتغيرات التي تطرأ على المجتمع في كل زمان ومكان. وما على المجتمعات الإسلامية إلا أن تعود لتطبيقها، وهي ضامنة لنجاحها، لأنها ستكون متوافقة مع من تطبق عليهم، مقبولة لديهم، لأنه إن كانت النظم الاقتصادية المعاصرة تلامس مجتمعات أخرى تعتقد ليدولوجية تختلف عن الإسلام، فأحرى بالمجتمعات المسلمة أن تبني نظمها وطريقاتها في الحياة حسبما يملوه عليهم دينهم الإسلامي باعتباره نظاما متكامل في كافة نواحي الحياة، لا أن تعتمد على الاستيراد المستمر لكل أجنيب عنها، لأنه من المقرر أن أساس نجاح أي نظام أو سياسة هو ألا يكون غريبا على المجتمع الذي يطبق فيه.

يؤكد على هذه الحقيقة كتاب كثيرون منهم باستايل بقوله (٧) لا لكل بلد ملامحه الخاصة التي تتبع من تاريخه السابق وعوامل شعبه، وأن أغنى ثورة لا تستطيع أن تقضى على ذلك الارتباط بالماضي، ونتيجة لذلك فإن النظام الذي يلائم أحد البلدان بشكل رائع يمكن ألا يلائم بلدا آخر.

ويبرز هذا الارتباط أيضا وبصورة واضحة ككتاب (٨) آخر بقوله 'يفرض الإطار الاجتماعي الذي يجب أن يطبق فيه النظام الضريبي على المشرع للقرارات معينة ويحدد إمكانيات اختياره'.

لهذا الحد يرى الكاتب أن يكون المشرع وتشريعاته نابعة من البيئة الاجتماعية التي يشرع لها، وأن يكون متولفاً معها، وإلا جاءت التشريعات خير متكاسمة مع هذا المجتمع وتقاليدته الاجتماعية وهذا ما يحكم عليها بالفشل. كذلك أصبح من المؤكد أن المحافظة على تقاليد المجتمع خير للمجتمع لا يصح إغفالها، فهي تحفظ بركائزه لدعم بنيانه، ولا خير في جنيدهم لم يعززه للقديم، ولا حياة لإصلاح غريب كل الغريبة عن مألوف الناس وعاداتهم.

Tome Deuxième, Editions Montchrestien, Paris 1970,p.139.

(٥) معجم العلوم الاجتماعية، ١، عدد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٧١.

(٦) Jacques (Austri) : L'islam face au développement économique, ١٧٠. collection : Economie humaine, 1961, p

الفصل الأول

منهجية البحث في مجال التمويل العملي

المصرفية في الفكر الاقتصادي الإسلامي وأثر

الأساس العقدي في ذلك

نقطة الأساس في هذا المجال أن الأساس والمبادئ العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في كل جوانبه قام الإسلام بوضعها صريحة، أو تستمد عن طريق الاجتهاد من مبادئه العامة.

ومن الحقائق الثابتة أن الإسلام قد وضع الخطوط (١) الثابتة والمبادئ العامة، والقواعد الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان ويزور الحاجات في حدود مبادئه العامة وقواعده الشاملة، ولم يدخل بتفصيلات جزئية مفيدة إلا في المعامل التي لا تتغير حكمها والتي تؤدي أغراضها كاملة في كل بيئة، والتي يريد الله تثبيتها في الحياة البشرية لأنها ضمان للخصائص التي يرتضيها لهذه الحياة.

ولقد بذل فقهاء الدين جهدا ضخما مشكورا في التطبيق والقياس والتفريع

ككل لأحكام الإسلام أن تلبى حاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة في كل زمان. وللشريعة الإسلامية تقوم على هذا المبدأ، يقول الشاطبي (٢) "إذا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد، والأحكام المعادية تدور معه حيث دلو، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا

وشبه الاقتان بما قدمته الحضارات الأخرى على طول الخط.

وهذا واجب كبير على علماء الأمة الإسلامية لاسيما في مجال العلوم الاقتصادية والمالية، إذ عليهم واجب دراسة الحضارة الحديثة بعلمها وما عليها، وأن يستفيدوا من تجاربها، ولا معنى أبدا، لتجاهل للجهود الإنسانية التي بذلت في إبداع هذه الحضارة. ولكن كل ما ينبغي هو لقاء مسوئها وغرورها وشرها واقتلتها علب غيرها.

وإذا أريد للإسلام أن يعمل، فلا بد أن يحكم، فما جاء هذا الدين ليكون قاصرا فقط على أمكن العبادة، أو يستكن في القلوب والضمائر، إنما جاء ليحكم الحياة ويصرفها ويصوغ للمجتمع كله وفق فكرته الكاملة عن الحياة، لا بالوعظ والإرشاد- فقط- بل كذلك بالتشريع والتنظيم والتطبيق الكلي.

وعلى هدى ما تقدم جاءت خطة البحث على النحو التالي :

لفصل الأول: منهجية البحث في مجال التمويل والمصارف المصرفية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وأثر الأساس العقدي في ذلك.

الفصل الثاني: هل يستطيع المنهج الإسلامي في مجال للمصارف المصرفية أن يقوم بالوظائف التي يؤديها نظام الفائدة في الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثالث: الآثار المالية المترتبة على نظام الفائدة، وكيف يتقادمها المنهج الإسلامي.

مراجع المقدمة

(١) الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي): المؤلفات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، بها، ص ٩٩.

(٢) المرجع السابق، ير ٢، ص ٣٠.
(٣) Bastable (C. 30) : Public Finance, London, 1932, pp. 10-11 - Gaudemet (Paul Marie): Précis de Finances Publiques, L. -

على مجموعة من الأصول والمبادئ الثابتة. وهى مبادئ وأصول لا تصطدم مع الواقع أو فطرة الإنسان لأن وإضعا هو الخالق للعلم بشئون خلقه. ولكن بالإضافة لذلك فإن نظرية البنون الإسلامية تشتمل أيضا على ثقب فيه مجال كبير للاجتهاد. وهو المجال الذي لم ترد فيه آيات قرآنية أو أحاديث نبوية، وبالتالي يكون متروكا لاجتهاد العلماء بحسب مقتضيات كل عصر.

ثانياً: أثر الأساس العقدي على المطبقين للبنوك الإسلامية:

إن الأساس العقدي للاقتصاد الإسلامي يساعد على النجاح الحقيقي للبنوك الإسلامية في بلوغها كافة الأهداف المرجوة. لأن الفرد المسلم عندما يستشعر أنه يطبق مبادئ وأصولاً تفرضها عليه عقيدته وتلزمه بها، فلا بد وأن يمثل للأمر، وأن يتفادها طواعية واختياراً، بل أكثر من ذلك فإنه سيمتصّر دائماً رقابة الخالق عز وجل، وبالتالي فإن يقبل بإيداع أمواله في بنك روية على الإطلاق، وكذلك إن يضمن ببطل أقصى مجهود في سبيل إنجاز البنون الإسلامية. إن الفكر الإسلامي يفرس في نفوس المكلفين بتنفيذ السياسات الاقتصادية الإسلامية أنهم يؤدون فريضة فرضها الله تعالى عليهم عندما يساهمون في تحمل التبعات التي يلتقيها للنظام عليهم. ومن يشعر بأنه يخضع لأمر الله تعالى عندما يقرم جزءاً من صله وماله لسد حاجات المجتمع فإنه سيكون أصرع استجابةً له وأبعد عن التهرب من تحمل التبعات، ويؤدى ما يؤدى وهو راضى لنفسه، مستشعراً للعلاقة بينه وبين ربه، وليس بينه وبين الدولة فحسب.

كذلك فإن من يحسن فهم هذه العلاقة، فإنه يؤمن بالتعويض الإلهي في الدنيا والآخرة.

إن الإسلام يهين من وجدان المسلم البنينة لصالحه، والمناخ الملائم لتطبيق كافة تعاليمه وأوامره في كافة المجالات ومنها مجال البنوك الإسلامية.

يتكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز". يترتب على ما سبق أن البنوك الإسلامية وقد انبثقت من العقيدة الإسلامية وتكيف وجودها بالشريعة الإسلامية، يجب أن تنظر دائماً خاضعة في نموها وتجددها للأصل الذي انبثقت منه وللشريعة التي كلفت وجودها.

ومقتضى الأسس العقدي بالإضافة إلى ما سبق هو أن يتأسس السلوك

والمناهج الاقتصادي على تقوى الله ومخافته، لدي الفرد، ولدى الجماعة، وكذلك تنمية الشعور بالخوف من الله لدى القائمين على تنفيذ السياسة الاقتصادية.

ومن مقتضاه أيضاً أن يكون للقرار الاقتصادي داخل المجتمع المسلم مسؤولية جميع أفراد هذا المجتمع. وبالتالي يجب على ولي الأمر أن يستشير، ويجب على جماعة للمسلمين وخاصة العلماء أن يقولوا كلمة الحق. ومصدق ذلك قوله (٤) "لدين للنصيحة، قالوا لمن يا رسول الله، قال لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعلمتهم".

ومن المبادئ الأصولية المقررة أن الحكم الإسلامي نوعان (٥)، قطعي واجتهادي، والحكم القطعي هو: حكم نص عليه القرآن أو السنة نصاً صريحاً لا يحتمل التأويل ولا يقبل الاجتهاد، ومثاله في مجال بحثنا حرمة الربا، وتحريم الغش والإسراف والتبذير والاحتكار.

والنوع الآخر، حكم لم يرد به قرآن ولا سنة، أو ورد به أحدهما ولكن لم يكن التوارد به قطعياً فيه بل محتملاً له، وكان بذلك محلاً لاجتهاد الفقهاء والمشرعين، فاجتهدوا فيه، وكان لكل مجتهد رأيه ووجهة نظره، وكثير الأحكام الإسلامية من هذا النوع.

ويترتب على قيام نظرية البنوك الإسلامية على أساس عقدي نتائج متحدة من أهمها:

أولاً: أن المبادئ التي تقوم عليها البنوك الإسلامية في عملها وتحقيق أهدافها تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستقرار، ويتضح ذلك من قيام البنوك الإسلامية

والخدمات حراما فإن طاقات المجتمع وموارده ينبغي أن تصان عن أن تهدر في إنتاجه. ولذلك يحرم على القائلين على أمور البنوك الإسلامية أن يوجهوا مواردها للقيام بتمويل أي نشاط غير مشروع مثل إنتاج الخمر وإقامة الملاهي وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

كذلك فإنه يحرم على البنوك الإسلامية أن تقوم بوظائفها مقابل الفوائد الربوية كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية، وإنما عليها أن تكسب وظائفها بالأساليب المشروعة التي قررتها الشريعة الإسلامية مثل أسلوب المضاربة وغيرها.

ومن مقتضيات هذا الضابط أيضا وجوب استثمار المال في نطاق الوجوه المشروعة للاستثمار على نحو يلي بحاجات الفرد والمجتمع، وبغير عدوان على مصلحة الجماعة، وذلك بأن يتبع أرشد السبل للاستثمار ووجوب تحقيق التوازن في التوجهات الاستثمارية. ويترتب على هذا الضابط فوائد عديدة للفرد والمجتمع أهمها:

أ- توفير جانب هام من ودائع البنوك كانت توجه لتمويل إنتاج هذه السلع والخدمات المحرمة وتوجه بالتالي لإنتاج الملع: للخدمات المشروعة والمنتجة. ومن العجيب أن نشاهد في للمجتمع الإسلامي نقصا في السلع والخدمات والمرافق الأساسية كالمساكن والمواصلات والصرف الصحي. وغيرها وبالرغم من ذلك نجد داخل المجتمعات الإسلامية مصانع للسجائر والخمر ودور الملاهي والرقص وإقامة المنشآت التي تخدم مثل هذه المصانع.

إن غياب مراعاة ضابط الحلال والحرام يجعل موارد البنوك موزعة بين إنتاج الطيبات والخبثات. أما لو طبقت بحق لما توجهت مواردها إلا إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات. وبذلك تحرر جزء كبير من الموارد الاقتصادية ومنها الأرض التي تزرع بنبات التبغ أو الكروم المخصص لصناعة الخمر،

ثالثا: أثر الأسس العقدي على القائمين على البنوك الإسلامية.

يقصد بالقائمين على أمر البنوك الإسلامية هنا كل من له يد في قيام البنوك الإسلامية تشريعا أو تنفيذيا أو إشرافا أو رقابة عليها.

ويعكس الأسس العقدي على هؤلاء جميعا عندما يشعرون بأنهم يتحملون أمانة سيلاون عنها أمام الله عز وجل، مما يدفعهم إلى تحري الصندق والعدل والأمانة في كل ما يقومون به من واجبات يحتمها قيام البنوك الإسلامية على نحو صحيح، وذلك استجابة لمعوم للتوجيه النبوي الشريف (١) "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

رابعاً: ضوابط ضرورية في مجال البنوك الإسلامية:

لطلاقاً من الأسس العقدي الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية، فإن هناك ضوابط متعددة يراعى الالتزام بها عند تنفيذ البنوك الإسلامية لوظائفها، وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي:

١- ضابط الحلال والحرام وأثره في مجال البنوك الإسلامية.

٢- ضابط الأولويات الشرعية وأثره في مجال عمل البنوك الإسلامية.

٣- نجاح البنون الإسلامية في تحقيق أهدافها أمانة في علق للفرد والمجتمع.

ونبين ماهية هذه الضوابط على النحو التالي:

١- ضابط الحلال والحرام، أثره في مجال البنوك الإسلامية:

لما كانت البنوك الإسلامية جزءاً من نظام كلى متكامل هو الشريعة الإسلامية فكان لا بد أن يكون من الضوابط الحاكمة لها هو ضابط الحلال والحرام. باعتباره قيذا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل تصرف أو عمل يقوم به الفرد، ويمتد ذلك بالطبع إلى مجال البنوك الإسلامية. وبالتالي ما كان من السلع

وهذا التقيد يفرض على البنوك الإسلامية ألا تمول مستوى منها إلا بعد إنباع المستوى السابق عليه. ويتقالي فيكون توجه البنوك الإسلامية دائما لما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة والناس أكثر احتياجا له، بمعنى أن تبدأ البنوك الإسلامية بتمويل كل مشروع إنتاجي ينتج السلع والخدمات الضرورية وبعد تمام الوفاء به تنتقل إلى تمويل الحاجيات ثم الترفينات، فللضرورة مقدم في الاعتبار على الحاجة، والتصني متأخر عنهما.

ولعل هذا التقيد أيضا يحفظ للمجتمع استقراره وأمنه مادام يسعى إلى توفير الضروريات التي بها حياة الناس، ولا تجعله ينصرف إلى إنتاج الحاجي والتصني ويأخذ لهما يمكن أن تقوم حياة الناس، مثال ذلك ما نشاهده الآن من ظهور سلع ترفيه في مجتمعات بها أزمة في ريف العيش وبها الناس يسكنون المقابر.

٣- نجاح البنوك الإسلامية في تحقيق أهدافها أمارة في حق الفرد، المجتمع: حينما يرسخ في عقيدة المسلم أن ما يقدمه من عمل ومال يوجه في سبيل إنتاج ما يلزم له ولمجتمعه المسلم ويراعى في الإنتاج تقديم الضروري على الحاجي والتصني، حينما يعلم أن صله وماله سينفق في حلال، لا بد وأن يكون لديه دافع الاستجابة لأي التزام يفرض عليه وسيقوم بتلبية طواعية واختيارا ويقوم بتقديم كل ما يطلب منه من لقاء نفسه دون انتظار عقوبة أو إنذار بالمعاقب. وكذلك الأمر بالنسبة لولي الأمر المسلم فإنه يعلم أنه عندما يساعد على نجاح البنوك الإسلامية يؤدي أمانة حملها الله إياها لا بد وأن يخاف الله في كل تصرفاته تنفيذ أو إشراها أو رقابة في مجال البنوك الإسلامية.

إن وجود هذا الإحساس سواء لدى الفرد أو في القائمين على أمور البنوك الإسلامية يؤدي إلى صيانة الموارد والمحافظة عليها وكذلك حسن الاستفادة بها، ومثل هذا الإحساس لا يمكن أن تولده البنوك المعاصرة لأنها تنفقد إلى أساس عقدي تقوم عليه.

وكذلك المصانع التي تعمل في إنتاج الخمر والمجائر، وكذلك توفير المبالغ الطائلة التي تنفق لإقامة دور الملاهي. مستحضر هذه المورود وكذلك الأيدي العاملة فيها وكذلك الأموال التي تنفق عليها لتنتج وجهة أخرى وجهة إنتاج الحيل من السلع والخدمات.

ب- أن ضوابط الحلال والحرام ميسم البنوك الإسلامية من تمويل أي نشاط إنتاجي محرم دخل المجتمع للمسلم، ومن شأن ذلك حماية الفرد والمجتمع من الآثار الضارة التي تترتب على تناول المحرمات، وفي حماية الفرد من ذلك إضافة قوة إنتاجية حقيقية للجماعة للمسلمة.

يقول تعالى (٧) د إنما الخمر والميسر والأنصاب والألأم رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصنمكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متدون *.

٢- ضوابط الأولويات الشرعية، أثره في مجال البنوك الإسلامية:

الضابط الثاني لعمل البنوك الإسلامية حين ما وضعته الشريعة من أولويات للسلع والخدمات التي تدخل في نطاق الحاجات المعيرة. ذلك لأن الشريعة لا تجعل كل المباحات في درجة واحدة وإنما ترقبها في مستويات ثلاثة:

أ- السلع والخدمات الضرورية وهي التي إذا فقدت أي إذا لم توجد لم تجر المصالح الدنيا على استقامة، ولا نجام للحياة بدونها.

وبمجموع الضروريات خمسة هي (٨): حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعقل.

ب- السلع والخدمات الحاجية: وبغايها يكون في الحياة حرج ومشقة.

ج- السلع والخدمات الكمالية وهي التي إذا وجدت تزيد من فرص استمتاع الإنسان بالحياة وتجعلها هنية وجميلة.

علمة صالحة لكل مجتمع، وفي كل عصر، وكل تلك
يضمن للاقتصاد الإسلامي صلاحية عامة لكل
المجتمعات في كل زمان ومكان إلى أن يرث الله
الأرض ومن عليها.

لذلك ولأما ما سبق فإن علماء المسلمين على جواز
إدخال كل جديد يحقق المصالح الاقتصادية والمالية
والاجتماعية وغيرها للمجتمع.

ومن ذلك قيام البنوك الإسلامية بتبني أحدث
السياسات الانخارية لجذب مخدرات الأفراد وتوجيهها
للمشروعات الاستثمارية والتنمية التي يعم نفعها على
جميع أفراد المجتمع.

كذلك إن كانت هناك أساليب معينة ناسب حجم
المعاملات وطبيعتها في صدر الإسلام، فإن العلماء
على جواز تبني الأساليب الحديثة التي تناسب حجم
وطبيعة المعاملات المعاصرة. ومن ذلك - على سبيل
المثال - أن المضاربة الثنائية بين صاحب رأس المال
والمضارب (كانت تناسب المراحل الأولى لظهور
الإسلام باعتبار طبيعة وحجم المبادلات السائدة آنذاك.
لما الآن وأمام حجم وطبيعة المعاملات المعاصرة فإن
العلماء^(١) على جواز تبني أسلوب المضاربة المشتركة
التي يقوم فيها البنك بدور المضارب المشترك بين
أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين ورجال الأعمال
طالما أن العملية تتم برمتها في ضوء أحكام الشريعة
الإسلامية.

وبالإضافة لما سبق فهناك أساليب جديدة أقرها
الفقهاء المسلمون في مجال المعاملات المصرفية
المعاصرة ولم تكن موجودة عند أسلافنا الأوائل.

الفصل الثاني

هل يستطيع المنهج الإسلامي في مجالي المعاملات
المصرفية أن يقوم بالوظائف التي يؤديها نظام القائدة
في الاقتصاد للوضعي؟

من المعروف أن نظام القائدة يؤدي وظائف متعددة
في الاقتصاد للوضعي فهو:

خامسا: مدي مرونة الفكر الإسلامي في مجال
البنوك الإسلامية:

يقصد بمرونة الفكر الإسلامي في مجال البنوك
الإسلامية السهولة في التطبيق، وألا تنقسم المبادئ التي
يقوم عليها بالجمود الذي يجعلها عاجزة عن تحقيق
دواعي المصلحة العامة.

وأما المرونة التي تميز الفكر الإسلامي في
مجال البنوك الإسلامية أنه يحكمه مبادئ وقواعد كلية
لم تفكر كافة التنسيقات اللازمة لتطبيق السياسة
التقنية، مما يفتح الأبواب واسعا أمام اجتهاد العلماء
لاستلزام الحلول المناسبة لكل عصر وزمان.

وللتأمل في مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تنظم
البنوك الإسلامية نجد

توفر كل مظاهر المرونة. فهي سهلة التنفيذ بما
تناسب مع كل عصر لأنها جاءت في صورة قواعد
عامة كلية يطبقها كل مجتمع حسب ظروفه.

ومبادئ الاقتصاد الإسلامي في مجال البنوك
الإسلامية ليست جامدة بل قابلة للتطوير بما يلائم كل
مجتمع وكل عصر مادام كل ذلك في الإطار العام
لشريعة الإسلامية. كذلك تنقسم مبادئ الاقتصاد
الإسلامي في مجال البنوك الإسلامية بقدر كبير من
الثبات والاستقرار وبالتالي فهي ليست عرضة لكثير
من التعديلات كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية
الأخرى. والإسلام على أن وسائل الناس لتحقيق
مصلحتهم للثبوتية المشروعة لا تقع تحت حصر، وهي
مما يختلف باختلاف الزمان والمكان، فإذا لم يعتبر
منها إلا ما تكفل التشريع الإسلامي برفعه يقول
سبحانه^(٢) "وما جعل عليكم في الدين من حرج".

وبالتالي فإن الأساس العقدي للاقتصاد الإسلامي يوفر
له المرونة والعمومية التي يحتاج لها أي نظام. وهذا
نتيجة لكونه جزءا من نظام إسلامي متكامل منزل من
لدى حكيم خبير عليم بكل ما يصلح أحوال خلقه في كل
زمان ومكان. وبالتالي فقواعده منزهة عن الخطأ، كلية

رابعاً: الفائدة تساعد على حسن تخصيص الموارد والاستثمارات.

خامساً: تقرير الفائدة يساعد تحقيق العدالة الاقتصادية.

سادساً: تقرير الفائدة التام الاقتصادي يمنع من هروب رؤوس الأموال للخارج.

ونوضح فيما يلي ماهية كل دور توكده الفائدة في النظام الاقتصادي وذلك على النحو التالي:-

أولاً: تقرير الفائدة في النظام الاقتصادي يشجع على جذب المدخرات زياتها:

يشكل رأس المال ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، سواء اتخذ شكل بنية أساسية متمثلة في إقامة السدود والمطارات أو شكل خدمات عامة مثل: إعداد مدرسي المدارس، أو تزيين العمال ..

مراجع في منهجية البحث في مجال التمويل

الصلب المصرافية

في الفكر الإسلامي، أثر الإسلامي العلي في ذلك:
١- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، دار ومطابع الشعب، دار، ص ١٢٦.
٢- سيد قطب: "العدالة الاجتماعية في الإسلام لما، دار الشروق، ١٩٨٠، ص ٢١.

٣- الشلبلي: "مولفات"، مرجع سابق، ص ٢، ص ٣٠.

٤- صحيح البخاري، ص ١، ص ٢٢.

٥- محمود شلتوت: "الفتاوى" له دار الشروق هـ ١٩٨٦، ص ٤٤.

٦- صحيح البخاري، مرجع سابق ج ٩، ص ٧٧.

٧- سورة المائدة: ٩١١٩٠.

٨- محمد أبو زهرة: "لا أصول للفقه" دار الفكر العربي، ص ٣٧٦.

٩- سورة الحج: ٧٨.

- يساعد على جذب المدخرات وزياتها.
- وهو أحد العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- وهو أداة من أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- وهو يساعد على تقييم المبالغ القابلة للإعراض على الاستثمارات المختلفة أو هو ما يسمى بحسن تخصيص الموارد والاستثمارات.

- وهو يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية.

- كذلك فإن تقرير نظام الفائدة في أي نظام اقتصادي إنما يساعد على عدم هروب رؤوس الأموال إلى دول أخرى يقر نظامها الاقتصادي نظام الفائدة.

وإذا كانت هذه الوظائف يستطيع نظام الفائدة في الاقتصاد الوضعي أن يؤديها، مثل ملك المنهج الإسلامي - هو الآخر - آلية تساعد على تحقيق الأهداف السابقة ؟

نوضح فيما يلي ماهية الأهداف التي يؤديها نظام الفائدة في الاقتصاد الوضعي، ثم نبين بعد ذلك مدى قدرة المنهج الإسلامي بوسائله المتعددة على تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الفائدة في النظام الاقتصادي الوضعي

يرى الاقتصاديون أن الفائدة تلعب دوراً جوهرياً في النظام الاقتصادي، إذ تستطيع أن تقوم بوظائف متعددة في النظام الاقتصادي وتشمل أهم هذه الوظائف فيما يلي:

أولاً: الفائدة تشجع على جذب المدخرات وزياتها.
ثانياً: الفائدة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.
ثالثاً: الفائدة أداة من أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في أي نظام اقتصادي علي عوامل متعددة من أهمها سعر النهائي للسند.

وتلعب الفائدة دورا كبيرا في جذب مدخرات الأفراد وإيداعها في البنوك.

وكما زاد سعر الفائدة كلما كان ذلك مغريا للأفراد ومشجعا لهم على إيداع مدخراتهم في البنوك كي يحصلوا علي هذا العائد المستمر.

أما ما سبق تظهر أهمية إحدى وظائف البنوك في الاقتصاد الوظيفي وهي تجميع المدخرات من الأفراد.

إن من أهداف المؤسسات المالية جمع المدخرات من عدد كبير من الموردين الفردية. وما دامت هذه

المدخرات^(٢) تدر عائدا مضمونا من استخدامها استخدما صحيحا في القطاعات المختلفة، فإن الجمهور

يتق في هذه المؤسسات ويقل علي إيداع مدخراته فيها. أما إذا لم تحقق له هذا العائد، ولم يعد يأمن علي ودائع

فإن هذه الأموال إما أن تنجس للخارج، وإما أن تبقى علي شكل مدخرات لا نفع منها. وربما- وهذا أكثر

احتمالا- لا تتجمع في هذه المؤسسات بالمره.

وكما كان البلد أكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية، كانت الحاجة ملحة لإنشاء مثل هذه المؤسسات التي

تجمع وتستثمر مدخرات الأشخاص والهيئات داخل نطاقها. إن هذه المؤسسات تسمح باستثمار كميات

صغيرة من المدخرات بطريقة ملائمة، وفي الوقت نفسه تستطيع تمويل الاستثمارات طويلة الأجل

جماعيا.

ثانيا: الفائدة تساعد علي تحقيق النمو الاقتصادي. يعتبر تحقيق هدف النمو الاقتصادي من الأهداف

الرئيسية التي يجب علي الحكومات أن تسعى لتحقيقها، لا سيما حكومات الدول الفقيرة، وذلك في سبيل تحسين

مستوى معيشة أفرادها، فضلا عن تحقيق اعتبارات الأمن القومي للبلاد، بالإضافة إلي تخفيف آثار روابط التبعية بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

١- أنظر علي سبيل المثال: د. سليمي حسن أحمد محمود: " تطور الأعمال المصرفية بما يتفق وللشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث الطبعة الثالثة، ١٩٩١، ص ٣٨١ وما بعدها.

- د. محمد عبد المنعم أبو زيد: " نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠ ص ١٢٠ وما بعدها.

- د. عبد الجبار حمد عبيد الصبباني " ملاحظات في فقه الصيرفة الإسلامية "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي،

المجلد ١٦ عدد ١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م، ص ١٠ وما بعدها.

ومن الثابت أن العامل الأساسي والمسئول عن النمو والتقدم هو معدل تراكم رأس المال، بحيث أن رأس

المال يحتل المركز الرئيسي والاستراتيجي في عملية للتنمية الاقتصادية-إلى جوار العوامل الأخرى. أو

كما يقول ابن خلدون^(١): أن الفائض هو موتور ومحرك للنمو الاقتصادي، وعنده أيضا: " أن النمو الاقتصادي وتآلق الحضارة يعتمدان على استئصال

الفائض ".

وحتى يمكن تكوين رؤوس أموال جديد، فينبغي أن تكون الثروات المنتجة

أكبر من الثروات المستهلكة، بعبارة أخرى يجب أن يفر جزء من الثروات المنتجة، فإذا استهلك الناس كل

ما ينتجون فإنه لا يمكن تكوين رؤوس أموال جديدة. وشبه البعض^(٢) علاقة الانخار بالاستثمار بأنه خط

للتغذية الذي من خلاله تضاف القوة للثروة أو تنسر من العملية الاقتصادية، وإذا تمد خط البيزير في

ماكينة فلن يدور الموتور كما يجب.

وهكذا تظهر أهمية الانخار في النظام الاقتصادي، حيث يعتبر- علي حد تعبير البعض- خط للتغذية الذي يمول الاستثمارات. وتوقف كمية المدخرات التي تستم

وهنا تلعب الفائدة دوراً هاماً في تحقيق الهدف السابق، من حيث أنها تمثل تكلفة لهذه الموارد، وعلى المستثمر أن يتحملها، وبعد ذلك يستطيع للحصول عليها. وكل ذلك يدعو لدراسة للمشروع الذي ستقدم عليه بصورة جيدة حتى يضمن تحقيقه لعائد مرتفع يعوضه عن التكلفة التي تحملها (الفائدة المقر لدفعها) فضلاً عن تحقيق ربح مقبول يعود عليه.

ومن المعروف أن الطلب على المخبرات يأتي من قبل المستثمرين، ويتوقف القيام بالاستثمار على عاملين أساسيين هما:

١- سعر الفائدة.

٢- الكلفة الحدية لرأس المال.

وعند وجود مشروعات استثمارية متعددة، قد يعجز رجال الأعمال والمستثمرون عن تمويلها تمويلًا كاملاً من مواردهم الخاصة، وبالتالي لامناس من الاعتماد على الائتمان المصرفي لتلقيم بهذه المشروعات. ومن هنا يظهر الدور الجوهري الذي تلعبه الفائدة في توجيه المدخرات المتاحة إلى أكبر المشروعات وأكثرها إنتاجية.

خامساً: الفائدة، تحقيق العدالة الاقتصادية:

يرى أصحاب استخدام الفائدة كآلية للسياسة المصرفية أن الربح الذي يحصل عليه المقترض إنما هو جزء ما قام به من عمل في مشروعات واستثمارات... وغير ذلك. وبالتالي فمن العدالة أن يبل على ربح جزء على ما قام به من عمل.

ويتخصص المسألة السابقة بلاحظ أن الربح الذي يتحقق إنما هو ثمرة لعصرين متزوجين هما رأس المال والعمل.

وعلى ذلك يرى الاقتصاديون أنه من العدل أن يحصل المقترض على ربح وذلك مقابل عمله.

ولا غزو أنه إلى جوار عوامل أخرى، فإن معدل تراكم رأس المال يعتبر عاملاً أساسياً ومسئولاً بصورة كبيرة عن تحقيق النمو الاقتصادي. وتلعب البنوك دوراً هاماً في تجميع ودائع الأفراد وتوجيهها إلى مشروعات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. ولا مندوحة في أن الفائدة التي تقررها البنوك على ودائع الأفراد تمثل حافزاً قوياً لتشجيع الأفراد على إيداع مدخراتهم لدى البنوك، والتي يمكنها بدورها أن توجهها للمشروعات ورجال الأعمال الذين يقومون بمشروعات تنمية يعود نفعها على كافة أفراد المجتمع.

ثالثاً: الفائدة تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من المعروف أن تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي يعتبر مطلباً أساسياً لكل النظم الاقتصادية. ويرى الاقتصاديون أن غياب سياسة سعر الفائدة من شأنه إحداث الكثير من التقلبات والمشكلات الاقتصادية والفقرية. ويصعد بتحقيق الاستقرار الاقتصادي تحقيق العملة الكاملة مع المحافظة على مستوى ثابت للأعمال. بعبارة أخرى يعنى الاستقرار الاقتصادي تحقيق للتوظيف الكامل دون تضخم. أى تحقيق أقصى تشغيل لعناصر الإنتاج في المجتمع، وفي الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور الارتقاعات التضخمية في الأسعار.

رابعاً: الفائدة ودورها في تخصيص الموارد والاستثمارات:

ومنشأ هذه الوظيفة للفائدة يظهر بسبب ندرة الموارد المتاحة في مواجهة المشروعات الاستثمارية المتعددة التي يحتاج إليها أي مجتمع. ولأن هذه الندرة في الموارد المتاحة فلا بد من استخدامها على نحو رشيد وفعال حتى لا تضيق في مشروعات لا قيمة لها.

بالموظائف التي يؤديها نظام الفائدة في الاقتصاد
الوضعي؟ فنقول:

أولاً: في الاقتصاد الوضعي يساعد نظام الفائدة

على جذب المدخرات وزيادتها، والفكر الإسلامي يقدم
وسائل متعددة تحت كل معلم على فضيلة الاخير.
وللإسلام في مجال جذب المدخرات وتوظيفها آليات
متعددة وهي الآليات تستقيم مع أسسه ومبادئه وضمائرها
معتقديه، وعقيدهم التي آمنوا بها، ولذلك سينصاعون
بكل أريحية إيمانية لكل الأحكام التي تملأها عليهم
عقيدهم، وهو ما اصطلح علي تسميته بآثار الأساس
المقدي.

كذلك فإن الإسلام الحنيف لا يمنع- على الإطلاق-
معتقيه من الانخراط بل يحثهم عليه. يقول سبحانه (١)
والذين إذا اتفقوا بل مسرفوا ولم ينفقوا وكان بين ذلك
قواماً * . كذلك يأمر الإسلام معتقيه أفراداً ورجالاً
أعمال بضرورة الاستثمار في أفضل المشروعات التي
يعود نفعها على كافة أفراد المجتمع. يقول سبحانه
وتعالى (٢) " هو لشاكن من الأرض واستمركم فيها،
أي طلب منكم عمارة الأرض بكل ما يحقق ذلك..
ويقول (٣) " لا يبارك في ثمن أرض لو دار إلا أن يجعل
في أرض لو دار ، ومعنى ذلك استثمارية أسواق
الاستثمار وعلتها في مجال الاستثمار لا الاستهلاك .

وبالإضافة لما سبق فإنه من المستقر عليه لدى
علماء الاقتصاد الوضعي أن القيام بالانفاق لا يتوقف
على "سعر الفائدة فقط ، بل يتوقف على عوامل متعددة
هي:

١- حجم دخل الفرد: فكلما زاد حجم الدخل
الفردى، كلما استطاع الفرد أن ينفق مبالغ أكبر، لأن
ازدياد الدخل عموماً يؤدي إلى زيادة المنفق على
الاستهلاك وكذلك زيادة المدخرات في نفس الوقت ومن
هنا تظهر المشكلة الحقيقية للدول الفقيرة المختلفة ،
حيث تتميز بالدخل فيها بانخفاضها الشديد، الذي لا
يكفي في العادة لتلبية الحاجات الضرورية للأفراد

سادساً: تقرير فائدة على ودائع الأفراد يمنع من
هروبه للخارج:

يرى الاقتصاديون أن قيام البنوك بمنح الأفراد فائدة
على ودائعهم من شأنه أن يجذب الأفراد ويشجعهم دائماً
على إيداع مدخراتهم لدى البنوك بدلاً من اكتنازها في
منازله مما يجعلها عرضة للتلف والضياع. كذلك فإن
قيام البنوك الوطنية بتقرير فائدة للأفراد على ودائعهم
من شأنه إبقاء هذه الودائع داخل البنوك الوطنية، بدلاً
من هجرتها وتسريبها لدول أخرى. وتظهر هذه
الخطورة في حالة ما إذا كانت البنوك الوطنية تحرم
إعطاء فوائد على الودائع، فلا غرو أن بعض الأفراد
سيقومون بإيداع أموالهم في بنوك دول أخرى تبسح
نظمها النقدية إعطاء فوائد على الودائع. بل أكثر من
ذلك فإن البعض يقوم بإيداع أمواله في بنوك دول
أخرى لمجرد أنها تعطي فائدة أكبر مما تعطيه البنوك
الوطنية.

المطلب الثاني

قدرة المنهج الإسلامي في مجال الصليات
المصرفية على تحقيق الأهداف التي يحققها
نظام الفائدة في الاقتصاد الوضعي

باستقراء طبيعة الصليات المصرفية التي تقوم
بها البنوك الإسلامية يمكننا القول أنها تضارع الصليات
المصرفية التي يقوم بها البنك الربوي بل وتزيد عليها
أنها تتم على نحو يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا
يضفي لها مقام نجاح قوى لأنها مستققة مع عقيدة
الأفراد وطبائعهم، فضلاً عن ذلك فتقوم للبنوك
الإسلامية بوظائف تعجز البنوك الربوية عن القيام بها
مثل وظيفة إخراج الزكاة لمستحقها فضلاً عن
الوظائف لاجتماعية الأخرى.

أما الإجابة عن السؤال المطار وهو: صل يستطيع
المنهج الإسلامي في مجال الصليات المصرفية أن يقوم

الإطلاق للبنوك من القيام بهذا الدور في تجميع مخبرات الأفراد وتوظيفها في مشروعات تموية واستثمارية بل إن الإسلام يجعل هذه الوظيفة هي الوظيفة الجوهرية للبنوك الإسلامية، كل ما في الأمر أن للمنهج الإسلامي ذاتيته وطريقته في تحقيق هذه الوظيفة (أسلوب المضاربة والمشاركة وغيرها) وهي طريقة محكمة بالأساس العقدي الذي يقوم على أساسه الاقتصاد الإسلامي.

ومع التسليم بالتأجيل السابق وما يقفده من دور كبير لمخبرات الأفراد وودائعهم عندما توجه لأغراض التنمية الاقتصادية، فإن الفقهاء المعاصرين على أن (٧) التنمية الاقتصادية أهمية تعني أكثر من ذلك، بجارة أخرى لم تعد للتنمية الاقتصادية عملية ذات طابع اقتصادي فقط،

بل أصبحت تتطلب الاهتمام الجوانب أخرى متعددة مثل: الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية. بالإضافة لما سبق فإن هناك حقيقة يراها جميع الاقتصاديين^(٨) وهي أن التوسع في الائتمان في حد ذاته إلا يستطيع أن يغذي للتنمية الاقتصادية، لأن هناك مشكلات متعددة تعاني منها الدول المتخلفة سواء أكان ذلك في جانب عرض رأس المال (دخول ضئيلة صوما ونسود ظاهرة الفقر للجماعي) أم في جانب الطلب على رأس المال وذلك بسبب ضيق السوق المحلية صوما.

ثالثاً: الفلدة أداة من أدوات تحقيق الاستقرار

الاقتصادي:

يرى غالبية فقهاء الاتحاد الوضعي أن غيبة آلية الفائدة في أي نظام اقتصادي يترتب عليها الكثير من التقلبات والمشكلات الاقتصادية والثقافية، وهو ما يعارض مع ضرورة تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الذي تنشده كل النظم الاقتصادية تحقيقه. لأنه من المعروف أن تحقيق هدف الاستقرار

وبالتالي لا يتبقى مبالغ لديهم لادخارها. ومن هنا تنشأ مشكلة نقص رؤوس الأموال في هذه الدول.

٢- طريقة توزيع الدخل القومي: يلاحظ في كل الدول - الفقيرة والغنية -

أن طبقة الأغنياء هي التي يكون لديها فائض في دخلها تستطيع أن توجهه للاستثمار. لذلك عندما تتدخل الدولة وتقوم بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الفقيرة، فإن ذلك من شأنه أن يقلل من حجم الادخار عموماً، وإن كان يحقق هدف العدالة الاجتماعية.

٣- توقعات الأفراد المستقبلية سواء بالنسبة لانخفاض القوة الشرائية للعملة المتداولة أو بالنسبة لدخولهم شي المستقبل. فإذا توقع الأفراد لانخفاض القوة الشرائية للعملة السائدة وتدهورها في المستقبل نظراً لارتفاعات التكاليف في الأسعار، فإن ذلك يدفع الأفراد إلى تقليل مخزوناتهم وزيادة إنفاقهم الحالي خوفاً من التدهور المستمر للقوة الشرائية للعملة المتداولة. كذلك إذا توقع الأفراد أن دخولهم في المستقبل سيزداد أو على الأقل سيزداد كما هي، كان ذلك مشجعاً لهم على زيادة الإنفاق الحالي على حساب الادخار، أما إذا حدث العكس وتخوف الأفراد من نقصان دخولهم في المستقبل كان ذلك مدعاة لهم لادخار المزيد تحوطاً لما سيحدث من انخفاضات في دخولهم شي المستقبل.

ثانياً: الفلدة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

تطلق هذه الحجة من الدور الأساسي الذي تؤديه البنوك في تجميع مخبرات الأفراد وتوجيهها نحو المشروعات للتنمية التي تعود بالنفع على المجتمع. ولاغرو فإن الفائدة التي تقرها البنوك على ودائع الأفراد تمثل حافزاً قوياً للأفراد للاحتفاظ بمخزوناتهم لدى البنوك.

ويدرس المنهج الإسلامي وفهمه فهنا صحت، يلاحظ أن للنظام الاقتصادي الإسلامي لا يمنع على

السابقة. فضلاً عن الأساليب التي ينتهجها الفكر الإسلامي في هذا المجال تجعل الفرد شريكاً - كاملاً تقريباً - في كل العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وبعبارة عن سياسة الفائدة.

رابعاً: الفائدة تساغد على حسن تخصيص الموارد والاستثمارات:

يرى فقهاء الاقتصاد الوضعي أن الفائدة دوراً كبيراً في حسن تخصيص الموارد والاستثمارات. وفي المقابل يرى بعضهم مثل^(٩)؛ كونراد، جومسون، من خلال دراسات ميدانية أن رأس المال في الاقتصاديات المعاصرة قد أسس توزيعه إلى حد خطير - أساساً بسبب سعر الفائدة - بين قطاعات الاقتصاد وأنواع الاستثمارات. فالفائدة أداة دينية ومضلة في تخصيص الموارد، تحيز بصفة رئيسية للمشروعات الكبيرة على أساس جدارتها الاقتصادية.

لما في المنهج الإسلامي، فوقاً لطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية والتي تتم وفقاً لمعيار الربحية، فإن ذلك يكون معاداً للمصارف الإسلامية وللقائمين عليها بتوخي الحذر الشديد في اختيار أفضل المشروعات التي تحقق لأفضل ربح يعود على الجميع. ويستجيب في كل ذلك لهدية صلي الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقاه". كذلك فإن العمليات المصرفية الإسلامية - تأثراً بالأساس العقدي الذي تقوم على أساسه كافة أحكام الاقتصاد الإسلامي - مستحرة ضابط الحال والحرام في كل ما ستقوم به من أعمال، وبالتالي ستكون متوافقة مع عقيدة اللبس وفي طبائعهم، كذلك أيضاً جزر المصارف الإسلامية - انطلاقاً من الأساس المعتمد - لقراعي في تمويل المشروعات ضابط الأولويات الشرعية، ومداره على النحو التالي:

الاقتصادي يجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من حالتي الكساد والتضخم.

وفي مقابل الاتجاه السابق يرى بعض فقهاء الاقتصاد أن الفائدة هي معوق حقيقي لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنها تساعد على زيادة معدل التضخم، لأن البنوك التقليدية عندما تريد جذب المزيد من ودائع الأفراد، قد تقوم برفع سعر الفائدة، ويعكس ذلك بالطبع على الأسعار حيث يرتفع مستواها بالنسبة لأفراد المجتمع جميعاً، حيث يقوم رجال الأعمال الذين يقرضون بمسرة فائدة أعلى برفع أسعار منتجاتهم تبعاً لهم عن الارتفاع الذي حدث في معدل سعر الفائدة باعتباره أحد عناصر التكلفة التي يتحملونها في سبيل إنجاز مشروعاتهم.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن قابلية معدل سعر الفائدة للارتفاع دائماً يؤدي

إلى الارتباك في اتخاذ القرارات الاقتصادية بالنسبة للمستثمرين لاسيما في الدول النامية التي لا تتمتع فيها الصلات الوطنية بثبات نسبي معقول، للثانية: من ناحية الركود، الكساد: يعتبر سعر الفائدة في نظر فريق من فقهاء الاقتصاد - مسؤولاً بصورة كبيرة عن حدوث البطالة في المجتمع. إذ قد يؤدي ارتفاع معدل إلى إجماع كثير من رجال الأعمال عن القيام بمشروعات كثيرة بسبب سعر الفائدة الذي يلتزمون بدفعه لاسيما إن كان أخذاً في الارتفاع بين فترة وأخرى. وبالطبع سيؤدي ذلك إلى تقليل حجم الأعمال في المجتمع وما يترتب على ذلك من شيوع البطالة في المجتمع.

وهكذا يظهر - وبجلاء - مدى مسؤولية الفائدة عن إعاقة تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي الذي يشهد كل مجتمع تحقيقه.

وإذا ذهبنا إلى المنهج الإسلامي في هذا المجال نجد أن إلغاء الإسلام للفائدة وما يترتب عليها من ضرور اقتصادية وأخلاقية يجنب المجتمع الآثار السلبية

١- تمويل المشروعات الضرورية أولاً، وهي التي توفر السلع والخدمات الضرورية للناس والتي لا تقوم الحياة بدونها.

٢- تمويل المشروعات التي تقوم بإشباع الحاجيات للناس، وهي سلع يترتب على توفيرها رفع الحرج والمشقة عن الناس.

٣- تمويل المشروعات التي تقدم السلع الكمالية، والتي من شأنها أن تزيد من فرص استمتاع الناس بالحداد وتحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية. ومن الثابت لدى فقهاء المسلمين أنه لا يجوز الانتقال من مرحلة إلى أخرى إلا بعد إشباع المرحلة الأولى إشباعاً تاماً.

وهكذا يتضح مدى تفوق المنهج الإسلامي في إدارة العمليات المصرفية على نحو يحقق أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية والاستثمارات.

ثامناً: دور الفائدة في تحقيق العدالة الاقتصادية:

من الثابت أن الربح الذي تحقق عن أية عملية إنتاجية إنما هو ثروة وتنتج لخصرين من عناصر الإنتاج هما: رأس المال والعمل. وبالتالي عندما يحصل المقرض على ربح، فبإثر تقرير الفائدة أن ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، لأن المقرض إنما حصل على ربح نتيجة توظيفه للمال الذي اقترضه. ويتمحور الكلام السابق، يتضح خلود من العدالة والمنطق: فالنصار تقرير الفائدة يؤكّدون أن الربح إنما يتحقق - وهذا بدهي - نتيجة تزاوج عنصرين من عناصر الإنتاج هما: رأس المال والعمل. وبالتالي إن كان من العدل أن يحصل المقرض على ربح جزاء ما قام به من عمل... فإن جزاء صاحب المال؟.

إن المنطق السابق يجلي كل معاني العدالة. أما المنطق الإسلامي فهو الذي يجعل - بمقتضى نظام المضاربة - صاحب رأس المال شريكاً مع المضارب حسبما تم الاتفاق عليه بينهما في الربح، وليس الأمر

كما هو شائع في النظام الوضعي بحصول المقرض على الربح، أما المقرض فإنه يكتفي بما يقرر له من سعر فائدة مقدماً قد لا يتفق بالمرّة مع حجم الأرباح التي تحققت بسبب أمواله. وهكذا يظهر أن نظام المشاركة في الربح - كبديل عن نظام الفائدة - يحقق مزيداً متعدد من أهمها^(١):

- أنه يحقق عائداً أوفر وأكثر من عائد سعر الفائدة الثابت.

- أن نظام المشاركة يستمر أكثر عدالة من نظام الفائدة الثابت، لأن منطق المشاركة يودى إلى عدالة في توزيع العائد حيث يجعل صاحب رأس المال والمضارب شريكين في الربح، ولا يودى إلى استئثار فئة قليلة بالانتفاع من عائد رأس المال على حساب الآخرين.

- إن الأخذ بمبدأ المشاركة يمكن للبنوك الإسلامية من التكيف والتلازم المستمر مع التغيرات الهيكلية للأوضاع الاقتصادية، وفيه دعم للبلك الإسلامي وللمودع على مواجهة الأزمات التي تمر بالاقتصاد القومي.

- إن منطق المشاركة يساعد على تشجيع التكوين الرأسمالي لاسيما في ظل الأسس المعقدي الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي.

وبالجملة فإن نظام المشاركة لن يبعد بالبنوك الإسلامية عن الهدف العام للاقتصاد الإسلامي وهو تحقيق رفاهية للمجتمع ككل وذلك في إطار أحكام للشريعة الإسلامية.

ثامناً: تقرير فائدة على ودائع الأفراد يمنع من

هروبها للخارج:

يرى بعض فقهاء الاقتصاد أنه إذا كانت منهجية للنظام الاقتصادي المعتمد تقوم على إلغاء تقرير فائدة على ودائع الأفراد، فإن ذلك يكون مدعاة لهروب أموال

سعر الفائدة سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج قد تنامي إن كل أحكام الاقتصاد الإسلامي إنما تقوم على أسس عقدي سواء كانت مالية أم اقتصادية أم نقدية.

وهذا يظهر أثر ضوابط الحلال والحرام، والذي يمنع على الممثل إيداع أمواله في البنوك الأجنبية، وذلك لأن الربا حرام حرمة عامة، سواء أكان ذلك في بنوك وطنية أم أجنبية.

كذلك فإن المسلم -الحق- إن يقوم بإيداع أمواله في بنوك أجنبية، لاسيما أن صورة الواقع العالمي الآن تؤكد ما تؤديه هذه الفوائد من تقوية الاقتصاديات الأجنبية بينما تظل معظم دول العالم الإسلامي تعاني من نقص شديد في الموارد التي تحتاج إليها.

المراجع في هل يستطيع المنهج الإسلامي في مجال العمليات المصرفية أن يقوم بالوظائف التي يؤديها نظام الفائدة في الاقتصاد الوضعي؟

El Malki (Habib): Surplus
economique et developpement- Cujas,
1978,p.19

Coim (Gerhard): Essays in public
finance and fiscal policy- 73.Oxford
university, 1955,p

٣- نيفين (الورد): لا أرصدة رأس المال في الدول

النامية، دار القومية للطباعة والنشر، ص ٣٩.

٤- سورة الفرقان: ٦٧

٥- سورة هود: ٤١.

٦- الحديث رواه ابن ماجه في سننه.

٦- 6.Hichs (John): Capital and growth,
Oxford, 1965,p-

٨- نيفين: لا أرصدة رأس المال في الدول

النامية، مرجع سابق، ص ٣٩.

٩- د. شوقي دنيا: يا الشبهات المعاصرة لإباحة

الربا لا، مكتبة وهبة، ١٩٩٤، ص. ١١.

الأفراد لدول أجنبية أخرى تقرر نظمها دفع فائدة على ودائع الأفراد، بل أكثر من- لك قد يكون ذلك- أي عدم تقرير فائدة على الودائع- مدعاة لتفضيل الأفراد للاحتفاظ بأموالهم داخل منازلهم (ظاهرة الاكتناز) كما كان الحال سائد قبل ظهور البنوك.

ويمكن الرد على ذلك بأنه باستقراء واقع الدوالي وفي الإسلامية والتي تبيح نظمها الاقتصادية- والمكسب الشديد- نظام الفائدة في معظم بنوكها وفي بعض الدول كل بنوكها، فإنها رغم ذلك تشهد ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج، حتى أن البعض^(١١) قد قدر أن مصر لديها حوالي مائة مليار جنيه مصري مهربة للخارج.

وهكذا يظهر أن تقرير فائدة على الودائع لم يمنع على الإطلاق من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. ولعل الصورة أكثر وضوحا في الدول الإسلامية للفقيرة، إذ تحتفظ بفوائض كبيرة، من رؤوس أموالها في الخارج رغم أن معظم بنوكها تقوم على إعطاء فوائد على ودائع الأفراد.

إن يمكن للخطورة في حجة أن إلغاء سعر الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج، تحول أن للنظام الاقتصادي الإسلامي عندما يقرر إلغاء الفائدة فإنه لم يقدم بديلا لذلك.

وقد يكون لغير المعلم عذر في هذا الفهم، أما المسلم الحق، فيعلم أن النظام الاقتصادي الإسلامي عندما قرر إلغاء الفائدة فإنه قد أحل محلها بديل آخرى تعود بالمكافأة على ودائع الأفراد (نظام المضاربة والمشاركة... وغيرها) ويعود بسبب المنهج الإسلامي مكافأة على رؤوس الأموال تنفق في معظم الأحوال ما يعود بسبب الفائدة.

وختلا عن ذلك فإن العائد حلة تطبيق المنهج الإسلامي سيكون حلالا ومتفقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالإضافة لما سبق فإن من ساق حجة أن إلغاء

١٠- د. محمد عبد الملحم خفاجي: " الإسلام

ونظريته الاقتصادية "، مرجع سابق، ص ١٤٩

- يوسف كمال محمد: " لا المحررية الإسلامية نه،

مرجع سابق، ص ١١١.

١١- د. محمود الأمام (وزير التخطيط الأسبق) في

تعبئه علي محاضرة أ. عبد الوهاب علي القماري ندوة

إعادة تنوير الأموال العربية المستثمرة في الخارج

للمنطقة العربية، ندوة عقدت بالكويت خلال الفترة ١-٣

أبريل ١٩٨٩، الكويت ١٩٩٠، ص ٧٧.

الفصل الثالث

الآثار السلبية المترتبة علي نظام الفلانة،

وكيف يتغادها المنهج الإسلامي

انطلاقاً من الأساس العقدي فإن المسلم يعلم أن الله

سبحانه وتعالى هو الذي يقرر الرزق، وهو الذي

يعطي ويمنع وفقاً لمشيئته سبحانه وتعالى، وبالتالي

هو الذي يبين للناس الطريق الصحيح الذي تنمو به

أموالهم وتربح.

وأمام الحقيقة السابقة ينبغي علي المنظم أن يحترم

النهج الإسلامي في طريقة تنمية المال واستثماره بحيث

تتم حسب المنهج الإسلامي لا بحسب أهواء الأفراد

ومشيتهم. ومادام أن المال هو مال الله سبحانه وتعالى

فينبغي إذن أن يخضع لكل عما يقرره سبحانه وتعالى

من أحكام بشأنه، سواء أكان ذلك في طريقة تملك المال

أم في طريقة تنميته واستثماره وغير ذلك من أوجه

التصرف. ويجب أن ينتبه المصمم دائماً في كل تصرفاته

المالية التحذير النبوي للشريف المتمثل في قوله صلى

الله علي هو سلم ^(١)

" لا ليكن علي الناس زمان لا يبالي للمرء بما

أخذ المال لمن حلال لم من حرام "

ولما كان من الثابت شرعاً أن نظام الفلانة الذي

تقوم علي أساسه البنوك التجارية هو حرام شرعاً

فالتقاهم علي أن ^(٢) كل قرض شرط فيه أن يزيد فهو

حرام بغير خلاف. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن

المصنف (المقرض) إذا شرط علي الممتثل (المقرض)

زيادة أو هدية فأسلف علي ذلك، فإن أخذ هذه الزيادة أو

الهدية على ذلك ربا.

ولما كان من المعروف- وفقاً لتعريفات علماء

أصول الفقه أن الحرام ^(٣) هو ما طلب الشارع للكف

عنه طلباً جازماً فإنه يتضح أن إقامة البنوك الإسلامية

فرض وولجب، أي يلزم ولي الأمر وكذلك لمكلفين

جميعاً لتعاون في إقامة البنوك الإسلامية وذلك منعا

للحرام المتمثل في المعاملات الربوية التي تقوم بها

البنوك التجارية التقليدية.

وهكذا يظهر أن هناك عوامل متعددة تحتم إقامة

البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية، من هذه

العوامل ما هو عقدي ومنها ما يتصل بالنواحي

الاجتماعية والأخلاقية ومنها كذلك ما يتصل بالناحية

اقتصادية والقانونية.

المبحث الأول

إقامة البنوك الإسلامية ولجب، وفرض ثلاثي

الآثار السلبية للتعامل الربوي:

من الثابت اقتصادياً أن نظام الفلانة الذي تتعامل به

البنوك التجارية له آثار اقتصادية سلبية متعددة من

أهمها:-

- أنه يساعد علي تأجيج التضخم؛ فاعتبار أن

التضخم يجر عن ارتفاع الأسعار والتكاليف الناتجة

عن عدم تطابق العرض مع الطلب، الاستهلاك مع

الاستثمار، تغيرات عرض النقود مع ارتفاع التكاليف

وآثار الفلانة العامة، فإنه يلاحظ أن التعامل الربوي

يساعد علي زيادة التضخم.

ومبعت ذلك أن أحد الأسباب الجوهرية للتضخم قد

يكون بسبب زيادة التكلفة، أي ارتفاع الأجور

والفلانة... وهو ما يسمى بتضخم التكلفة. ولاغرو فإن

القرن (المقرض) رجال الأعمال والمستثمرون (بذفع

فلانة علي القروض التي يحصل عليها من البنك

سيجعله يرفع أسعار المنتجات التي يقوم بإنتاجها

لنقتصر حتى تتمكن فقط من مداد الفوائد المقررة عليها.

وهكذا نتفق للتعامل الربوي بين الدول الغنية والدول الفقيرة عن تمكين حقيقي للدول الغنية من أن تحكم الخلق على الدول الفقيرة حسبما نشاء كما يشهد بذلك الواقع الدولي

التعامل الربوي والمخاطر التي تنطبق بتحديد للفائدة:

يرتبط بالتعامل الربوي الذي يأخذ بنظام الفائدة مخاطر متعددة من أهمها: مخاطر السوق والتغير في سعر العملة مما يؤثر بدوره على معدلات الفائدة السائدة وطريقة تحديدها. كذلك فإن مخاطر السيولة تؤثر في نظام الفائدة، لاسيما أن توصل البنك التجاري إلى إقلمة توازن حكيم بين أصوله السائلة والمربحة يحتاج لصلاحيات متعددة الاقتصادية ومالية واجتماعية. وبالإضافة لما سبق فإن هناك مخاطر أخرى متعددة تتعلق بالائتمان الربوي مثل عجز المقرض عن السداد، فضلا عن تدهور القوة الشرائية للعملة والذي يشكل أمرا يصل أحيانا إلى مستوى القوة القاهرة.

المبررات الأخلاقية لإقامة البنوك الإسلامية:

لأنك أن إقامة البنوك الإسلامية على نحو متكامل سيمتد للتعامل الربوي، وبالتالي سيمتد من وجود طبقات غنية تعيش على الفوائد التي تحصل عليها من إقراض أموالها فقط. وهذه الطبقات عادة لا تحفل إلا بما يحقق مصلحتها ولذلك قد يتصف أصحابها بصفات لا يرضاها لهم الإسلام مثل: الكثرة والبخل وتحجر القلوب وعدم مراعاة الظروف الإنسانية للآخرين، وهذه الطبقة يمتلكها الإسلام لما يعود بسببها من أثر سلبية متعددة.

وبالجملة فإن وجود مثل هذه الطبقات في المجتمع قد يهدد السلام الاجتماعي داخل هذا المجتمع وبالتالي فإن إلغاء التعامل الربوي عند قيام البنوك الإسلامية يجعل من إنشاء البنوك الإسلامية ضرورة أخلاقية

وسيدوى ذلك بالطبع إلى زيادة معدلات التضخم. كذلك فإنه نظرا للمشكلات الخاصة بالدول المتخلفة في جانب عرض رأس المال، فإن زيادة الائتمان الربوي في هذه الدول سوف يولد سلسلة من التضخم في الدخل النقدي والأموال.

التعامل الربوي، مشكلة البطالة:

نظرا لأن الفائدة التي يلتزم بدفعها المقرض (رجال الأعمال) قد تكون مرتفعة، وتشكل الفائدة التي يلتزم بدفعها المستثمرون ورجال الأعمال عسرا لهما من العناصر التي يضعونها في حساباتهم عند الاقتراض من البنوك. وقد تؤدي معدلات الفائدة المرتفعة إلى نقص رجال الأعمال وأحجامهم عن القيام بمشروعات كثيرة بسبب لفوائد الملتزمون بدفعها كل فترة.

والنتيجة الملتزمة المترتبة على ما سبق هو قلة المشروعات الإنتاجية الموجودة والتي تستطيع استيعاب أعداد كبيرة من العاملين، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور مشكلة البطالة واستفحالها.

التعامل الربوي والتخلف:

على المستوى الفردي قد يؤدي التزام المقرض (إذا كان فردا) بدفع فائدة على القروض التي يحصل عليها من البنوك الربوية إلى استمراره في حلقة مفرغه من المديونية. لأنه فقير فإنه مضطر للاقتراض - مع الالتزام بدفع فائدة - لسد حاجته. ولكن نظرا لأنه فقير قد لا يتمكن من سداد أصل القرض بسبب التزامه المستمر بدفع للفوائد على القروض التي يحصل عليها. كذلك الأمر على المستوى الدولي، فإن ما تعانيه الدول المتخلفة من علاقات تبعية بخيضة للدول الغنية هو بسبب هذه المديونية للحملة بفوائد ربوية.

لقد أقرضت الدول الغنية الدول الفقيرة مبالغ لتستعين بها في تسير أمورهما، ولكن نظرا لقلة رؤوس الأموال في هذه الدول المتخلفة، فقد أصبحت تكرر في دائرة مفرغة من المديونية الخبيثة، أصبحت تقتصر

وإنسانية و روحية.

المبحث الثاني

طريقة المنهج الإسلامي في تحقيق وظائف

البنوك

عند الحديث عن وظائف البنوك الإسلامية، لوضحت أن ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية لها تعمل على تحقيق أهدافها في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تتبنى منهاجاً في مجال العمليات المصرفية يختلف تماماً عن منهج البنوك التجارية. وجوهر المنهج الإسلامي في هذا المجال يقوم على أساس نظم المضاربة أو المشاركة وما يتصل بها من صور أخرى بعيدة كل البعد عن نظم الفائدة الذي تعتمد عليه البنوك التجارية.

التعريف بالمحاربة :

يعتبر نظام المضاربة من أنظم الاعماله في توظيف رؤوس الأموال في المجالات الاستثمارية والتكسبية، وهو نظام يمكن لأصحاب المال أن يتوصل إلي الربح الحلال بوسائل وطرق تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. والحصيلة النهائية لهذا النظام تؤدي إلى مزيد من التشغيل للأيدي العاملة، كما أنه نظام يقسم بالعدالة الاقتصادية ويبتعد عن كل صور الاحتكار والظلم والخذاع. لقد كانت المضاربة إحدى الشركات المعروفة قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأقر نظام المضاربة ووضع له القواعد والأحكام التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية على نحو يجعله نظاماً فعالاً في خدمة الفرد والمجتمع.

تعريف المضاربة في اصطلاح الفقهاء:

المضاربة وسيلة من وسائل استثمار الأموال التي عرفها الناس في الجاهلية، ثم جاء الإسلام وأقرهم عليها، باعتبارها نظاماً مقبولاً لاستثمار النقود على أساس تعاقدى: يقوم فيه حساب المال بإعطاء ماله لشخص آخر يقوم بتوظيفه واستثماره (انظرا لفقه خيرة

صاحب المال بمجالات الاستثمار وطرقها أو نظراً لضيق وقته وغير ذلك من الأسباب)، وذلك مقابل نسبة شائعة من الربح تقسم بينهما بحسب ما يتفقان عليه. والثابت من السيرة النبوية المطهرة أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على أسلوب المضاربة في إدارة أموال السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها وذلك قبل النبوة، ثم حكاها بعد النبوة أيضاً مقررراً له، وبالتالي صار ذلك بمثابة سنة تقريرية صادرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ومن المعروف للمسلمين جميعاً مكافأة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنواعها الثلاثة قولية، عملية، تقريرية.

أسلوب التمويل بالمشاركة :

تعتبر هذه الصيغة من الصيغ الأساسية (1) التي تمارسها البنوك الإسلامية حيث تبرز فكرة كون البنك الإسلامي ليس مجرد ممول ولكنه مشارك للمتعاملين معه وأن العلاقة التي تربطه بهم هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في البنوك التقليدية ومن منطلق هذه العلاقة تقتضح للبيان فكرة إسهام البنك الإسلامي مع المتعاملين معه في تحمل المخاطر التي قد تتعرض لها العمليات التي يقومون بها طالما كان ذلك بدون تقصير من جانبهم. ويتم احتساب الربح والخسارة بين الطرفين في عملية المشاركة بنسبة رأس مال كل منهما.

ومن صور التمويل بالمشاركة ما يعرف (بالمشاركة المتكافئة) وهي أن يمنح البنك عميله الحق في الطول مطه سواء مرة واحدة أو على مراحل وفق ما تقتضيه شروط العقد وطبيعة العملية موضوع المشاركة. ولا يخفى أن ذلك يعاون العميل على اقتناء الأصول الرأسمالية اللازمة له وتملكها في النهاية طبقاً لقدرته دون أن يتحمل بأعباء أو التزامات إنشائية (معمر الفاتدة).

لا يقل بحال من الأحوال عن البنوك التجارية المعاصرة.

٣- ويقام نظام المضاربة المشتركة بتطبيق الوظيفتين السابقتين، يتضح أنه يساعد على دعم الاقتصاد القومي وتنمية الاندثار والاستثمار في المجتمع وفي كل ذلك الإفادة لكافة أفراد المجتمع مودعين ومستثمرين ومصالحاً عاملة. وبالرغم من النقاء نظام المضاربة المشتركة في بعض الأوجه مع النظام المصرفي للمعاصر، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن نظام المضاربة المشتركة باعتباره يتم في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية يتميز بميزتين جوهريتين تميزه عن البنوك التجارية ويتمثل ذلك في:

أ- أن نظام المضاربة المشتركة- شأنه شأن المضاربة للاتلافية التي نشأت في صدر الإسلام- يقوم على أساس ثلاثي رأس المال والعمل، وليس الأمر كما هو سائد في البنوك التجارية يقوم عملها على أساس نظام الفائدة فقط.

ب- أن نظام المضاربة المشتركة نظراً لقيامه في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يتوفر له مقوم نجاح حقيقي، لأن للفرد المسلم علماً يستشعر أنه يطبق نظام يتماشى مع عقيدته، فإنه سيستأجر بتوظيف أمواله في هذا المجال طوعية واختياراً، وفي المقابل فإن المضارب سيبدل أقصى مجهود في سبيل إنجاح المضاربة، وكل ذلك انطلاقاً من أساس عقدي له قوته وتأثيره في نفس كل مسلم سواء أكان مالكا لرأس المال أو موظفاً له.

المراجع في الآثار السلبية المترتبة على نظام

الفائدة، وكيف يتفادها المنهج الإسلامي:

١- الحديث رواه البخاري في صحيحه، ج ٣،

ص ٧٧.

٢- ابن قدامة: "المغنى"، مرجع سابق، ج ٥، ص

٣٦٠.

ويحقق أسلوب التمويل بالمشاركة بصفة عامة العديد من المزايا منها تحرير العميل من السلبية التي تصف بها المودع الذي يودع أمواله في البنك التقليدي ويلتزم ما يحصل عليه من فوائد. كما أن البنك وهو يمارس هذا الأسلوب مع عملائه فإنه يمنحهم لتعزيز الأمان والمساعدة المالية والقنية بما يمكنهم من اقتحام بعض المجالات الاستثمارية التي لا يمكنهم طرقها بمفردهم. هذا فضلاً عما يتم به هذا الأسلوب من عدالة في توزيع العائد.

المبحث الثالث

دور البنك الإسلامي في عمليات المضاربة المشتركة

نتناول فيما يلي توضيح دور البنك الإسلامي في عمليات المضاربة المشتركة موضعين الأوجه التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك الربوية، وذلك على النحو التالي:-

دور البنك الإسلامي في عمليات المضاربة المشتركة:

يتوجب على التكيف الفقهي لدور البنك في عملية المضاربة المشتركة على أنه كالأجير المشترك أي أنه كالوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال من ناحية، وبين من يحتاجون إليهما من المستثمرين ورجال الأعمال وغيرهم من ناحية أخرى- تمكن البنك بالقيام بدور في عملية المضاربة المشتركة يحقق مزايا متعددة ومن وجوه متعددة أهمها:

١- أنه (٥) يتيح الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال

لتحقيق ما يصبون إليه

من استثمار أموالهم على نحو يتفق مع السياسات

الاستثمارية المعاصرة.

٢- بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين: فإن نظام

المضاربة المشتركة يمكنهم الحصول على ما

يحتاجون إليه من أموال لتسيير مشروعاتهم على نحو

- ٣- د. أحمد فراج حسين: "أصول الفقه الإسلامي"، لدار للجمعية، ١٩٨٦، ص ٣٥١.
- الشيخ محمد زكريا البرديسي: أصول الفقه دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٧١.
- ٤- تجربة البنوك الإسلامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٨ يونيو ١٩٩٠، ص ٣٤-٣٥.
- ٥- د. سامي حسن حمود: "تطوير الأعمال المصرفية"، مرجع سابق، ص ٣٩٥-٣٩٦.

النتائج

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- أن نقطة الأسس في هذا البحث أن الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في كل جوانبه - ومنها نظرية البنوك والمعاملات المصرفية - قام الإسلام بوضعها صريحة، أو تستمد عن طريق الاجتهاد من مبادئه العامة.
- هناك مبررات متعددة تحتم إقامة البنوك الإسلامية وتتمثل في:
- مبررات عقدية.
- مبررات قانونية.
- مبررات اقتصادية.
- مبررات اجتماعية.
- إقامة البنوك الإسلامية ولجب وأمر من ثلاثي الآثار السلبية للتعامل الربوي.
- أن البنوك الإسلامية تقوم بجلب من الوظائف لا تستطيع أن تقوم بها البنوك الربوية.
- إن للبنك الإسلامي منهجا في إدارة المعاملات المصرفية لا يعتمد البتة على نظام الفائدة، وإنما يعتمد على وسائل أخرى متعددة يهيئها المنهج الإسلامي مثل نظام المضاربة وغيرها.

- إن الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ليست كلها محرمة بل هناك بعض الأنشطة والوظائف التي تخلص من المعاملات الربوية.
- ضرورة انتباه المسلمين إلى عدم وضع ودائعهم لدى بنوك ربوية لدول أجنبية نظراً للآثار السلبية المتعددة التي تترتب على ذلك، ويشهد بها الواقع العالمي المعاصر.
- أن أنواع الرقابة المتعددة المقررة في مجال البنوك الإسلامية يكفل لها أن تؤدي وظائفها على أفضل نحو ممكن وعلى نحو يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي على أن نظام الفائدة يهض للقيام بوظائف متعددة، فإن البحث قد أثبت أن المنهج الإسلامي في مجال المعاملات المصرفية يستطيع أن يقوم بنفس هذه الوظائف، بل ويستطيع أن يزيد عليها وكل ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- هناك صعوبات متعددة ما زالت تقف في طريق عمل البنوك الإسلامية:
- يرجع بعضها إلى قصر عمر تجربة البنوك الإسلامية في الممارسة والتطبيق مقارنة بالبنوك الربوية، فضلا عن نقص الكوادر المدربة في هذا المجال، وذلك بالإضافة لضعف بعض المؤسسات.
- إن كانت البنوك الإسلامية تعتمد على أسلوب المضاربة باعتبارها أسلوباً جوهرياً لاستثمار الأموال فإنه لا يحد الأسلوب الأحدث في الفكر الإسلامي، حيث يوجد إلى جواره أساليب أخرى.
- وحتى تتم المضاربة على نحو صحيح ينبغي أن تتوفر عدة شروط سواء أكان ذلك في جانب المالكين أم في جانب رأس المال

محل المضاربة، أم في جانب الريح للمتحمق بسبب المضاربة.

- العلماء المعاصرون على جواز الأخذ بالأساليب والمعاملات الاستثمارية والمصرفية الحديثة طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن ينبغي الحذر عند تقرير ذلك من استخدام أسلوب الحلل المحرمة، لأن الله تبارك وتعالى عندما يحرم شيئاً وله طرق ووسائل تقضى إليه فإنه يحرمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له.

- هناك واجب كبير على علماء الأمة الإسلامية - لاسيما في مجال العلوم الاقتصادية والمالية - ويتطلب في ضرورة دراسة النظريات الاقتصادية والمالية والتقنية الحديثة والاستفادة منها على نحو يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- أن موضوع المعاملات المصرفية الإسلامية يجب أن ينظر إليه على أنه جزء لا يتجزأ من نظام إسلامي كلي، وعلى ذلك أن تكون المعالجة سليمة وعلى نحو صحيح إلا إذا تمت في ضوء الإطار الكلي لأحكام الشريعة الإسلامية.

- أن للبنوك الإسلامية نظراً لأنها جزء من نظام إسلامي كلي فإنها تعمل في ضوء ضوابط متحدة منها:

- ضرورة احترام ضوابط الحلال والحرام في كل ما تقوم به من عمليات.

- ضرورة إعمال مبدأ الأولويات الشرعية (الضروريات - الحاجيات - التيسيرات).

- والإسلام على أن وسائل الناس لتحقيق مصالحهم الدنيوية للمشروعة لا تقع تحت حصر، وهي مما يختلف باختلاف الزمان والمكان.

منهج سيدنا شعيب التنموي الاقتصادي

إعداد الدكتور

حسن يوسف داود

خبير اقتصادي ومصرفي إسلامي

المقدمة

يقول تعالى: لوإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اصعدوا الله مالكم من إله غيره قد جئكم ببينة من ربكم فآمنوا الكيل والميزان ولا تبغضوا للناس أنفساهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين(١). وفيما يلي تعريف موجز بسيدنا شعيب وقوم مدين(٢):

أ- تعريف سيدنا شعيب:

ولقد اختلف العلماء في نسب سيدنا شعيب -عليه السلام- فقال أهل القوراء: هو شعيب بن صيفون بن عيفا بن ثابت بن مدين بن إبراهيم، وقال محمد بن إسحاق: هو شعيب بن ميكايل بن شجر بن مدين بن إبراهيم واسمه بالسريانية "يترون"، وقيل هو: شعيب بن نويت بن عتقاء بن مدين بن إبراهيم، وهناك نقوال أخرى في نسبه -عليه السلام- مثل: لم يكن شعيب من ولد إبراهيم، وإنما هو من ولد بعض من آمن به إبراهيم وهاجر معه إلى الشام. وقيل إن أمه مكيل بنت سيدنا لوط -عليه السلام-، وقيل إن جنته ابنة لوط والله أعلم. وكان سيدنا شعيب -عليه السلام- ضريرا وهو معنى قوله تعالى على لسان أمته: لوإيا لنراك فينا ضعيفا(٣) أي ضرير البصر، وكان يقال له "خطيب الأبياء" لفصاحته وعلو عبارته وبلاغته في دعائه وقومه للإيمان برسالته وحسن مراجعته لهم، ولم يؤمن به إلا قليل من قومه، وكان -عليه السلام- كثير الصلاة وكثير البكاء والخضوع لربه تعالى، وظل يدعو ويصيح قومه لولا ونهار شفقة عليهم منذرا لهم من نزول العذاب عليهم كما نزل على أمم الأنبياء

السابقين بتكذيبهم لهم، ولكن قومه قالوا ذلك بالإيذاء وأجسوا على طرده وإخراجه ومن آمن معه من القرية إذ لم يعودوا معه مرة أخرى في ملة الكفر، ولكن المنتقم الجبار سلط عليهم عذابه وأبادهم.

ب- تعريف قوم مدين:

كان أهل مدين قوما عربيا يسكنون مدينتهم "مدين" التي هي قرية من أرض معان من أطراف الشام مما يلي ناحية الحجاز قريبا من بحيرة قوم لوط، وكانوا بعدهم بمدة قريبة. ومدين قبيلة عرفت بهم القبيلة وهم من بني مدين بن مدين بن إبراهيم الخليل.

وكان أهل مدين كفارا وهم أصحاب الأيكة "الشجر الملقب"، وكانوا يحدون الأيكة وهي شجرة من الأيكة، وكانوا أهل كفر بالله وبخس للناس في المكائيل والموازين وإفساد لأموالهم، وكان الله عز وجل واسع عليهم في الرزق وبسط لهم العيش استترجا منه لهم على كفرهم به، ويحث إليهم نبينهم شعيب -عليه السلام- ورجلهم مراجعة حسنة بالحجة والبرهان، ولكن طغا متابعيهم في غيهم وضلالهم ولم يردم تنكير شعيب إياهم وتحذيرهم عذاب الله وأراد الله تبارك وتعالى هلاكهم، فأهلكهم بالرجفة "الزلزلة"، ويقال بالصيحة، ويذاب يوم القظة، قال ابن عباس وغيره في عذاب يوم القظة:

[وهي أن الله تعالى فتح عليهم بابا من أبواب جهنم، فأرسل عليهم يرذا وحرا شديدا فأخذوا بأنفسهم، فدخلوا في أجواف البيوت، فلم ينفهم ظل ولا ماء، وجاءت ريح طيبة، فنادى بعضهم بعضا، فلما اجتمعوا تحت السحابة ألهمها الله عليهم نارا ورجفت الأرض بهم

ربكم}(٨).

أي: دالة وحجة واضحة، وبرهان قاطع على صدق ما جئكم به ولله أرسلي، وهو ما أجرى الله على يديه من المعجزات التي لم تتقل إلينا تفصيلا وإن كان هذا اللفظ قد دل عليها إجمالا(٩).

ولقد بدأ سيدنا شعيب -عليه السلام- بدعوتهم إلى عبادة الله وحده وإفراذه سبحانه وتعالى بالألوهية، وإلى الدنيوية له وحده وإفراذه من ثم بالسلطان في أمر الحياة كله.

يبدأ سيدنا شعيب -عليه السلام- في منهجه للتنموي الاقتصادي من هذه القاعدة التي يعلم أنه منها تنبثق كل مناهج الحياة وكل أوضاعها، كما أن منها تنبثق قواعد السلوك والخلق والتعامل، ولا تستقيم كلها إلا إذا استقامت هذه القاعدة. ويستصحب في دعوتهم إلى الدنيوية لله وحده، وإقامة حياتهم على منهجه المستقيم، وترك الإفساد في الأرض بالهوى بعدما أصلحه الله بالشرعية. يستصحب في دعوتهم إلى هذا كله بعض المورثات الموحية، فيقول سيدنا شعيب -عليه السلام-: لو أنكمروا إذ كنتم قليلا فكثركم وانظروا كيف كان عقوبة المفسدين(١٠) فذكرهم بنعمة الله عليهم ثم خوفهم عقوبة المفسدين(١١) للمطففين للكيل والميزان والذين يبخسون الناس أشياءهم ويعيثون في الأرض فسادا، ثم يعلمهم أن الحلال خير لهم من الحرام ويقول لهم: أطيعوا الله(١٢) ما يبقئ لكم من الحلال عما هو حرام عليكم (خير لكم إن كنتم مؤمنين)(١٣) بشرط أن تؤمنوا. نعم بقية الله خير للكرة أيضا لأنهم يسلمون معها من بعة البض والتطفيف إلا أن فائدتها تظهر مع الإيمان من حصول الثواب مع النجاة من العقاب ولا تظهر مع عدمه لانتماس صاحبها في غمرات الكفر وفي ذلك تعظيم للإيمان وتبويه على جلالة شأنه، وأن المراد إن كنتم مصدقين لي فيما أقول لكم وألصق به لياكم لوما أنا عليكم بحفيظ(١٤) لنعمه عليكم فاحفظوها بترك التطفيف والظلم والإفساد

فاحترقوا كما يحترق الجراد في المقل فصاروا رمادا، وذلك قوله تعالى: فإضبحوا في ديارهم جثثين كان لم يغنوا فيها(٤) وقال تعالى: فإخذهم عذاب يوم الظلة إنه كان عذاب يوم عظيم(٥). [

وهكذا كانت نهاية للظالمين المكثين برسالة سيدنا شعيب -عليه السلام- والتي اشتملت على منهج تنموي اقتصادي هام قد أويته وحضت عليه للشرعية الإسلامية الثراء، مما يدل على أن أنوار الرسالات السماوية تخرج من مشكاة واحدة، ويؤكد على أن منهجية سيدنا شعيب للتنمية الاقتصادية صالحة للتطبيق المعاصر وحتى قيام الساعة، وهذه المنهجية تركز على الدعائم الأتية:

أولا: التربية العقلية.

ثانيا: للنهي عن التطفيف.

ثالثا: النهي عن الضرر.

رابعاً: علاج مشكلة التضخم.

خامساً: للتعامل بمقد الإجارة.

وفيما يلي إيضاح موجز لدعائم منهج سيدنا شعيب -عليه السلام- التنموي الاقتصادي

أولاً: التربية العقلية:

إن الإنسان هو أساس للتنمية وللقائم بها، وفرض الله عز وجل عليه إعمار الأرض باعتبار ذلك عبادة فقال تعالى: (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)(٦). وفي تفسيرها قال القرطبي: [أمركم بعمار ما تحتاجون إليه فيها ونقل عن ابن العربي قوله: " قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب للمارة والطلب للمطلق من الله تعالى الجواب "](٧).

ولقد اهتم سيدنا شعيب -عليه السلام- بدعوة قومه للإيمان بالله ورسالته، وتربيتهم تربية عقائدية باعتبار أن الإنسان المؤمن ذو العقيدة السليمة الراسخة هو أهم دعائم للتنمية الاقتصادية بل وللتنمية بصفة عامة.

يقول تعالى: لوإلى مدين أخاهم شعبيا قال يا قوم اصعدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءكم بينة من

والبخس (١٥).

وليسنا نهاهم سيدنا شعيب -عليه السلام- عن قطع الطريق الحسي والمعنوي بقوله: لولا تقعدوا بكل صراط تودعون (١٦) أي تودعون الناس بالقتل إن لم يعطوكم أموالهم. قال السدي وغيره: كانوا عشارين، وعن ابن عباس ومجاهد وغير واحد: أي تودعون المؤمنين الذين لشعيب ليتبعوه.

ويستمر سيدنا شعيب -عليه السلام- يذكرهم بالآلاء عليهم فيقول: (وانكروا إذ كنتم قليلا فكثركم) (١٧) أي كنتم مستضعفين لتكثركم فصرتم أعزة لكثرة عددكم فانكروا نعمة الله عليكم في ذلك (وانظروا كيف كان عقابه للمفسدين) (١٨) أي من الأمم الخالية والقرون الماضية وما حل بهم من العذاب والكنكال باجترارهم على معاصي الله وتكذيب رسله، وقوله: (وإن كانت طائفة منكم آمنوا بالذي أرسلت به وطائفة لم يؤمنوا) (١٩) أي قد اختلفتم على إغصابوا حتى يحكم الله بيننا) (٢٠) أي فانتظروا أن يفصل الله عز وجل ويحكم بيننا بآمر خير الحاكمين) (٢١) فإنه سيجعل العقوبة للمتقين والدمار على الكافرين) (٢٢).

ويرسخ سيدنا شعيب -عليه السلام- قاعدة دعوية تربوية هامة جدا وهي: (أن الداعي والمعلم والأستاذ لا بد أن يكون قوة يحتذى بها) فيقول سيدنا شعيب -عليه السلام-: (لوما أريد أن أخالفكم إلى ما أناكم عنه) (٢٣) كما يدعو إلى إخلاص القلب لله عز وجل والأخذ بالأسباب ويدل كل الجهد المستطاع مع التوكل للتمسك على الله عز وجل بصرف النظر عن مدى تحقق النتائج المرجوة لأنها بيد المولى عز وجل وهو الذي يوفق في تحقيقها، فيقول سيدنا شعيب -عليه السلام-:

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) (٢٤)، ويقول أبو السعود: [لوما أريد] ينهي إياكم عما أناكم عنه من البخل والتعطيف (إن أخالفكم إلى ما أناكم عنه) أي أقصده بعد ما أولمته عنه وأستبد به دونكم يقال خالفت زيدا إلى

كذا إذا قصده وهو مول عنه وخالفته عن كذا إذا كان الأمر على العكس، إن أريد بما أبشره من الأمر وانهي [إلا الإصلاح] إلا أن أصلحكم بالنصيحة والموعظة بما استطعت أي مقدار ما استطعت من الإصلاح والتقييد به للاحتراز عن الاكتفاء بالإصلاح في الجملة لا عن إرادة ما ليس في وسعه منه لوما توفيقي أي كوني موقفا لتحقيق ما أنتحيه من إصلاحكم [إلا بالله] أي بتأييده ومعونته بل الإصلاح من حيث الخلق مستندا إليه سبحانه وإلما لنا من مبادئ الظاهرة قاله -عليه السلام- تحقيق الحق وإزالة لما عسى يوهمه إسناد الاستطاعة إليه بإرادته من استبداده بذلك (عليه توكلت) وفي ذلك معرضا عما عداه فإنه أسأله على كل مقدر وما عداه عاجز محض في حد ذاته بل معذور سائل عن درجة الاعتبار بمعزل عن مرتبة الاستمداد به والاستظهار (وإليه أنيب) أي أرجع فيما أنا بصدد، ويجوز أن يكون المراد وما كوني موقفا لإصابة الحق والصواب ما اتى وأمر إلا بهديته ومعونته عليه توكلت، وهو إشارة إلى محض التوحيد الذاتي والقطعي (وإليه أنيب) (٢٥).

ويلفت سيدنا شعيب النظر إلى أن تحقيق التنمية لا يكون إلا من خلال المنهج الإلهي وعبادة الله عز وجل والخروج من عبودية الطواغيت ثم التثبت على ذلك وعدم التراجع نهائيا مهما كان الإكراه لأن في ذلك الغراب والفساد للعباد، ويحكي لنا القرآن العظيم بعض ما تعرض إليه سيدنا شعيب من عنت واضطهاد وإكراه فيقول تعالى: [قال الملأ الذين استكبروا من قومه أنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريبتنا أو لتعودن في ملتنا] قال أبو وكلا (٢٦).

ويقول صاحب الظلال: [قال: أولو كنا كارهين؟] يستذكر تلك القولة الفاجرة: [أنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريبتنا أو لتعودن في ملتنا].. يقول لهم: أتجربوننا على ما نكره من ملككم التسي

نجانا الله منها؟!

لقد افترينا على الله كذبا إن عشنا في ملتكم بعد إذ
نجانا الله منها!....

وكذلك يستكثر شبيب -عليه السلام- ما يتهدده به
الطغاة من إعادته هو والذين آمنوا معه إلى الملة التي
أنجاهم الله منها:

لوما يكون لنا أن نعود فيها!.. وما من شأننا أصلا؛
وما ينبغي لنا قطعا أن نعود فيها.. يقولها وأمامه
التهديد الذي يزيله الطاغوت في كل أرض مع
الجماعة المسلمة، لتي تمان خروجها عن سلطانه،
ودينونتها ش وحده بلا شريك معه أو من دونه.

إن تكاليف الخروج من العبودية للطاغوت والدينونة
له وحده - مهما عظمت وشقت - أقل وأهون من
تكاليف العبودية للطواغيت! إن تكاليف العبودية
للتواغيت فاحشة - مهما لاح فيها من السلامة والأمن
والطمأنينة على الحياة والمقام والرزق! - إنها تكاليف
بطيئة طويلة مديدة! تكاليف في إنسانية الإنسان ذاته
فهذه "الإنسانية" لا توجد، والإنسان عبد للإنسان -
وأي عبودية شر من خضوع الإنسان لما يشرعه له
إنسان!؟.. وأي عبودية شر من تعلق قلب إنسان بإرادة
إنسان آخر به، ورضاه أو غضبه عليه!؟.. وأي
عبودية شر من أن تتعلق مصالح إنسان بهوى إنسان
ملكه ورغباته وشهواته!؟ وأي عبودية شر من أن يكون
للإنسان خطام أو لجام يقوده منه كيفما شاء
إنسان!؟[٢٧].

ثانيا: النهي عن التلطيف :

نهى سيدنا شعوب قومه عن التلطيف لأنهم كانوا
ينقصون الكيل والميزان والوزن وما أشبه ذلك عندما
يكونون باعين فيعطون الناس أقل من حقهم ويزيدون
الكيل والميزان والوزن وما أشبه ذلك عندما يكونون
مشتريين فيأخذون أكثر من حقهم وذلك أكمل لأموال
الناس بالباطل لا تتحقق به التنمية الاقتصادية والعكس
صحيح.

يقول الإمام شمس الدين الذهبي:

[والمطفف: هو الذي ينقص الكيل والوزن، سمي
مطففا لأنه لا يكاد يسرق إلا الشيء الطفيف، وذلك
ضرب من السرقة والخيانة وكل الحرل، ثم وعد الله
من فعل ذلك بويل وهو شدة العذاب، وقيل: ود في
جهنم أو سيرت فيه جبال الدنيا لذات من شدة حره.

وقال نافع: كان ابن عمر يمر بالبائع فيقول: اتق الله
ولوف الكيل والوزن، فإن المطففين يوفون حتى إن
العرق ليلجمهم إلى أنصف آذانهم، وكذا التاجر إذا شد
يده في النزاع وقت البيع وأرخى وقت الشراء، وكان
بعض السلف يقول: ويل لمن باع بحبة يعطيها ناقصة
جنة عرضها السماوات والأرض، ويوح لمن يشتري
الويل بحبة يأخذها زائدة! [٢٨]

كما أن الكمايل والموازين أمران تتحقق بهما
العدالة الاقتصادية بين البائع والمشتري في الحياة،
فيسود العدل، ويستقر الحق بين الناس جميعا.
ويقول سبحانه وتعالى على لسان سيدنا شعيب
بخاطب أهل مدين: **لولا تنقصوا المكيال**
والميزان! [٢٩]

لولا قوم أولوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا
لناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين! [٣٠]

لولا تنقصوا المكيال والميزان! كي تنقصوا بذلك
إلى بخس حقوق الناس. لولا قوم أولوا المكيال
والميزان بالقسط! أي بالعدل من غير زيادة ولا نقصان
فإن الزيادة في الكيل والوزن وإن كان نقضا مندوبا
إليه، لكنها في الآية محظورة كالنقص، فعلى الزائد
للاستعمال عند الاكتيال والنقص للاستعمال وقت
الكيل، وإنما أمر بتسويتها وتعديلها صريحا بعد
النهي عن نقصها مبالغة في الحلل على الإيفاء والمنع
من البخس وتبنيها على أنه لا يكفيهم مجرد الكف عن
النقص والبخس بل يجب عليهم إصلاح ما أفسدوه
وجعلوه معيارا لظلمهم وقانونا لعدوانهم لولا تبخسوا
لناس! بسبب نقصهما وعدم اعتدالهما (أشياءهم) التي

فما ظنك بنفسك وأنت تأخذ أموال المسلمين بلا كيل ولا وزن ولصعب.

[يقوم الناس]: يبعثون [إلى الرب العالمين]: لأمره وجزائه، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قرأ هذه السورة فلما بلغ هنا بكى نحيبا ولم يتع عن امرأة ما بعده [(٢٤)]

وعن ابن عباس قال: لما قدم للنبي المدينة كانوا من أخيت الناس كيلا، فأقر الله سبحانه [ويل للمطففين] فأصنوا الكيل بعد ذلك (٣٥).

والباحث يتفق مع الرأي التالي:

[واللهي عن التطفيف ويص الناس أشباههم لا يبق عند الكيل والوزن في البيع والشراء وإنما يمتد لكافة الحقوق، فالعامل الذي لا يؤدي عمله على الوجه الأكمل، ورب العمل الذي لا يوفي العامل أجره، والوالي الذي يأخذ من الرعية أكثر مما فرضه الله، والذي لا يعدل بين الناس في العطاء، والموظف الذي لا يعطي التولية حقها من العمل، أو يأخذ حقا ليس له أو أكثر مما هو له... كل أولئك من المطففين ومن الذين يبعثون الناس أشباههم] (٣٦)

ثالثا: الله عن العيوب:

جاء في القرآن الكريم في عدة مواضع لحي مسيئنا شعيب - عليه السلام - عن بعض الأشياء ولفتن ذلك بالفساد في الأرض، فيقول الله تعالى على لسان سيدنا شعيب - عليه السلام -:

- في سورة الأعراف: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُنصِفُوا فِي الْأَرْضِ** (٣٧)

- في سورة هود: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعُوا فِي الْأَرْضِ مُسْتَدِينِينَ** (٣٨)

- ويكرر نفس النص السابق في سورة الشعراء فيقول تعالى:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعُوا فِي الْأَرْضِ مُسْتَدِينِينَ (٣٩)

وقال إسحاق بن بشر عن جوير عن الضحاک، عن

يشترونها بهما وقد صرح باللهي عن البخس بعد ما علم ذلك في ضمن النهي عن نقص المكيال والأمر بإيفائه اهتماما بشأنه وترغيبا في إيفاء الحقوق بعد الترهيب والزرع عن نقصها ويجوز أن يكون المراد بإيفاء المكيال والميزان الأمر بإيفاء المكيالات والموزونات عن البخس عاما للنقص في المقدار وغيره تعميما بعد التخصيص كما في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْخَسُوا فِي الْأَرْضِ مَقْسُودِينَ** فإن العتي يعم نقص الحقوق وغيره من أنواع الفساد [(٣١)]

ولقد نهى الله عز وجل عن التطفيف في الكيل والوزن والذراع وما أشبه ذلك، وأنزل سورة في القرآن سميت: "سورة المطففين"، التي بدأت بالآيات التالية:

يُولِى لِّلْمُطَفِّفِينَ . الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ . وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يَخْسَرُونَ . أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ . لِيَوْمٍ عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٣٢).

[ويل]: ولد في جهنم يسيل من صديد أهل النار [للمطففين]: الذين يطففون، يعني الذين ينقصون الناس، ويبخسونهم في مكيالهم وموزانهم. [الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون]: يكتالون لأنفسهم. [وإذا كالوهم]: كالوا لأنفسهم [أو وزلوهم]: أو وزنوا لهم [يخسرون]: ينقصونهم] (٣٣).

[ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون . ليوم عظيم]: يعني يوم القيامة، أدخل همزة الاستفهام على لا التالية توبيخا، وليست "ألا" هذه للتوبيخ وفيه إنكار وتعجب عظيم من حالهم في الاجترار على التطفيف كأنهم لا يخطرون ببالهم ولا يضمنون أنهم مبعوثون ومحاسبون على مقدار الذرة، ولو ظنوا أنهم يبعثون ما نقصوا في الكيل والوزن.

وعن عبد الملك بن مروان أن أعرابيا قال له: لقد سمعت ما قال الله في المطففين - أراد بذلك أن المطف قد توجه عليه الوعد العظيم الذي سمعت به -

العزیز إلى عدي بن أرطاة (أن وضع عن الناس لفدية، وضع عن الناس المائدة، وضع عن الناس المكس، وليس بالمكس، ولكنه البض الذي قال الله تعالى لولا تبخضوا للناس لانبأهم ولا تحنوا في الأرض ففسدين) فمن جاءك بصنفه فاقبلها منه، ولم تأتكم بها فإله حسيبه).

١٦٢٠- قال: حدثنا نعيم عن ضمرة عن كزيب بن سليمان قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوف القاري (أن اركب إلى القيت الذي برفع، للسدي يقال له بيت المكس، فاهمه، ثم احمله إلى البور، فانصفه فيه نصفاً).

قال أبو عبيدة من زكري إن رفيع بين مصر والرملة.

١٦٢١- قال: حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوس بن ظبيان عنه عبد الرحمن بن حصان، قال: أخبرني رجل من جذام قال: سمع فلان بن عثاية يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "إذا لقيتم عائراً فاقفوه" قال: يعني الصنف وأخذها على غير حقها.

وأبدل الإسلام ظلم العشور بأن يؤخذ من المسلمين ربع العشر "الزكاة" ومن أهل القصة نصف العشر، ومن أهل الحرب "نصف" العشر، من كل ما مر على العاشر للتجارة إذا بلغت القيمة مائتي درهم "أو ما يعادلها" فأكثر. حتى أن يتولى أمر العشور أهل الصلاح والدين، فيقول: أبي يوسف صاحب أبي حنيفة لأمر المؤمنين "الرشيد" (٤٥):

[ولما العشور رأيت أن توليها قوماً من أهل الصلاح والدين، وتلزمهم أن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به، ولا يظلموهم، ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم، وأن يتمثلوا ما رسمناه لهم، ثم يتفقد بعد أمرهم وما يعاملون به فيما يمر بهم، وهل يجاوزون ما قد أمروا به؟ فإن كانوا قد فعلوا عزلت وعاقبت، وأخذتهم بما يصح عندك عليهم لمظالم أو مأخوذ منه

ابن عباس قال: كانوا قوماً طغاة بغاة يجلسون على الطريق "يخسرون للناس" يعني يشربونهم وكساوا أول من سن ذلك (٤٠)

وقال السدي وأبو روق: كانوا عشارين (٤١) والمكس هو العشور، والمكس هو العاشر، والمكس ما يأخذه أعوان الدولة عن أشياء معينة عند بيعها أو عند إدخالها المدن وجمعه مكوس والمكس من يأخذ المكس ويقال له صاحب المكس (٤٢).

وأخذ العشر من أموال الناس بالباطل حرام، ومن يفعل ذلك فله عذاب شديد وهو العاشر أو صاحب المكس، ولا يصح أخذ ذلك من المسلمين لأن ذلك من هساد الزمان (٤٣).

ولقد أورد الإمام الحافظ الحجة أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه القيم "الأموال" أدلة دلالة على ذلك، وأورد باباً سماه: "باب ذكر العاشر وصاحب المكس وما فيه من الشدة والتقليظ" ومن هذه الأدلة ما يلي: مع ذكر رقم الحديث أو الرواية بالكتاب (٤٤):

١٦٢٥- حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسه التجيبي عن عقبة بن عامر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يدخل الجنة صاحب مكس).

١٦٢٦- قال: وحدثنا يحيى بن بكير عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، قال سمعت رويغ بن ثابت يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن صاحب المكس في النار). قال: يعني العاشر.

١٦٢٧- قال حدثنا الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طلوس عن عبد الله بن عمرو قال: "إن صاحب المكس لا يسأل عن شيء، يؤخذ كما هو فيرمي به في النار".

١٦٢٨- قال: حدثنا حصان بن عبد الله عن يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبيه قال كتب عمر بن عبد

يقول محمد بن كعب القرظي: (يلبني أن قوم شعيب عذبوا في قطع الدرامم ثم وجدت ذلك في القرآن أصلا لك تارك أن تترك ما بعد آباؤنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء) وفي رواية أخرى أنهم عذبوا في قطع الدرامم. (٤٨)

ويقول أبي إسحاق النسابوري: [قال للمفسرون: وكان ما نهام عنه شعيب وعذبوا قطع الدنانير، وذلك قوله تعالى: {قلوا يا شعيب أصلا لك تارك أن تترك ما بعد آباؤنا}] (٤٩)

وقال زيد بن أسلم في قوله تعالى: {يا شعيب أصلا لك تارك أن تترك ما بعد آباؤنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء}. قال: مما كان ينهاهم عنه قطع الدرامم. (٥٠)

وسيدنا شعيب -عليه السلام- بنهيه قومه عن قطع الدرامم والدنانير حتى تحفظ للنقد بقيمتها الحقيقية ولا يحدث تضخم نتيجة لذلك وبذلك كان منهج سيدنا شعيب -عليه السلام- سابقا ومبتكرا في علاج التضخم، ولقد وفقه الإسلام في ذلك واعتبر أن أي ثمان توم مقام النقد يتفق عليها أنها وسيلة للبيع والشراء ودفع قومة منفعة لا يصح أبدا باعتبارها ثمان نقود؛ أن تباع أو تشتري بأي شيء لأنها لم تعد سلعة وإنما ثمن.

ولم يباح حرم الإسلام اقتطاع أي شيء من الأثمان لأن في ذلك إفساد يؤدي إلى لكل أموال الناس بالباطل وزيادة الأسعار وزيادة غير حقيقية مما يحدث التضخم. ومن الأكلة على ذلك ما يلي:

جاء في المدونة لمالك: {قال لي مالك: ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة} (٥١).

ويقول ابن تيمية: {وأما الدرهم والدinar فلا يعرف له حد طبيعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق بالمقصود به، بل الغرض أن يكون معبرا لما يتعاملون به، والدرهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى

أكثر مما يجب عليه، وإن كانوا قد انتهوا إلى ما أمروا، وتجنبوا ظلم المسلم والمعاذ لثبته على ذلك، وأصبحت إليهم؛ فإنك متى أثبت على حسن السيرة والأمانة، وعاقبت على الظلم والتعدي لما أمر به في الرعية، يزيد المحسن في إحصائه ونصيحته، ويؤدب الظالم على معاودة والتعدي.

ولمرتهم أن يضيقوا الأموال بمعها إلى بعض بالقيمة، ثم يؤخذ من المسلمين ربح للضر، ومن أهل الزمة نصف العشر، ومن أهل الحرب الضر، من كل ما مر به على المعاشر للتجارة، فبلغ قيمة ذلك ما تاتي درهم لمساعد لأخذ منها العشر. وإن كان قومة ذلك أقل من ما تاتي لم يؤخذ منها شيء. (٤٤).

وما لم يكن من مال التجارة ومروا به على المعاشر، فليس يؤخذ منه شيء وإذا مر أهل الزمة على المعاشر بخمر أو خنازير، قوم الخمر على أهل الزمة، وقومه أهل الزمة، ثم يؤخذ منهم [نصف العشر]. وكذلك أهل الحرب إذا مروا بالخنازير والخمر، فإن ذلك يقوم عليهم، ثم يؤخذ منهم [العشر].

وإذا مر للمسلم على المعاشر بخنم أو بقر أو إبل فقال: إن هذه ليست سائمة أحلفه على ذلك، فإن حلف كف عنه. وكذلك كل طعام يمر به عليه فقال: هو من زرع، وكذلك الثمر يمر به فيقول: هو من نخلي فليس عليه من ذلك عشر، إما العشر فيما اشترى للتجارة. وكذلك النمي، فأما الحربي فلا يقبل ذلك منه.

وإذا مر للتاجر على المعاشر بمال أو متاع فقال: قد أثبت زكاتي وألطف على ذلك فإنه يقبل منه وكيف عنه، ولا يقبل هذا من النمي ولا الحربي لأنه لا زكاة عليها يقولان: قد أنبأها. ومن مر بمال فداعى أنه مضاربه وحلف على ذلك لم يضر. (٤٦)

رأبها: علاج للتضخم :

قال تعالى على لسان قوم مدین:

{قلوا يا شعيب أصلا لك تارك أن تترك ما بعد آباؤنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء} (٤٧)

يشترط.

والنقد الورقية تختلف عن النقود السلعية بأن ليس لها قيمة ذاتية. ولا يمكن توصيفها كدين لانتفاء قيمتها ذهباً. ولا يمكن اعتبارها عروضاً للتجارة لأن العروض غير النقود فقها. فكي يتسألوا للتعريفان؟ (٥٧).

ولقد أصدرت هيئة كبار العلماء برئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية فتواها عن الأوراق النقدية على النحو التالي:

(إن الرق النقدي يعتبر نقدا قائما بذاته كقيام النقدي في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان، وأنه لجلبس تتعدد بتعدد جهة الإصدار، بمعنى أن السورق النقدي السعودي جنس، والورق الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته. وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية:

أولاً: جريان الربا بنوعيه فيها كما يجري الربا بنوعيه في الذهب والفضة وفي غيرها من الأثمان كالفلوس وهذا يقتضي ما يلي:

أ- لا يجوز بيع بعضه ببعض أو بغيره من الأجناس للنقدية الأخرى من ذهب أو فضة أو غيرها نسبة مطلقاً، فلا يجوز مثلاً بيع دولار أمريكي بعملة أريئة سعودية أو أكثر نسبة.

ب- لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعضه ببعض متفاضلاً سواء كان ذلك نسبة أو يداً بيد، فلا يجوز بيع عشرة أريئة سعودية ورق بأحد عشر ريالاً سعودياً ورقاً.

ج- يجوز بيع بعضه ببعض من غير جنسه إذا كان ذلك يداً بيد، فيجوز بيع الليرة السورية أو اللبنازية بريال سعودي ورقاً كان أو فضة أو أقل من ذلك أو أكثر، وبيع الدولار الأمريكي بثلاثة أريئة سعودية أو أقل أو أكثر. إذا كان ذلك يداً بيد، فإن ذلك يعتبر جنس بغير جنسه، ولا أثر لمجرد اشتراك في الاسم مع

التعامل بها. ولهذا كانت أثمانا بخلاف مائز الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية أو الشرعية، والوسيلة المحضنة الذي لا يتعلق بها عرض لا بمانتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت (٥٨).

وقال ابن حزم: لكل شيء يجوز بيعه فهو ثمن صحيح لكل شيء يجوز بيعه، وإجماعكم مع الناس على ذلك، ولا ندري من أين وقع لكم الانفصال بالثمنين على الذهب والفضة، ولا نص في ذلك، ولا قول أحد من أهل الإسلام، وهذا خطأ فالحش (٥٩).

وكانت الفلوس، وهي العملة للمساعدة أول ما عرف من النقود الائتمانية عند المسلمين.

فالمسلمون لم يكن يهمهم نوع النقود سلعية كانت للمولى سبحانه الائتمانية، إنما كان محل اهتمامهم الأول هو الاحتفاظ بالقوة الشرائية للنقود وعدم استخدامها مصدر للإيراد. (٥٤).

يقول ابن تيمية: (ولهذا ينبغي للسلطان أن يضرب فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم. ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً بأن يشتري نحاساً يضربه فيجتر فيه، ولا أن يجرم عليهم الفلوس التي بأيديهم، ويضرب لهم غيرها، بل يضرب ما يضرب بقيمته من غير ربح فيه، للمصلحة العامة. ويسلي لجرة الصناعات من بيت المال، فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس، ولكل أسوأهم بالباطل. فإنه إذا حرم للمعاملة بها حتى صارت عرضاً وضرب لهم فلوساً أخرى، أسد ما عدهم من الأموال ينقص أسعارها، فيظلمهم فيها) (٥٥).

ويقول النووي للشافعي: (ويكره للإمام ضرب الدراهم والنقود المشوشة، ويكره للربعة ضرب الدراهم وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام) (٥٦).

واليوم أصبحت النقود الورقية ملزمة قانوناً ونقوداً نهائية وسميت بالنقود المدارة، لأن الدولة تدبرها عن طريق البنك المركزي، وقد يشترط لها غطاء وقد لا

الاختلاف في الحقيقة.

ثانيا: وجوب زكاتها إذا بلغت قيمتها لأنى للتصاين من ذهب أو فضة أو كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأمان والعروض المعدة للتجارة إذا كانت مملوكة لأجل وجوبها.

ثالثا: جواز جعلها رأسمال في العمل والشركات. (٥٨)

خامسا : التعامل بعقد الإجارة :

في البداية لا بد أن نذكر أن ثمار التزبية العفائية قد أُنعت ولُحِثت ثمارا طيبة في الذين آمنوا برسالة سيدنا شعيب -عليه السلام- (٥٩) وذلك أساس للتنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة ، ويظهر ذلك جليا في تربية بناته كما جاء القرآن : لِقَامَتُهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا مَسَّيْتُ لَكَ (٥٩) .

لِقَامَتُهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ أي : مشي الحرث ، لِقَامَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا مَسَّيْتُ لَكَ صرحت له بهذا للثلاث يوم كلامها ربية ، هذا من تمام حيلاتها وصيانتها . (٦٠)

ويصل للفهم السليم والحكمة والفنقة في الدين إلى مستوى رائع عند إحدى بنات شعيب فتجد موهلات المطلوب لوظيفة أجبر لدى والدها ، وذلك ينطبق أيضا على كل من يتم اختياره كمسؤول سواء كان صغيرا أم كبيرا ، وهذه الموهلات والقدرات تتلخص في كلمتين فقط هما :

"قوي أمين " فلا بد أن يكون لديه القوة والقدرة والعلم والخبرة الموهلة لتحصل المسؤولية والمهام الموكلة إليه ، ولا يكفي ذلك فقط فلا بد من توافر الأمانة القائمة ونظافة اليد وقبل ذلك خشية الله عز وجل ودوام المراقبة والخوف من الجليل سبحانه وتعالى .

ويقول ابن تيمية :

[لاجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ، ولهذا كان صر بن الخطاطب رضي الله عنه- يقول : " اللهم

أشكر إليك جلد الفاجر وعجز اللقمة "] (٦٢) والأمر لا يقتصر فقط على فهم وحكمة بنت سيدنا شعيب -عليه السلام- فألينا نسمع في المشهد صوت الأئوثة المستقيمة السليمة :

لَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ

إنها وأختها تعانين من رعي الخنم ، ومن مزلة الرجال على الماء ، ومن الاحتكاك الذي لا بد منه للمرأة التي تزلزل أصال الرجال . وهي تتأذى وأختها من هذا كله ، وتريد أن تكون امرأة تأوي إلى بيت ، امرأة عفيفة مسورة لا تبتك بالرجال الغرياء في المرعى والمعى . والمرأة العفيفة الروح ، النظيفة القلب ، السليمة للقطرة ، لا تستريح لمزلة الرجال ، ولا للتبذل للنشئ من هذه المزلة .

وها هو ذا شاب غريب طريد وهو في الوقت ذاته قوي أمين ، رأيت من قوته ما يهابه الرعا يهضمون له الطريق ويسقي لهما . وهو غريب . والغريب ضعيف مهما أشك . ورأيت من أمالته ما يجعله علف للسان والنظر حين توجهت لادعوته . فهي تشير على أيها الاستجارية ليكنها وأختها مئونة العمل والاحتكاك والتبذل . وهو قوي على العمل ، أمين على المال . فالأمين على العرض هكذا أمين على ما سواه . وهي لا تتعلم في هذه الإشارة ولا تضطرب ، ولا تخشى سوء الظن والتمه . فهي بريئة للنفس ، نظيفة للحن ، ومن ثم لا تخشى شيئا ، ولا تتهم ولا تجمم وهي تعرض لقتلها على أيها . (٦٣)

واستجاب الشيخ لاقتراح ابنته . ولعله أحسن من نفس الفتاة ونفس موسى ثقة متباعدة ، وميلا لطريا سليما ، صالحا لبناء أسرة . والقوة والأمانة حين يجتمعان في رجل لا شك تهنو إليه طبيعة الفتاة السليمة التي لم تصد ولم تلوث ولم تتحرف عن طرفة الله . فجمع الرجل بين الغايتين وهو يعرض على موسى أن يزوجه إحدى ابنتيه في مقابل أن يخدمه ويرعى ماشيته

ثمانين سنين . فإن زادها إلى عشر فهو أفضل منه لا يلزم به .

يقال إنني أريد أن أفكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانين حجج فإن أتممت عرضاً فمن عنده وما أريد أن أشتق عليك مستجدي إن شاء الله من الصالحين(٦٤)

وهكذا في بسطة وصراحة عرض الرجل إحدى ابنتيه من غير تحديد رحله كان يشعر كما أسلفنا- أنها محددة ، فهي التي وقع للتجارب والفتنة بين قلبها وقلب الفتى . عرضها في غير طرح ولا لثراء . فهو يعرض نكاحاً لا يدخل منه . يعرض بناء أسرة وإقامة بيت وليس في هذا ما يدخل ، ولا ما يدعو إلى التخرج والتقدم والإيماء من بعيد ، ولتصنع والتكلف مما يشاهد في البيئة التي تحرف عن سواء الفطرة ، وتخضع لتقاليد مصطنعة باطلية سفيفة ، تمنع الولد أو ولي الأمر من التقدم لمن يرتضى خلقه ودينه وكفايته لابنته أو أخته أو قريبته ؛ وتحت أن يكون الزوج أو وليه أو وكيله هو الذي يتقدم ، أو لا يلبق أن يجيء العرض من الجانب الذي فيه المرأة ؛ ومن مفارقات مثل هذه البيئة المنحرفة أن الفتيان والفتيات يلتقون ويتحدثون ويختلطون ويتكشفون بعضهم لبعض في غير ما خطبة ولا نية نكاح . فلما حين تعرض للخطبة أو يذكر للنكاح ، فهبط للرجل المصطنع ، وتقوم الحوائل المتكلفة ، وتمتنع الصراحة والبساطة والإبانة(٦٥)

وقال تعالى على لسان مينا موسى -عليه السلام: **يقال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدون علي والله على ما نقول وكيل** (٦٦) .
إن موسى قال لصهره : الأمر على ما قلت ، فليهما قضيت فلا عدون علي والله على ما قلتنا مسلمع وشهيد ، ووكيل علي وعليك ، ومع هذا فلم يقض موسى إلا أكمل الأجلين وأتمهما وهو للعشر مئتين كواحد ثلثة . (٦٧)

ويقول الإمام النسفي : [قال إنني أريد أن أفكحك] **أزوجه [إحدى ابنتي هاتين] قوله " هاتين " يدل على أنه كان له غيرهما وهن مواءمة منه ولم يكن ذلك عقد نكاح إذ لو كان عقد لقال قد " أفكحك على أن تأجرني " تكون لغيري ، من لغيرته إذا كنت له لغيراً لئلا تأجرني حجج) ظرف والحجة مئة وجمعها "حجج" ، وللتزوج على رعي الغنم جائز بالإجماع لأنه من باب القيام بأمر الزوجية بخلاف التزوج على الخدمة] . (٦٨)**

ونستخلص مما سبق أنه كان من المنهج التمسوي الاقتصادي لسيدنا شعيب -عليه السلام- العمل على بناء الأسر للصالحات التي تكون للمجتمع الصالح الذي يحقق التنمية الاقتصادية وأن من العقود التي تحقق التنمية الاقتصادية "عقد الإجارة" ، وجاء الإسلام فأجاز " عقد الإجارة " باعتباره من عقود المعاوضات وسنحلول إلقاء الضوء على "عقد الإجارة" بإذن الله تعالى فيما يلي :

ب- الإيجارات:

١- عقد الإجارة:

الإجارة لغة: "أجره" إيجاراً: أجره، وأجر من فلان الدار وغيرها: كآجرها منه، وآجره فلاناً الدار: آجره إياها ، "أجره" مؤجره: استأجره ، "استأجره": آفذه لغيره .

"الإجارة": الأجرة على العمل، والإجارة عقد يرد على المنافع بعوض .

"الأجر": عوض للعمل والانتفاع . "الأجير": من يعمل بأجر(٦٩) .

الإجارة اصطلاحاً: يقول الإمام الميركسي:

الإجارة عقد على المنفعة بعوض هو مال، والعقد على المنافع شرعاً نوعان أحدهما بغير عوض كالعارية والوصية بالخدمة، وآخر بعوض هو الإجارة، وجوز هذا العقد عرف بالكتاب والسنة(٧٠) .

والباحث اختار التعريف الاصطلاحي السابق للإجماع للمركسي، وذلك باعتبار أن الإجارة هي عقد على

- عن أنس بن مالك أن النبي لم يحج لمصنوع وأصله للحجاج لجره (٨٧).

٣- الإجماع:

أجمعت الأمة على مشروعية الإجارة، منذ زمن الصحابة ثم التابعين إلى يومنا هذا، وذلك لحاجة الناس الماسة إلى الإجارة، ولا عبرة بمن خالف هذا الإجماع من العلماء.

ركن الإجارة (٧٩):

وهي ثلاثة إجمالا:

١- العقدان "مؤجر ومستأجر".

٢- مقود عليه "لجر ومنفعة".

٣- صيغة "يجب ويقول".

أقسام عقد الإجارة (٨٠):

ويقسم الفقهاء عقد الإجارة إلى: عقد على منفعة، وعقد على عمل. فإذا كان العقد على عمل كان اجرا نظير عمل معلوم مثل البناء والخياطة والصبغة وصيانة وإصلاح شيء وإذا كان العقد على منفعة حين مثل: دار أو حلات أو مركبة أو آلة... فإنه يسمى إجارة.

ولكن يرى البعض التمييز في إجارة المنافع بين إجارة الأرض وغيرها من الأعين لما لأرض من أهمية في الوزن الاقتصادي. وبهذا يكون التقسيم: إجارة العمل، إجارة الأرض، إجارة المنافع "التأجير".

شروط الإجارة (٨١):

١- بالتسمة للعقدين:

أن يكون كل منهما مكلفا بالغا عاقلًا، فلا يصح العقد من صبي غير مميز، أو من مجنون.

٢- بالتسمة للمقود عليه:

- أن تكون المنفعة مطومة علمًا بنفسه الجهالة المفضية إلى اللزاع.

- أن تكون مدة العقد مطومة.

- أن يكون العرض مالا متقوماً ومطوماً جنسًا

المنافع نظير عوض وليست يوسع للمنافع، وللتفهاء تعريفات تختلف في عبارتها (٧١).

مشروعية الإجارة:

استدل جمهور الفقهاء على جواز الإجارة بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك الرأي الأرجح، ولا عبرة لما ذهب إليه عبد الرحمن بن الأصم وإبراهيم بن عليه وغيرهم من أن المنافع معدومة في حال العقد فهي مستوفاة في الغالب، ولأن المنافع لا يمكن للعقد عليها بعد وجودها، لأنها تتلف بمعنى الساعات فلا بد من العقد قبل وجودها (٧٢).

ونعرض بإيجاز فيما يلي أدلة جواز الإجارة (٧٣):

١- من الكتاب: يقول تعالى على لسان سيدنا شعيب عليه السلام: إني أريد أن أتكحك إحدى إبتنسي هاتين على أن تأجرني ثمانى حوج فإن أتممت شعرا فمن عندك (٧٤).

- يقول تعالى: إني أراضنكم لكم فاقوهن لجورهن واتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (٧٥).

٢- من السنة للشريفة:

- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر لجيرا فاستوفى منه ولم يسله لجره) (٧٦).

- عن عائشة - رضي الله عنها -: "استأجر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر رجلا من بني النضير ثم من بني عبد بن عدي هاتيا خريفا - الخريت: الماهر بالهداية - قد غشم يمين حلف في آل العاصي بن وائل، وهو على دين كفار قريش، فلما، فلفعا إليه راحلتيهما، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال، فقامهما براحلتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا، وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل الذبلي فأخذ بهما أسفل مكة وهو طريق الساحل" (٧٧).

وقدراً وصفه.

٣- بالنسبة للصيغة:

يشترط الإيجاب والقبول عن تراض تام، فإذا وقع إكراه فحين العقد يفسد.

الهوامش حسب ورودها

١- سورة الأعراف، الآية ٨٥.

٢- لمزيد من التفاصيل حول تعريف سيدنا شعيب عليه السلام- وقوم مدني، انظر، "تاريخ الأمم والملوك"، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الجزء الأول، ص ١٦٧-١٦٩. وأيضاً: "مروج الذهب ومعدن الجواهر"، أبو الحسن المسعودي، دار الكتب اللبنانية، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص ٤٢. وأيضاً: "عراس مجالس"، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالططبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٦٤، ١٦٥. وأيضاً: "الهداية والنهاية"، ابن كثير، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الجزء الأول، ص ١٧٢-١٧٤. وأيضاً: "قصص الأنبياء"، ابن كثير، الفتح للإصلاح العربي، دار الطعان، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص ١٩٠، ١٩١. وأيضاً: "الكامل في التاريخ"، ابن الأثير، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، المجلد الأول، ص ١٥٧-١٥٩. وأيضاً: "تواريخ الأنبياء"، العلامة السيد حسن القلاسي، مؤسسة قواف، بيروت، ص ١٧٠ - ١٧٢.

٣- سورة هود، من الآية ٩١.

٤- سورة هود، من الآية ٩٤.

٥- سورة الشعراء، من الآية ١٨٩.

٦- سورة هود، من الآية ٦١.

٧- "الجمع لأحكام القرآن الكريم"، الإمام القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجلد الخامس، الجزء التاسع، ص ٥٦.

٨- سورة الأعراف، من الآية ٨٥.

٩- انظر، "قصص الأنبياء"، مرجع سابق، ص ١٩١، ١٩٢.

١٠- سورة الأعراف، من الآية ٨٦.

١١- انظر، "في ظلال القرآن"، سيد قطب، دار الشروق، الطبعة الحادية عشر، الجزء الثالث، ص ١٣١٧، ١٣١٨.

١٢، ١٣، ١٤ - سورة هود، من الآية ٨٦.

١٥- انظر، "تفسير- للنسفي"، الإمام النسفي، دار إحياء للكتب العربية، القاهرة، الجزء الأول، ص ٢٠٠، ٢٠١.

١٦، ١٧، ١٨- سورة الأعراف، من الآية ٨٦.

١٩، ٢٠، ٢١- سورة الأعراف، من الآية ٢٧.

٢٢- انظر، "تفسير القرآن العظيم"، الإمام الحافظ ابن كثير، مكتبة الإرشاد، مكتبة للتراث الإسلامي، حلب، سوريا، الجزء الثاني، ص ٢٣١، ٢٣٢.

٢٣، ٢٤- سورة هود، من الآية ٨٨.

٢٥- تفسير أبي السعود، القاضي للقضاء أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية، الجزء الثالث، ص ٨٢، ٨٣.

٢٦- سورة الأعراف، الآية ٨٨.

٢٧- "في ظلال القرآن"، مرجع سابق، الجزء الثامن، ص ١٣١٨، ١٣١٩.

٢٨- "الكبائر"، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

٢٩- سورة هود، من الآية ٨٤.

٣٠- سورة هود من الآية ٨٥.

٣١- "تفسير أبي السعود، الجزء الثالث، ص ٧٨، ٧٩.

٣٢- سورة المطففين، الآيات ١ - ٦.

٣٣- "مختصر من تفسير الطبري"، أبو يحيى محمد صمداح فتوحجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الجزء الثاني، ص ٤٨٥.

- ٥١- "المدونة لملك"، رواية مسطون، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٩٢هـ، الجزء الثالث، ص ٣٩٦.
- ٥٢- "الفتاوى الكبرى"، ابن تيمية، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، الجزء ٢٩، ٢٥١، ٢٥٢.
- ٥٣- "لحطى"، ابن حزم، مكتبة الجمهورية العربية، ١٣٨٩هـ الجزء التاسع، ص ٥٢٠.
- ٥٤- يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد للنقد"، دار الصاوي، دار الهداية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص ٣٨.
- ٥٥- "الفتاوى الكبرى"، ابن تيمية، مرجع سابق، الجزء ٢٩، ص ٤٦٩.
- ٥٦- "روضة الطالبين"، الإمام النووي، المكتب الإسلامي، ١٤١٥هـ الجزء الثاني، ص ٢٥٨.
- ٥٧- انظر، "فقه الاقتصاد للنقد"، مرجع سابق، ص ٤٢.
- ٥٨- مجلة البحوث الإسلامية، إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، المجلد الأول، العدد الأول، ١٣٩٥هـ قرار رقم ١٠.
- ٥٩- قيل إن الشيخ الذي جاء في قصة موسى - عليه السلام- هو سيدنا شعيب -عليه السلام- وهذا هو المشهور عند كثيرين ، ومن نص عليه الحسن البصري ، ومالك بن أنس . وقيل إنه شيخ كبير وليس سيدنا شعيب -عليه السلام- . وصرح طائفة بأن شعيبا -عليه السلام- عاش عمرا طويلا بعد هلاك قومه ، حتى أدركه موسى -عليه السلام- وتزوج بابنته . ويرى الباحث أنه سواء كان المقصود سيدنا شعيب - عليه السلام- أو كان شيخا كبيرا من قوم مدون فإليه ممن كتبه ملة سيدنا شعيب -عليه السلام- وآمن به ، وبذلك أيضا تظهر آثار الترتيب العائلي لسيدنا شعيب -عليه السلام- ونجاح منهجه التتموي الاقتصادي .
- لمزيد من التفاصيل ، انظر على سبيل المثال ، " قصص الأنبياء " ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ . وأيضا : " في ظلال القرآن " ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ،

- ٣٤- "تفسير النظمي"، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٣٢٩.
- ٣٥- "سبل ابن ملج"، ابن ملج، المكتبة العلمية، بيروت، بدون سنة نشر، الجزء الثاني، الحديث رقم ٧٢٢٣، ص ٧٤٨.
- ٣٦- "مصطلحات الفقه المال المعاصر"، يوسف محمد كمال وآخرون، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ١٤٢.
- ٣٧- سورة الأعراف، من الآية ٨٥.
- ٣٨- سورة هود، من الآية ٨٥.
- ٣٩- سورة الشعراء، الآية ١٨٨.
- ٤٠- "قصص الأنبياء"، مرجع سابق، ص ١٩٢.
- وأيضا: انظر، "البدلية والتهلية"، مرجع سابق، ص ١٧٤.
- ٤١- "عرائس المجالس"، مرجع سابق، ص ١٦٥.
- ٤٢- انظر، "الأموال"، الإمام أبي عبيد بن سلام، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة تكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٤٦٩.
- ٤٣- انظر، "باجوري قاسم"، حاشية الباجوري، علي بن قاسم الشافعي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الجزء الثاني، ص ٢٧٤، ٢٧٥.
- ٤٤- انظر، "الأموال"، مرجع سابق، ص ٤٦٩.
- ٤٥- "الخراج"، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، تحقيق وتعليق دكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٢٧١.
- ٤٦- انظر، للمرجع السابق، ص ٢٧٣، ٢٧٤.
- ٤٧- سورة هود، من الآية ٨٧.
- ٤٨- انظر، "تاريخ الأمم والملوك"، مرجع سابق، ص ١٦٩.
- ٤٩- "عرائس المجالس"، مرجع سابق، ص ١٦٥.
- ٥٠- "لكامل في التاريخ"، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ١٥٩.

- ص ٢٦٨٧ .
- ٦٠- سورة القصص ، من الآية ٢٥ .
- ٦١- انظر ، " قصص الأنبياء " ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ ، ٢٧٨ .
- ٦٢- " سياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية " ، ابن تيمية ، دار للبيان ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٢٦ .
- ٦٣- " في ظلال القرآن " ، مرجع سابق ، الجزء الخامس ، ص ٢٦٨٧ .
- ٦٤- سورة القصص ، الآية ٢٧ .
- ٦٥- للمرجع السابق ، ص ٢٦٨٨ .
- ٦٦- سورة القصص ، الآية ٢٨ .
- ٦٧- " قصص الأنبياء " ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ .
- ٦٨- " تصوير النفس " ، مرجع سابق ، المجلد الثاني ، ص ٢٣٣ .
- ٦٩- " المعجم الوسيط " ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون سنة نشر ، ص ٧ .
- ٧٠- " المبسوط " ، شمس الدين المرخسي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، الجزء الخامس عشر ، ص ٤٧ .
- ٧١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، " الحدة شرح العمدة " ، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون سنة نشر ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ . وأيضا : " إخلاص النافعي " ، شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ ، للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .
- ٧٢- راجع ، " القوانين الفقهية " ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، دار الكتب العربي ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص ٢٦٣ . وأيضا :
- الكوفي في الفقه " ، شيخ الإسلام ابن قدامة المقدسي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، الجزء الثاني ، ص ١٩٨ .
- ٧٣- راجع ، " المغني " ، ابن قدامة ، دار الوفاء ، المنصورة ، الجزء الخامس ، ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ . وأيضا : " بدلية المجتهد ونهاية المقتصد " ، ابن رشد القرطبي ، دار لمعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٠ . وأيضا : " السبل الجرار المنتقى على حقيقه الأزهري " ، الشوكاني ، شرح كتاب " الأزهري " ، للعلامة علي بن يحيى الملقب " بالمهدي " ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١٨٩ - ١٩٥ .
- ٧٤- سورة القصص ، من الآية ٢٧ .
- ٧٥- سورة الطلاق ، من الآية ٦ .
- ٧٦- " فتح الباري بشرح صحيح البخاري " ، ابن حجر العسقلاني ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، الجزء الرابع ، الحديث رقم ٢٢٧٠ ، ص ٥٢٣ .
- ٧٧- المرجع السابق ، الحديث رقم ٢٢٦٣ ، ص ٥١٧ .
- ٧٨- " سنن ابن ماجه " ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، الحديث رقم ٢١٤٦ ، ص ٧٢٢ .
- ٧٩- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، " القوانين الفقهية " ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ . وأيضا : " المغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للسووي " ، الشيخ محمد لشربيني الخطيب ، مكتب الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م ، الجزء الثاني ، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
- ٨٠- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، " المبسوط " ، المرخسي ، مرجع سابق ، الجزء الخامس عشر ، ص ٧٤ ، ٧٥ . وأيضا " الموسوعة الفقهية " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٥٤ - ٢٦٠ . وأيضا :

مصطلحات الفقه المالي للمعاصر - معاملات السوق ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

٨١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، " القسوانين الفقهية " ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ . وأيضا : " هداية الراغب لشرح عدة الطلاب " ، عثمان أحمد النجدي الحنظلي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧ . وأيضا : " إخلاص الناري " ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٣٩٤ - ٤٠٢ . وأيضا : " مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للروي " ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٣٣٢ .

مرجع البحث

أولا : مرجع تفسير القرآن الكريم :

١- " الجامع لأحكام القرآن الكريم " ، الإمام القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون سنة نشر .

٢- " تفسير النسفي " ، الإمام النسفي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

٣- " تفسير القرآن العظيم " ، الإمام الحافظ ابن كثير ، مكتبة الإرشاد ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، سوريا ، ١٩٨٠ م .

٤- " تفسير أبي السعود " ، قاضي القضاة أبو السعود بن محمد العمادي الحنظلي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، السعودية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٥ م .

٥- " في ظلال القرآن " ، سيد قطب ، دار الشروق ، الطبعة للحادية عشر ، ١٩٨٢ م .

٦- " مختصر من تفسير الطبري " ، أبو يحيى محمد بن مصادح التيجيبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

ثانيا : مرجع في الحديث النبوي الشريف :

٧- " سنن ابن ماجه " ، ابن ماجه ، المكتبة العلمية ، بيروت ، بدون سنة نشر .

٨- " فتح الباري بشرح صحيح البخاري " ، ابن حجر العسقلاني ، دار الريان للتراث ، القاهرة ،

الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٩٤ م .

ثالثا : مراجع مختلفة في اللغة الإسلامي :

٩- " المدونة لمالك " ، رواية مسحون ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ .

١٠- " الفتاوى الكبرى " ، ابن تيمية ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب .

١١- " المحلى " ، ابن حزم ، مكتبة الجمهورية العربية ، ١٣٨٩ هـ - الجزء التاسع ، ص ٥٢٠ .

١٢- " الفراج " ، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ، تحقيق وتطبيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

١٥- " المبسوط " ، شمس الدين السرخسي ، در المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨ هـ .

١٦- " لعدة شرح الصدة " ، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقنسي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

١٧- " إخلاص الناري " ، شرف الدين إسماعيل ابن أبي بكر المقرئ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

١٨- " فتاوى الفقهية " ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، دار للكتاب العربي ، بيروت ، بدون سنة نشر .

١٩- " لكالي في الفقه " ، شيخ الإسلام ابن قدامة المقنسي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

٢٠- " المغني " ، ابن قدامة ، دار الفوائد ، المنصورة ، بدون سنة نشر .

٢١- " سبيل الجرار المنكف على حقيقة الأثر " ، الإمام الشوكلي ، شرح كتاب " الأثر " ، للامعة علي بن يحيى الملقب " بالمهدي " ، دار للكتب المطبعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٢٢- "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، ابن رشد القرطبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٣- "باجوري قاسم"، حاشية لباجوري علي بن قاسم الشافعي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٢٤- "هداية الراغب لأشرح صفة الطالب"، عثمان أحمد النجدي الحنبلي، دار إحياء الكتاب للعربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- ٢٥- "مغلي المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للنووي"، الشيخ محمد الشربيني الخطيب، مكتبة حلب، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٦- "روضة الطالبين وعدة لمتقين"، الإمام النووي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧- "مصطلحات الفقه الماللي المعاصر"، يوسف كمال محمد وآخرون، للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٨- "مجلة البحوث الإسلامية"، إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، للمجلد الأول، الحد الأول، ١٣٩٥هـ، قرار رقم ١٠.
- رابعاً: مراجع إسلامية مختلفة:
- ٢٩- "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، ابن تيمية، دار البيان، ١٤٠٥هـ.
- ٣٠- "الأموال"، أبو حبيب بن سلام، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية،
- دار الفكر، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٣١- "البداية والنهاية"، ابن كثير، دار الفريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٢- "لكل في التاريخ"، ابن الأثير، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٣٣- "للمعجم الوسيط"، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون سنة نشر.
- ٣٤- "تاريخ الأمم والملوك"، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٥- "تواريخ الأنبياء"، العلامة السيد حسن اللؤلؤاني، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- ٣٦- "عرائس المجالس"، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري المعروف "بالثاملي"، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٧- "مروج الذهب ومعادن الجواهر"، أبو الحسن المسعودي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، الطبعة الأولى.
- ٣٨- "فقه الاقتصاد النقدي"، يوسف كمال محمد، دار الصابوني، دار الهداية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

التأمين التعاوني

كحل لمشكلة عدم مشروعية التأمين

٥٠١ صفوت حميدة

استاذ التأمين بالأكاديمية

(١) التأمين :

هو نشاط يقوم على تعاون الكل في تحمل الخسائر التي تلحق ببعضهم نتيجة لتحقق خطر يتعرضون له .

(٢) عناصر النشاط التأميني

- المستامن : هو الشخص المعرض للخطر
- المؤمن : هو الهيئة التي تزاول التأمين تغطية الإخطار

- قسط التأمين : هو عبارة عن نصيب المستامن من الخسائر المتوقعة تحفظها لمجموعة المستاملين فضلا عن نصيبه في نفقات الشركة .

- التبرؤ : هو المقابل الذي يدفعه المؤمن للمستامن عند تحقق الخسارة وقد يكون كليا أو جزئيا .
- الخطر : إمكانية تحقق خسارة نتيجة لظاهرة ما مسببة لها

(٣) أشكال التأمين :

- تأمين تجاري - شركات التأمين التجاري

- تأمين غير تجاري

- تبادلي

- تعاوني

- اجتماعي

- صناديق خاصة

- موقف علماء الشريعة من التأمين :

التأمين فكرة لاخلاف عليه حيث أنه يحض على التعاون بين الأفراد لتغطية الخسائر التي تلحق ببعضهم الا ان الرأي يختلف حول أنواع التأمين :-

١- التأمين الاجتماعي والتعاوني حلال ومشروع

ولاخلاف عليه

٢- التأمين التجاري :

لغالبية ترى عدم جوازه والقليل يرى جوازه بعد تنقيته من أوجه الاعتراض عليه .

أوجه الاعتراض الفقهية على التأمين التجاري للتقليد :

١- الربا

٢- الغرر

٣- الخبن

٤- القمار والمراهنة

٥- الجهالة

٦- أكل أموال الناس بالباطل

الربا : والمقصود به الزيادة والنماء وينقسم الى :

١- ربا الفضل : وهو زيادة أحد العوضين في

متخذ الجنس كمن أو بدل قمح بقمح بزيادة

٢- ربا النسيئة : هو قرض النقود الى أجل بزيادة

على مقدار ما استقرض .

وقيل أن التأمين فيه ربا من جانبين :

١- أن المستامن يدفع قسطا صغيراً ويحصل

على مبلغ تأمين أو تعويض كبير مما يمد بزيادة .

٢- أن شركة التأمين (المؤمن) يقوم باستثمار

أموال التأمين في ودائع وقرروض بمعدل فائدة ثابتة

وهو ما يمد من قبيل قاربا .

لغرر :

الغرر في الله هو الخداع والطمع بالباطل .

والغرر في الشرع هو مجهول العقبة ، أو الخطر

الذي أستاذ في ظرف الوجود والعدم بمنزلة الفلك ،

وقيل أيضاً أنه البيع الذي لا يدرى فيه المشتري من

الجهالة :

- الجهالة هي اللغز هي عدم العلم ، وهي على صور ثلاث :-
- 1- خلو للفهم من العلم ،
 - 2- اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه
 - 3- فعل الشيء بخلاف ما يحق أن يفعل .
- وتقع الجهالة بالشيء عند الجهل بذلك أو جنسه أو صفته أو مقداره أو عند الجهل في صياغة العقد .
- ويقال أن التأمين فيه جهالة للأسباب التالية :-
- 1- أن ما يدفعه المستامن للمؤمن مجهول القدر للطرفين ، وكذلك التعويض وهو المقابل .
 - 2- أن ما يدفعه المستامن من أقساط لحين وفاته - كما في عقد التأمين مدى الحياة مثلا - غير معروف عند التعاقد .
 - 3- أن مقدار المدفوع والمقابل مبني على احتمال وهذه جهالة مضددة للعقد .
- أكل أموال الناس من الباطل :
- الباطل ضد الحق ، وهو ما لا تثبت له حد فحصره ، ويقال أيضا أنه الضياع والخسران .
- «أكلها بالباطل يعني أكلها بغير ما أباحه الله تعالى» .
- ويقال أن التأمين فيه أكل لأموال الناس بالباطل من اللواحي التالية :-
- 1- ضياع الاقساط التي يدفعها المستامن إذا لم يتحقق للخطر المؤمن منه .
 - 2- أن المؤمن قد لا يحصل على أقساط تتساوى مع ما دفعه للمستامن من تعويض أو مزايا .
- لوجه التعديل المطلوبة في عقود التأمين التجاري التقليدي حتى يتوافق مع للشرعة الإسلامية:
- 1- أن ينص في العقد على أن القسط المدفوع هو تبرع أو هبة من المستامن إلى مجموع المستامين مما يخرجه من عقود المفاوضات وبالتالي تتفق عنه صفة الربا والغرر والخبن والقمار والمراهنة والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل .

أشترى أو البائع ما باع .

وقيل أن التأمين فيه غرر للأسباب التالية :-

- 1- أن مدة التأمين قد تقتضي دون أن يحصل المستامن على مقابل لما دفعه من أقساط .
- 2- أن المستامن لا يعلم وقت التعاقد كم سيأخذ ووقت ما يأخذ مقابل ما يدفعه من أقساط .
- 3- أن الشركة قد تنفع مالا كبيراً دون أن تأخذ مثله أو ما يقابله .

الخبن :

الخبن هي اللغز هو الخسائر والافغال والجهالة .

وقيل أن التأمين فيه غبن للأسباب التالية :

- 1- أن المستامن يجهل وقت التعاقد مقدار التعويض الذي ستكفله له شركة التأمين .

- 2- أن الشركة المؤمنة تجهل عند التعاقد مقدار التعويض الذي تحصل عليه من المستامن في مقابل ما تمهد به عقد تنفع كامل القيمة مقابل قسط واحد .
 - 3- أن للخطر ذاته وهو محل العقد قد يقع وقد لا يقع فيضيق على المستامن ما دفعه من أقساط .
- القمار والمراهنة :

القمار هي اللغز هو الخداع والرهان ، أما المراهنة والرهان فهي المخاطرة .

والمقامر هو الذي يشتد للحصول على مبلغ

كبير مقابل مبلغ ضعيف وهدفه هو الربح والخسب .

وقيل أن التأمين فيه مقامرة للأسباب التالية :-

- 1- أن التأمين يقوم على المخاطرة (الرهان) حيث أن للخطر قد يقع وقد لا يقع .

2- أن مبلغ التأمين أو التعويض يفوق كثيراً في قيمة الاقساط المدفوعة في كثير من الأحيان .

- 3- أن المستامن يعقد للتأمين بفرض أن يدفع قسطاً يسيراً مقابل أن يحصل على تعويض كبير .

4- أن كل من عقود القمار والرهان والتأمين تنتمي إلى عقود المعاوضات التي تقوم على الاحتمال .

الشروط التالية :-

- أ- ألا يكون الخطر مركزاً جغرافياً
- ب- ألا يكون الخطر مركزاً مالياً
- ج- ألا يكون الخطر عاماً كالزلازل ...
- د- مبدأ إمكانية إثبات الخسارة من حيث :
 - أ- زمن وقوع الخسارة
 - ب- مكان وقوع الخسارة
 - ج- سبب الخسارة
 - د- قيمة الخسارة
- هـ- مبدأ إمكانية حساب الاحتمال ويقضى بتوافر

الشروط التالية :-

- أ- تجانس وحدات الخطر من حيث الطبيعة وقيمة .
- ب- توافر عدد كبير من وحدات نفس الخطر .
- ج- - توافر الاستقلال التام بين وحدات الخطر .
- ثالثاً : المبادئ القانونية للتأمين التقليدي : وهي :
 - ١- أهلية التعاقد
 - ٢- الإيجاب والقبول
 - ٣- المقابل المادي (الالتزامات المالية)
 - ٤- الأذعان
 - ٥- المصلحة التأمينية
 - ٦- منتهى حسن النية
 - ٧- السبب القريب
 - ٨- التعويض
 - ٩- المشاركة
 - ١٠- الحلول في الحقوق

ثالثاً : خصائص عقد التأمين التكافلي :

- ١- أنه من عقود التبرعات فلا تؤثر فيه الغرر أو الجهالة أو الخبن أو المراهنة أو الربا أو لكل أمور الناس بالباطل .
- ٢- أنه عقد تأمين جماعي .
- ٣- المؤمن فيه يقوم كوكيل عن المستأمنين .

- ٢- ألا يكون الهدف من التأمين هو الربح لأحد طرفي التعاقد سواء كان المستأمن أو المؤمن بل يكون الهدف هو إزالة آثار الخطر وتعويض للخسارة .
- ٣- أن يكون المؤمن وكيلًا عن مجسوع المستأمنين ومن ثم تنقضي عنه صفة القسي المتواصل نحو تعظيم أرباحه .
- ٤- أن يتم التأمين بدون معدل فائدة خاصة عند حساب الأقساط المستحقة على المستأمن .
- ٥- أن يتم تنقية أساليب الاستثمار التي يشوبها الربا كالقروض والودائع بفائدة .
- ٦- أن يتم إعادة توزيع الفائض - إذا تحقق - فسي لهالة كل سنة مالية على مجموع المستأمنين بعد تحجب جزء منه كمكافأة مقابل الإدارة مفهوم التأمين التكافلي (التعاوني) هو شكل من أشكال التأمين يقوم على أساس مساهمة مجموع المستأمنين في حماية بعضهم البعض وتعويض الخسارة التي تلحق ببعضهم مما يدفعه مجموعهم من إشتراكات (تبرعات - جهات) .
- تعريف عقد التأمين التكافلي (التعاوني) : هو عبارة عن عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه (مستأمن) بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع (القسط) لتعويض من تعرض لخسارة (المضروب) على أساس التكافل والتضامن ، عند تحقق الخطر المؤمن منه ، ويعقد مع شركة متخصصة (المؤمن) كوكيل بأمر معلوم .
- للمبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي :
 - أولاً: المبادئ الفنية في التأمين التقليدي وهي :-
 - ١- مبدأ الخسارة العرضية ويقضى بتوافر

الشروط التالية:-

- أ- الاحتمالية
- ب - المستقبلية
- ج - اللاإرادية
- ٢- مبدأ الخسارة المالية
- ٣- مبدأ انتشار الخطر ويقضى بتوافر

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التأمين التجاري للتقليدي والتأمين التكافلي (التعاوني)

وجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
من حيث العقد	عقد معارضة	عقد تبرع
لطرف التعاقد	المستأمن (الفرد المتعاقد) شركة التأمين (المؤمن)	المستأمن للمؤمن (بقية المستأمنين) شركة التأمين (وكيل)
الغاية أو الهدف	للربح	حماية جموع المستأمنين مما يتعرضون له من خسائر (تقديم للخدمة)
القسط	- يتحدد وفقا للمسايلب الفنية - يؤول بكامله الى شركة التأمين	- يتحدد وفقا للمسايلب الفنية - تؤول الى مجموع المستأمنين وليس من حق للشركة .
للفائض	حق للشركة كاملا (لاصحاب الاسهم)	هو حق لجموع المستأمنين ولكن يخصص جزء منه مقابل الادارة .
استثمار الأموال	يخضع للقواعد القانونية	يخضع للقواعد القانونية والشرعية
الإشراف والرقابة	إشراف فني من هيئة الإشراف والرقابة	إشراف مزدوج من كل من - هيئة الإشراف والرقابة - هيئة للرقابة الشرعية
أنواع التأمين	كافة أنواع التأمين	كافة أنواع التأمين

متطلبات نجاح التأمين التكافلي :

- ٧- وجود هيئة إشراف ورقابة شرعية عالمية .
- ٨- وجود اتحاد لشركات تأمين التكافل .
- ٩- بنية تحيئة قوية لصناعة تأمين التكافل .
- ١٠- سوق تأمين قوى يمكن من خلق منافسة قوية
بهف تطوير الخدمة وتجويدها .
- ١١- جهاز رقابي قوى
- ١٢- أساليب تكنولوجية متقدمة بهف تطوير
الادارة .

- ١- نهضة التشريعات المطبقة بما يغطيها تتفق مع
التأمين التكافلي
- ٢- وجود شركة (إعادة تأمين تكافل قوية تستوعب
كافة عمليات اعادة التأمين للشركات التى تزول
عمليات تأمين التكافل .
- ٣- توفير أساليب لتوظيف أموال شركات التأمين
التكافلي تتفق وللشريعة الإسلامية .
- ٤- إيجاد صيغ ممارسة تمكن للمساهمين من
الحصول على أرباح مجزية .
- ٥- العمل على رفع الوعى التأميني
- ٦- توفير الكوادر الفنية القادرة على إدارة
عمليات التأمين التكافلي وذلك من خلال توفير
مؤسسات التدريب .

الدليل القرآني لحقيقة العلم ما بين شطحات الأوهاء وقدمية الهوية
(استقراء خاص لعلم الاقتصاد الإسلامي) (*)

[إعداد

أ. د. زينب صالح الأنشوح

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة بنات-

جامعة الأزهر

وتجنبنا للدخول في متاهات الكيوبك والتصنيف المتعدد الذي يمكن أن تشتت معه مواضع التركيز والمتابعة خاصة للجانب الرافض لفكرة ارتباط الدين بالعلم (بل لكونه أساسا له)، فإنه من الأفضل أن يتم العرض الحالي في شكل نقاط متكاثرة محددة يستهدف استخدامها كوسائل استدلال مباشرة على أن هناك ارتباط أساسي بين العلم والدين، بل إن الدين يمثل المرجعية الأساسية للعلم للمعري الأمل خاصة في مجال الأسس والنظريات والقوانين.

وفي حالة الحاجة للاستدلال بالأمثلة للتوضيحية والمقدمة لما سوف يذكر من دلالات وحقائق، سوف يستخدم علم الاقتصاد كأفضل شكل من العلوم المعاصرة التي ساهمت في عمليات أسلمة العلوم وإخلاء عدد متزايد من جوانبها ومؤشراتها إلى حيز للتطبيق النسبي أو المطلق.

ولنبدأ بتوفيق من الله وبرشاده سبحانه في سرد أهم النقاط الاسترشادية المستهدفة.

أولا: العلم الإلهي هو أساس أي علم، وهو كمال مصدر رزق وعطاء لكل البشر:

ويقول أن توضح الدلائل على تلك الحقيقة يجب أولا تحريف العلم وبعض المداخلات المتعلقة به فيعرف العلم في اللغة على أنه "إدراك الشيء بحقيقته" كما يقال أنه "الإدراك الكلي والمركب" وما من شك في أن ذلك الإدراك الكلي للكون والبشر والمركب من كل الأحوال والملابس على مستوى الزمان والمكان لا يملكه إلا

في جلسة علمية تم الانتهاء منها ذات صباح قريب، تم للعرض لتقييم عابر للمناهج التي يتم تدريسها في كليات التجارة بجامعة الأزهر، واقتراح استبعاد بعض المناهج عقيمة للجدوى والثمار. وألمني كثيرا أن تقترح إحدى رموز علم الاقتصاد البارزة ضرورة إلغاء منهج الاقتصاد الإسلامي لأنه لا جدوى له ولا يصلح للتطبيق العملي! وما زاد من ألمي أن تلك الشخصية خيرة فيما تعلمت، وطمت، ولها تعتبر قدوة لنا في كثير من السلوكيات العلمية ومن أهمها الجدية في البحث والقراءة للمتعمقة لكل شيء وفي عدم للتصريح بشيء أو تكوين أي معلومة ما لم يتم توثيقها بشكل دقيق وواضح. وللأسف أنها لم تعمل بما علمنا به في هذا الصدد حيث أنها لم تحاول أبدا أن تقرأ في الدراسات العلمية المستقاة في بحر الاقتصاد الإسلامي (الذي يرتبط بمجال تخصصها)، خاصة بعد أن بلغ مرحلة النضج والازدهار المعاصر.

ولقد استمتعتي تلك الورقة لكتابة تلك الورقة، لعمل ما تبرزه في طياتها وما بين سطورها من إسهامات معرفية تثير بعض المواضيع المعتمدة في رؤى العلماء للمبائين في التشبث فقط بكل ما هو مادي وملبوس؛ وفي استبعاد أي فكر أو معرفة على أساس ديني على اعتقاد خاطئ بأنه لا دين في العلم.

* دراسة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للسلفية والنظام مركز البحوث والمعلومات - كاديمية السادات للعلوم الإدارية ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

خالق كل شيء سبحانه، وصدق الله حين أرشدنا لذلك في قوله الكريم (... وَلَا يَحِطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ...) (البقرة من آية ٢٥٥ ج١).

والواقع أن التعريف السابق للعلم يدفعنا إلى وجوب التحفظ إلى اعتبار أي مجال منهجي يقوم على إدراك ووعي البشر كعلم مسلم بكل متضمناته وسوف نقدم الأدلة على صحة ذلك التحفظ في جزء تال وشيك.

وإن صح ما افترضناه توأ، فإنه على المستوى البشري يمكن أن يتحقق العلم والإدراك من خلال ثلاث قنوات:

القناة الأولى تتمثل في **المعرفة** وهي تنصب على الإدراك الجزئي أو البسيط (المعجم الوسيط، ص ٦٢٤) بينما تتمثل القناة الثانية في **الفكر** ويقوم على (عمال العقل البشري في مسألة أو مشكلة للتوصل إلى حلها (المرجع السابق، ص ٦٩٨). أما القناة الثالثة فتتمثل في **اليقين** وهو بمثابة نور معرفي ينفذه الله في قلب من يحب ويختار (المرجع السابق ص ٦٢٤)

ومن الواضح أن اليقين يمثل أعلى درجات العلم البشري حيث أنه لا يقوم فقط على أساس المعرفة والفكر - على النحو السابق توضيحهما، ولكنه أيضا يتحقق بوحي معرفي يقبلي من الله للعلم الخبير.

بعض الأدلة القرآنية على أن العلم هو من عند الله ويوحى:

وهي أدلة موجهة لكل مؤمن مسلم، حيث لا بد أن يقبل الجميع بأنه لا خلاف على ما ورد فيه نص قرآني، ونأشوا على هذا، نقدم بعض النصوص القرآنية التي تؤكد على إلهية مصدر العلم الخديوي (الذي ثبتت صحته بإجماع العلماء على المستويين الزماني والمكاني)، وفيما يلي بعض النصوص على سبيل المثال لا الحصر:

١) أول سورة في القرآن تضمنت تعليم للنبي صلى الله عليه وسلم حفظ القرآن برغم أميته، ﴿لَقَدْ آتَيْنَاكَ الْكِتَابَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق، ١، ج٣)، كما

تضمنت هذه السورة دلائل ثابتة على أن الله سبحانه وتعالى هو الذي علم الإنسان وورد فيها القلم كدالة لاسمية للعلمية التعليمية وهو ما يحدث بالفعل في جميع العمليات التعليمية والبحثية حتى الآن حيث يعتبر القلم جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية في جميع مراحلها وأحوالها. وصدق الله العظيم حين قال: ﴿لَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ﴾ (العلق ٥، ٤، ج٣)، ومن الواضح أن العلم يعتبر من أشكال الرزق الذي يحظى به الإنسان بخلاف ربط علمي القراءة والتعليم بكرم الله الذي لا يفاضل؛ وذلك كما قال عز وجل ﴿لَقَدْ آتَيْنَاكَ الْكِتَابَ﴾ (العلق ٣ ج٣).

٢) إن أول صلية تعليم إلهي لجميع الأنسب العلمية والمصطلحات والمفاهيم كانت لآدم عليه السلام حيث قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة من آية ٣١ ج١). وحتى الملائكة يقرون بأن ما يعرفونه هو من علم الله وحده ﴿قَالُوا مَبْنُوكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة ٣٢ ج١).

٣) الواقع أنه يوجد من الناس من يقر بحقيقة أن ما يتمتع به من علم إما هو من عند الله، وذلك على نحو ما أقر به سليمان عليه السلام حيث يوضح ذلك في سورة الزمل ﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عِلْمُنَا مَطْلَقُ الطُّيُورِ وَلَوْحُنَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ (الزمل من آية ١٦ ج١٩) - ومع هذا، فيلاحظ أن كثير من الناس (خاصة العلماء المعاصرين) يعتقدون، أو يصرون على أن العلم (الوضعي أو البشري) هو فقط ما يجب أن يؤخذ به، كما أنهم دائماً ما يتكرون العلم الإلهي كمصدر أصلي لما يتعلمون، وهم بذلك يتكرونا بقرون الذي ادعى أن ما يتمتع به من ثروة فريدة إما حدث نتيجة لمتهمه بلم ذاتي ونسب أن ذلك من علم الله ورزقه مما أدى إلى ضياع كل ما كان يحظى به نتيجة لإكباره حقيقة المصدر الرئيسي للعلم... وللأسوء. ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عَنِّي﴾ (القصص من آية ٧٨ ج٢٠)؛ ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ

(٧) وإذا كانت مناهج البحث العلمي المعاصرة تركز على ضرورة استخدام الأساليب التحليلية واستخدام العقل والحواس خاصة البصر في إتمام عملية (ملاحظة) أو (استقراء) أو (استنباط) لنائج ومقبول للتنتاج وللمعلومات - فقد أرشد القرآن إلى وجوب حدوث ذلك في كلمات حاسمة وبلفظة الواضح مثل الوضع حين دعا الله تعالى إلى استخدام (السمع) وإصالة من أجل التعرف على حقيقة أهمية الليل كوقت زمني يأتي كل يوم لأداء وظائف محددة - وبطبيعة الحال، فقد ورد السمع كأداة مناسبة للاستخدام مع الليل المظلم ومتكاملة مع طبيعته؛ بينما دعا الله سبحانه إلى التبصر كوسيلة مناسبة للتعرف على كنه النهار ووظائفه التي يمكن ملاحظتها بالبصر المعتاد، وتعاقب الليل بعده بالاستفادة مما تم اخذته من صور مرئية بالعين المعتادة واستقراء واستنباط الفرق بين ما يحدث أثناء النهار، وما يأتي به الليل من منافع أخرى. ويوضح هذا وذلك من قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ بَلَاءٍ غَيْرِ اللَّهِ يُعَذِّبُكُمْ بِضِيَائِهِ لَأَنْتُمْ مُنْكَرُونَ * قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ بَلَاءٍ غَيْرِ اللَّهِ يُعَذِّبُكُمْ بِظُلْمٍ لَأَنْتُمْ مُنْكَرُونَ فِيهِ أَلَلَّا تَهْتَبِرُونَ﴾ (القصص ٧٢، ٧١ ج ٧٠) وتتأكد لنا حتمية استخدام الحواس والعقل مع كوسائل مساعدة في أي عملية تعليمية فعالة وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل، ٧٨، ج ١٤).

ثانياً: من وسائل وصول العلم الإلهي إلى البشر:

أول عرض بعض الأمثلة على كيفية وصول العلم الإلهي إلى بعض البشر بحيث ينتقل بعد ذلك كعلم عام للبشر غالبيتهم أو جميعهم، يجب توضيح حقيقة إشكالية معينة تثير لبنا عند كثير من العامة والطماء وتتمثل في الاعتقاد الخاطئ بأن العلم الصحيح والمقبول لا يوجد سوى لدى المؤمنين المسلمين فقط، وبالتالي فوجب

ويذاريه الأرض فما كان له من فئة يتصورونه من دون الله وما كان من المنصيرين﴾ (القصص ٨١ ج ٢٠).

(٤) وما يثير الدهشة ويقطع للشك باليقين في ذات الوقت أن كل الأدوات والأشكال الأساسية المستخدمة حتى الآن في العملية التعليمية برغم كل التطورات التقنية المذهلة قد وردت بحال وظلتها التعليمية في الآيات القرآنية الكريمة. فلذا حددنا تلك الأدوات والأشكال التعليمية الأساسية بالقلم (اللائز) لتكوين المعلومة وتحليلها وكتابتها وتلخيصها؛ والكتاب (اللائز) للاحتفاظ بالمعلومة؛ والقراءة (كوسيلة وشكل للتعرف على المعلومة). فإن من الأمثلة على الآيات القرآنية التي وردت فيها تلك الأدوات والوسائل التعليمية قوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (القلم ١ ج ٢٩)؛ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ أَفَكَرْتُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق، ٣-٥ ج ٣٠)؛ ﴿وَكَلَّمَ شِمُومَ لَحْضِينَآ كِتَابًا﴾ (الباء، ٢٩ ج ٣٠)؛ ﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُمْ مِنْ كِتَابٍ يَذْكُرُونَهَا...﴾ (سبا، ٤٤ ج ٢٢).

(٥) هذا وقد أمنت كثير من الآيات القرآنية دعوة لإعمال العقل واستقراء المعرفة والمعلومة (وهو ما يقابل عمليات التحليل البحثية المعاصرة) وذلك من خلال توجيهات وأوامر لفظية مترادفة مثل ضرورة التفكير ﴿كَتَبْنَا نُحْيِي لَكَ نَفْسًا وَمَا نَكُونُ أَتَرَىٰ عَلَىٰ آلِهَةٍ لَعْنَةً تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة من آية ٧٣ ج ١).

(٦) أما عن لغة العلم الأصلية فما من شك في أنها هي اللغة العربية - طالما نزل القرآن تلك اللغة، وحيث يعتبر القرآن هو المصدر الأساسي للمعارف والعلوم طالما أنه يقدم كلام الله سبحانه وتعالى بشكل مباشر ولا تحريف فيه. وقد وردت حقيقة العربية كلغة للقرآن في مباح آيات من سور يوسف، الرعد، طه، الزمر، فصلت، الشورى، والزخرف. ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (يوسف، ٢ ج ١٧)، و ﴿كَتَبْنَا مُبَشِّرَاتٍ لِّأَنفُسِنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت، ٣ ج ٢٤).

الاقتصار على تعلمه وحده والعزوف عن الاستعانة بعارف غيره.

والواقع أن ذلك مقوله شائعة (وليس حديثاً نبوياً كما يشاع خطأ) تحسم تلك الإشكالية بدعوتها القتالة 'خذوا بالعلم ولو في الصين' إلا أننا يمكن أن نطمئن للأخذ بتلك النصيحة (البشرية) إذا ما عرفنا أن الله سبحانه وتعالى قد منح جزء من علمه للأنبياء ولتأجده للكلية من البشر وفقاً لإرادته ومشيئته مثله مثل أي رزق دنيوي آخر، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَوَاءٌ وَهَوَاءٌ مِنْ غَضَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ غَضَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ (الإسراء ٢٠ ج ١٥).

ولقد اشارت الآيات للكرامة إلى أن الراسخون من العلم ليسوا بشرط أن يكونوا من المؤمنين أصلاً، ولكن توصيهم إلى العلم للصحيح يمكن أن يهديهم إلى الإيمان الصحيح ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ...﴾ (النساء، من آية ١١٢، ج ١٦)، وبالرجوع إلى قوله تعالى: ﴿أَهْمُ يُسْمَوْنَ رَحْمَةً رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَهِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَافَقُوا بُضْعَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ تَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَفَرًا...﴾ (الزخرف، من آية ٣٢ ج ٢٥) يمكن أن نستقرأ ميباً لمنح جزء من العلم الإلهي للبشر بصرف النظر عن ديانتهم ودرجات إيمانهم، وهو ضمان تحقيق للتواصل البشري (اللازم لتحقيق إصمار الكون وامتداد الحياة المحيية إلى الأجل المعلوم)، وذلك بخلق حاجة عند مفقود المعرفة لكسب يطلبها ممن يمتلكها.

لما عن وسائل تعليم البشر من العلم الإلهي (والتي تطوي في ذاتها على دليل آخر على أنه يمنح للجميع وفقاً لما يشاء للعلم الخبير) فيمكن أن نعرض بعض النماذج الهامة منها فيما يلي:-

(١) الوحي الإلهي المباشر حتى للكائنات غير

البشرية:

ومن أبرز الأمثلة التطبيقية الدالة على ذلك هو أول

آية نزلت في القرآن التي نزلت من خلال جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مطلوبة له أن يقرأ برغم أميته التي دفعته لتريد "ما لنا بقارئ" - ومع هذا، فقد أوحى الله سبحانه وتعالى إليه أنه مع أميته يستطيع قراءة القرآن الموحى إليه وذلك باسم الله الخالق والمالك لكل نواحي العلم وتضمنته ﴿قُرْأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق، ١، ٣٠) - وتؤكد أهمية الوحي الإلهي كوسيلة لتعليم من يشاء الله سبحانه وتعليمه عز وجل للنحل لكيفية قيامها بالمهام المخلوقة من أجلها وأماكن القيام بتلك المهام، ويتضح ذلك من قوله الكريم: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكَ ذَلَّلًا خُرُجٍ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانٌ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل، ٦٩، ج ١٤).

(٢) بواسطة المخلوقات الأخرى، والمظاهر

الطبيعية المختلفة:

وذلك يمكن أن يحدث بشكل غير مباشر وبشكل مباشر - ومن الأمثلة على الشكل غير المباشر هو أن تتبع للنحل وكيفية ممارسة للنشاط كجماعة بتلك الشكل المنظم المذهل (ووفقاً لما تعلمه من الله سبحانه وتعالى وحياً)، يمكن أن يساعد الإنسان على الاقتداء به وعلى كيفية إدارة عمل جماعي فعال ومنظم أيضاً - أما الشكل المباشر للتعليم من الكائنات غير البشرية فقد بدأ منذ حادث قتل قابيل لأخيه هابيل حيث تعلم من الغرباب (الذي ولرئ جثة غراباً آخر قتله، كيف يدفن أخيه الذي قتله وقد حدث ذلك كله بوجي من الله وإرشاد ولكن من خلال مخلوق آخر ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُزَيِّرَكَ يَا أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُنْزِلَ مَوْتَةً أَخِي فَأُصْبِحَ مِنَ الْنَادِمِينَ﴾ (المائدة ٣١ ص ٦).

ولقد أثبت تاريخ العلوم أن تلك الوسيلة أثبتت كثيراً من العلماء في اكتشافاتهم التي أصبحت تدعم بشارة

الطبيعيين التي مثلت الفلوجة الرئيسية لظهور الفكر الاقتصادي المعاصر حتى أنها كانت أول من استخدم مسمى (الاقتصاد) كصفة لما أطلقوه من معلومات ونتائج من خلال تطلعاتهم الطبيعية وظواهرها وقد غرس ذلك استخدام تلك المدرسة الفكرية لمسمين لأصنافه وهي الطبيعيون، والاقتصاديون.

ومن الآيات الدالة على اعتبار الظواهر الطبيعية من وسائل التعليم حتى للأرقام والصفات المتعددة قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَنْ حُورًا لَّأَيُّ الْيَوْمِ وَجَعَلْنَا آيَةً لِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَفْعَالًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلَنَقُومُوا عِزَّ السَّيْنِ وَالْجَنَابِ وَكُلُّ شَيْءٍ أَهْمَلْنَاهُ تَفْهِيمًا ﴾ (الإسراء، ١٢، ١٥).

(5) الحواس والعقل:

فكما يتضح من قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَىٰكَ يَاسَعَ ﴾ لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والابصار والأفئدة لتكفروا (الاحد ٧٨ جـ ١٤) فإن الأصل أن الإيمان يولد بلا علم ظاهر، إلا أن الله خلق له الحواس والعقل لكي تساعد على المعرفة واكتساب المعلومات المختلفة.

وترتيباً على ما سبق، يتضح أن أصل أي علم، بل وأي إنجاز يصلحه الإنسان أو أي كائن هو العلم الإلهي، طالما ثبت صحة المعلومة وكفاءة الإجزاء، وتتأكد تلك الحقيقة من الحديث الصحيح "إن الله تعالى صانع كل صانع" ^(١) و"صنعتهم" ^(٢) أي خلاق، عن حنفية البخاري في "خلاق أفعال العباد" ولحاكم والبيهقي في "الأسماء" في صحيح الجامع الصغير وزيادته (ج ١، ١٧٧٧).

وحتى نجاح البعض مؤخراً في عمليات الاستعصاخ المعاصرة فهي (مثلها مثل نجاح أي منتج في إضفاء قيمة مضاعفة) لمنتجته النهائي، ترجع أصلاً إلى توجيه من الله وتعبر من أصل خلق الله الذي أُرُاد سبحانه أن يستخدم إنسان بعينه كوسيلة لتنفيذه بشكله المرئي لنا في دنيانا المعاصرة وفي ذلك نسترشد بقوله صلى الله عليه وسلم: " ولم يفعل ذلك أحكم ؟ فإنه ليست نفس

المذهلة في وقتنا المعاصر، فقد كادت الطيور هي الملهم لاختراع الطائرة، وكان مقطوع تفاحة من أعلى شجرة إلى أسفل على الأرض سبباً في إلهام نيوتن فكرة قانون الجاذبية... الخ

(٣) التجارب التطبيقية والذاتية:

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تجربة إبراهيم عليه السلام - بوحى من الله عز وجل - للتعرف على كيفية إحياء الله سبحانه للموتى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذَا نَسَّالَ النَّاسُ أَنْ يُنْفَخُوا مِنْ أَثْنَاءِ جُبُلٍ فَمِنْ مَثَلِهِ خِزَابٌ ثُمَّ قَالَ أَفَتَدْعُونَ سِوَايَ اللَّهِ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ مِنُودٌ لَّا تَحْمِلُهَا وَكَانَتْ هَرَابًا) (البقرة ٢٦٠-٢٦١).

وكذلك نجد تجربة العزيز وحمارة التي تمت على
ذات المتعلم (العزيز) حيث أمانه الله مدة عام ثم أحياء
وعلمه كيف يحدث الموت ثم الحياة بعده في قصة تروق
في روعها كل الأدبيات الوضعية والتي وردت أيضا
في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَذَّبِي مَرَّ عَلَى
قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ اللَّهُ مَذْمُومٌ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ
لَيْتَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالِ بَلْ لَيْتَ مَذْمُومٌ عَلَيْهِمْ مَا
كَانُوا يَفْعَلُونَ إِلَى طَعْنِكَ وَبَرِّكَاتِكَ وَنَظَرُكَ إِلَى جِبَارِكَ
وَلِجَنَّتِكَ أَيْةَ اللّٰهِ وَنَظَرُكَ إِلَى الْعِلْمِ كَيْفَ نَشْرَحُهَا ثُمَّ
نَعْمُوهَا لِحُكْمِهَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ قَوْلَ أَنَّهُ لَيْتَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ (البقرة ٢٥٩ج٢).

(٤) تتبع الظواهر الطبيعية:

وكما نشهدنا من قبل، فقد كان سقوط قلعة من أعلى
سجرة إلى أسفل الأرض سببا في إلهام نيوتن وإشراعه إلى
التوصل إلى قانون الجاذبية، كما يشير الممارس التاريخي لعلم
الاقتصاد المعاصر إلى أن الثورة العموية ولتظلم مسيرها
دخل أعضاء الإنسان، كانت ميبيا رئيسيا لإلهام الطبيب
كهندي "لمصاعفة أول جدول اقتصادي منظم والذي عاصره
استعلامات أخرى من علماء معاصرين لبعض الظواهر
الطبيعية الأخرى حتى أدى كل هذا إلى تكوين مدرسة

ثم تم تدعيمها بالأحداث النبوية وتبلورت إلى جانب تطبيقي من خلال الدولة الإسلامية التي قامت على يد عمر بن الخطاب والخلفاء الراشدين التابعين له. إلا أن الفكر الاقتصادي الإسلامي لم يتطور عن طبيعته كفكر ضمني وغير مستقلة خاصة مع قسب باب الاجتهاد نتيجة الصراعات الدلالية.

وعلى الجانب الغربي، فقد تولت المدارس الفكرية الاقتصادية تبعاً مع التحولات السياسية، وأصبح وضع الدين وربه بها يتوقف على المصالح السائدة في كل مدرسة - فبعد المدرسين الحريصين على ربط العلم بالدين، جاء التجارون بمنهج الاستعماري المبني لسياسة الاقتصاد للقوة ومن ثم حرص هؤلاء على تحرير مدرستهم الفكرية من الضوابط والتوجيهات الدينية باعتبارها عقوداً معرقة لطموحتهم غير العادلة. ونتيجة المبالغة في تطبيق أفكارهم المدنية المنحرفة ظهرت مدرسة الطبيعيين تعود إلى التفكير بوجود خالق الطبيعة ولكن والبشر بنظام معين يجب لخدمته وعدم الإخلال به ومن ثم قد حرصت تلك المدرسة على أن تبقى كل أفكارها الاقتصادية على أساس احترام النظام الطبيعي كما وضعه الخالق واعتبر أصحاب تلك المدرسة أن الإخلال بذلك النظام يمكن أن يؤدي إلى تدمير المجتمع ونهائجه، كما بحث في حالة حدوث خلل في سير الدورة الدموية للإنسان حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى وفاته. أما المدرسة الكلاسيكية للتقيد التي جاءت بعد مدرسة الطبيعيين، فقد أشرت بلتشاق الأول من رأى المدرسة السابقة وهو وجود خالق منظم للكون، ولكنها للأسف اعتبرت الطبيعة أنها هذا الخالق، ونتيجة للاحراف المدرسة عن صحة أساس المنظمة فكان من الطبيعي أن تنزلق إلى مزيد من الانحرافات في أفكارها المعقولة، حيث أهدت أصحابها دراسة قدرة الخالق، وركزوا على دراسة القوانين العلمية (البحتة) التي يعتقدون بتحكمها (بوحدها) في إدارة الكون ومعيش البشر، وأصبح محور دراستها واهتمامها الفكرية ينحصر في القانون العلمي (بدون ربه) والعقل البشري؛ ولقد كاسان اقتصادي يستهين

مخلوقة إلا الله خالقها" (عن أبي سعيد، صحيح الإمام مسلم؛ داود، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٢، ٧١١٢-٧٤٣٤).

وعلى الرغم من وضوح حقيقة المرجعية الإلهية لكل العلوم الصحيحة في دنيا، إلا أننا نواجه اتجاهات علمانية مختلفة تذكر هذه الحقيقة ويحاول أصحابها بسب ما يتمتعون به من تميز معرفي وعلمي لأنفسهم. ولكن للتبع التاريخي لأصول وتطور العلوم يؤكد على أن تلك الاعتقادات الخاطئة لم تظهر بذلك الإصرار المتعنت إلا في وقتنا المعاصر حيث سعت بعض المدارس الفكرية لفصل الدين عن العلم لتحقيق مصالح دنيوية بحثة تنفق وأهواء النفوس المبالغة في حبها للدنيا ولمغرياتها وسوف نأخذ علم الاقتصاد التقليدي وتطوره كمثال تطبيقي لتوضيح كيف انتهى إلى حاله الحالي .. وما هو ذلك الحال أصلاً؟!!!.

ثالثاً: أصل قصة فصل العلم عن الدين، والوضع الحالي له (في مجال الاقتصاد):

بالتبع التاريخي لنشأة وتطور علم الاقتصاد، يتضح أنه بدأ بفكر متلازمة منذ العصور القديمة في جميع أنحاء العالم شرقه وغربه؛ ثم بدأ في التجمع والتركز الأكثر وضوحاً في شكل مدارس فكرية وذلك منذ العصور الوسطى. ففي ذلك العهد ظهرت مدرسة فكرية غربية متميزة للمعالم الاقتصادية وإن كان ذلك قد حدث على يد المدرسين لورجال الدين المسيحي، وبعثالي فقد كان الاقتصاد آنذاك فكر مرتبط بالدين وقائم على أساسه. وقد حدث موقف مشابه في ذات العصر ولكن بشكل مختلف وفي بقعة جغرافية مختلفة، حيث ظهر الإسلام آنذاك، وبرزت أصول اقتصادية ولكن بشكل غير مباشر ولا موجه خصوصاً لمجال الاقتصاد بعينه لأنها جاءت ضمن الأحكام التشريعية للمعاملات الجارية وقتها وكان ذلك من خلال آيات القرآن التي كانت تنزل تبعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أن يكون رشيداً بدون مراعاة مصلحة الجماعة!

وقد تم فصل الدين عن العلم بعد ذلك بشكل نهائي من خلال المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي تبنت فكرة "اليد الخفية" الرشيدة الساحرة التي تقوم بالإصلاحات التلقائية لأي خلل اقتصادي والوصول بالأمور الاقتصادية المختلفة إلى نقطة التوازن بشكل تلقائي وبحيث يحدث عنده انقضاء لجميع المصالح المتعارضة، ومن ثم فقد تبنت فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة للفرد وللنشاط كأفضل وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي للشعوب تلقائياً.

وعلى جانب آخر تم إلغاء الجانب الديني كله من الفكر الاقتصادي، وغيره من خلال مدرسة أخرى مقابلة وهي المدرسة الاشتراكية حيث كان من أهم مبادئها أن الدين أيون الشعوب وأن التطور التاريخي لم يحدث نتيجة وجود إرادة إلهية، وإنما نتيجة لتغير أساليب وأنماط المعيشة وأهدافها وأن المحرك المادي المعيشي هذا هو الذي تسبب في ظهور ديانات جديدة كل بما يتفق مع الأسلوب السائد للمعيشة والحياة. ولا عجب في فكر هذه المدرسة إذا ما عرفت أن راسدها كارل ماركس كان يهودياً ثم تخلى وأسرته عن دياناته ثم انتقل من بلد لآخر ومن وظيفة لأخرى حتى أصبح عديم الهوية، بل وأصبح لوجساً عنواً للثورية وذلك ما كان يرضع في شجاعته ودعوته بالهجوم على الرأسمالية وتكمير أصحابها ومن العجيب حقاً، أنه برغم الاتجاه للفصل التام بين الدين وبين علم الاقتصاد المعاصر، فقد ظهر اتجاه معاد لذلك الملوك الفكري الخاطئ من بين المدارس الفكرية المعاصرة ذاتها فجد روبرت كارسون^(١) على سبيل المثال يهتم علم الاقتصاد المعاصر بالتخطيط والمضوائية والتناقض في ما يتضمنه من أفكار ومعلومات برغم تزايدها وتطورها للهائلة، ويشير إلى أن المبالغة في تمسك الفكر

المعاصر بالمبادئ والبعد عن الروحانيات وعن العقيدة الدينية (التي اعتبرها بوصلة الحياة اليومية)، جعلت علماء الاقتصاد المعاصرين بمثابة رجال للاهوت الذين نصبوا أنفسهم كرجال الدين وجعلوا من علم الاقتصاد كتاباً مقدساً من صنهم - وفي ذلك قال نصاً " أصبح الاقتصاديون وغيرهم ممن يدرسون الاقتصاد ويشرون تقارير عنه بمثابة كهنة جدد من رجال "اللاهوت".

ولكن تلك الصورة السابقة المعتمنة، قبلتها صورة مشرفة تزداد سطوعها بآفكارها الملتامية يوماً بعد يوم وهي تتمثل في بزوغ وتنامي علم الاقتصاد الإسلامي الذي يتجه إلى دراسته والنهوض بمجالاته أعداد متزايدة من الباحثين بما يبشر ببوابة الترشد للفكري المقر بالهوية الأصول العلمية وبحتمية الاستعانة بها والإشارة إليها بذاتها.

وإذا كان الحال كذلك، فلا يجب أن تنتهي الورقة الحالية قبل عرض بعض الآيات والأحاديث التي تنطوي على دلالات اقتصادية مرشدة وثابتة بما جعل منها مسمات وبدييات لا تتغير كما يحدث في حال النظريات الرضعية دائمة التغير والتبدل مثلما حدث في نظرية ملتن للسكران التي استبدلت بعد ذلك بالعديد من المتضمنات والمسميات والاتجاهات وحتى النظريات الرضعية التي تتعامل مع الأرقام فقد بدء في التشكيك في صحة أسسها مثلما حدث مؤخراً في وقت قريب جداً عندما ظهرت دعوات بحثية علمية معاصرة للتشكيك في صحة نظرية فيثاغورث، وإنبدأ عرضنا الموجز لبعض الثوابت الاقتصادية التي تضمنتها آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة (كصورة تكاملية له بصفته علم إلهي)، أملي أن تؤخذ تلك الثوابت من قبل الباحثين (خاصة المعارضين لارتباط العلم بالدين) كفرضيات بحثية بحيث يتم إصصال أدوات البحوث التحليلية المنسقة والجادة عليها، لعل ذلك أن يساعد على الإدراك الفعلي لحقيقة ما نأخذ به من علوم

١ ١٩٩٤، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسبيل وما بعدها،

الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، كندا) ص من ١٤-١٨

(٥) لا توجد مشكلة ندرة في الموارد الطبيعية لأن الله سبحانه هو مالِكها ولكن ما يحدث وضع نسيى يتم وفقاً لمشيئة الله ولحكمته - وتلك الموارد الطبيعية ليست موجودة فقط في الأرض ولكنها أيضاً في السماء وحيث يعلم الله وحده ﴿ وَالْأَرْضُ مَنكَنَّاها وَلَقِينَا فِيها رِوَابِي وَلَقِينَا فِيها مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيها مَمْعِيصَ وَمَن أَسْمَدَ لَهٗ بَرَزَيْنِ * وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْكُومٍ * وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاحِجٍ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ (الحجر ١٩-٢٢، ج٤). وتؤكد حقيقة انتفاء وجود مشكلة اقتصادية كما يدعى الاقتصاد الوضعي من قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُها وَيُظَمُّ مَكْتَرُها وَمَن تَوَدَّعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (هود، ٦، ج١١).

(٦) التوجه الاقتصادي من مواطن الدعوة (معلما حدث في دعوة النبي شعب عليه السلام) ﴿ وَتَأْتِيهِم مَّغْرَابًا الْمَكِيلَ وَلَيَمْلِكُنَّ بِالسَّيْلِ وَلَا يَتَخَوُّوا النَّاسَ أَتْسَامَهُمْ وَلَا تَعُوُّوا فِي الْأَرْضِ مُضِيِّينَ ﴾ (هود، ٨٥، ج١٢).

(٧) عدم المساواة في توزيع الدخل هو العنصر وليس المساواة التي ينادي بها الاقتصاد الوضعي ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْيِ رَبِّهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَلَيْسَ لِلَّهِ يَجْحَتُونَ ﴾ (النحل ٧١، ج١٤).

(٨) مراعاة تحقق مصلحة الدنيا والآخرة معاً ﴿ إِنِّي أَعْرِضُكُمْ كُنْ لَكُمُ قَاتِلًا لِلَّهِ خِفَافًا وَلَا تَكُ مِنَ الْمُنْزَكِينَ * شُكْرًا لِّكُمُ لِحَبَابَةِ اللَّهِ وَخَدَّةً إِلَىٰ سِرَابِ مُسْتَقِيمٍ * وَلَقَدْ أَنشَأْنَا فِتْنَةً فِي الْأَخْيَرِ لِمَن الصَّالِحِينَ ﴾ (النحل ١٢٠-١٢٢، ج١٤).

(٩) التلوث البيئي ونضوب المولد : ﴿ ظَهَرَ لِقَسَاذُ فِي الْقَرْيَةِ وَالْقَرْيَةِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَأَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الروم ٤١، ج٢١).

وقبل الانتقال إلى عرض الإشارات الاقتصادية في بعض الأحاديث النبوية، نود للتأكيد على أن تلك

معاصرة والإقرار بأنها كلها- ما دامت صحيحة - مثبته ومستوحاة من علم الله، ولعل ذلك يساعد بدوره على تيسير العملية التعليمية والنهوض بها من خلال الاستعانة في بداية أي عملية تعلم أو بحث بالقرآن وبالبينة الصحيحة لاستخلاص النتائج التي تعتبر في الواقع مسلمات وبيدهيات، ثم يصبح البحث بعد ذلك نوعاً من التبحر في كلها وما تقتضي عليه هذه المسلمات من خلفاء علمية أخرى مفيدة للبشرية وأصاغر الأرض.

(١) بعض المؤتمرات والدلائل الاقتصادية المستوحاة من الآيات القرآنية:

(أ) من الفئات الحساسة في المجتمع الذين يحتاجون لرعاية المجتمع بدون مطالبهم بمقابل لذلك: ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضِيِّينَ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَفَقُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة، ٩١، ج١).

(٢) تقسيم العمل والتخصص مع الأهمية للقوى الفاعلة للدعاة حتى ليلم الحروب ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً قَلِيلًا نَّفَرُ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة ٢٢).

(٣) رفض فكرة النظام العالمي الجديد القائم على التوحد الدولي، وذلك لاختلاف طبائع البشر وإجاءاتهم ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَلَتَسْلُتُنَّ عُنَا كُنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (النحل، ٩٣، ج١٤).

(٤) المغالاة والإسراف في إنتاج والاستهلاك التزلفي ينطوي على عوالم التدمير والتهابية للمجتمع ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَزَيَّنَّتْ وَظَنَّ أَهْلُها أَنَّهُمْ قَالِرُونَ عَلَيْها أَقَامَ آمُرًا لَّيْلًا لَّا نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَتَّخِذْ بِالْأَمْسِ كَذَافًا فَتَصَلَ الْأَيَّامُ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (يونس، ٢٤، ج١١).

الأبي: "أرقاكم أرقاكم فاطمهم مما تكونوا وأبهمهم مما تبسبون، وإن جاعوا بنتب لا تريدون أن تغفروهم فيموتوا عباد الله ولا تغفروهم" (صن، صحيح الجامع الصغير، ١٠٥).

(ب) ضرورة نشر العلم واعتباره مصلحة عامة "علم لا يقال به ككفر لا يتفق منه" (١).

(ج) لفت على العمل الفعال الذي يفتح لصاحبه أن يكون يبدأ على تعبد الذات والآخرين كذلك "على كل مسلم صدقة، فإن لم يجد فيعمل بيده، فيفزع نفسه ويتصدق، فإن لم يستطع فيمن ذا الحاجة الملهوف، فإن لم يفعل فيأمر بالخير فإن لم يفعل فيمضك عن الشر، فإنه له صدقة" (٢).

(د) من معيار الكفاءة في الإنتاج والعمل: التيمومة "يا أيها الناس! عليكم من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل" (٣).

(هـ) من شروط القيادة للصحة عدم وجود حاجز بين بين القائد والمزعوس أو اللغة المستفيدة من صله "كان لا يدفع عنه الناس ولا يضربوا عنه" (٤).

(و) حقيقة استمرار دور الدولة خاصة في إصالة الفلك الفصيلة "والذي نفس محمد بيده إن على الأرض من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به، فليكن ما ترك ديناً أو ضيقاً فلما مولاه، وليكن ما ترك مالا فليكن العصبية من كان" (٥).

(ز) حقيقة مفهوم الملكية الخاصة، وحالها الفعلي "يقول العبد: مالي مالي، وإن له من ماله ثلاثاً: ما أكل فلفني، أو لبس فلبني، أو أعطى فلفني، وما سوى ذلك فهو ذاهب وباركه للناس" (٦).

الإشارات يتم استلهاها من كلمات الله سبحانه وتعالى سواء كان ذلك من القرآن أو السنة الصحيحة، ومن ثم فإن تلك الإشارات لا تمثل إطلاقاً _ أو بالضرورة _ تعبيراً للنص المعروف.

(٢) بعض الميشرات والدلالات الاقتصادية المستوحاة من السنة للصحة:

(أ) من أسس التكتلات الاقتصادية الفعالة البدء بالإعداد الصحيح للبناء ذلك التكتل المنشود. وكل لبننة مستهدفة تتكون كسلسل من الأسرة القوية ثم الأسرة الممتدة ثم الأقارب ثم الأبعد فالأبعد مع وجود لجان موازية للجيران وإزملاء المهنة ثم الأبعد فالأبعد - إلخ، لا يتم ذلك بتحقيق التعاون والمساعدات الفعالة داخل كل دائرة ومن الأمثلة على ذلك بعض الدلالات السابقة وجوب تعاون الزوج في بيته تأسيساً باللهي صلى الله عليه وسلم كان يخطط لثوبه ويخصف لطله، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم (صحيح الجامع الصغير، وزيفته، ٤٩٣٧) والبدء أولاً برعاية أهل "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي" (المرجع السابق، ٣٣١٦) ويحذر السلام هو شعار أي تكتل بدءاً بتحية: "الافتاء والمطابقة" إذا دخلتم بيتاً فسلموا على أهلهم، فإذا أخرجكم فارحوا أهلهم بسلام" (المرجع السابق، ٥٢٦) ويحذر البدء بتوزيع عوائد ودخول أفراد التكتل الواحدة داخلها أولاً قبل إقناع الآخرين بذلك لئلا يحدى قواعد التكتل الاقتصادي الفلجج - وتسطهم تلك القاعدة من الحديث الشريف "إنا أعطى الله أحسنكم خيراً لبيدأ بنفسه وأهل بيته" (صحيح الجامع وزيفته، ٣٥٨، مختصر مسلم ١١٩٦).

وفيما يتعلق بلبنة الجيرة فهناك قواعد متعددة لإعدادها بشكل متين منها - على سبيل المثال - إشراكه بما ينتفع به المرء "والذي نفسي بيده، لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره ما يحب لنفسه" _ للجامع الصغير، ٧٠٨٦-٢٤١٥.

ومن توجهات التكتل الاقتصادي الصحيح الإحصان إلى الموعوسين ومن مظاهر ذلك ما يتضمن في الحديث

1 المرجع السابق، ٤٠٢٣.

2 المرجع السابق، ٤٠٣٧.

3 المرجع السابق (٧٨٨٧-٢٩٨٢).

4 المرجع السابق، ٤٨٥٠.

5 المرجع السابق، ٧٠٥٦-٢٣٨٥.

6 المرجع السابق، ٨١٣٣-٣٢١١.



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
تدريب - بحوث - استشارات - تعليم



جمهورية مصر العربية

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

تسبب اشتراك

الاسم:
العنوان:
هاتف: فاكس: محمول:
البريد الإلكتروني:

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي للعادي)

الأفراد

المؤسسات

الاشتراكات السنوية:

٨٠ جنيهًا مصرياً
٦٠ دولاراً

٢٠٠ جنيه مصري
١٢٠ دولاراً

١ - جمهورية مصر العربية:
٢ - الدول العربية والأجنبية:

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

نرسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعصيدة مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير ت/فاكس: ٢٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٢٣٥٨١٠٣٣

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : crdc@sadatacademy.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكوى :

.....

.....

.....

فى هذا العدد

أولاً افتتاحية العدد:

رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
عبد مركز الاستشارات والبحوث

* كلمة الأستاذ الدكتور / أحمد محمود يوسف
* كلمة الأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحميد
والتطوير

ثانياً بحوث مُحَكَّمة:

- * تأثير البيئة السياسية للدولة على نماذج للحكم والإدارة المحلية: دراسة مقارنة
د. ماجد رضا بطرس
- * قياس مدى رضى المستهلك الأردني عن مطاعم الوجبات السريعة دراسة ميدانية - تطليقة - منطقة أسنة عمان الكبرى
د. محمد طاهر نصير
محمد عبد السلام الصوص
- * الدمج والاستحواظ فى الصناعة المصرفية
د/ عبد سعيد محمد أبو زينة
Atiya ALjbiri , Abdul Shneeb
- Privatization in Libya

ثالثاً ملخصات الرسائل:

- * أثر العولمة على التعليم الجامعي في مصر - دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة
الباحث/ إبراهيم السيد صلاح الدين

رابعاً الندوات والمؤتمرات :

- * مؤتمر : "الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: الفلسفة والنظام" ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥م

خامساً أبحاث المؤتمرات والندوات :

- * مساهلة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية
د. مدوح إسماعيل
- * إشكالية التنمية والعدالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
د. نعمت عبد اللطيف مشهور
- * مؤسسات التمويل بين نظام المشاركة ونظام الفائدة " دراسة مقارنة "
- * منهج سيدنا شعيب التنموي الاقتصادي
د. السيد عطية عبد الواحد
د. حسن يوسف داود

سادساً أوراق عمل الندوات والمؤتمرات :

- * التأمين التعاوني محل لمشكلة عدم مشروعية التأمين
أ.د. صفوت حميدة
- * الدليل القرآني لحقيقة العلم ما بين شطحات الأهواء وقسمية الهوية (استقراء خاص لعلم الاقتصاد الإسلامي)
أ.د. زينب صالح الأشوح

